

الشيبة والبطان

في النحو

لإمامنا عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن محمد بن عبد الله بن إسحاق بن
المتوفى ٥٩١ هـ



الجمهورية الأولى

دار الحديث
القاهرة



مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



الأشباه والنظائر في النحو

للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي

٢ - ١

دار الحديث
للطباعة والنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

(وصلی الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم - ١)

سبحان الله المنزه عن الاشباه والنظائر والحمد لله المتفضل بغفران الكبائر والصغائر، ولا اله الا الله وحده لا شريك له العالم بما في الضمائر والله اكبر من ان يضاف اليه سمة حدث او يحاط باشارة مشير او عبارة عابر ولا حول ولا قوة الا بالله في جميع الموارد والمصادر، والصلاة والسلام على رسوله محمد المنسوب اليه جموع الفضائل والمفاخر، المذكور في كتب الله تعالى باشرف الاسماء والالقباب والنعوت والمآثر، وعلى آله الطيبين الامثال وصحبه النجوم الزواهر.

اما بعد - فان الفنون العربية على اختلاف انواعها هي اول فنوني، ومبتدأ الاخبار التي كان في احاديثها سمرى وشجوني، طال ما اسهرت في تتبع شواردها عيوني، واعملت فيها بدني اعمال (٢) المجد ما بين قلبي وبصري ويدي وظنوني.

ولم ازل من زمن الطلب اعتنى بكتبها (٢) قديما وحديثا، واسمى في تحصيل مادثر منها سعيا حثيثا، الى ان وقفت منها على الجمل الغفير، واحطت بغالب الموجود مطالعة وتأملا بحيث لم يفتني منها سوى النزر اليسير، واقفت

(١) من ي - (٢) هنا بياض في النسخة اليمانية، وفيها من، عوض بين (٣) ي - اعتنى

فيها الكتب المطولة والمختصرة، وعلقت التعاليق ما بين اصول وتذكرة واعتنيت باخبار اهلها وتراجمهم واحياء ما دثر من معالمهم ومارووه اورووه وما تفرد به الواحد منهم من المذاهب والاقوال ضعفه الناس او قووه، وما وقع لهم مع نظرائهم وفي مجالس خلفائهم وامرائهم، من مناظرات ومحاورات، ومجالسات ومذاكرات ومدارسات ومسائرات، وفتاوى ومراسلات، ومعاياة ومطارحات (١) وقواعد ومناظيم، وضوابط وتقاسيم، وفوائد وفرائد، وغرائب وشوارد، حتى اجتمع عندي من ذلك جمل، ودوتها رزما لا ابالغ واقول وقرجمل .

وكان مما سودت من ذلك كتاب ظريف، لم اسبق الى مثله وديوان منيف، لم ينسج ناسج على شكله، ضمنت القواعد النحوية ذوات الاشباه والنظائر، وخرجت عليها الفروع السائرة سير المثل السائر .

واودعته من الضوابط والاستثناءات جملا عديده، ونظمت في سلكه من النوادر الغريبة والانغاز كل فريده، ولم يكن انتهى المقصود منه لاحتياجه الى الخاق، ولا سود بتسطير جميع ما ارصد له من بياض الاوراق، فخبسته بضع عشرة سنة وحرمت منه الكتاتيون والمطالعون، ثم قدر الله اني اصبت بفقده فان الله وانا اليه راجعون، فاستخرت الله تعالى في اعادة تأليفه ثانيا والعود ان شاء الله تعالى احمد، وعزمت على تجديد طابعا من الله سبحانه المعونة فهو اجل من في المهام يقصد .

واعلم ان السبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الاول اني قصدت ان اسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه والفقوه من كتب الاشباه والنظائر .

وقد ذكر الامام بدر الدين الزركشي في اول تواعده ان الفقه انواع اجدها، معرفة احكام الحوادث نصا واستنباطا وعليه صنف الاصحاب تعاليقهم المبسوطه على مختصر المزني .

الثاني - معرفة الجمع والفرق ومن احسن ما صنف فيه كتاب الشيخ
ابن محمد الجويني .

الثالث - بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها في مأخذ واحد واحسن
شيء فيه كتاب السلسلة للجويني وقد اختصره الشيخ شمس الدين ابن
القماح (١) وقد يقوى التسلسل في بناء (٢) الشيء ع-لى الشيء ولهذا قال
الرافعي مثله (٣) وهذه سلسلة طولها الشيخ .

الرابع - المطارحات وهي مسائل عويصة يقصد بها تنقيح (٤) الاذهان .
الخامس - المغالطات ، السادس ، الممتحنات . السابع ، الالغاز ، الثامن ، الحيل
وقد صنف فيه ابوبكر الصير في وابن سراقه وابوحاتم القزويني وغيرهم .
التاسع - معرفة الافراد وهو معرفة ما لكل من الاصحاب من الواجه
العربية (٥) وهذا يعرف من كتب الطبقات .

العاشر - معرفة الضوابط التي تجمع جموعا والقواعد التي ترد اكثرها
اليها اصولا وفروعا وهذا انفعها واعمها واكملها واتمها وبه يرتقى الفقيه الى
الاستعداد لمراتب الاجتهاد وهو اصول الفقه على الحقيقة انتهى .

وهذه الاتسام اكثرها اجتمعت في (كتاب الاشباه والنظائر)
للقاضى تاج الدين السبكي ولم تجتمع في كتاب سواه واما (قواعد الزركشى)
فليس فيه الا القواعد مرتبة على حروف المعجم وكتاب (الاشباه والنظائر)
للإمام صدر الدين ابن الوكيل دونهما بكثير وقد قصد السبكي بكتابه تحرير
كتاب ابن الوكيل باشارة والده له في ذلك كما ذكره في خطبته ،

واول من فتح هذا الباب - سلطان العلماء شيخ الاسلام عز الدين
ابن عبدالسلام في (قواعد الكبرى) و (الصغرى) والف الامام جمال الدين
الاسنوى كتابا في الاشباه والنظائر لكنه مات عنه مسودة وهو صغير جدا نحو

(١) ي - شمس الدين القماح (٢) ي - هكذا بناء المشى لشيء الخ
(٣) اصل - في مسئلة (٤) اصل - تلقيح (٥) ي - العربية .

نحس كر اريس مرتب على الابواب، وله كتابان في قسمين من هذ النوع وهما (التمهيد) في تخريج الفروع الفقهية على القواعد الاصولية، و(الكوكب الدرى) في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية، وهذ ان القسان مما تضمنه كتاب القاضى تاج الدين السبكي والى الامام سراج الدين ابن الملقن (كتاب الاشباه والنظائر) مرتبا على الابواب وهو فوق كتاب الاسنوى ودون ما قبله .

والفت (كتاب الاشباه والنظائر) مرتبا على اسلوب آخر يعرف من مراجعته وهذا الكتاب الذى شرعنا فى تجديده فى العربية يشبه كتاب القاضى تاج الدين الذى فى الفقه فانه جامع لاكثر الاقسام وصدده يشبه كتاب الزركشى من حيث ان قواعد مرتبة على حروف المعجم، وقد قال الكمال ابو البركات عبد الرحمن بن مجد الانبارى فى كتابه (نزهة الالباء فى طبقات الادباء) علوم الادب ثمانية - اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقوافى، وصناعة الشعر، واخبار العرب، وانسابهم، قال - والحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما؛ علم الجدل فى النحو، وعلم اصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه واقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد الى غير ذلك على حد اصول الفقه فان بينهما من المناسبة ما لا يخفاء به لان النحو معقول من منقول، كما ان الفقه معقول من منقول .

وقال الزركشى فى اول قواعد كان بعض المشايخ يقول، العلوم ثلاثة، علم نضج وما احترق وهو علم النحو والاصول، وعلم لانضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير، وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث انتهى .
وهذا الكتاب بحمد الله مشتمل على سبعة فنون

الاول - فن (١) القواعد والاصول التى ترد اليها الجزئيات والفروع وهو مرتب على حروف المعجم وهو معظم الكتاب ومهمه وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتبع والتحقيق واشبعت القول فيه واوردت فى ضمن كل قاعدة ما لا ثمة العربية فيها من مقال وتحرير وتمكيت وتهذيب واعتراض وانتقاد

وجواب وايراد ، وطرزتها بما عدوه من المشكلات من اعراب الآيات القرآنية والاحاديث النبوية والابيات الشعرية ، وتر اكيب العلماء في تصانيفهم المروية ، وحشوتها بالفوائد ، ونظمت في سلكها فوائد القلائد .
الثاني - فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات وهو مرتب على الابواب لاختصاص كل ضابط ببابه وهذا هو احد الفروق بين الضابط والقاعدة لأن القاعدة تجمع فروعاً من ابواب شتى والضابط يجمع فروع باب واحد ، وقد تختص القاعدة بالباب وذلك اذا كانت امراكليا منطبقاً على جزئياته وهو الذي يعبرون عنه بقولهم قاعدة الباب كذا وهذا ايضا يذكر في هذا الفن لان الفن الاول وقد يدخل في الفن الاول قليل من هذا الفن وكذا من الفنون بعده لاقتضاء الحال ذلك .

الثالث - فن بناء المسائل بعضها على بعض وقد الفت فيه قديماً تأليفاً لطيفاً مسمى (بالسلسلة) كما سمي الجويني تأليفه في الفقه بذلك والفرزكشي كتاباً في الاصول كذلك وسماه (سلاسل الذهب) .

الرابع - فن الجمع والفرق -

الخامس - فن الالغاز والاحاجي والمطارحات والمنتحفات وجمعها كلها في فن لأنها متقاربة كما اشار اليه الاسنوي في اول الغازه .

السادس - فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات والمكاتبات .

السابع - فن الافراد والغرائب وقد افردت كل فن بخطبة وتسمية ليكون كل فن من السبعة تأليفاً مفرداً ومجموع السبعة هو كتاب (الاشباه والنظائر) فدونه مؤلفات شهيد اليه الرجال ، وتتنافس في تحصيله فحول الرجال والى الله سبحانه الضراعة ان ييسر لي فيه نية صحيحة ، وان يمن فيه بالتوفيق للاخلاص ولا يضيع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحة ، فهو الذي لا يخيب راجيه ، ولا يرد داعيه ،

قال ابو القاسم الزجاجي في (اماليه) حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحاق الحضرمي حدثنا سعيد ابن سالم (١) الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على علي ابن ابي طالب رضي الله عنه فرأيتته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين؟ قال اني سمعت ببلدكم هذا لحننا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احببنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيت بعد ثلاث فاتي الى صحيفة فيها - بسم الله الرحمن الرحيم - الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى، والفعل ما انبأ عن حركة المسمى، والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلاثة ظاهري ومضمري وشيء ليس بظاهر ولا مضمري وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمري.

قال ابو الاسود - فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها؟ فقلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فزدها فيها.

قال ابن عساکر في (تاريخه) كان ابو اسحاق ابراهيم بن عقيل النحوي المعروف بابن المكبري يذكر ان عنده تعليقة ابي الاسود الدؤلي التي القاها عليه الامام علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) وكان كثيرا ما يعد بها اصحاب الحديث الى ان دفعها الى الفقيه ابي العباس احمد بن منصور المالكى وكتبها عنه وسمعها منه في سنة ست وستين واربعمائة واذا به قد ركب عليها اسنادا لا حقيقة له وصورته قال ابو اسحاق ابراهيم بن عقيل حدثني ابو طالب عبيد الله بن احمد بن نصر بن يعقوب بالبصرة حدثني يحيى بن ابي بكير (٢) الكرماني حدثني اسرا ئيل عن محمد بن عبيد الله ابن ابي رافع عن ابيه قال وحدثني محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عياش عن عمه عن عبيد الله ابن ابي رافع ان ابا الاسود الدؤلي دخل على علي رضي الله

عنه وذكر التعليقة فلما وقفت على ذلك بينت لابي العباس احمد بن منصور ان يحيى بن ابى بكر الكرماني مات سنة ثمان ومائتين فجعل ابراهيم بن عقيل هذا بين نفسه وبين يحيى بن ابى بكر رجلا واحدا وهذه التي سماها (التعليقة) هي في اول امالي الزجاجي نحو من عشرة اسطر فجعلها ابراهيم قريبا من عشرة اوراق انتهى .

فن القواعد والاصول العامة

وهو الفن الاول من كتاب الاشباه والنظائر ولا يحتاج الى افراده بخطبة اكتفاء بخطبة الكتاب تقرب العهد بها وهو مسمى (بالمصاعد العلية في القواعد - ١ - النحوية)

حرف الهمزة

(الاتباع) هو انواع فنه اتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة اول الكلمة بعدها كقراءة من قرأ الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام .
واتباع حركة اول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها كقراءة من قرأ الحمد لله بضم اللام اتباعا لحركة الدال .

واتباع حركة الحرف الذي قبل آخر الاسم المعرب لحركة الاعراب في الآخر وذلك في امرئ وابنم فان الراء والنون يتبعان الهمزة والميم في حركتهما نحو (ان امرؤ هلك، ما كان ابوك امرأ سوء، لكل امرئ منهم) وكذا ابنم ولا ثالث لهما في اتباع العين اللام .

واتباع حركة الفاء اللام وذلك في امرئ وفم خاصة فان الميم والفاء يتبعان حركة الهمزة والميم في بعض اللغات فيقال هذا امرء وفم ورأيت مرأ وفما ونظرت الى مرء وفم ولا ثالث لهما .

واتباع حركة اللام للفاء في المضاعف من المضارع المجزوم والأمر اذا لم يفك الادغام فيها في بعض اللغات فيقال عض ولم يعض بالفتح وفر ولم يفر بالكسر ورد ولم يرد بالضم .

واتباع حركة العين للفاء في الجمع بالالف والتاء حيث وجد شرطه
كتمررة وتمررات، بالفتح (١) وسدرة وسدرات بالكسر، وغرفة وغرفات بالضم.
واتباع حركة اللام للفاء في البناء على الضم في منذ فان الذال ضمت
اتباعا لحركة الميم ولم يعتد بالنون حاجزا، قال ابن يعيش ونظيرها في ذلك بناء
بله على الفتح اتباعا لفتحة الباء ولم يعتد باللام حاجزا لسكونها وقولهم، لم يلبه
ابوان؛ فتح الدال اتباعا لفتحة الياء عند سكون اللام.

واتباع حركة الفاء للعين في لغة من قال في لدن لد، قال ابن يعيش
من قال لد بضم الفاء والعين فانه اتبع الضم بعد حذف اللام.

واتباع حركة الميم لحركة الخاء والتاء والعين في قولهم منخر ومنخن
ومغيرة، وقال ابن يعيش منهم من يقول منخن بضم التاء اتباعا لضممة الميم
ومنهم من يقول منخن بكسر الميم اتباعا لكسرة التاء اذ النون لخطأها وكونها
غنة في الخيشوم حاجز غير حصين وقالوا كل فعل على فعل بكسر العين وعينه
حرف حلق يجوز فيه كسر الفاء اتباعا لكسر العين نحو نعم وبئس.

ومنه، اتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء اخرى لكونها قرنت معها
وسكون عين كلمة لسكون عين اخرى او حركتها لحركتها كذلك، قال ابن
دريد في الجمهرة تقول - ما سمعت له جرسا - اذا افردت فاذا قلت، ما سمعت
له حسا ولا جرسا، كسرت الجيم على الاتباع.

وقال الفارابي في (ديوان الادب) يقال - رجس نجس - فاذا افردوا
قالوا نجس.

ومنه، اتباع الكلمة في التنوين لكلمة اخرى منونة صحبتها كقوله
تعالى (وجئتكم من سبأ نبيا يقين)، انا اعتدنا للكافرين سلا سلا واغلا لا
وسعيرا) في قراءة من نون الجميع وحديث - انفق بلالا ولا تخش من
ذي العرش اقلالا.

ومنه، اتباع كلمة لاخرى في فك ما استحق الادغام كحديث - ايتكن

الاشباه - ج - ١
١٠ حرف الهمزة
صاحبة الجمل الادب تنبجها كلاب الحواب - فك الادب وقياسه الادب
اتباعا للحواب .

ومنه اتباع كلمة في ابدال الواو فيها همزة لهمزة في اخرى كحديث
(ارجعن مازورات غير ما جورات) والاصل موزورات لانه من الوزر .
وقال ابو علي الفارسي في التذكرة - لا يصح ان يكون القلب فيه من
اجل الاتباع لان الاول ينبغي ان يجيء على القياس والاتباع يقع في الثاني
وانما مازورات على يأجل ، قال ، والغدايا والعشايا ، لادلالة فيه لان غدايا في
جمع غدوة مثل حرة وحرار وكنة وكنائن .

ومنه ، اتباع كلمة في ابدال واو ها يا هاء في اخرى كحديث ،
لادريت ولا تليت ، والاصل تلوت لانه من التلاوة .

ومنه ، اتباع ضمير المذكر لضمير المؤنث كحديث ، اللهم رب
السموات السبع وما اظلمن ورب الارضين وما اقلن ورب الشياطين
وما اضلن ، والاصل اضلوا بضمير الذكور لان الشياطين من مذكر من يعقل
وانما انت اتباعا لاظلمن واقلن وكذا قوله في حديث المواقيت ، هن هن
اصله لهم اي لاهل ذى الخليفة وما ذكر معها وانما قيل هن اتباعا لقوله هن .
ومنه ، اتباع اليزيد للوليد في ادخال اللام عليه وهو (علم في - ١)

قول الشاعر .

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

قال ابن جرير - حسن دخول اللام في اليزيد الاتباع للوليد - وقال
ابن يعيش في شرح المفصل - لما كثرا اجراء ابن صفة على ما قبله من الاعلام
اذا كان مضافا الى علم او ما يجري مجرى الاعلام من الكنى واللقاب فلما
كان ابن لا ينفك من ان يكون مضافا الى اب وام وكثر استعماله استجازوا
فيه من التخفيف ما لم يستجزوه مسع غيره فخذوا الف الوصل من ابن لانه
لا ينوي فصله مما قبله اذا كانت الصفة والموصوف عندهم مضارعة للصلة

(١) من ي - اعني النسخة اليمانية المكتوبة فيها «المقابلة على نسخة المؤلف التي
بخط يده» عثرنا عليها عند الطبعة الثانية .

والموصول من وجوه وحذفوا تنوين الموصوف ايضا كأنهم جعلوا الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال واتبعوا حركة الاسم الاول حركة الاسم الثاني ولذلك شبهه سيبويه بامرئ وابنم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وحركة النون في ابنم تابعة لحركة الميم فاذا قلت هذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته وضممة زيد ضمة اتباع لا ضمة إعراب لانك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدا وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالصدر له ولذلك لا يجوز السكوت على الاول وكذلك النصب تقول رأيت زيد ابن عمر وفتفتح الدال اتباعا لفتحة النون وتقول في الجر مررت بزيد بن عمر وفتكسر الدال اتباعا لكسرة النون من ابن وقد ذهب بعضهم الى ان التنوين انما سقط لالتقاء الساكنين سكونه وسكون الباء بعده وهو فاسد انما هو لكثرة استعمال ابن .

تنبیه

قال ابن جنى في المحتسب في قراءة، الحمد لله، بالاتباع هذا اللفظ كثير في كلامهم وشاع استعماله وهم لما كثرت في استعمالهم اشد تغييرا كما جاء عنهم كذلك لم يك، ولم ادر، ولم ابل، وايش تقول، وجايحي وسايسو بحذف همزتيها فلما اطردها ونحوه لكثرة استعماله اتبعوا احد الصوتين الآخر وشبهوها بالجزء الواحد فصارت الحمد لله كعمق وطنب والحمد لله كأبل وإطل الا ان الحمد لله بضم الحرفين اسهل من الحمد لله بكسرهما من موضعين، احدها انه اذا كان اتباعا فاقبس الاتباع ان يكون الثاني تابعا للاول وذلك انه جار مجرى السبب والمسبب وينبغي ان يكون السبب اسبق رتبة من المسبب فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال كما تقول، مد وشد وشم وفر، فتتبع الثاني الاول فهذا اقيس من اتباعك الاول للثاني في نحو اقتل اخرج، والآخر ان ضمة الدال في الحمد لله اعراب وكسرة اللام في لله بناء وحركة الاعراب اقوى من حركة البناء والاولى ان تغلب الاقوى على الاضعف لا عكسه ومثل هذا في اتباع الاعراب

وقال اضرب الساقين امك هابل

كسر الميم لكسرة الهمزة ، انتهى وفي الكشاف قرأ ابو جعفر لللائكة اسجدوا
بضم التاء للاتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الاعرابية بحركة الاتباع الا في
لغة ضعيفة كقولهم الحمد لله .

فائدة

قال ابن ابان (١) في (شرح الفصول) اعلم ان العرب قد اكثرت من
الاتباع حتى قد صار ذلك كأنه اصل يقاس عليه واذا كانت قد زالت حركة الدال
مع قوتها للاتباع وذلك ما حكاه الفراء من الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة
اللام وقلبو ايضا الياء الى الواو مع ان القياس عكس ذلك فقالوا انا اخوك
يريدون انا اخيك حكاه سيبويه كان الاتباع في نحو مدوشد اجوز واحسن
اذليس فيها تقل خفيف الى ثقيل واما الساكن الحاجز فلا يعتد به لضعفه انتهى .

فائدة

عد من الاتباع حركة الحكاية قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف
الناس في الحركات اللاحقة اللاتي في الحكاية فقليل هي حركات اعراب
نشأت عن عوامله ، وقيل ليست للاعراب وانما هي اتباع للفظ المتكلم
على الحكاية .

وقال ابو الحكم الحسن بن عبدالرحمن بن عذرة الخضر اوى في كتابه
المسمى (بالاعراب عن اسرار الحركات في لسان الأعراب) حركة المحكى
في حال حكاية الرفع منهم من يقول انها للاعراب لانه لا ضرورة في تكلف
تقدير رفعه مع وجود اخرى وانما قيل به في حالة النصب والجر للضرورة
ومنهم من يقول انها للبناء وللإعراب حملا لحالة الرفع على حالة النصب
والجر ، قال وهذا اشبه بمذهب النحاة واقيس بمذهب البصريين الا تراهم

ردوا على الكوفيين في اعتقادهم الرفع في خبر ان واخواتها وفي اسم كان واخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل انتهى .

الاتساع

عقد له ابن السراج بابا في الاصول فقال اعلم ان الاتساع ضرب من الحذف الا ان الفرق بينهما انك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه باعرابه وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الاعراب والاتساع العامل فيه بحاله وانما تقيم فيه المضاف (اليه مقام المضاف - ١) او الظرف مقام الاسم فالاول نحو، واسئل القرية، والمعنى اهل القرية ولكن البر من آمن - والثاني، نحو صيد عليه يومان والمعنى صيد عليه الوحش في يومين ولد له ستون عاما والمعنى ولد له الولد لستين (٢)، بل مكر الليل والنهار، نهاره صائم، وليله قائم، ياسارق الليلة اهل الدار، والمعنى مكر في الليل، صائم في النهار، سارق في الليلة، قال وهذا الاتساع في كلامهم اكثر من ان يحاط به قال وتقول سرت فرسخين يومين ان شئت جعلت نصبهما على الظرفية وان شئت جعلت مفعولان (٣) على السعة، وعلى ذلك قولك سير به يومان (٤) فتقيم يومين مقام الفاعل، وقال في موضع آخر ان بابي المفعول له والمفعول معه نصبا على الاتساع اذ كان من حقها ان لا يفارقهما حرف الجر ولكنه حذف فيهما ولم يجريا مجرى الظروف في التصرف وفي الاعراب وفي اقامتهما مقام الفاعل فدل ترك العرب لذلك انها بابان وضعا في غير موضعهما وان ذلك اتساع منهم فيهما لان المفعولات كلها تقدم وتؤخر وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدأ وخبرا وهذا كله كلام ابن السراج .

وانا اشبع القول في هذا الباب لقلة من عقد له بابا من النحاة فاقول قال ابو حيان في (شرح التسهيل) الاتساع يكون في المصدر المتصرف

(١) سقط من ي (٢) اصل - ستين (٣) كدا - (٤) الاصل - فرسخين يومان .

فينصب مفعولا به على التوسع والمجاز ولولم يصح ذلك لمجازان يبنى لفعل ما لم يسم فاعله حين قلت ضرب ضرب شديد لان بناءه لفعل ما لم يسم فاعله فرع عن التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به وتقول الكرم اكرمته زيدا وانا ضارب الضرب زيدا .

قال في البسيط وهذا الاتساع ان كان لفظيا جازا اجتماعه مع المفعول الاصلى ان كان له مفعول وان كان معنويا بان يوضع بدل المفعول به فلا يجتمع معه لانه كالعوض منه حال التوسع نحو قولك ضرب الضرب على معنى ضرب الذى وقع به الضرب ضربا شديدا فوضعت بدله مصدره وقيل يجوز الجمع بينهما على ان يكون المفعول منصوبا نصب التشبيه بالمفعول به واذا كان الاتساع معنى فلا يجمع بين المتوسع فيه والمطلق .

وفي (البسيط) ايضا المصادر يتوسع فيها فتكون مفعولا كما يتسع في الظروف فتكون اذا جرت اخبارا بمنزلة الاسماء الجامدة ولا تجرى صفة بهذا الاعتبار واذا كان بمعنى فاعل جاز ان يكون صفة قال واذا توسع بها (١) وكانت عامة على اصلها لم تكن ولم تجمع رعيا للمصادر او خاصة نحو ضرب زيد وسير البريد فرما جازت التثنية والجمع بينهما انتهى .

واما الاتساع في الظرف ، ففيه مسائل ، الاولى ، انه يجوز التوسع (في ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفا فلا يجوز - ٢) التوسع فيما زام الظرفية لان عدم التصرف مناف للتوسع اذ يلزم من التوسع فيه كونه يسند اليه ويضاف اليه وذلك ممنوع في عادم التصرف وسواء في المتصرف المشتق نحو المشتى والمصيف وغيره كاليوم والمصدر المنتصب على الظرف كقدم الحاج وخفوق النجم ومنه (لقد تقطع بينكم) ولا يمنع التوسع اضافة الظرف الى المظروف المقطوع عن الاضافة المعوض مما اضيف اليه التنوين نحو سير عليه حينئذ .

الثانية - اذا توسع في الظرف جعل مفعولا به مجازا ويسوغ حينئذ

انصاره غير مقرون بنى نحو اليوم سرته وكان الاصل عند ارادة الظرفيه سرت فيه لان الظرف على تقدير في والاضمار يوجب الرجوع الى الاصل .

وقال الخضر اوى ، الضائر من الزمان والمكان لم تقع في شئ من كلام العرب خبر اللبتدأ منصوبة كما يقع الظرف ولم يسمع نحو يوم الخميس سفرى (١) اياه الا ان يقرن بنى فدل هذا على ان الضائر لا تنتصب ظرفا لان كل ما ينتصب ظرفا يجوز وقوعه خبرا اذا كان مما يصح عمل الاستقرار فيه ، قال ولم ار احدا نبه على هذا التنبيه .

الثالثة - يضاف الى الظرف المتوسع فيه المصدر على طريق الفاعلية نحو بل ، مكر الليل والنهار ، وعلى طريق المفعولية نحو ، تربص اربعة اشهر والوصف كذلك نحو ، يا سارق الليلة اهل الدار ، ويا مسروق الليلة اهل الدار ذكرهما سيويه .

قال الفارسي واذا اضيف الى الظرف لم يكن الا اسما وخرج بالاضافة عن ان يكون ظرفا لان في مقدرة في الظرف وتقدير ما يمنع الاضافة اليه كما لا يجوز ان يحال بين المضاف والمضاف اليه بحرف جر في نحو غلام لزيد ، وقال الخضر اوى هذا غير ظاهر لان المضاف يقدر باللام وبمن ومع ذلك لم يمنع من الاضافة قال وقولهم الظرف على تقدير في انما هو تقدير (٢) معنى وليس المراد انها مضمرة ولا مضمنة ولذا لم تقتض البناء .

وقال ابن عصفور ما قاله الفارسي ضعيف عندي لان الفصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف الجر ملفوظا به وجد في باب لا والنداء فاذا جاز ظاهرا فمقدرا اولى قال نعم العلة الصحيحة ان يقال ان الظرف اذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية الا ترى ان وسطا اذا دخل عليها الخافض صارت اسما بدليل التزامهم فتح سينها ووسط المفتوحة السين لا تكون الا اسما والسبب في خروج الظروف بالخافض عن الظرفية الى الاسمية ما ذكره الاخفش في

(١) ي - كان سفرى (٢) اصل - على معنى .

كتابه (الكبير) من انهم جعلوا الظرف بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ولا فعل لشبهه به من حيث كانت اكثر الظروف قد اخرج منها الاعراب واكثرها ايضا لا تنى ولا تجمع ولا توصف قال فلما كانت كذلك كرهوا ان يدخلوا فيها ما يدخلون في الاسماء .

الرابعة - قد يسند الى المتوسع فيه فاعلا نحو في يوم عاصف ، يوما عبوسا قطيرا ، ونائبا عن الفاعل نحو وادله ستون عاما وصيد عليه الليل والنهار ، ويرفع خبرا نحو الضرب اليوم ، قال بعضهم ويؤكد ويستثنى منه ويبدل وان لم يجز ذلك في الظرف لانه زيادة في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول وتوقف في اجازته صاحب البسيط .

الخامسة - ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسع في كل ظرف متصرف .

وقال في (البسيط) ليس التوسع مطردا في كل ظروف الامكنة كما في الزمان بل التوسع في الامكنة سماع نحو ، نحنا نحوك وقصد قصدك ، وا قبل قبلك ، ولا يجوز في خلف واخواتها لا تقول ضربت خلفك فتجعله مضروبا وكذا لا يتوسع فيها بجعلها فاعلا كما في الزمان ، وانما كان ذلك لان ظروف الزمان اشد تمكنا من ظروف المكان .

السادسة - لا يتوسع في الظرف اذا كان عاملا حرفا او اسما جامدا باجماعهم لان التوسع فيه تشبيهه بالمفعول به والحرف والجامد لا يعملان في المفعول به .

وهل يتوسع فيه مع كان واخواتها قال ابو حيان ، يبنى على الخلاف في كان تعمل في الظرف ام لا ، فان قلنا لا تعمل فيه فلا توسع وان قلنا تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر انه لا يجوز الاتساع معها لانه يكثر المجاز فيها لانها اتمارفت المبتدأ ونصبت الخبر تشبيها بالفعل المتعدى الى واحد فعملنا بالتشبيه وهو مجاز فاذا نصبت الظرف اتساعا كان مجازا ايضا فيكثر المجاز فيمنع منه ، ونظير ذلك

قولهم، دخلت في الامر، لا يجوز حذف في لأن هذا الدخول مجاز ووصول
دخل الى الظرف بغير وساطة في مجاز فلم يجمع عليها مجازان، والذي نص عليه
ابن عصفور جواز الاتساع معها كسائر الافعال.

ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدى الى واحد بلا خلاف
وهل يجوز مع المتعدى الى اثنين او ثلاثة خلاف، ذهب الجمهور الى الجواز
وصحح ابن عصفور المنع لأنه لم يسمع معها كما سمع مع الاولين قالوا يوم
الجمعة صمته وقال.

ويوما شهدناه سلبا وعامرا

لأنه ليس له اصل يشبهه به لأنه لا يوجد ما يتعدى الى ثلاثة بحق
الاصل وباب أعلم وأرى فرع من علم ورأى والحمل انما يكون على الاصول
لا على الفروع.

وصحح ابن مالك الجواز مع المتعدى الى اثنين والمنع مع المتعدى الى
ثلاثة لأنه ليس انما يشبهه به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى اربعة.

واجاب الجمهور بان الاتساع ليس معتمده التشبيه بدليل جريانه مع

اللازم.

السابعة - اذا توسع في واحد لم يتوسع فيه نفسه مرة اخرى، مثال
ذلك ان يتوسع فتضيف اليه ثم تنصبه نفسه نصب المفعول به توسعا، وهل
يجوز ان يتوسع في الفعل اكثر من واحد بان يتوسع معه في الظرف ثم يتوسع
في المصدر، ان قلنا، يتوسع في اللفظ لم يبعد او في المعنى فيبعد لأنه لا يوضع
شيئان بدل شيء واحد، وذهب بعضهم الى انه لا يتوسع في شيء من الافعال
الا اذا حذف المفعول الصريح ان كان التوسع في المعنى وان كان توسعا في
اللفظ جاز مطلقا نحو يا سارق اللبابة اهل الدار، وسببه ان التوسع في المعنى يجعل
التوسع فيه واقعا به المعنى ولا يكون معنى واحد في محلين من غير عطف
ولا ما يجري مجراه.

اجتماع الامثال مكروة

والذي يفر منه الى القلب او الحذف او الفصل ، فمن الاول قالوا في
دهدته الحجر دهديت قلبوا الهاء الاخيرة ياء كراهة اجتماع الامثال وكذلك
قولهم في حازيد حيحي زيد قلبوا الالف ياء لذلك ، وقال الخليل اصل مهبا
الشرطية ، مما قلبوا الالف الاولى هاء لاستقباح التكرير .

وقالوا في النسب الى نحو شج وعم شجوى وعموى بقلب الياء واوا كراهة
لذلك وكذا قالوا ، في نحو حيوى ، وفي نحو ، تحية تحوى لذلك وهنيهة اصلها
هنية فابدلت الهاء من الياء كراهة لاجتماع الامثال - والحيوان من مضاعف
الياء واصنه حييان قلبت الياء الثانية واوا وان كانت الواو اقل منها كراهة
اجتماع الامثال ، وكذا دينار وديباج وقيراط وديماس (١) وديوان اصلها
دنار وديباج وديوان ، قلب احد حرفي التضعيف ياء لذلك ولبي اصله لبب قلبت
الياء الثانية التي هي اللام ياء هربا من التضعيف فصارت لبي ثم ابدلت الياء
انفالتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت لبي ، ونحو حمراء وصفراء تقلب منه الهمزة
في التثنية واوا ، قال الشلوبين ، وسببه اجتماع الامثال فان هناك ألفين وبينهما
همزة والهمزة قريبة من الالف قال وكان قلبها واوا اولى من قلبها ياء لأن الياء
قريبة من الالف والواو ليست في القرب اليها مثلها والجمع بين الامثال
(مكروة عندهم فكان قلب الهمزة واوا اذ هب في ان لا يجمع بين الامثال - ٢)
من قلبها ياء ومن الثاني حذف احد مثلى ظلت ومسست واحسست فقالوا ظلت
ومست واحست وحذف احدى اليائين من سيد وميت وهين ولين وقيل
وهو مقيس على الاصح وقال ابن مالك يحفظ ولا يقاس .

وقال الفارسي يقاس في ذوات الواو دون ذوات الياء وحذف الياء
المشددة من الاسم المنسوب اليه عند الحاق ياء النسب كراهة اجتماع الامثال
ككروسي وشافعي وبختي ومرمي الافي نحو كساء اذا صغر ثم نسب اليه فانه يقال فيه
كسيبي يائين مشددين وستأني عاتيه ، وحذف الياء الاخيرة في تصغير نحو غطاء

(١) اصل - ديها س (٢) سقط من ي .

وكساء وورداء وادائة وغاوية ومعاوية واحوى لأنه يقع في ذلك بعد ياء التصغير ياء ان فيثقل اجتماع الياءات .
ويبانه ان ياء التصغير تقع ثالثة فتقلب الف المدياء وتعود الهمزة الى اصلها من الياء او الواو وتنقلب ياء لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث ياءات ياء التصغير وياء بدل الف المد وياء بدل لام الكلمة ولفظه غطبي فتحذف الاخيرة لأنها طرف والطرف (١) محل التغير ولأن زيادة الثقل حصلت بها ثم تدغم ياء التصغير في المنقلبة عن الف المد ويقال غطبي وفي ادائة تقع ياء التصغير بعد الدال فتقلب الالف ياء وكذا الواو بعدها لانكسار ما قبلها فتدغم ياء التصغير في المنقلبة عن الالف وتحذف الياء الاخيرة ويقال أدية ويقال في غاوية ومعاوية غوية ومعية وفي احوى احى ذكره في البسيط ، ومن ذلك قولهم ، لتضربن يا قوم ولتضربن يا هند ، فان اصله لتضربونن ولتضربينن فحذفت نون الرفع لاجتماع الامثال كما حذفت مع نون الوقاية في نحو اتحاجوني كراهة اجتماعها مع نون الوقاية ، .

قال ابن عصفور في (شرح الجمل) والتزم الحذف هنا ولم يلتزم في اتحاجوني لأن اجتماعها مع النون الشديدة اثقل من اجتماعها مع نون الوقاية لان النون الشديدة حرفان ونون الوقاية حرف وحكم النون الخفيفة حكم النون الثقيلة في التزام حذف علامة الاعراب معها لأنها في معناها ومخففة منها انتهى .

ومن ذلك قال ابو البقاء في (التبيين) تصغير ذاء ، ذياء ، واصله ثلاث ياءات عين الكلمة وياء التصغير ولام الكلمة فحذفوا احداها لثقل الجمع بين ثلاث ياءات والمحذوفة الاولى لأن الثانية للتصغير فلا تحذف والثالثة تقع بعدها الالف والالف لا تقع الا بعد المتحركة والالف فيها بدل عن المحذوف والتصغير يرد الاشياء الى اصولها .

ومن ذلك قولهم في الجمع اخون وابون ولم يرد المحذوف كما هو القياس فيقال، اخوون وابوون، قال الشلوبين لأنه كان يؤدي الى اجتماع ضمت او كسرات فلما ادى الى ذلك لم يرد واجرى الجمع على حكم المفرد ولما كان هذا المانع مفقودا في التثنية رد فقييل اخوان وابوان، ومن ذلك قال ابن هشام في تذكرته، الاصل في يا بنى يا بنى بثلاث ياءات الاولى ياء التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة ياء الاضافة فادغمت ياء التصغير فيما بعدها لأن ما اول المثليين فيه مسكن فلا بد من ادغامه وبقيت الثانية غير مدغم فيها لأن المشدد (١) لا يدغم لأنه واجب الحركة والمدغم واجب السكون فحذفت الثالثة .

ومنهم من بالغ في التخفيف فحذف الياء الثانية المتحركة المدغم فيها وقال يابنى بالسكون كما حذفوها في سيدوميت لما قالوا سيدوميت ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة انما لم تدخل اللام في خبران اذا كان منفيا لان غالب حروف النفي اولها لام كلا ولم ولما ولن فيستثقل اجتماع اللامين - وطردها الحكم يأتي في باقي حروف النفي ومن الثالث وجوب اظهار أن بعد لام كي اذا دخلت على لانحو لثلا يعلم حذرا من توالي مثليين لو قيل للايعلم ووجوب ابقاء الياء والواو في النسب الى نحو شديدة وضرورة فيقال شديدي وضروري اذ لو حذفت كما هو قاعدة فعيلة وفعولة وقيل شديدي وضروري لاجتماع مثلان .

ومن كراهة اجتماع الامثال حكايته المنسوب بمن دون أي خلافا للاخفش لما يؤدي اليه من اجتماع اربع ياءات فيقال لمن قال رأيت المكي المكي اني واجاز الاخفش الابي .

ومن ذلك قال الشلوبين (في شرح الجزوامة) انما قدرت الضمة في جاء القاضى وزيديرمي ويغزو والكسرة في مررت بالقاضى لثقلهما في انفسهما وانضاف الى ثقلهما اجتماع الامثال وهم يستثقلون اجتماع الامثال قال، والامثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في الياء والواو والحركة التي قبلها في الياء والواو مضارعان للحركات لأنهما من جنسها (٢) الا ترى انهما ينشئان عن اشباع الحركات فلما

(١) اصل - المفرد (٢) اي - من جنسها .

اجتمعت الامثال خففوا بان اسقطوا الحركة المستثناة .

قال ويدل على صحة هذه العلة انهم اذا سكنوا ما قبل الواو والياء في نحو غزو وظبي لم يستثقوا الضمة لانه قد قامت الامثال هناك لكون ما قبل الواو والياء ساكنا لا متحركا فاحتملوا ما بقى من الثقل لقايمه ، ومن ذلك قال ابن عصفور لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الذى اتصل به ضمير جمع المؤنث لانه يؤدى الى اجتماع المثلين وهو ثقيل فرفضوه لذلك ولم يمكنهم الفصل بينهما بالالف فيقولون هل تضر بنا لان الالف اذا كان بعدها ساكن غير مشدد حذفت فيلزم ان يقال هل تضر بنى فتعود الى مثل ما فررت منه فلذلك عدلوا عن الحاق الخفيفة والحقوق الشديدة وفصلوا بينها وبين نون الضمير بالالف كراهية اجتماع الامثال فقالوا هل تضر بنا .

قال ابن فلاح فى (المعنى) فان قيل قد وجد اجتماع الامثال فى نحو زيدى من غير استئصال ، قلنا ياء النسب بمنزلة كلمة مستقلة ، وقال بن الدهان فى (العرة) اذا كنا قد استئصلنا الامثال فى الحروف الصحاح حتى حذفنا الحركة وادغمنا ومنه ما حذفنا احد الحرفين ومنه ما قلبنا احد الحروف فمثال الاول مد واصله مدد ومثال الثانى ظلت واصله ظلات ، ومثال الثالث ، تقضى البازى واصله تقضض فالاولى ان نستثقلها فى الحروف المعتلة - فان اعترض بزيدى واجتماع الامثال ياء ات وكسرات - فالجواب ان ياء النسب فى تقدير الطرح كتاء التانيث .

ومن كراهية (١) اجتماع المثلين فتح من الرجل والم الله اتوالى الكسرتين ولهذا لم يفتحوا عن الرجل .

وفى (شرح المفصل) للسخاوى لا يجوز ان زيد المنطق يعجبني عند سيويه وذكر ان العرب اجتنبت ذلك كراهية اجتماع اللفظين المشتهين واجاز ذلك الكوفيون فان فصلت بشيء جاز ذلك باتفاق نحو ، انه عندنا ان زيدا فى الدار .

ومن ذلك قال السيرافي، ان قيل لم يجب ضم الاول في المصغر قيل
لما لم يكن بد من تغيير المصغر ليمتاز عن المكبر بعلامة تلزم الدلالة على التصغير
كان الضم اولى لانهم قد جعلوا الفتح في الجمع من نحو ضوارب فلم يبق
الا الكسرا والضم فاختروا الضم لان الياء علامة التصغير وان وقع بعدها
حرف ليس حرف الاعراب ويجب تحريكه بالكسر فلو كسر وا الاول
لاجتمعت كسرتان مع الياء فعدلوا الى الضمة فرارا من اجتماع الامثال .

اجراء اللزوم مجرى غير اللزوم

واجراء غير اللزوم مجرى اللزوم

عقد لذلك ابن جنى بابا في الخصائص وقال من الاول قوله .

المحمد لله العلي الاجل

وقوله - تشكو الوجي من اظلل واظلل .

وقوله

وان رأيت الحجج الرواددا قواصر ابا لعمر او مواددا

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه فهذا عندنا على اجراء اللزوم مجرى غير
اللزوم ، من المنفصل نحو ، جعل لك ، وضرب بكر ، كما شبه غير اللزوم من
ذلك باللزوم فادغم نحو ، ضرب بكر ، وجعل لك ، فهذا مشبه في اللفظ بشد ومد
واستعد ونحوه مما لزم فلم يفارق ، ومن ذلك ما حكوه من قول بعضهم ، عوى
الكلب عوية ، وهذا عندي وان كان لازما فانه اجري مجرى بنائك من باب
طويت فعلة وهو قولك طوية كقولك ، امرأة جوية ولوية ، من الجوى واللوى
فان خففت حركة العين فاسكنتها قات طوية وجوية ولوية فصححت العين
ولم تعلمها بالقلب والادغام لان الحركة فيها منوية - وعلى ذلك قانوا في فعلان
من قويت قويان فان اسكنوا صححوا العين ايضا ولم يردوا اللام ايضا وان
زالت الكسرة من قبلها لانها مرادة في العين فلذلك قالوا ، عوى الكلب عوية ،
تشبيها بباب امرأة جوية ولوية وقويان .

فان قلت ، فهلا قالوا ايضا على قياس هذا طويت الثوب طوية
وشويت اللحم شوية .

فالجواب ، انه لو فعل ذلك لكان قياسه قياس ما ذكرنا وانه ليست
لعوى فيه منزية على طوى وشوى كما لم يكن بلحشم وقائم منزية يجب لها العدل
بهما الى جشم وقم على مالك وحاتم اذ لم يقولوا ملك ولا حتم وعلى ان ترك
الاستكثار مما فيه اعلال واشتغال هو القياس ، ومن ذلك قراءة ابن مسعود
(فقلاله قولنا) وذلك انه اجرى حركة اللام هنا وان كانت لازمة مجراها
اذا كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى ، قل اللهم ، وقم الليل ، وقول الشاعر .

زيا رتنا نعان لا تنسينها تق الله فينا والكتاب الذي نتلو

ويروى خف الله ويروى لا تنسينها، تق الله، ونحوه ما انشده ابو زيد

من قول الشاعر .

واطلس يهديه الى الزاد أنفه اطاف بنا والليل داجى العساكر

فقلت لعمر وصاحبى ورأيتى ونحن على حوض دفاق عواسر

اي عوى الذئب فسرانت فلم يحفل بحركة الراء فيرد العين التي كانت
حذفت لا لتقاء الساكنين فكذلك شبه ابن مسعود حركة اللام من قوله تعالى
فقللا، وان كانت لازمة بالحركة في التقاء الساكنين في قل اللهم وقم الليل
وحركة الاطلاق الجارية مجرى حركة التقاءهما في سر ، ومثله قول الضبي في
فتية كلما تجمعت البيد (١) لم يهلعوا ولم يخموا يريد ، ولم يخموا فلم يحفل بضممة
الميم واجراها مجرى غير اللازم مما ذكرناه وغيره فلم يردد العين المحذوفة من
لم يخم وان شئت قلت في هذين انه اكتفى بالحركة من الحرف كما اكتفى الآخر
بها منه في قوله .

كفالك كف ما تليق درهما جودا وانحرى تعط بالسيف الدما

وقول الآخر ، بالذى تردان ، اي تريدان ،

ومن الثاني ، وهو اجراء غير اللازم مجرى اللازم قول بعضهم في الآخر

إذا خففت همزته لجر حكاها ابو عثمان، ومن قال الجر قال حركة اللام غير لازمة
انما هي لتخفيف الهمزة والتحقيق (١) لها جار (٢) فيها ونحو ذلك قول الآخر .
وقد كنت تخفى حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذى انت بأع
فاسكن الحاء التي كانت محرمة للتقاء الساكنين في بح الآن لما تحركت
لتخفيف اللام وعليه قراءة من قرأ (قالوا الآن جئت بالحق) فاثبت واو قالوا
لما تحركت لام لأن والقراءة القوية قالوا الآن با قرار الواو على حذفها لان الحركة
عارضة للتخفيف وعلى القول الاول قول الآخر .

حد بدبي حد بدبي منكم لان ان بنى فزارة بن ذبيان

قد طرقت ناقتهم بانسان مشياً سبحان ربى الرحمن

اسكن ضم ميم منكم لما تحركت لام لان وقد كانت مضمومة عند
التحقيق في قوله منكم الآن فاعيد حركة اللام بالتخفيف وان لم تكن لازمة
وينبغي ان تكون قراءة ابى عمرو (وانه اهلك عاد الولى) على هذه اللغة وهى
قولك مبتدأ لولى ، لان الحركة على هذا فى اللام اثبت منها على قول من قال
الجر وان كان حملها على هذا ايضا جائز لان الادغام وان كان بابه ان يكون
فى المتحرك فقد ادغم ايضا فى الساكن فحرك فى شد ومد وفرياً رجل وعض
ونحو ذلك ومثله ما انشده ابو زيد .

الا يا هند هند بنى عمير ارث لان وصلك ام جديد

ادغم تنوين رث فى لام لان .

ومما يجرى (٣) على سمته قول الله عز وجل (لكننا هو الله ربى) واصاله
لكن انا فخفف الهمزة بحذفها والتقاء حركتها على نون لكن فصارت لكننا فاجرى
غير اللازم مجرى اللازم فاستثقل التقاء المثليين المتحركين فاسكن الاول وادغم
فى الثانى فصار لكننا كما ترى ، وقياس قراءة من قرأ قال ، لان ، فحذف الواو
ولم يحذف بحركة اللام ان يظهر النونين لان حركة الثانية غير لازمة فتقول لكننا

(١) ي - التخفيف (٢) اصل - جائز (٣) اصل - نحن .

بالاظهار كما تقول في تخفيف جوابة وجيال ، جوبة وجيل فيصح حرفا اللين
هنا ولا يقلبان لما كانت حركتهما غير لازمة .

ومن ذلك قولهم في تخفيف رؤيا ونؤى رويانوى فيصح الواو هنا
وان سكنت قبل الياء من قبل ان التقدير فيها الهمزة كما صحت في ضوونوتخفيف
ضوء ونوء لتقديرك الهمزة وارا ذلك اياه وكذلك ايضا صح نحوشى وفي
تخفيف شىء وفيء كذلك، وسألت ابا على فقلت من اجرى غير اللازم مجرى
اللازم فقال لكننا كيف قياس قوله اذا خفف نحو جوابة وجيال أتقلب فتقول
جابه وجال ام تقيم على الصحيح فتقول جوبة وجيل قال القلب هنا لا سبيل
اليه واوما الى انه اغلظ من الادغام فلا يقدم عليه ، فان قيل فقد قلبت العرب
الحرف للتخفيف وذلك قول بعضهم رياوربة في تخفيف رؤيا ورؤية .

قيل ان فرق انك لما صرت الى لفظ رويانوربة ثم قلبت الواو الى
الياء فصار الى رياوربة انما قلبت حرفا الى آخر كأنه هو . ألا ترى الى قوة شبه الواو
بالياء وبعدها عن الالف فكأنك لما قلبت مقيم على الحرف نفسه ولم تقلبه لان الواو
كأنها هي الياء نفسها وليست كذلك الالف لبعدها عنها بالاحكام الكثيرة التي
تداحطنا بها علماء، قال وما يجرى من كل واحد من الفريقين مجرى صاحبه كثير
وفيا مضى كفاية انتهى .

وفي تذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام قال ابن هشام الخضر اوى
اجرت العرب حركات الاعراب للزومها على البدل مجرى الحركة اللازمة
لكون حرفونها لا تعرى من حركة فلذلك قالوا ، عصا ورعى ، كما قالوا قال
وباع ، وكذلك قالوا ، ينحشى ويرضى ، كما قالوا فى الماضى ، رعى وغزاه انتهى .

اجراء المتصل مجرى المنفصل

واجراء المنفصل مجرى المتصل

عقد ابن جنى فى الخصائص بابا لذلك قال فمن الاول قولهم اقتتل القوم
واشتموا فهذا بيانه بيان شئت تلك وجعل لك الا انه احسن من قوله ، الحمد لله

العلی الاجل، وبابه لأن ذلك انما يظهر مثله ضرورة واطهاد نحو اقتتل واشتم
مستحسن وعن غير ضرورة .

وكذلك باب قوله هم يضربونى وهما يضرباننى اجرى وان كان
متصلا مجرى يضربان نعم ويشتمان نافعا ووجه الشبه بينهما ان نون الاعراب
هذه لا يلزم ان تكون بعدها نون الأتري انك تقول يضربان زيدا ويكرمونك
ولا تلزم هي ايضا نحو لم يضربانى ومن ادغم نحو هذا واحتج بان المثلين في كلمة
واحدة فقال يضربانى وقل أتحتاجونا فانه يدغم ايضا نحو اقتتل فتقول قتل ومنهم
من يقول قتل ومنهم من يقول قتل ومنهم من يقول اقتل فيثبت همزة الوصل
مع حركة الفاء لما كانت الحركة عارضة للثقل او لالتقاء الساكنين .

ومن الثانی قولهم ها الله اجرى مجرى دابة وشابة وكذلك قراءة من
قرأ ولا تنأجوا، حتى اذا ادركوا فيها، ومنه عندي قول الراجز .

في اى يومى من الموت افر أ يوم لم يقدر أم يوم قدر

كذا انشده ابو زيد يقدر بفتح الراء ، وقال اراد النون الخفيفة فحذفها
وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماتها جار عندنا مجرى ادغام الملحق في انه
يقضى (١) الغرض اذ كان التوكيد من مظان الاسهاب والاطناب والحذف من
مظان الاختصار والايجاز لكن القول فيه عندي انه اراد أم يوم لم يقدر أم يوم
قدر، ثم خفف همزة ام فحذفها والتي حركتها على راء يقدر فصار تقديره أ يوم
لم يقدرم ، ثم اشبع فتحة الراء فصار تقديره ا يوم لم يقدر ام فحرك الالف
لالتقاء الساكنين وانقلبت همزة فصار بعد يقدرام واختار الفتحة اتباعا لفتحة
الراء ، ونحو من هذا التخفيف قولهم في المرأة والكمأة اذا خففت الهمزة
المرأة والكمأة، وكنت ذا كرت الشيخ ابا على بهذا منذ بضع عشرة سنة فقال
هذا انما يجوز في المنفصل ، قلت له فانت ابدا تكرر ذكر اجراءهم المنفصل مجرى
المتصل فلم يرد شيئا .

ومن (ذاك - ٢) اجراء المنفصل مجرى المتصل قوله .

وقد بدا هنك من المنزر

فشبه هنك بعضد فاسكنه كما يسكن نحو ذلك ومنه .

فاليوم اشرب غير مستحقب

كأنه شبه ربح بعضد وكذلك ما انشده ابو زيد ،

قلت سليمانى اشتر لنا دقيقا ،

هو مشبه بقولهم فى علم علم لان نزل بوزن علم وكذلك ما انشده

ايضا من قوله

واحذر ولا تكفر كريا اعرجا .

لان ترك بوزن علم، قلت وقد خرج على ذلك قرأة، الم تر الى الملا من بنى

اسرائيل، بسكون الراء ثم قال ابن جنى وهذا الباب نحو من الذى قبله فيه ما يحسن

ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس والكل وجه .

اجراء الاصلى مجرى الزائد

واجراء الزائد مجرى الاصلى

وقال ابو حيان من الاول قولهم فى النسب الى تحية تحوى بحذف

الياء الاولى وقلب الثانية واو اما القلب فقرار من اجتماع الياءات واما الحذف

فان تحية اجرتها العرب مجرى رمية ووزن رمية فعيلة كصحيفة فكما اذا نسبت

الى صحيفة تقول صحفى كذلك اذا نسبت الى رمية تقول رموى لانك تحذف ياء

المدة وهى المدغمة فى لام الكلمة كما حذفها فى صحيفة .

واما تحية فالياء الاولى فيها ليست للمدة انما هى عين الكلمة والثانية لام

الكلمة واصله تحية ثم ادغم واجرى الاصلى مجرى الزائد لشبهها لفظا لا اصلا

فقالوا تحوى قال ومثل تحية تنية وهى التتمكت قال ولا احفظ لها ثالثا، انتهى .

ومنه ايضا ما اجازه ابو على من قولهم فى تنية ما همزته اصلية نحو قراء

ووضاء قرا وان بالقلب واو اتشبيها لها بالزائدة وغيره يقرها من غير قلب لانها

اصلية فيقول قراآن .

ومن الثانى قولهم فى تثنية ما همزته منقلبة عن حرف الحاق نحو علباء
وحرباء علبا آن بالا قرار تشبيها لها بالمنقلبة عن الاصل وقول بعض الكوفيين
فى تثنية نحو حمراء حمرا آن باقرار الهمزة من غير تغيير لأنه لما قلبت ألف التانيث
همزة التحقت بالاصلية فلم تغيز. كالاصلية .

الاختصار

هو جل مقصود العرب وعلية مبنى اكثر كلامهم ومن ثم وضعوا باب
الضائر لانها اخصر من الظواهر خصوصا ضمير الغيبة فانه يقوم مقام اسماء كثيرة
فانه فى قوله تعالى (اعد الله لهم مغفرة) قام مقام عشرين ظاهرا ولذا لا يعدل الى
المنفصل مع امكان المتصل، وباب الحصر بالاولا وإنما وغيرهما لأن الجملة فيه تنوب
مناب جملتين، وباب العطف لأن حروفه وضعت للاغناء عن اعادة (١) العامل
وباب التثنية والجمع لأنها اغنيا عن العطف، وباب النائب عن الفاعل لأنه دل
على الفاعل باعطائه حكمه - وعلى المفعول بوضعه، وباب التنازع، وباب علمت أنك
قائم لأنه منحل لاسم واحد سد مسد المفعولين، وباب، طرح المفعول اختصارا
على جعل المتعدى كاللازم، وباب النداء لأن الحرف فيه نائب مناب ادعو
وانادى، وادوات الاستفهام والشرط فان كم مالك يعنى عن قولك اهو عشرون
ام ثلاثون وهكذا الى ما لا يتناهى .

والالفاظ الملازمة للعموم كاحد، واكثر وا من الحذف فتارة بحرف
من الكلمة كلم يك، ولم ابل وتارة للكلمة باسرها وتارة للجملة كلها وتارة لاكثر
من ذلك ولهذا تجد الحذف كثيرا عند الاستطالة كحذف عائد الموصول فانه كثير
عند طول الصلة قليل عند عدم الاستطالة، وحذفت الف التانيث اذا كانت رابعة
عند النسب لطول الكلمة .

وقال ابن يعيش (فى شرح المفصل) الكناية التعبير عن المراد بلفظ
غير الموضوع له لضرب من الایجاز والاستحسان، وقال ابن السراج فى
الاصول من الافعال ضرب مستعارة للاختصار وفيها بيان ان فاعليها فى الحقيقة

مفعولون نحو مات زيد ومرض بكر وسقط الحائط ، وقال ابن يعيش
المضممرات وضعت نائبة عن غيرها من الاسماء الظاهرة لضرب من اليجاز
والاختصار كما تجيء حروف المعاني نائبة عن غيرها من الافعال فلذلك قلت
حروفها كما قلت حروف المعاني .

وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) قولهم ، لله
درك من رجل ، من فيه للتبويض عند بعضهم والتقدير لقد عظمت من الرجال
فوضع المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة للعلم وطلبها للاختصار ، قال
ونظير هذا قولك كل رجل يفعل هذا ، الاصل كل الرجال يفعل هذا ، فاستخفوا
فوضعوا المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة لفهم المعنى وطلبها للاختصار
وقال ابو البقاء في (الباب) وتلميذه الانداسي في (شرح الفصل)
انما دخلت ان على الكلام للتوكيد عوضا من تكرير الجملة وفي ذلك اختصار
تام مع حصول الغرض من التوكيد ، فان دخلت اللام في خبرها كان آكد ،
وصارت ان واللام عوضا من ذكر الجملة ثلاث مرات ، وهكذا ان المفتوحة
اذ اول ارادة التوكيد لقلت مكان قولك بلغني ان زيد انطلق بلغني انطلق
زيد ، انتهى .

ومن الاختصار تركيب اما العاطفة على قول سيبويه من ان الشرطية
وما النافية لأنها تنفي عن اظهار الجمل الشرطية حذرا من الاطالة ذكره في
البسيط ، وتركيب اما المفتوحة من ان المصدرية وما الزيدة عوضا من كان
في نحو ما انت منطلقا انطلقت وجعل اما الشرطية عوضا من حرف الشرط وفعل
الشرط وفاعله في نحو ما زيد فقام ،

وقال ابن اياز في (شرح الفصول) انما ضمنوا بعض الاسماء معاني الحروف
طلبا للاختصار ، الأ ترى انك لو لم تات بمن و اردت الشرط على الاناسي لم تقدر
ان تنفي بالمعنى الذي تنفي به من ، لأنك اذا قلت من يقوم اقم معه استغرقت ذوى
العلم ولو جئت بان لا احتجت ان تذكر الاسماء ان يقوم زيد وعمر و بكر و زيد

على ذلك ولا تستغرق الجنس وكذلك في الاستفهام، انتهى .

ومما وضع الاختصار العدد فان عشرة ومائة والفا قائم مقام درهم ودرهم ودرهم الى ان تأتي بجملة ما عندك مكررا هكذا، ومن ثم قالوا ثلاث مائة درهم ولم يقولوا ثلاث مئآت كما هو القياس في تمييز الثلاثة الى العشرة ان يكون جمعا كثلاثة درهم لأنهم ارادوا الاختصار تخفيفا لاستطالة الكلام باجتماع ثلاثة اشياء العدد الاول والثاني والمعدود يخففوا بالتوحيد مع أمن اللبس ، هكذا علة انز مخشري في (الاحاجي) واورد عليه السخاوي في شرحه انهم قالوا ثلاثة آلاف درهم فلم يخففوا بالتوحيد مع اجتماع ثلاثة اشياء ، قال والصواب في التوحيد ان المائة لما كانت مونتة استغنى فيها بلفظ الإفراد عن الجمع لثقل التانيث بخلاف الالف وقبل انما جمعوا في الالف دون المائة لأن الالف آخر مراتب العدد فحملوا الآخر على الاول كما قالوا ثلاثة رجال ، ومما بنى على الاختصار منع الاستثناء من العدد لأن قولك عندي تسعون اخصر من مائة الا عشرة .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته باب التصغير (١) معدول به عن الوصف وقال انهم استغنوا بياء وتغيير كلمة عن وصف المسمى بالصغر بعد ذكر اسمه ، الأثرى ان لا يوصف لا يجوز تصغيره ، فدل ذلك على ان التصغير معدول به عن الوصف ، وقال الأندلسي الغرض من التصغير وصف الشيء بالصغر على جهة الاختصار .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) وصاحب (البسيط) انما أتى بالاعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات ، الأثرى انه لو لا العلم لاحتجت اذا اردت الاخبار عن واحد من الرجال بعينه ان تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فاغنى العلم عن ذلك اجمع ، .

قال صاحب (البسيط) ولهذا المعنى قال النحاة (٢) العلم عبارة عن

(١) ي - من ايجازهم لانهم استغنوا - الخ (٢) اصل - السخاوي .

بمجموع صفات .

قال صاحب (البيسط) فائدة وضع اسماء الافعال الاختصار والمبالغة ،
 اما الاختصار فانها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع نحو صه
 يا زيد وصه يا هند وصه يا زيدان وصه يا زيدون وصه يا هندات ولو جئت
 بمسمى هذه اللفظة لقلت اسكت واسكتي واسكتا واسكتوا واسكتن ، واما
 المبالغة فتعلم من لفظها فان هيات ابلغ في الدلالة على البعد من بعد وكذلك باقيا
 ولو لارادة الاختصار والمبالغة لكانت الافعال التي هي مساهاتغنى عن وضعها (١)
 وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المعرب كان الاصل
 ان يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا غير وأتان وجدى وعناق
 وجمال ورجل وحصان وحجر الى غير ذلك لكنهم خافوا ان يكثر عليهم
 الالفاظ ويطول عليهم الأمر فاختصروا ذلك بان اتوا بعلامة فرقوا بها بين
 المذكر والمؤنث ، تارة في الصفة كضارب وضاربة وتارة في الاسم كامرئ
 وامرأة ومرء ومرأة في الحقيقي وبلد وبلدة في غير الحقيقي ثم انهم تجاوزوا ذلك
 الى ان جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد وحرصا على البيان فقالوا كبش
 ونعجة وجمال وناقة وبلد ومدينة ،

وقال ابن القواس في (شرح الفية ابن معطى) التصغير وصف في المعنى وفائده
 الاختصار فاذا قلت رجل احتمل التكبير والتصغير فان اردت تخصيصه قلت
 رجل صغير فان اردته مع الاختصار قلت رجيل وكذلك لا يصغر الفعل .

وقال ابن النحاس ، فان قيل فما فائدة العدل ، فالجواب ان عمر اخصر من
 عامر ، وقال الشلوبين في (شرح الجزولية) الفاعل اذا كان مخاطبا في امره
 وجهان .

احدهما ان يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصا بالامر وهو بناء افعل وهو
 بمعناه نحو قم واقعد .

والثاني ان يدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال لتقم ولتقعد

والاجود الاول لأنه اخصر فاستغنوا با لاخصر عن غيره كما استغنوا با لضمير المتصل عن الضمير المنفصل في قولك قمت ولم يقولوا اقام انا وقمت ولم يقولوا قام انت الا انه قد جاء المستغنى عنه في الأمر ولم يجيء في الضمائر في حال السعة وقال في البسيط لما كان الفعل يدل على المصدر بلفظه وعلى الزمان بصيغته وعلى المكان بمعناه اشتق منه اسم للمصدر ولما كان الفعل ولزما نه طلبا للاختصار والايجاز لأنهم لو لم يشتقوا منه اسما هاللزما لانيان بالفعل وبلفظ الزمان والمكان، وفيه ذهب بعضهم الى ان باب مثني وثلاث ورباع معدول عن عدد مكرر طلبا للبانة والاختصار .

وقال ايضا انما عدل عن طلب التعيين بأى الى الهمزة وأم طلبا للاختصار لأن قولك، أزيد عندك ام عمرو، اخصر من قولك، أى الرجلين عندك ز يدام عمرو، وقال ابن يعيش فصل سبويه بين القاب حركات الإعراب والقاب حركات البناء فسمى الاولى رفعا ونصبا وجر او جزما، والثانية ضمما وفتحاً وكسرا ووقفا، للفرق والاعناء عن ان يقال ضمة حدثت بعامل ونحوه فكان في التسمية فائدة الايجاز والاختصار .

اختصار المختصر لا يجوز

لأنه اجحاف به ومن ثم لم يجوز حذف الحرف قياسا قال ابن جنى في المحتسب؛ اخبرنا ابو على قال قال ابو بكر حذف الحرف ليس بقياس لان الحروف انما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكانت مختصرا لها هي ايضا واختصار المختصر اجحاف به ومن ثم ايضا لم يجوز حذف المصدر والحال اذا كانا بدلا من اللفظ بفعلها والحال النائية عن الخبر ولا اسم الفعل دون معموله لأنه اختصار للفعل .

وفي (شرح التسهيل) لابي حيان لا يجوز حذف لا من لاسيما لان حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغي ان يقال لشيء منه الا حيث سمع وسبب ذلك انهم يقولون حروف المعاني انما وضعت بدلا من الافعال طلبا

للاختصار ولذلك اصل وضعها ان تكون على حرف او حرفين وما وضع مؤديا
معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لاينا سبه الحذف لها .

وقال ابن هشام في (حواشى التسهيل) لا يجوز (١) جواب اما لأن
شرطها حذف فلو حذف الجواب ايضا لكان اجحافا بها .

وقال صاحب (البسيط) القياس يقتضى عدم حذف حروف المعانى
وعدم زيادتها لأن وضعها للدلالة على المعانى فاذا حذفت اخل حذفها بالمعنى الذى
وضعت له واذا حكم بزيادتها نافي ذلك وضعها للدلالة على المعنى ولأنهم جاؤا
بالحروف اختصارا عن الجمل التى تدل معانيها عليها، وما وضع للاختصار لايسوغ
حذفه ولا الحكم بزيادته فلهذا مذهب البصريين المصير الى التأويل ما امكن
صيانة عن الحكم بالزيادة او الحذف .

وقال ابن جنى في (الخصائص) تفسير قول ابى بكر انها (٢) دخلت الكلام
لضرب من الاختصار انك اذا قلت ما قام زيد فقد اغنت ما عن انفى وهى
جملة فعل وفاعل، واذا قلت قام القوم الا زيدا فقد نابت الاعن استثنى، واذا
قلت قام زيد وعمر وفقد نابت الواو عن اعطف، وكذا نابت عن أتمنى وهل
عن استفهم، والباء فى قولك ليس زيد بقائم نابت عن حقا والبتة غير ذى شك
وفى قولك امسكت بالحبل نابت عن المباشرة وملاصقة يدي له، ومن فى قولك
أكلت من الطعام نابت عن البعض اى أكلت بعض الطعام، وكذلك بقية
ما لم نسمة فاذا كانت هذه الحروف نواب عما هو اكثر منها من الجمل وغيرها
لم يجوز من بعد ذلك ان تنتهك ويحذف بها .

قال ولاجل ما ذكرناه من ارادة الاختصار فيها لم يجوز ان تعمل فى
شئ من الفضلات الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك وعلته
انهم قد انا بوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار فلوا عملوها لنقضوا
ما اجمعوه وتراجعوا عما التزموه .

وقال ابن يعيش حذف الحرف ياباه القياس لأن الحروف انما جىء بها

(١) كذا - ولعله - حذف جواب - (٢) اصل - انما

اختصارا ونائبة عن الافعال فما النافية نائبة عن انفي وهزمة الاستفهام نائبة عن استفهم، وحروف العطف عن اعطف وحروف النداء نائبة عن انادى فاذا اخذت تحذف فيها كان اختصارا مختصرا وهو اجحاف الا انه ورد حذف حرف النداء كثيرا بقوة الدلالة على المحذوف فصار القرأتين الدالة على المحذوف كالتلفظ به، وقال ايضا ليس الاصل في الحروف الحذف الا ان يكون مضاعفا فيخفف نحو إن ولكن ورب، اذا اجتمع مثلان وحذف احدها فالمحذوف الاول او الثاني فيه فروع .

احدها اذا اجتمع نون الوقاية ونون الرفع جاز حذف احدها تخفيفا نحو، أتحتاجوني وتأمروني، وهل المحذوف نون الرفع او نون الوقاية خلاف ذهب سيبويه الى الاول ورجحه ابن مالك لأن نون الرفع قد تحذف بلا سبب . كقوله .

ابيت اسرى وتبتي تدلكي (١)

ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه اولى ولأنها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا في نحو، ان الله يأمركم، وما يشعركم، في قراءة من سكن ولأنها جزئية ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء اسهل .
 وذهب المبرد والسيرافي والفارسي وابن جنى واكثر المتأخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام الى الثاني لأنها لا تدل على اعراب فكانت اولى بالحذف لأنها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه ولأن الثقل نشأ من الثانية فهي احق بالحذف، الثاني اذا اجتمع نون الوقاية ونون إن وأن وكان ولكن، جاز حذف احدها، وفي المحذوفة قولان احدها نون الوقاية وعليه الجمهور وقيل نون ان لأن نون الوقاية دخلت للفرق بين انني وانى وما دخل للفرق لا يحذف ثم اختلف، هل المحذوف الاولى المدغمة لأنها ساكنة والساكن يسرع الى الحذف او الثانية المدغمة فيها لأنها طرف على قولين صحح ابو البقاء في اللباب اولها .

(١) وتامه - جلدك بالعنبر والمسك الذكي .

الثالث - اذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الاربعة المذكورة جاز حذف احدهما نحو، انا والسكنا، وهل المحذوفة الاولى المدغمة، او الثانية المدغم فيها القولان السابقان ولم يجزها القول بان المحذوف نون الضمير لأنها اسم فلا تحذف ثم رأيت ابن الصائغ قال في تذكرته في كلام ابي علي (في الاعتقال ما يدل على - ١) ان المحذوف نون ضمير النصب في قولنا، كأننا، وتاء تفعل في قولنا، هل، تكلم قال ذلك على لسان ابي العباس نقلا عن ابي بكر تقوية لمن يذهب في ان المحذوف من لاه اللام الاصلية لا لام الاضافة كما ذهب اليه سيبويه وقال لأن ما يحذف من المكررات انما يحذف للاستثقال وانما يقع الاستثقال فيما يتكرر لاني المبدؤ به الاول ثم قال عقب ذلك والذي رجحه ابو علي ان المحذوف من اننا وكأننا انما هو النون الوسطى دون نون الضمير قال لأنه عهد حذفها دون حذف نون الضمير .

الرابع - اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث

نحو ليسوء الغاليات اذا فليني

والاصل فليني فحذف احدى النونين واختلف في المحذوفة فقال البردهي نون الوقاية لأن الاولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ، ورجحه ابن جنى والخضر اوى وابن حيان (٢) وابن هشام وفي البسيط انه مجمع عليه، وقال سيبويه هي نون الاناث واختاره ابن مالك قياسا على تامروني ورده ابو حيان لأنه قياس على مختلف فيه .

الخامس - المضارع المبدؤ بالتاء اذا كان ثانياه تاء نحو تتعلم وتتكلم يجوز الاقتصار فيه على احدى التائين وهل المحذوف الاولى او الثانية قولان اصحهما الثاني وعليه البصريون لأن الاولى دالة على معنى وهي المضارعة ورجحه ابن مالك في شرح الكافية بان الاستثقال في اجتماع المثليين انما يحصل عند النطق بثنائيهما فكان هو الاحق بالحذف ، قال وقد يفعل ذلك بما صدر فيه نونان كقراءة بعضهم (ونزل الملائكة تنزيلا) قال وفي هذه القراءة دليل على ان المحذوف من التائين هي الثانية لأن المحذوف من النونين في القراءة

(١) ليس في ي، وصوابه الاغفال (٢) كذا - ولعله ابو حيان .

المذكورة انما هي الثانية ورجحه الزنجاني في شرح الهادي بان الثانية هي التي تعلق فتسكن وتدغم في تذكرون فلما لحقها الاعلال دون الاولى لحقها الحذف دون الاولى اذ الحذف مثل الاعلال .

السادس - الفعل المضاعف على وزن فعل نحو ظلّ ومسّ واحسّ اذا اسند الى الضمير المتحرك نحو ظلمت ومسست واحسست جاز حذف احد حرفي التضعيف فيقال ظلمت ومسست واحسست وهل المحذوف الاول وهو العين او الثاني وهو اللام قولان اصحهما الاول وبه جزم في التسهيل ، وقال ابو علي في الاغفال قد حذف الاول من الحروف المتكررة كما حذف من الثاني وذلك قولهم ظلمت ومسست ونحو ذلك .

فان قيل ما الدليل على ان المحذوف الاول ، قيل قول من قال ظلمت ومسست فالقي حركة العين المحذوفة على الفاء كما القاها عليها في خفت وهبت وطلت ولو كان المحذوف اللام دون العين لتحرك ما قبل الضمير وكذلك قلب الاول من المتكررة نحو دينار كما قلب الثاني نحو ، تظنيت وتقضيت ، وخففت الهمزة الاولى كما خففت الثانية نحو جاء اشراطها ، السابع - لاسيما اذا خففت ياؤها كقوله .

ف بالعقود وبالأيمان لاسيما . عقد وفاء به من اعظم القرب

فهو المحذوف الياء الاولى وهي العين او الثانية وهي اللام ، اختار ابن جنى الثاني وابو حيان الاول .

قال ابن اياز في (شرح الفصول) واعلم انه قد جاء تخفيف سي من لاسيما الا انهم لم ينصوا على المحذوف منها هل هو عينها اولامها والذي يقتضيه القياس ان يكون المحذوف اللام لأن الحذف اعلال والاعلال في اللام شائع كثير بخلافه في العين ، وبعضهم يزعم انهم حذفوا الياء الاولى لامرين ، احدهما سكونها والثانية متحركة والمتحرك اقوى من الساكن فكانت الاولى اولى بالحذف لضعفها ، والثاني ، انها زائدة والاولى منقلبة عن واو اصلية والزائد

اولى من الاصل بال حذف ، ولما حذفت الياء الاخيرة لم ترد الياء الى اصلها لارادة المحذوف انتهى ، وفي الكلام الاخير نظر .

الثامن - باب الامثلة الخمسة اذا كد بالنون الشديدة نحو والله لتضربن فانه يجتمع فيه ثلاث نونات نون الرفع والنون المشددة فتحذف واحدة وهى نون الرفع كما جز موابه ولم يحكوا فيه خلافا .

التاسع - ذوبمعى صاحب اصله عند الخليل ذووبوزن فعل وعند ابن كيسان ذووبالفتح فحذف احدى الواوين ، قال ابو حيان وفي المحذوف قولان احدهما ، الثانية وهى اللام وعليه اهل الاندلس وهو الظاهر ، والثانى ، الاولى وهى العين وعليه اهل قرطبة .

العاشر - قال الشمس بن الصائغ فى قوله .

ايها السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى

الذى ذكروه ان المحذوف من منى وعنى نون الوقاية ويحتمل ان تكون باقية ونون من وعن هى المحذوفة الا ان يقال ان الحروف بعيدة عن الحذف منها .

الحادى عشر - ذا المشاربها عند البصريين ثلاثية الوضع والفها منقلبة عن ياء عند الاكثرين وعن واو عند آخريين ولا مها عن ياء باتفاق وجز موا بأن المحذوف اللام ولم يحكوا فيه خلافا ثم رأيت الخلاف فيه محكما فى (البسيط) قال اكثر النحاة على ان المحذوف لامه لأنها طرف فهى احق بالحذف قياسا على الاعلال ولأن حذف اللام اكثر من حذف العين فتعليق الحكم بالاعسم اولى ومنهم من قال المحذوف عينه والموجود لامه لأن العين ساكنة والساكن اضعف من المتحرك فهو احق بالحذف ولأنه لو كان المحذوف لامه لعدمت علة قلب الياء لفا لأن العين تكون ساكنة فلا توجد فيها علة القلب واما اللام فمتحركة فاذا حذفت العين وجدت علة الاعلال وهو متحرك حرف العلة وانفتح ما قبله .

الثاني عشر- قال بدر الدين بن مالك في قوله تعالى (فاما ان كان من المقربين فروح) ان اصل الفاء داخلة على ان كان واخرت للزوم الفصل بين اما والفاء فالتقى فاء ان فاء اما وفاء جواب ان فحذفت الثانية حملا على اكثر الحذفين نظائر .

الثالث عشر- اذا صغرت كساء قلت كسيبي وقد اجتمع فيه ثلاث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة عن التي هي لام الكلمة فتحذف احدها وهل المحذوف الياء الاخيرها التي هي لام الكلمة او الياء المنقلبة عن الالف قولان نص سيبويه على الاول كذا نقله ابو حيان بعد ان جزم بالثاني .

الرابع عشر- اذا نسبت الى نحو طيب وسيد وميت حذفت احدى اليائين فقلت طيبي وسيدي تخفيفا وقد جزموا بان المحذوف الثانية لا الاولى كذا جزم به ابن مالك و ابو حيان في كتبهما وعلله ابو حيان بان موجب الحذف توالي الحركات واجتماع الياءات فكان حذف المتحركة اولى وقال الزمخشري في الفائق هين ولين مخففان من هين ولين والمحذوف من يائيهما الاولى وقيل الثانية .

الخامس عشر- يجوز حذف احدى اليائين من اى قال الشاعر .

تنظرت نسرا والسماكين ايها

وقد جزم ابن جنى في ذابان المحذوف الثانية وهي اللام لقلة حذف العين قال ولهذا بقيت الاخرى ساكنة كما كانت .

السادس عشر- اذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو (أمنتم من في السماء) فانها ترسم بالفاء واحد وتحذف الاخرى كذا في خط المصحف واختلف في المحذوفة فقول الاولى وعايه الكسائي لأن الاصلية اولى بالثبوت وقيل الثانية وعليه الفراء وشعلب وابن كيسان لأن بها حصل الاستثقال ولأنها تسهل والمسهل اولى بالحذف ولأن الاولى حرف معنى فهي اولى بالثبوت .

السابع عشر - اذا وقف على المقصور المنون نحو رأيت عصا وقف عليه بالالف، قال ابن الجباز وكان في التقدير الفان لام الكلمة والالف التي هي بدل من التنوين كما في رأيت زيدا في الوقف قال وحذفت احدى الالفين لأنه لا يمكن اجتماع الفين قال والمحذوفة هي الاولى عند سيبويه والباقية التي هي بدل من التنوين قال وكانت الاولى اولى بالحذف لأن الطارئ يزيل حكم الثابت قال فان كان المقصور غير منون نحو رأيت العصا فالالف هي لام الكلمة اتفاقا وفي (شرح الايضاح) لابي الحسين بن ابي الربيع اختلف النحويون في هذه الالف الموجودة في الوقف فالظاهر من كلام سيبويه انها الالف الاصلية وان التنوين ذهب في الوقف في الاحوال الثلاثة في الرفع والنصب والجر فرجعت الالف الاصلية لزوال ما ازالها - وذهب المازني الى انها بدل من التنوين لأن قبل التنوين فتحة في اللفظ فصارعصا في الاحوال الثلاثة بمنزلة زيد في قولك رأيت زيدا، وذهب ابو علي الفارسي الى انها في الرفع والحذف بدل عن الالف الاصلية لزوال التنوين وفي النصب بدل من التنوين .

الثامن عشر - تحية وتثية اذا نسبت اليها قلت تحوى وتأوى بحذف احدى اليائين وقلب الاخرى واوا والياء المحذوفة هي الاولى التي هي عين الكلمة والباقية المنقلبة هي الثانية وهي لام الكلمة جزم به ابو حيان .

التاسع عشر - باب رمية ينسب اليه رموى كذلك والمحذوف الياء الاولى وهي الياء المدعومة في لام الكلمة جزم به ايضا، وكذلك باب رمى اذا قيل فيه رموى المحذوف منه الياء الاولى وهي الزائدة المنقلبة عن واو مفعول والباقية المنقلبة هي لام الكلمة جزموا به .

العشرون - قال صاحب الترشيح اذا صغرت اسود وعقابا وقضييا وحمارا قلت اسيد وعقيب وقضيب وحير، ياء مشددة مكسورة فاذا نسبت الى هذه حذقت الياء المتحركة التي تلي آخر الاسم فقلت اسيدى وقضيي ياء ساكنة .

الاشباه - ج - ١

٤.

حرف الهمزة

الحادى والعشرون - قال ابو حيان اذا صغرت مبيطر ومسيطر ومهيمن اسما فاعل من يبطر وسيطر وهيمن تحذف الياء الاولى لأنها اولى بالحذف وتثبت ياء التصغير .

الثانى والعشرون - اذا اجتمعت همزتان متفتقتان فى كلمتين نحو جاء اجلهم، والبيضاء الى، اولياء اولئك جاز حذف احدهما تخفيفا، ثم منهم من يقول المحذوف الاولى لأنها وقعت آخر الكلمة محل التغيير، ومنهم من يقول المحذوف الثانية لأن الاستئقال انما جاء عندها حكاها السيد ركن الدين فى شرح الشافية .

الثالث والعشرون - باب الافعال والاستفعال مما اعتلت عينه كاقامة واستقامة اصلهما اقوام واستقوام نقلت حركة الواو فيها وهى العين الى الفاء فانقلبت الفاء لتجانس الفتحة فاتت القان فحذفت احدهما الالتقاء الساكنين ثم عوض منها تاء التانيث .

واختلف النحويون أيتها المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف الف افعال واستفعال لأنها الزائدة ولقربها من الطرف ولأن الاستئقال بها حصل واليه ذهب ابن مالك وذهب الاخفش والقراء الى ان المحذوف عين الكلمة .

الرابع والعشرون - باب مفعول المعتل العين نحو مبيع ومصون اصلهما مبيوع ومصون ففعل بهما ما فعل باقامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثانى واو مفعول الزائدة فوجب حذف احدها واختلف فى ايها حذف فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف واو مفعول لزيادتها ولقربها من الطرف - وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لأن واو مفعول لمعنى ولأن الساكنين اذا التقيا فى كلمة حذف الاول .

الخامس والعشرون - يستحى بيائين فى لغة الحجاز، واما ميم فتقول

يستحى بياء واحدة قال في (التسهيل) فيحذفون إحدى اليائين، قال أبو حيان إما التي هي لام الكلمة وإما التي هي عين الكلمة أما حذف لام الكلمة فلأن الأطراف محل التغيير فلما حذف بقي يستحى كحال مجزوما فنقل حركة الياء إلى الحاء التي هي فاء الكلمة وسكنت الياء وأما حذف عين الكلمة، فقليل نقل حركة الياء التي هي عين إلى الحاء فالتقى ساكنان الياء التي هي (عين الكلمة - ١) والياء التي هي لام فحذف الأولى لالتقاء الساكنين فعلى التقدير الأول يكون وزن الكلمة يستفع وعلى الثاني يكون وزنها يستفل .

السادس والعشرون، باب صحارى وغازى فيه لغات التشديد وهو الاصل والتخفيف هر وبا من ثقل الجمع مع ثقل التشديد ثم الأولى بالحذف الياء التي هي بدل من الف المد لأنه قد عهد حذفها ولأن الكلمة نحاسية والمبدلة من ألف التأنيث بمنزلة الاصلى فهي احق بالثبوت وما قبلها احق بالحذف قاله في (البيسط) .

السابع والعشرون، قراءة ابن محيصن (٢) (سواء عليهم أنذرتهم) بحذف إحدى الهمزتين . قال ابن جنى في (المحتسب) المحذوف الأولى وهي همزة الاستفهام، قال فان قيل فلعل المحذوف الثانية، قيل قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام وأما حذف همزة أفعل في الماضي فبعيد .

الثامن والعشرون، باب جاء وشاء اسم فاعل من جاء وشاء أصله جاءى وشاءى لان لام الفعل همزة فذهب الخليل ان الهمزة الأولى هي لام الفعل قدمت الى موضع العين كما قدمت فى شاك وهار، ومذهب سيبويه هي عين الفعل استقل اجتماع الهمزتين فقلبت الاخيرة ياء على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض فوزنه على هذا فاعل وعلى قول الخليل فاعل لأنه مقلوب، وآل هذا الى ان فى المحذوف قولين قول سيبويه اللام وقول الخليل العين .

التاسع والعشرون، نحو يا زيد زيد اليعملات، وبين ذراعى وجبهة

الاسد ، في المحذوف خلاف قال المبرد الاول وقال سيبويه الثاني ورجحه ابن هشام ، قال ابن النحاس في التعليقة قولهم قطع الله يد ورجل من قالها اجمعوا على ان هنا مضافا اليه محذوفا من احدهما واختلفوا من ايها حذف فذهب سيبويه حذف من الثاني وهو اسهل لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضممر وليس فيه اكثر من الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف وحسن ذلك وشجعه كون الدليل يكون مقدا على المدلول عليه ، ومذهب المبرد ان الحذف من الاول وان رجل مضاف الى من المذكورة ويد مضافة الى من قالها اخرى محذوفة ويلزمه ان يكون قد وضع الظاهر موضع المضممر اذ الاصل يد من قالها ورجله وحسن ذلك عنده كون الاول معدوما في اللفظ فلم يستنكره لذلك انتهى .

الثلاثون ، نحوز يد وعمر وقائم ومذهب سيبويه ان الحذف فيه من الاول مع ان مذهبه في نحو ، زيد زيد اليعملات ، ان الحذف من الثاني قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضامين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا مما ذهب واما هنا فلو كان قائم خبرا عن الاول لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تأخيرها اذا كان الخبر بحذف بلا عوض نحوز يد قائم وعمر ومن غير قبح في ذلك انتهى ، وقيل ايضا كل من المبتدئين عامل في الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه ، قال ابن هشام ويلزم من هذا التعليل ان يقال بذلك في مسألة الاضافة قال والخلاف انما هو عند التردد والافلاتردد في ان الحذف من الاول في قوله .

نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف

ومن الثاني في قوله .

فاني وقيار بها لغريب (١)

الحادي والثلاثون ، ذات اصلها ذوية تحركت الواو والياء فقلب كل

(١) وصدره ، ومن يك امسى بالمدينة رحله - ح .

منها الفا فالتمى فان محذوف احدهما .

قال ابن هشام في (تذكرته) وينبغي ان ينظر هل المحذوف فيها الالف الاولى او الثانية فقياس قول سيبويه والخليل في اقامة واستقامة ان يكون المحذوف الاولى وقياس قولهما في مثل مصون ان يكون المحذوف الثانية .
الثاني والثلاثون - قولهم لاه ابوك في الله ابوك قال الشلوبين في تعليقه على كتاب سيبويه مذهبنا ان المحذوف حرف الجر واللام التي للتعريف وزعم المبرد ان المحذوف اللام المعرفة ولام الله الاصلية والمبقة لام الجر فتحت ردا الى اصلها كما تفتح مع المضمرة ، قال وهذا اولى لأن في مذهبكم حذف الجار (١) وبقاء عمله وهو مع ذلك حرف معنى واما انا فلم احذف حرف المعنى بل حذفته ما لا معنى له .

قال الشلوبين وهذا المذهب قد وافق في حذف اللام المعرفة وبقي الترجيح بين حرف الجر وحرف الاصل فزعمنا ان المحذوف حرف الجر وزعم ان المحذوف اللام الاصلية . ورجح مذهبنا بان حرف (٢) الجر لمعنى وفيه ابقاء عمله وينبغي ان يترجح مذهبنا لأنه قد ثبت حرف الجر محذوفا وعمله مبقى في نحو (خير عافك الله) وفي مذهبنا ادعاء فتح اللام ونحن نبقي الكلام على ظاهره وايضا فان الذين يفتحون اللام الجارة قوم باعيانهم لا يفعل ذلك غيرهم وجميع العرب يقولون لاه ابوك بالفتح فدل على انها ليست الجارة اذ لو كانت الجارة لما فتحها الا من (٣) لغته ان يقول المال لزيد ولعمرو فهذا يؤيد مذهبنا اليه انتهى .

الثالث والثلاثون - الآن اصله او ان تم قيل حذف الالف بعد الواو وقلبت الواو الفاء ، وقيل بل حذف الواو وبقيت الالف بعدها فو قعت بعد الهمزة حكاهما في البسيط .

فصل

من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة قال ابو حيان اختلف النحويون في اى الحرفين من المضاعف هو الزائد فذهب الخليل الى ان الزائد هو الاول

(١) في الاصل حرف الجار (٢) في الاصل حذف الجر - كذا (٣) الاصل - من من

فاللام الاولى من سلم هي الزائدة وكذلك الزاى الاولى من فلز وذهب
يونس فيما ذكره الفارسي عنه الى ان الثانى هو الزائد .

حجة الخليل ان المثل الاول قد وقع موقعا يكثر فيه امهات الزوائد
وهي الياء والواو والالف الا ترى انها تقع زائدة ساكنة ، ثانية نحو حوقل
وصيقل وكاهل ، وثالثة نحو كتاب وعجوز وقضييب فاذا جعلنا الاولى من سلم
وفلز زائدة كانت واقعة موقع هذه الحروف وكذلك فى تردد وما اشبهه
بما تحرك فيه المضاعفان الاول هو الزائد عند الخليل .

وحجة يونس ان المثل الثانى يقع موقعا يكثر فيه امهات الزوائد
الا ترى ان الواو والياء تراوان متحركتين نحو جهور وعثور وبعين
نحو كنهور وعفريفة فاذا كان الثانى من سلم وفلز زائدا كان واقعا موقع
هذين الحرفين ، قال ابو حيان ولا حجة فيما استدل به الخليل ويونس لأنه ليس فيه
اكثر من التائيس بالانتيان بالنظير ، واما سيبويه فقد حكم بان الثانى هو الزائد ثم
قال بعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومذهب ، فهذا يدل على احتمال
الوجهين .

واختلف فى الصحيح فذهب الفارسي الى ان الصحيح مذهب سيبويه
واستدل على ذلك بوجود اسنكك واقعنسس وشبههما فى كلامهم قال وذلك
ان النون فى افعلل من الرباعى لم توجد قط الا بين اصلين نحو احرنجم فينبغى
ان يكون ما الحق به من الثلاثى بين اصلين لثلاثيخالف الملحق الملحق به ولا يمكن
ذلك الا يجعل الاول هو الاصل والثانى هو الزائد واذا ثبت ذلك فى هذا حملت
سائر المضاعفات عليه ، وذهب ابن عصفور الى ان الصحيح مذهب الخليل
بدليلين .

احدهما ، قول العرب فى تصغير صحصح صحصح فحذفوا الحاء الاولى
فثبتت انها الزائدة لانه لا يجوز حذف الاصلى وابقاء الزائد .
والثانى ، ان العين اذا تضعفت وفصل بينهما حرف فذلك الحرف

لا يكون الا زائدا نحو عثوثل وعقنقل ، ألا ترى ان الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان فاذا ثبت ذلك تبين ان الزائد من الحائثين في صحمصح هي الاولى لأنها فاصلة بين العينين فلا ينبغي ان تكون اصلا لئلا يكون في ذلك كسر لما استقر في كلامهم من انه لا يجوز الفصل بين العينين الا بحرف زائد واذا ثبت ان الزائد من المثليين في هذين الموضوعين هو الاول حملت سائر المواضع عليهما (١) وذهب ابن خروف والشلوبين الى التسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه وذهب ابن مالك الى تفصيل الحكم (٢) بزيادة الثاني والثالث في صحمصح ونحوه والثالث والرابع في مرمريس وان الثاني في نحو اقنسس والاول في نحو علم اولى بالزيادة ، قال ابو حيان وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهبا لاحد وانما هو احداث قول ثالث جريا على عادته .

وفي (البسيط) اختلف في منغذ ودن مثل الزائد فيه الدال الاولى او الثانية فعلى الاول يقال في تصغيره منغيدن بحذف الواو مع الدال لأن الواو وقعت ثالثة وعلى الثاني منغيدن بقاءها ياء لأنها رابعة فلا تحذف ، ومن ذلك ايضا قال ابو حيان سألني شيخنا بهاء الدين ابن النحاس عن قولهم هاذان بالتشديد ما النون الزائدة .

قلت ، له الاولى فقال قال الفارسي في (التذكرة) هي الثانية لئلا يفصل بين الف التثنية ونونها ولا يفصل بينهما ، قلت له يكثر العمل في ذلك لأننا نكون زدنا نونا متحركة ثم اسكنا الاولى وادغمنا اوزدناها ساكنة ثم اسكنا الاولى وادغمنا فتحركت لاجل الادغام بالكسر على اصل التقاء الساكنين وعلى ما ذكرته نكون زدنا نونا ساكنة وادغمنا فقط فهذا اولى عندي لقلة العمل ثم ظهر لي تقويته ايضا بأن الالف والنون ليستا متلازمين فيكره الفصل بينهما ألا ترى الى انفكاكها منها بالحذف والاضافة وتقصير الصلة انتهى ، وقال الشلوبين قال بعض النحويين ان النون الثانية بدل من اللام المحذوفة من ذا ومن ذلك قول زهير .

اراني اذا ما بت بت على هوى فتم اذا اصبحت اصبحت غاديا
وقول الآخر، فرأيت ما فيه فتم رزئته (١).

قال السخاوي في (شرح المفصل) احد الحرفين فيهما زائد الفاء او ثم
قال وزيادة الفاء قد وقعت كثيرا ولم تقع زيادة ثم الا نادرا فاقضاء بزيادة
الفاء اولى .

وقال صاحب البسيط زاد الفاء مع ثم وقيل ثم هي الزائدة دون
الفاء لحرمة التصدر .

تنبيه

باب اقعنسس قال ابن مالك ثانياً المتلين فيه اولى بالزيادة لوقوعه موقع (٢)
الف احرنبي، قال ابوحيان جهة الاولوية انه لما الحق احرنبي باحرنجم واحرنبي من
باب الثلاثة لم ياتوا بالزائد الذي للالحاق الا اخيرا وهي الالف وكذلك ما جئ
به للالحاق في هذا النوع هو مقابل لهذه الالف والمقابل لها في اقعنسس انما هي
السين الثانية فلذلك حكم عليها بانها الزائدة ليحجرى باب الثلاثي في الالحاق محجرى
واحدا الا ترى انهما مشتقان من الحرب والقمعس فلذلك كان الاولى ان تكون
السين الثانية هي الزائدة .

فصل

وبناظر ما نحن فيه مسألة، قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة
اجمع النحاة على ان ما فيه تاء التانيث يكون في الوصل تاء وفي الوقف هاء على
اللغة الفصحى واختلفوا ايها بدل من الاخرى فذهب البصريون الى ان التاء
هي الاصل وان الهاء بدل عنها وذهب الكوفيون الى عكس ذلك .

واستدل البصريون بان بعض العرب يقول التاء في الوصل
والوقف كقوله .

الله نجاك بكفى مسلمت (٣)

ولا كذلك الهاء فعلمنا ان التاء هي الاصل وان الهاء بدل عنها وبأن

(١) ي - وريته (٢) الاصل لوقوعه مع - (٣) في الاصلين سلمت والصواب

هكذا وذيله - من بعد ما وبعدها وبعدمت .

لنا موضعا قد ثبتت فيه التاء للتأنيث بالاجماع وهو في الفعل نحو قامت وتعدت وليس لنا موضع قد ثبتت الهاء فيه فالمصير الى ان التاء هي الاصل اولى لما يؤدي قولهم اليه من تكثير الاصول .

واستدلوا ايضا بان التأنيث في الوصل الذي ليس بمحل التغيير والهاء انما جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير فالمصير الى ان ما جاء في محل التغيير هو البديل اولى من المصير الى ان البديل ما ليس في محل التغيير .

(اذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة) تقول هذا زيد ورجل منطلقين فتنصب منطلقين على الحال تغليباً للمعرفة ولا يجوز الرفع، ذكره الاندلسي في (شرح المفصل)

(اذا اجتمع المذكر والمؤنث) غلب المذكر وبذلك استدل على انه الاصل والمؤنث فرع عليه وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد .

(اذا اجتمع طالبان روعي الاول) فيه فروع منها اذا اجتمع القسم والشرط جعل الجواب للاول منها اذا لم يتقد مهاشيئاً ومنها ان العرب راعت المتقدم في قولهم عندي ثلاثة ذكور من البط وعندي ثلاث من البط ذكور فاتوا بالتاء مع ثلاثة لما تقدم لفظ ذكور وحذفوها لما تقدم لفظ البط .

ومنها قال الكوفيون اذا تنازع عاملان فالاولى اعمال الاول جريا على هذه القاعدة، اذا امكن ان يكون حرف موجود في الكلمة اصليا فيها او غير اصلي فكونه اصليا او منقلبا عنه اولى، ذكر هذه القاعدة الشلوبين في شرح الجزولية وبنى عليها ان الواو والالف والياء في الاسماء الستة لامات للكلمة لازائدة للاشباع .

(اذا اجتمع الواو والياء) غلبت الياء نحو طويت طيا والاصل طويا . ذكره ابن الدهان في الغرة .

(اذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب) غلب المتكلم نحو قمنا واذا اجتمع

مخاطب وغائب غلب المخاطب نحو قتما .

(اذا تم الفعل بفاعله) اشبهما حينئذ الحرف فلذلك لم يستحقا الاعراب
ذكره ابن جنى في (الخاطريات) قال وجه شبه الفعل و فاعله بالحرف انها جزء ما
الفعل عند ابي الحسن في نحو قولنا ان تقم اقم وايضا فان الفعل بفاعله قد الغيا
كما يلغى الحرف وذلك نحو زيد ظننت قائم .

(اذا دار الامر بين الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى) ومن ثم رجح ابو حيان
وغيره قول البصريين ان اللام في نحو (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا)
هي لام السبب على جهة المجاز لالام اخرى تسمى لام الصيرورة اولام العاقبة
لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متجرد كان المجاز اولى لأن الوضع
يؤل فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك ، وقال ابن فلاح في (المعنى)
اختلف هل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال او حقيقة في الحال مجاز في
الاستقبال قال والثاني ارجح لانه اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى
على المختار .

وقال ابن القواس في (شرح الدرر) الكلمة تطاق مجازا على الجمل
المركبة .

فان قيل هلا كان اطلاقها عليها حقيقة فتكون مشتركة .

اجيب بانه اذا امكن الحمل على المجاز كان اولى اذا دار الامر بين
الترادف والحذف لالعلة فادعاء الترادف اولى لأن باب الترادف اكثر من
باب الحذف لالعلة مثاله ، قولهم سبط وسبطر ودمث ودمتر وهندي وهندي
فهذه الفاظ بمعنى واحد وتعارض امر ان احدهما ان يكونا اصلين ويصير هذا
من الترادف والآخر ان تقول حذف الراء من سبط ودمث شذوذا اذ لا يمكن
ان يدعى ان الراء زائدة لأنها ليست من حروف الزيادة فكان ادعاء الاصالة
في كل من الكلمتين اولى من ادعاء ان اصلهما واحد وانه حذف لام الكلمة
شذوذا وانها لفظ واحد .

اذا دار الاختلال بين ان يكون في اللفظ او في المعنى كان في اللفظ اولى لأن المعنى اعظم حرمة اذا للفظ خدم المعنى وانما اتى باللفظ من اجله ذكره ابن الصائغ في (تذكرته) وبنى عليه ترجيح زيادة كان في قوله

وجيران لنا كانوا اكرام

على القول بأنها تامة لان المعنى حينئذ وجد وافيا مضى وذلك معلوم فتصير الجملة حينئذ حشوا المعنى لها .

اذا نقل الفعل الى الاسم لزمته احكام الاسماء ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في (شرح المفصل) ومن ثم قطعت همزة (أصمت) اسما للفلاة واصله فعل أمر .

اذا وقع ابن بين علمين فله خصائص ، احدها انه يحذف التنوين من الاول لان العلمين مع ابن كشي واحد نحو جاء زيد بن عمرو ، قال ابن يعيش وسواء في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله .

ما زلت أغلق ابوابا وأفتحها حتى اتيت ابا عمرو بن عمار

قال فحذف التنوين من أبي عمرو وبمنزلة حذفه من جعفر بن عمار ، الثاني يجوز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال ، رأيت زيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو ولانها صاروا بمنزلة واحدة ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره بل ولا المتبع لشيء من التوابع اصلا - الثالث اذ انودى نحو ، يا زيد بن عمرو ، كانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز في المنادى وجهان ، احدهما الضم على الاصل والثاني الاتباع فتفتح الدال من زيد اتبعا لفتح النون ، قال ابن يعيش وهو غريب لان حق الصفة ان تتبع الموصوف في الاعراب وهنا قد تبع الموصوف الصفة والعلة في ذلك أنها جعلت لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد ولذلك لا يحسن الوقوف على الاسم الاول ويبتدأ بالثاني فيقال ، ابن فلان ، الرابع يحذف الف ابن في الخط لكثرة الاستعمال ولأنه لا ينوى فصله مما قبله .

أسبق الأفعال

قال الزجاجي في كتاب (ايضاح علل النحو) اعلم أن اسبق الأفعال في التقدم افعل المستقبل لان الشيء لم يكن ثم كان والعدم سابق ثم يصير في الحال ثم يصير ماضيا فيخبر عنه بالمضى فاسبق الأفعال في الرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم فعل الماضي .

فان قيل ، هلا كان لفعل الحال لفظ ينفرده عن المستقبل لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه أنه للحال كما كان للماضي لفظ يعرف به انه ماض .

فالجواب ، قالوا المضارع الفعل المستقبل الاسماء بوقوعه موقعها وبسائر الوجوه المضارعة المشهورة قوى فاعرب وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملاه على شبه الاسماء كما ان من الاسماء ما يقع بلفظ لمعان كثيرة كالعين ونحوها كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقا بالاسماء حين ضارعاها والماضي لم يضارع الاسماء فيكون له قوتها فبقي على حاله .

الاستغناء

هو باب واسع فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ ، من ذلك استغناؤهم عن تثنية سواء بتثنية سبي فقالوا سيان ولم يقولوا سواء ان وتثنية ضبع الذي هو اسم المؤنث عن تثنية ضبعان الذي هو اسم المذكر فقالوا ضبعان ولم يقولوا ضبعانان .

قال ابو حيان ، العرب تستغني ببعض الالفاظ عن بعض الأتري استغناء هم بترك وتارك عن ، وذر ، ووادر ، وبقولهم رجل آلى عن أعجزو امرأة عجزاء عن الباء في اشهر اللغات .

وقد عقد ابن جنى في (الخصاص) بابا في الاستغناء بالشيء عن الشيء ، قال سيبويه ، اعلم ان العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغني عنه مسقطا من كلامهم البتة فمن ذلك استغناؤهم بترك عن وذر وودع

وبلمحة عن ملمحة وعليها كسرت ملامح وبشبهه عن مشبه وعليه جاء مشابه
وبليلة عن ليلا وعليها جاءت ليالي على ان ابن الاعرابي قد انشد .
(في كل يوم ما وكل ليلاه - ١) .

وهذا شاذ لم يسمع الا من هذه الجهة، وكذلك استغنوا بانيق عن ان
يا توابه والعين في موضعها فالزموه القلب او الابدال فلم يقولوا انوق الا في
شيء شاذ حكاه الفراء، وكذلك استغنوا بقسى عن قووس فلم يأت الامقلوبا
ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو، قولهم أرجل لم يأتوا
فيه بجمع الكثرة .

وكذلك آذان جمع أذن لم يأتوا فيه بجمع الكثرة، وكذلك شسوع
لم يأتوا فيه بجمع القلة، وكذلك أيام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة، وكذلك
استغناؤهم بقولهم ما أجود جوابه عن هو انفل منه في الجواب، واستغناؤهم
باشتد وافتقر عن قولهم فقر وشد وعليه جاء فقير، ومن ذلك استغناؤهم عن
الاصل مجردا عن الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة وهو صدر صالح من
اللغة كقولهم حوشب لم يستعمل منه حشيب عارية من الواو الزائدة ومثله
كوكب لم يستعمل منه ككب، ومنه قولهم دودرى (٢) لانا لانعرف درر ومثله
كثير في ذوات الاربعة وهو في الخمسة اكثر منه في الاربعة فمن الاربعة فلنقس
وصرفح وسميدع وعميثل وسر ومط وجحجبا وقسقب وقسحب وهرشف
ومن ذوات الخمسة جعفليق وحنبريت ودرديس وعضر فوط وقرطبوس
وقرعبلانه، وفتجيلس (٣) .

ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثن وبأثنين عن واحدين وبسته
عن ثلاثين وبعشرة عن خمسين وبعشرين عن عشرين وما جرى هذا المجرى
واجاز ابو الحسن اظننت زيدا عمرا عاقلا ونحو ذلك وامتنع منه ابو عثمان، وقال

(١) تمامه، حتى يقول كل إراء اذراه، يا ويحه من حمل ما اشقاه - خصا نص
(٢) كذا - وفي الخصائص - دودرى لاددر (٣) هذه الاسماء الرباعية والخماسية
في بعضها تحريف في الاصل فاصلحناها من الخصائص

استغنت العرب عن ذلك بقولهم جعلته يظنه عا قلا انتهى كلام ابن جنى وقال الزمخشري في (الاحاجي) سر ادق وحمام وبوان (١) في الاسماء وسبحل وسبطر في الصفات لم يجمعوها الا بالالف والتاء وهي مذكرات وانما قصر جمعها على ذلك استغناء به عن التكسير كما استغنوا باشياء عن اشياء .

ومن ذلك استغناءهم باليه عن حناه وبمثله عن كه ، وقال سيبويه وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به استغناء ، وذكروا سيات وشيات ومن عكس ذلك استغناؤهم بشفاه وشياه عن الجمع بالالف والتاء ، وقال الشلوبين استغنوا عن تشنية اجمع وابضع وابتع في باب التوكيد بكليهما كما استغنوا عن جمع امرء بقولهم قوم .

وقال ايضا كان العرب استغنت عن الجزم بكيف بالجزم بغيره مما هو في معناه على عادتهم من انهم قد يستغنون بالشيء عما هو في معناه وكان هذا هنا ليكون ذلك كالتنبيه على ان الجزم عندهم بالاسماء ليس اصلا كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالالف والتاء في اللاتي فقالوا اللتيا واستغنوا بذلك عن اللويتيا في تصغير اللاتي لعدم تمكن التصغير في الاسماء المهمة ، وقال ابو حيان واستغنوا بتصغير عشى عن تصغير قصر بمعناه ، وبقولهم في جمع صبي و غلام صببية و غلمة عن أصببية و اغلمة وبقولهم في صغير و صبيح و سمين صغار و صباح و سمان عن صفراء و صبحاء و سمنا وبقولهم في نحو ولى و غنى اولياء و اغنياء عن فعلاء ، وبقولهم حكام و حفاظ جمع حاكم و حافظ عن جمع حكيم و حفيظ ، قال ابو حيان هذا عندي من باب الاستغناء خلافا لقول ابن مالك في (التسهيل) انهما جمع حكم و حفظ على وجه الندور ، قال وكذا قولهم بررة عندي انه من باب الاستغناء عن جمع بر جمع بار اذ قد سمع بار و بررة وليس جمعا لبر ندور اخلافا لما قال في (التسهيل) و باب الاستغناء في المجموع اكثر من ان يحصى .

وقال ابن يعيش ، العلم الخاص لا تجوز اضافته ولا ادخال لام التعريف فيه لاستغناؤه بتعريف العلمية عن تعريف آخروني (البيسيط) باب افعل فعلاء

(١) كذا - في الاصلين - ولعله ايوان .

وعلان فعلى لا تنحقه تاء التانيث استغناء بفعلاء او فعلى عن التانيث بها .
 وقال قد يكون الجمع لمفرد في التقدير غير مستعمل في اللفظ فيستغنى
 بجمع المقدر عن جمع الملفوظ به كما استغنى بمصدر بعض الافعال عن مصدر
 بعضها نحو انا اذعه تركا وبمطالع بعض الافعال عن مطالع بعض نحو، انخته
 فبرك ولم يقولوا فناخ، فما جاء من الجمع لمفرد مقدر باطل وابطيل وقياس
 مفردة ابطال او ابطيل وعروض واعر يض وقياس مفردة اعريض
 وحديث وأحاديث واطيع واطيع .

الاسم اصل للفعل والحرف

قال الشلوبين ، ولذلك جعل فيه التنوين دونهما ليدل على انه اصل
 وانهما فرعان ، قال وانما قلنا ان الاسم اصل والفعل والحرف فرعان لان
 الكلام المفيد لا ينحلو من الاسم اصلا ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه
 فعل ولا حرف فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه
 وايضا فان الاسم يخبره ويخبر عنه والفعل لا يكون الا يخبر به والحرف لا يخبر به
 ولا يخبر عنه فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبره ويخبر عنه دون الفعل
 والحرف دل ذلك على انه اصل في الكلام دونهما انتهى ، وقال الزجاجي في
 كتاب (ايضاح علل النحو) .

باب القول في الاسم والحرف ايها اسبق

في المرتبة والتقديم

قال البصريون والكوفيون الاسماء قبل الافعال والحروف تابعة
 للاسماء وذلك ان الافعال احداث الاسماء يعنون بالاسماء اصحاب الاسماء
 والاسم قبل الفعل لان الفعل منه والفاعل سابق لفعله، واما الحروف فانما تدخل
 على الاسماء والافعال لمعان تحدث فيها واعراب تؤثره وقدد لنا على ان الاسماء
 سابقة للاعراب والاعراب داخل عليها والحروف عوامل في الاسماء والافعال

مؤثرة فيها المعاني (١) والاعراب قد وجب ان يكون بعدها .

سؤال يلزم القائلين بهذه المقالة

يقال لهم قد اجتمعتم على ان العامل قبل المعمول فيه كما ان الفاعل قبل فعله وكما ان المحدث سابق لحدثه وانتم مقرون ان الحروف عوامل في الاسماء والافعال فقد وجب ان تكون الحروف قبلها جميعا سابقة لها وهذا لازم على اوضاعكم ومعانيكم .

الجواب، ان يقال ، هذه مغالطة ليس شبه هذا الحدث والمحدث ولا العلة ولا المعلول وذلك انا نقول ان الفاعل في جسم فعلا ما من حركة وغيرها سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم فنقول ان الضارب سابق لضربه الذي اوقعه بالضروب ولا يجب من ذلك ان يكون المضروب اكبر سنا من الضارب ونقول ايضا ان النجار سابق للباب الذي نجره ولا يجب من ذلك ان يكون سابقا للخشب الذي نجر منه الباب وكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الاسماء والافعال وان لم تكن اجساما (٢) فنقول الحروف سابقة لعملها في هذه الاسماء والافعال الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم ولا يجب من ذلك ان تكون سابقة للاسماء والافعال نفسها وهذا شئ بين واضح انتهى .

الاسم اخف من الصفة

وذلك ان الصفة ثقل بالاشتقاق وبالحاجة الى الموصوف وتعمل الضمير، وفرع على ذلك فروع، منها ان الجمع بالالف والتاء تسكن فيه العين في الصفة كصعبة وصعبات وجزلة وجزلات وعيشة رغد وعيشات رغدات وطريق نهج اى واضح وطرق نهجات وتحرك في الاسم كحفنة وجفنت وهند وهندات وسدره وسدرات وغرفة وغرفات قال .

انا الجفنت الغري لمعنى في الضحى (٣)

وشد تحريك الصفة في قولهم شاة لجة وشياه لجات اى قليلات

(١) ي- في المعاني (٢) ي- اجسادا (٣) عجزه واسيافنا يقطرن من نجدة دما .

الالبان، وقال ابو علي من العرب من يحرك بحبة في الافراد بقاء الجمع على لغته
وتسكين الاسم ضرورة في قوله .

ابت ذكر عودن احشاء قلبه خفوقا ورقصات الهوى في المفاصل
قال في (البسيط) وانما فعل ذلك فرقا بين الاسم والصفة وخص
الاسم بالحركة لخفته وثقل الصفة .

قال وبيان ثقل الصفة من اوجه ، احدها ، انها تناسب الفعل في
الاشتقاق .

الثاني ، انها تناسبه في تحمل الضمير - الثالث ، انها تناسبه في العمل .
الرابع ، انها تفتقر الى موصوف تتبعه فلما ثقلت من هذه الجهات
اشبهت ثقل المركب فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف اولى من زيادتها
على الثقيل .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) الفرق بين الاسم والصفة من
حيث اللفظ ان الاسم غير الصفة ما كان جنسا غير مأخوذ من فعل نحو رجل
وفرس وعلم وجهل ، والصفة ما كان مأخوذا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم
المفعول كضارب ومضروب وما اشبههما من الصفات الفعلية واحمر واصفر
وما اشبههما من صفات الحلية ومصرى ومغربى ونحوهما من صفات النسبة .
قال والفرق بينهما من حيث المعنى ان الصفة تدل على ذات وصفة
نحو اسود مثلا فهذه الكلمة تدل على شيمين .

احدهما ، الذات والآنر السواد الا ان دلالتها على الذات دلالة اسمية
ودلالتها على السواد من جهة انه مشتق من لفظه فهو خارج وغير الصفة لا يدل
الاعلى شىء واحد وهو ذات المسمى .

الاشتقاق

بسطت الكلام عليه فيما يتعلق باللغة في (المزهر) ونذكر هنا فوائده

متعلقة بالنحو .

الاولى - مذهب البصريين ان الفعل مشتق من المصدر وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل ، قال ابو البقاء في (التبيين) ولما كان الخلاف واقعا في اشتقاق احدهما من الآخر ازم في ذلك بيان شيئين .

احدهما ، حد الاشتقاق - والثاني ان المشتق فرع على المشتق منه فاما الحد ، فاقرب عبارة فيه ما ذكره الرمانى وهو قوله ، الاشتقاق اقتطاع فرع من اصل يدور في تصاريفه الاصل ، فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ولزم منه التعرض للفرع والاصل .

اما الفرع والاصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الاقيسة الفقهية فالاصل ههنا يراد به الحروف الموضوعية على المعنى وضعا اوليا . والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم اليه معنى زائد على الاصل والمثال في ذلك الضرب مثلا فانه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضرابا ولا يدل لفظ الضرب على اكثر من ذلك فاما ضرب ويضرب وضارب ومضروب ففيها حروف الاصل وهى ، الضاد والراء والباء ، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر .

وقال الزمكاني في (شرح المفصل) ما خذ الخلاف بين البصريين والكوفيين في ان المصدر مشتق من الفعل او عكسه الخلاف في حد الاشتقاق فقال قوم ، هو عبارة عن الاتيان بالفاظ يجمعها اصل واحد مع زيادة احدهما على الآخر في المعنى ، نحو قوله تعالى (فاقيم وجهك للدين القيم) .

وقوله عليه الصلاة والسلام (ذو الوجهين لا يكون عند الله وجيهها) واما قوله تعالى (وجنى الجنتين دان) فشبه المشتق وليس به لان الجنا ليس من معنى الاجتنان .

وقال بعضهم الاشتقاق ان نجد بين اللفظين مشاركة في المعنى والحروف الاصول مع تغيير ما - اما المشاركة في المعنى فلا أنهم لا يجعلون الوجد والموجود من باب الاشتقاق ، واما المشاركة في الحروف الاصول فلا أنهم لا يقولون ان

الكاذب والمأثن من اصل واحد - واما التغيير من وجه فلا بد منه والالكان هو اياه .

ثم ان التغيير قد يكون بزيادة وقد يكون بنقصان وقد يكون بتغيير حركة ولا بد من زيادة احدهما على الآخر في المعنى والالزام ان تكون المصادر التي هي من اصل واحد بعضها مشتق من بعض نحو، كل بصرى كلو لاوكله ، وحسبت الحساب حسبا وحسابانا ، وقدرت الشيء من التقدير قدرا او قدراانا (١) وقدرت على الشيء بمعنى قويت عليه قدرة او قدراانا وتقدره ومقدرة (٢) فهذا ونحوه متحد الاصل مع انه لا ينبغي ان يقال احدهما مشتق من الآخر على ان ذلك بحث لفظي آئل الى مجرد اصطلاح .

واما المشتق فهو ما وافق غيره في حروفه الاصول ومعناه الاصلية وزاد معنى من غير جنس معناه .

قال وانما قلت من غير جنس معناه لتخرج الثنية والجمع ويدخل المصغر والمنسوب فنسبة المشتق الى المشتق منه نسبة الاخص الى الاعم نحو انسان وحيوان قال وهذا ان سلمه الكوفيون لزم ان يكون الفعل مشتقا من المصدر لموافاقته للمصدر في معناه وزيادته عليه بالدلالة على الزمان المخصوص .
الثانية ، قال ابو البقاء في (التبيين) الدليل على ان الفعل مشتق من المصدر طرق .

منها ، وجود حد الاشتقاق في الفعل وذلك ان الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقا وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب وتحقيق هذه الطريقة ان الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يتحقق الا في الفرع الذي هو الفعل وذلك ان المصدر له معنى واحد وهو دلالة على الحدث فقط ولا يدل على الزمان بلفظه والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على اكثر مما يدل عليه المفرد ولا تركيب الابدع الافراد كما انه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص الابدع الدلالة على الحدث

(١) ي - وقدرا (بالتحريك) (٢) كذا - وفي - مقدرة (مثلثة الدال)

وحده؛ وقد مثل ذلك بالنقرة من الفضة فانها كالمادة المجردة عن الصورة فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها فاذا صيغ منها جام او مرآة او قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة فهي فرع على المادة المجردة كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره والمصدر دليل الحدث وحده فبهذا يتحقق كون الفعل فرعاً لهذا الاصل .

طريقة اخرى ، وهي ان نقول الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر تدل تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر فكان مشتقاً من المصدر كضارب ومضروب ونحوهما ومعلوم ان ما لا زيادة فيه اصل لما فيه الزيادة .

طريقة اخرى ، وهي ان المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لادى ذلك الى نقض المعانى الاول وذلك ينحل بالاصول .

بيانه ان لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ومعان زائدة وهي دلالة (١) على الزمان المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة والمؤنث والحاضر والغائب والمصدر يذهب ذلك كله الا للدلالة على الحدث وهذا نقض للاوضاع الاول والاشتقاق ينبغى ان يفيد تشييد الاصول وتوسعة المعانى وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل .

قال واحتج الآخرون بوجهين ، احدهما ، ان المصدر يعتل باعتلال الفعل والاعتلال حكم تسبقه علته فاذا كان الاعتلال فى الفعل اولاً وجب ان يكون اصلاً ، ومثال ذلك قولك صام صيماً ما وقام قياً ما قالوا وفى قام اصل اعتلت فى الفعل فاعتلت (فى - ٢) القيام وانت لا تقول اعتل قام لاعتلال القيام ، والثانى ان الفعل يعمل فى المصدر كقولك ضربته ضرباً فاضرباً منصوباً بضربت والعامل مؤثر فى المعمول والموثر اقوى من المؤثر فيه والقوة تجعل القوى اصلاً لغيره .

قال والجواب عن الاول انه غير دال عليه كقولهم (٣) وذلك ان

(١) ي - دالة (٢) من - ي (٣) ي - غير دال على قولهم .

الاعتلال شيء يوجب التصريف و ثقل الحروف و باب ذلك الافعال لأن صيغها تختلف لاختلاف معانيها فقام اصله قوم فابدلت الواو الفاء لتحركها فاذا ذكرت المصدر من ذلك كانت العلة الموجبة للتغيير قائمة في المصدر وهو الثقل .

واما الوجه الثاني ، فهو في غاية السقوط وبيانه من ثلاثة اوجه ، احدها ، ان العامل والمعمول من قبيل الالفاظ والاشتقاق من قبيل المعاني ولا يدل احدهما على الآخر اشتقاقا ، والثاني ، ان المصادر قد تعمل عمل الفعل كقولك يعجبني ضرب زيد عمرا ولا يدل ذلك على انه اصل ، الثالث ، ان الحروف تعمل في الاسماء والافعال ولا يدل ذلك على انها مشتقة اصلا فضلا عن ان تكون مشتقة من الاسماء والافعال انتهى .

الثالثة ، قال السهيلي فائدة اشتقاق الفعل من المصدر ان المصدر اسم كسائر الاسماء يخبر عنه كما يخبر عنها كقولك ، اعجبني خروج زيد ، فاذا ذكر المصدر واخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل مجرورا بالاضافة والمضاف اليه تابع للمضاف فاذا ارادوا ان يخبروا عن الاسم الفاعل للمصدر لم يمكن الاخبار عنه وهو مخفوض (١) تابع في اللفظ لغيره وحق المخبر عنه ان يكون مرفوعا مبدؤا به فلم يبق الا ان يدخلوا عليه حرفا يدل على انه مخبر عنه كما تدل الحروف على معان في الاسماء وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزا بينه وبين الحدث في اللفظ والحدث يستحيل انفصاله عن فاعله كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها فوجب ان يكون اللفظ غير منفصل لانه تابع للمعنى فلم يبق الا ان يشتق من لفظ الحدث لفظ يكون كالحرف في النيابة عنه دالا على معنى في غيره ويكون متصلا اتصال المضاف بالمضاف اليه وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث فانه يدل على الحدث بالتضمن ويدل على الاسم مخبرا عنه لا مضافا اليه اذ يستحيل اضافة لفظ الفعل الى الاسم كاستحالة اضافة الحرف لأن المضاف هو الشيء بعينه والفعل ليس هو الشيء بعينه ولا يدل على معنى في نفسه وانما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه مخبرا عنه . فان قلت ، كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث .

قلنا ، انما يدل على الحدث بالتضمن والبدال عليه بالمطابقة هو الضرب والقتل لا ضرب وقتل ومن ثم وجب ان لا يضاف ولا يعرف بشيء من آلات التعريف اذ (١) التعريف يتعلق بالشئ بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره ومن ثم وجب ان لا يثنى ولا يجمع كالحرف وان يبنى (٢) كالحرف وان يكون عاملا في الاسم كالحرف وانما اعرب المضارع لانه تضمن معنى الاسم كما ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف بنى ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم وهو كون الاسم مخبرا عنه وجب ان لا يخلو (٣) عن ذلك الاسم مضمرا او مظهرا بخلاف الحدث فانك تذكره ولا تذكر الفاعل مضمرا ولا مظهرا والفعل لا بد من ذكر الفاعل بعده كما لا بد بعد الحرف من الاسم فاذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر وهو كونه دالا على معنى في الاسم فلا يحتاج في الافعال الثلاثة الا الى صيغة واحدة وتلك الصيغة هي لفظ الماضى لأنه اخف واشبه بلفظ الحدث الا ان تقوم الدلالة على اختلاف احوال المحدث فتختلف صيغة الفعل ألا ترى كيف لم تختلف صيغته بعد ما اظرفية نحو لا افعله ما لاح برق وماطار طائر لأنهم يريدون الحدث مخبرا عنه على الاطلاق من غير تعرض لزمان ولا حال من احوال الحدث فاقصر و اعلى صيغة واحدة وهى اخف ابنية الفعل وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو، سواء على أقت أم قعدت، لأنه ار يد التسوية بين القيام والعود من غير تقييد بوقت ولا حال فلذلك لم يحتج الا الى صيغة واحدة وهى صيغة الماضى فالحدث اذا على (٤) ثلاثة اضرب .

ضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله الى اختلاف احوال الحدث فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه وتختلف ابنيته دلالة على اختلاف احوال الحدث .

وضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله على الاطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل ولا تختلف ابنيته .

وضرب لا يحتاج الى الاخبار عن فاعله لكن يحتاج الى ذكره خاصة على الاطلاق مضافا الى ما بعده نحو سبحان الله فانه ينبي عن العظمة والتزويه فوق القصد الى ذكره مجردا من التقييدات بالزمان او بالاحوال ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود اليه بالذكر نحو اياك وويه وويجه وهما مصدران لم يشق منهما فعل حيث لم يحتاج الى الاخبار عن فاعلهما ولا الى تخصيصهما بزمن ونصبهما كنصبه لانه مقصود اليه .

ومما انتصب لانه مقصود اليه بالذكر زيد اضربت في قول شيخنا ابي الحسن وغيره من النحويين وكذلك زيد اضربت بلا ضمير لا يجعله معمولا مقدما لأن المعمول لا يتقدم على عامله وهو مذهب قوى ولكن لا يبعد عندي قول النحويين انه مفعول مقدم وان كان المعمول لا يتقدم على العامل والفعل كالحرف لانه عامل في الاسم وذلك على معنى فيه فلا ينبغي للاسم ان يتقدم على الفعل كما لا يتقدم على الحرف ولكن الفعل في قولك اضربت زيدا قد أخذ معمولا وهو الفاعل فاعتمده عليه ومن اجله صيغ .

واما المفعول فلم يبا لو ابه اذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل ألا ترى انه يحذف والفاعل لا يحذف فليس تقديمه على الفعل العامل فيه با بعد من حذفه - واما زيد اضربت فينتصب بالقصد اليه كما قال الشيخ - انتهى كلام السهيلي .

قال ابن القيم في (بدائع الفوائد) وهذا الفصل من اعجب كلامه ولا اعرف احدا من النحويين سبقه اليه .

الرابعة، قال ابن يعيش في (شرح المفصل) قد يكون (١) الاسمان مشتقين من شئ والمعنى فيهما واحد وبناءهما مختلف (٢) فيختص احد البنائين شيئا دون شئ للفرق ألا ترى انهم قالوا عدل لما يعادل من المتاع وعدل لما يعادل من الناسي والاصل واحد وهو، ع دل، والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الاخر للفرق ومثله بناء حصين وامرأة حصان والاصل واحد

والمعنى واحد وهو الحرز فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ اليه والمرأة تحرز فرجها وكذلك النجوم اختصت بهذه الابنية التي هي الدبران والسمك والعيوق فلا يطلق عليها الدابر والعائق والسامك وان كانت بمعناها للفرق .

الخامسة ، قال ابن يعيش الفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل ان الاشتقاق يكون لمعنى آخر اخذ من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الاسباب المانعة من الصرف لأنه اشتق من الاصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذي هو الضرب والعدل هو ان تريد لفظاً ثم تعدل عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره ولا يكون العدل في المعنى انما يكون في اللفظ فلذلك كان سبباً في منع الصرف لأنه فرع عن (١) المعدول عنه ، انتهى .

وقال الرماني (٢) العدل ضرب من الاشتقاق الا انه مضمن بتقدير وضعه موضع المشتق منه ولذلك ثقل المعدول لأنه مضمن ولم يثقل المشتق لعدم وقوعه موقع المشتق منه حكاة في (البيسط) .

السادسة ، قال في (البيسط) اختلف في وزن الاسماء الابعجمية فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصل والزايد وانما يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالخروف - وذهب قوم الى انها توزن ولا يخفى بعده لتوقف الوزن على معرفة الاصل والزايد ولا يتحقق ذلك في الابعجمية .

السابعة ، اختلف هل يقدر الاشتقاق في كون العلم مرتجلاً فليل لا لأن غطفان من الغطف وهو سعة العيش وعمران وحمدان لها افعال وانما الذي يقدر فيه ان يكون موضوعاً لمسمى ثم ينقل الى غيره قال صاحب (البيسط) والتحقيق ان الاشتقاق يقدر في الارتجال لأنه حال الاشتقاق لا بدوان يكون اشتقاقه لمعنى فاذا سمي به كان منقولاً من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى فلا يكون مرتجلاً .
الثامنة ، قال ابن جنى في (الخطريات) لانه يليته حقه ، اي انتقصه اياه

يجوز ان يكون من قولهم ليت لي كذا وذلك ان المتمنى للشيء معترف بنقصه عنه وحاجته اليه ، فان قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف ؟ قيل وما في ذلك من الانكار قد قالوا انعم (١) له بكذا اي قال له نعم وسوف الرجل اذا قلت له سوف افعل ، وسألتك حاجة فلو ليت لي اي قلت لي لولا ولا ليت لي اي قلت لي لالا ، وقالوا صهصيت بالرجل اي قلت له صهصه ودعدعت الغنم اي قلت له داع وهاهيت وحاحيت وعاعيت فاشتقوا من الاصوات كما ترى وهي في حكم الحروف فكذلك يكون لاته اي انتقصه من قولهم ليت اذا تمنيت وذلك دليل النقص ، فان قيل ، فكان يجب على هذا ان يكون في قولهم لاته يليته معنى التمني كما ان في لا ليت معنى الرد وفي لوليت معنى التعذر وفي انعمت معنى الاجابة ، قيل قد يكون في المشتق اقتصار على بعض ما في المشتق منه (٢) ألا تراهم سمو الخرفة التي تشير بها النائمة المملأة وذلك لأنها لا تألوان تشير بها فملاة على هذا مفعلة من ألوت وحده لفظا وان كان المراد بها انها لا تألوان تشير بها وسموا الحرم النالة وذلك انه لا ينال من حله فهذه فعلة من نال وهو بعض لا ينال وجاز الاشتقاق من الحروف لأنها ضارعت اصول كلامهم الاول اذ كانت جامدة غير مشتقة كما ان الاوائل كذلك .

الاصل مطابقة المعنى للفظ

ومن ثم قال الكوفيون ان معنى افعل به في التعجب امر كلفظه ، واما البصريون فقالوا ان معناه التعجب لا الامر واجابوا عن القاعده بان هذا الاصل قد ترك في مواضع عديدة فليكن متروكا هنا - قال ابن النحاس في التعليقة وللکوفيين ان يقولوا لم يترك هذا الاصل في موضع الالحامل فما الذي حملهم على تركه هنا ، ويجاب بان الحامل موجود وهو ان اللفظ اذا احتيج في فهم معناه الى اعمال فكر كان ابلغ وآكد مما اذا لم يكن كذلك لأن النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى الى فكر وتعب فتكون به اكثر كلفا وضنة مما اذا لم تتعب في تحصيله وباب التعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى للفظ من

المبالغة ما لا يحصل با تفاقهما فخالفنا لذلك وقد ورد الخبر بلفظ الامر في قوله تعالى (فليمدد له الرحمن مدا) وجاء عكس ذلك انتهى ، ومن المواضع الخارجة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى التسوية في ، سواء على اقلت ام تعدت ، ولفظ النداء بمعنى الاختصاص في (اللهم اغفر لنا ايها العصابة) .

الاصل ان يكمن الامر كله باللام

من حيث كان معنى من المعاني

(والمعاني - ١) انما الموضوع لها الحروف بجاء الامر ما عدا المخاطب لازم اللام على الاصل واستغنى في فعل المخاطب عنها فخذت هي وحروف المضارعة لدلالة الخطاب على المعنى المراد وقد يؤتى بها على الاصل كقوله تعالى (فبذلك فلتفرحوا - ٢) فيمن قرأها بالتاء الفوقية وفي الحديث (لتأخذوا مصافكم) وإتيانه بغير لام هو الكثير ذكر ذلك ابن النحاس في التعليقة .

الاصل في الافعال التصرف

ومن التصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع واتصال الضمائر المختلفة بها ذكره ابو البقاء في (التبيين) قال وقد استثنى منها نعم وبئس وعسى وفعل التعجب فان تقديم المنصوب فيها غير جائز .

اصلاح اللفظ

عقد له ابن جنى بابا في (الخصائص) قال اعلم انه لما كانت الالفاظ للعاني ازمة وعليها ادلة واليها موصلة وعلى المراد بها محصاة عنيت بها واوليتها (م) صدرا صالحا من تثقيفها واصلاحها فمن ذلك قولهم اما زيد فمنطلق الا ترى ان تحرير هذا القول اذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت الى أنك كما أنك قلت مهما يكن

(١) من ي (٢) اصل - فليفرحوا (٣) كذا في الاصلين - وفي الخصائص عنيت

العرب بها فاولتها ، الخ -

من شيء فزيد منطلق فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزئين مقدمة عليها (١) وانت في قولك أما زيد فمنطلق انما تجدد الفاء واسطة بين الجزئين ولا تقول اما فزيد منطلق كما تقول فيما هو بمعنىها يمكن من شيء فزيد منطلق وانما فعل ذلك لاصلاح اللفظ ووجه اصلاحه ان هذه الفاء وان كانت جوابا ولم تكن عاطفة فانما هي على لفظ العاطفة وبصورتها فلو قالوا اما فزيد منطلق (كما يقولون معها يمكن من شيء فزيد منطلق - ٢) لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم وانما قبلها في اللفظ حرف وهو اما فتكبووا ذلك لما ذكرنا ووسطوها بين الجزئين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر فتأتي على صورة العاطفة فقاوا أما زيد فمنطلق كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو ومثله امتناعهم ان يقولوا انتظرتك وطلوع الشمس اى مع طلوع الشمس فينصبوه على انه مفعول معه كما ينصبون نحو قمت وزيدا اى مع زيد .

قال ابو الحسن وانما ذلك لان الواو التي بمعنى مع لا تستعمل الا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز ، ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس اى وانتظرتك (٣) طلوع الشمس لم يجز ، أفلا ترى الى اجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مجرى العاطفة فكذلك ايضا تجرى الفاء غير العاطفة في نحو أما زيد فمنطلق مجرى العاطفة فلا يؤتى بعدها بما لا يشبهه له في جواز العطف عليه قبلها ومن ذلك قولهم في جمع تمرة وبسرة ونحو ذلك تمرات وبسرات وكرهوا اقرار التاء تناكرا (٤) لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد فحذفت وهي في النية مرادة البتة لاشياء الا لاصلاح اللفظ لانها في المعنى مقدرة منوية الأثرى انك اذا قلت تمرات لم يعترض شك في ان الواحدة منها تمرة وهذا واضح فالعناية اذا في الحذف انما هي باصلاح اللفظ اذا المعنى ناطق بالتاء مقتضى لها حاكم بموضعها .

(١) كذا - وفي الخصائص عليها (٢) ليس في الخصائص (٣) كذا - وفي الخصائص

انتظرتك (٤) ي - كراهة

ومن ذلك قولهم إن زيدا لقايم فهذه لام الابتداء وموضعها اول الجملة وصدرها لا آخرها وعجزها فتقديرها اول لان زيدا منطلق قلبا كره تلاقى حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد انحرت اللام الى الخبر فصارت ان زيدا لمنطلق (١) .

وانما انحرت اللام ولم تؤخر ان لا وجه .

منها ، ان اللام لو تقدمت وتأخرت ان لم يجز أن تنصب اسمها الذى من عاداتها نصبه .

ومنها ، انه لو تأخرت ونصب لادى الى عمل إن فيما قبلها وإن لا تعمل الا فيما بعدها .

ومن اصلاح اللفظ ، قولهم كأن زيدا عمرو واصل الكلام زيد كعمرو ثم اردوا توكيد الخبر فزاد وافية ان فقالوا إن زيدا كعمرو ثم انهم بالغوا فى توكيد الشبه فقد موا حرفه الى اول الكلام عناية به واعلاما ان عهد (٢) الكلام عليه فلما تقدمت الكاف وهى جارة لم يجز ان تباشر ان لانها تقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا كأن زيدا عمرو .

ومن ذلك قولهم لك مال وعليك دين ، فالمال والدين هنا مبتدآن وما قبلهما خبر عنهما الا انك لو رمت تقديمهما (٣) الى المكان المقدر لهما لم يجز لقبح الابتداء بالنكرة فى الواجب فلما جفا ذلك فى اللفظ اخروا المبتدأ وقدموا الخبر فكان ذلك سهلا عليهم ومصالحا ما فسد عندهم وإنما كان تأخيره مستحسنا من قبل انه لما تأخر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر ان يكون نكرة فلذلك صلح به اللفظ وان كنا قد احطنا علما بأنه فى المعنى مبتدأ فاما من رفع الاسم فى نحو هذا بالظرف فقد كفى مؤنة (هذا - ٤) الاعتذار لانه ليس مبتدأ عنده ، ومن ذلك امتناعهم من اللاحق بالانف الا ان تقع آخر انحوار طى ومعزى وحينئذى وسرندى وذلك انها اذا وقعت طرفا (٥) وقعت موقع حرف متحرك

(١) اصل - منطلق (٢) خصائص - عقد (٣) ي - تقديمهما (٤) من ي (٥) اصل -

فدل ذلك على قوتها عندهم واذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو فيعلم بذلك الحاقها بما هي على سمت متحركة ، ألا ترى انك لو احدثت بها ثانية فقلت حاتم ملحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهي ساكنة فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالالف فيه الحرف المتحرك ليكون اقوى لها وادل على شدة تمسكها وليعلم ثبوتها (١) ايضا وكون ما هي فيه على وزن اصل من الاصول له انها للحاق به وليست كذلك الف قبعرى وضبغطرى لأنها وان كانت طرفا ومنونة فان المثال الذى هي فيه لا مصدر للاصول اليه فيلحق هذا به لأنه لا اصل لنا سدا سياتا فانما الف قبعرى قسم من الالفات الزوائد فى او اخر الكلم ثالث لا للتأنيث ولا للحاق .

ومن ذلك انهم لما اجمعوا الزيادة فى آخر بنات الخمسة كما زادوا فى آخر بنات الاربعة خصوا بالزيادة فيه الالف استحقاقا لها ورغبة فيها هناك دون اختيها الياء والواو وذلك ان بنات الخمسة لطولها لا ينتهى الى آخرها الا و قدملت فلما تحملوا الزيادة فى آخرها طلبوا اخف الثلاثة وهي الالف فخصوها بها وجعلوا الواو والياء حشوا فى نحو عضر فوط وجعقلق لأنهم لو جاءوا بها طرفا وسداسيين مع ثقلها لظهرت الكلفة فى تجشمها وكدت فى احتمال النطق بها كل ذلك لاصلاح اللفظ ، ومن ذلك باب الادغام فى التقارب نحو ود فى وتد ومن الناس من يقول (٢) ومنه جميع باب التقريب نحو ، اصطبروا زدان ، وجميع باب المضارعة نحو مصدر وبابه .

ومن ذلك تسكينهم لام الفعل اذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو ضربت وضربن وضربنا وذلك انهم اجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل ففكره اجتماع الحركات التى لا توجد فى الواحد فاسكنوا ما قبل الضمير اللام اصلاحا للفظ .

ومن ذلك انهم ارادوا ان يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ولم يجرها عليها لكونها نكرة فاصحوا اللفظ بادخال الذى لياشر بلفظ

(١) الاصل - بثبوتهما فى الخصائص - بتنويناها (٢) الخصائص - ميقول فى من يقول

حرف التعريف المعروفة فقالوا مررت بزید الذى قام اخوه، وطريق اصلاح اللفظ كثير واسع، وذكر ابن يعيش فى قولهم سواء على اتمت ام قعدت ان سواء مبتدأ والفعالان بعده كالخبر لان بهما تمام الكلام وحصول الفائدة قال فكأنهم ارادوا اصلاح اللفظ وتوفيته حقه .

وقال ابن يعيش ، اعلم ان قولهم أقائم الزيد ان انما افاد نظرا الى المعنى اذ المعنى أيقوم الزيد ان قتم الكلام لأنه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى اردوا اصلاح اللفظ فقالوا أقائم مبتدأ والزيد ان يرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث ان الكلام تم به ولم يكن ثم خبر محذوف .

قال، واما قولهم ضربى زيدا قائما فهو كلام تام باعتبار المعنى الا أنه لابد من النظر (١) للفظ واصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر وذلك ان ضربى مبتدأ وهو مصدر مضاف للفاعل وزيدا مفعول به وقائما حال وقد سد مسد خبر المبتدأ ولا يصح ان يكون خبرا فيرفع لأن الخبر اذا كان مفردا يكون هو الاول والمصدر الذى هو الضرب ليس القائم ولا يصح ان يكون حالا من زيد لأنه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذى هو ضربى لأن العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من جملة واذا كان من جملة لم يصح ان يسد مسد الخبر واذا كان كذلك كان العامل فيه فعلا مقدر فيه ضمير فاعل يعود الى زيد والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الى ذلك الفعل والفاعل والتقدير ضربى زيدا اذا كان قائما فاذا هى الخبر، وقال ابن يعيش ايضا اذا قلت ما اتانى الا زيدا الاعمر وفلابد من رفع احدهما ونصب الاخر ولا يجوز رفعهما جميعا ولا نصبهما جميعا وذلك نظرا الى اصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقه وذلك ان المستثنى منه محذوف والتقدير ما اتانى احد الا زيدا الاعمر وا لكن لما حذف المستثنى منه بقى الفعل مفرغا بلا فاعل ولا يجوز اخلاء الفعل من فاعل فى اللفظ فرفع احدهما وتعين نصب الآخر ، وقال ابن عصفور زيدت

(١) ي - للنظر من الظرف واصلاحه -

الباء في فاعل افعال به في التعجب ولزمت حتى صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور في نحو قولك امرر يزيد اصلاحا للفظ من جهة ان افعال في هذا الباب لفظه كلفظ الامر بغير لام والامر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر الا منصوبا نحو اضرب زيدا او مجرورا نحو امرر يزيد فزادوا الباء والتزموا زيادتها حتى تكون في اللفظ بمنزلة امرر يزيد ذكره في شرح (المغرب) .

قال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما فعلوه بمجرد اصلاح اللفظ في

مسائل .

احدها، قولهم لهنك قائم لأنهم لو قالوا لانك لكان رجوعا الى ما فر وا منه لكنهم لما ارادوا الرجوع الى الاصل ابدلوا الهمزة هاء لا اصلاح اللفظ هذا قول المحققين .

وقال ابو عبيد فيما حكى عنه صاحب الصحاح ان الاصل لله انك فحذفت احدى اللامين والفاء الله وهمزة انك .

الثانية ، زيادة الباء في فاعل احسن ونحوه لثلاثيكون نظير فاعل فعل امر بغير اللام .

الثالثة ، تأخير الفاء في اما زيد فنطلق مع ان حقها ان تكون في اول الجواب الا انهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه .

الرابعة ، اتصال الضمير المؤكد للجار والمجرور بكان الزائدة في قوله .

وجيران لنا كانوا كرام على تقرير ابن جنى

الخامسة ، تقديم المفعول في زيدا فاضرب على ما قيل ان الفاء عاطفة جملة على جملة وان الاصل ، تنبه فاضرب زيدا .

السادسة ، زيادة اللام في لا ابالك على الصحيح لثلاثي تدخل لا على

معرفة .

السابعة ، تأكيد الضمير المرفوع المستتر (١) اذا عطف عليه نحو

(اسكن انت وزوجك) .

الثامنة ، تأكيد المجرور في مررت بك انت وزيد على ما حكاه ابن
أياز في (شرح الفصول) .

التاسعة ، ادخالهم الفصل (١) في نحو زيد هو العالم .

العاشرة ، الفصل بين ان والفعل في (نحو علم ان سيكون) لئلا يليها الفعل
في اللفظ ، وقال ابو حيان قال بعض اصحابنا الذي ظهر بعد البحث ان الاصل في
زيدا فاضرب تنبه فاضرب زيدا ، ثم حذف تنبه فصار فاضرب زيدا فلما وقعت
الفاء صدرا قدموا الاسم اصلاحا للفظ .

الاصول المرفوضة

منها جملة الاستقرار الذي يتعلق به الظرف الواقع خبرا ، قال ابن
يعيش حذف الخبر الذي هو استقر أو مستقر و اقيم الظرف مقامه وصار الظرف
هو الخبر والمعاملة معه ونقل الضمير الذي كان في الاستقرار الى الظرف وصار
مر تفعلا بالظرف كما كان مر تفعلا بالاستقرار ثم حذف الاستقرار وصار اصلا
مرفوضا لا يجوز اظهاره للاستغناء عنه بالظرف .

ومنها ، خبر المبتدأ الواقع بعد لولا نحو لولا زيد لخرج عمر وتقديره
لولا زيد حاضر .

قال ابن يعيش ارتبطت الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة وحذف
خبر المبتدأ من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز
استعماله .

ومنها ، قولهم افعل هذا إما لا قال ابن يعيش ومعناه ان رجلا امر
باشياء يفعلها فتوقف في فعلها فقبل له افعل هذا ان كنت لا تفعل الجميع وزادوا
على ان ما وحذف الفعل وما يتصل به وكثر حتى صار الاصل مهجورا .

ومنها ، قال ابن يعيش بنو تميم لا يجيزون ظهور خبر لا البتة ويقولون
هو من الاصول المرفوضة .

وقال الاستاذ ابو الحسين بن ابى الربيع في (شرح الايضاح)

الاخبار عن سبحانه الله يصح كما يصح الاخبار عن البراءة من السوء لكن العرب رفضت ذلك كما ان هذا كير جمع لمفرد لم ينطق به وكذلك ليلية تصغير لشيء لم ينطق به واصيلان تصغير لشيء لم ينطق به وان كان اصله ان ينطق به وكذلك سبحانه الله اذا نظرت الى معناه وجدت الاخبار عنه صحيحا لكن العرب رفضت ذلك وكذلك لكاع ولكع وجميع الاسماء التي لا تستعمل الا في النداء اذا رجعت الى معانيها وجدت الاخبار ممكنا فيها بدليل الاخبار عما هي في معناه لكن العرب رفضت ذلك .

وقال ايضا في قولك زيدا اضربه ضعف فيه الرفع على الابتداء والمختار النصب وفيه اشكال من جهة الاسناد لأن حقيقة المسند والمسند اليه ما لا يستقل الكلام باحدهما دون صاحبه واضرب ونحوه يستقل به الكلام وحده ولا تقدر هنا ان تقدر مفردا تكون هذه الجملة في موضعه كما قدرت في زيد ضربته .

فان قلت فكيف جاء هذا مرفوعا وانت لا تقدر على مفرد يعطى هذا المعنى .

قلت جاء على تقدير شيء رفض ولم ينطق به واستغنى عنه بهذا الذي وضع مكانه وهذا وان كان فيه بعد اذا انت تدبرته وجدت له نظائر، ألا ترى ان قام اجمع النحويون على ان اصله قوم وهذا ما سمع قط فيه ولا في نظيره فكذلك زيد اضربه كان اضربه وضع موضع مفرد مسند الى زيد على معنى الامر ولم ينطق به قط ويكون كقام وقال ايضا مصدر عسى لا يستعمل وان كان الاصل لانه اصل مرفوض .

الاضافة ترد الاشياء الى اصولها

ولذلك اعربت اى مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الاضافة فردتها
دتها الى الاعراب الذى هو الاصل في الاسماء واذا اضيف ما لا ينصرف رد الى
اصله من الجر .

الاضمار اسهل من التضمين

لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع والاضمار زيادة بغير تغيير قاله بدر الدين ابن مالك في (تكملة شرح التسهيل) واستدل به على ان الجزم في نحو (قل لعبادي يقولوا التي هي احسن) باضمار ان لا بتضمين لفظ الطلب معنى الشرط .

الاضمار احسن من الاشتراك

وذلك كان قول البصريين ان النصب بعد حتى بأن مضمرة ارجح من قول الكوفيين أنه بحتى نفسها وأنها حرف نصب مع الفعل وحرف جر مع الاسم قال ابن أياز (٢) فإن قيل يلزم على مذهب البصريين اضمار الناصب والاضمار خلاف الاصل ، قلنا الاضمار مجاز والمجاز اولى من الاشتراك .

الاضمار خلاف الاصل

ولذلك رد على قول من قال ان الاسم بعد لولا مرتفع بفعل لازم الاضمار فانه لا دليل على ذلك مع ان الاضمار خلاف الاصل وعلى من قال في قوله تعالى (ألا يوم يأتهم ليس بمصر وفا عنهم) ان يوم ليس منصوبا بمصرف بل بفعل دل الكلام عليه تقديره يلزمهم يوم يأتهم او يهجم عليهم لأنه لا حاجة اليه مع ان الاضمار خلاف القياس .

الاءعراب

فيه مباحث، الاول في حقيقته قال ابن فلاح (في المعنى) اختلف في حقيقة الاعراب فذهب قوم الى ان الاعراب معنى وهو عبارة عن الاختلاف واحتجوا بوجهين .

احدهما اضافة الحركات الى الاعراب والشئ لا يضاف الى

(١) اسمه الحسين بن بدر - بغية الوعاه للؤلف .

نفسه .

والثاني ، ان الحركات قد تكون في المبني فلا تكون اعرابا وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم ، مطية حرب ، اى صالحة للحرب وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في آخر الكلمة .

وذهب قوم الى ان الاعراب عبارة عن الحركات وهو الحق

لوجهين .

احدهما ان الاختلاف امر لا يعقل الابد ان تعدد فلو جعل الاختلاف

اعرابا لكانت الكلمة في اول احوالها مبنية اعدم الاختلاف .

الثاني ، انه يقال انواع الاعراب رفع ونصب وجر وجزم ونوع

الجنس مستلزم (١) الجنس ، والجواب عن الاضافة انها من باب اضافة الاعم

الى الاخص للبيان كقواننا كل الدراهم ، وعن الوجه الثاني انه لا يدل وجود

الحركات في المبني على انها حركات الاعراب لأن الحركة ان حدثت بعامل

فهى للاعراب والافهى للبناء ، ولذلك خصصها البصريون بالقباب غير القاب

الاعراب وقال غيره في الاعراب مذهبان .

احدهما ، انه لفظى وهو اختيار ابن مالك ونسبه الى المحققين ، وحده في

(التسهيل) بقوله ماجبىء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون

او حذف .

(والثاني ، انه معنوى والحركات انما هى دلائل عليه ، هو ظاهر قول

سيبويه واختيار الاعم وكثير من المتأخرين - ٢) وحدوه بقولهم تغيير او احر

الكلم لا اختلاف العواامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وجعله ابن اياز قول

اكثر اهل العربية قال ويدل عليه وجوه ، منها انه يقال حركات الاعراب

فلو كانت الحركة الاعراب لا تمتنع الاضافة اذا لشيء لا يضاف الى نفسه .

ومنها ، ان الحركة والحرف يكونان في المبني فلو كانت الحركة بعض

الاعراب لم يكونا فيه .

ومنها ، انه قد تزول الحركة في الوقف مع الحكم بالاعراب ، ومنها ان السكون قد يكون اعرابا .

ومنها ، تفسيرهم بالتغيير والاختلاف وكل واحد منها معنى ثم قال ولقائل ان يقول لا دلالة في جميع ذلك .

اما الاول بجوابه ان الحركة لما كانت تنقسم الى حركة اعراب وحركة بناء قيل حركات الاعراب وصحة الاضافة للتخصيص فالحركة عامة والاعراب خاص ولا شبهة في مغايرة العام للخاص فسوغ الاضافة المغايرة وهي هنا موجودة .

واما الثاني ، بجوابه ان لم نقل ان مطلق الحركة يكون اعرابا بل الحادث بالعامل هو الاعراب ولا يوجد في المبنى شيء من ذلك .

واما الثالث ، بجوابه ان الوقف عارض لا اعتبار به وانما الاعتبار بحال الوصل واصولهم تقتضي ذلك .

واما الرابع ، بجوابه ان الاعراب هو الحركة او حذفها ولهذا قال ابن الحاجب انه ما اختلف او احر العرب به والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها واذا لم يكن مرادهم ان الحركة وحدها الاعراب فكيف يرد عليهم النقص بالسكون .

واما الخامس ، بجوابه ان الاعراب انما يفسره بالتغيير والاختلاف من كان مذهبه انه معنوي ومن خالف ذلك فسر به بغير ذلك وتفسير الخصم للشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على مخالفه .

وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) الاعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجمعول آخر الكلمة مبينا للبنى الحادث فيها بالتركيب من حركة او سكون او ما يقوم مقامها وذلك المجمعول قد يتغير بتغير مدلوله وهو الاكثر كالضممة والفتحة والكسرة في نحو ضرب زيد غلام عمرو وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع لانولك لك ان تفعل واعمرك ، وكنصب سبحان الله

ورويدك ، وبجر الكلاع وعريط من ذى الكلاع وأم عريط .
 وبهذا الاعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الاعراب تغييرا
 وقد اعتذر عن ذلك بوجهين احدهما ، ان ما يلزم (١) وجهها واحدا من وجوه
 الاعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير وعلى الوجه الذى لازمه تغيير
 والثانى ، ان الاعراب تجدد فى حال التركيب فهو تغيير باعتبار كونه منتقلا اليه
 من السكون الذى كان قبل التركيب ، والجواب عن الاول ، ان الصالح
 لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب اليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائما به ، ألا ترى ان
 رجلا صالح للبناء اذا ركب مع لا وخمسة عشر صالح للاعراب اذا فك تركيبه
 ومع ذلك لا ينسب اليهما الا ما هو حاصل فى الحال من اعراب رجل وبناء
 خمسة عشر فكذا لا ينسب تغيير الى ما لا تغيير له فى الحال .

والجواب عن الثانى ، ان المبنى على حركة مسبوق بأصالة السكون
 فهو متغير ايضا وحاله تغيير فلا يصح ان يحد بالتغيير الاعراب لكونه غير مانع
 من مشاركة البناء ولا يخلص من هذا القدر قولهم لتغير العامل فان زيادة
 ذلك توجب زيادة فساد لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة
 لعامل تغير ثم خلفه عامل آخر حال التركيب وذلك باطل بيقين اذ لا عامل
 قبل التركيب واذا لم يصح ان يعبر عن الاعراب بالتغيير صح التعبير عنه بالمجول
 آخر من حركة وغيرها على الوجه المذكور .

وقال بعضهم ، لو كانت الحركات وما يجرى مجراها اعرابا لم تضاف الى
 الاعراب لأن الشئ لا يضاف الى نفسه وهذا قول صا در عن لا تأمل له لأن
 اضافة احدا لاسمين الى الآخر مع توافقهما معنى او تقاربهما واقعة فى كلامهم
 باجماع واكثر ذلك فيما يقدر اولها بعضها او نوعا ، والثانى كلا او جنسا وكلا
 التقديرين فى حركات الاعراب صالح فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا
 انتهى .

المبحث الثاني

في وجه نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين

قال ابن فلاح في (المعنى) فيه خمسة اوجه ، احدها انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله عليه الصلاة والسلام (والشيء يعرب عنها لسانها) اى يبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه ، الثانى ، انه مشتق من قولهم عربت معدة الفصيل اذا فسدت واعربتها اى اصلحتها والهمزة للسلب كما تقول اشكيت الرجل اذا ازلت شكايته والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه ، الثالث ، انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا للتباس المعانى فلما اعرب فسد بالتغيير الذى لحقه وظهر التغيير فساد وان كان صلاحا فى المعنى ، الرابع ، انه منقول من التجبب ومنه امرأة عربت اذا كانت متحجبة الى زوجها والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب يتحجب الى السامع - الخامس ، انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لأن المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست من العربية انتهى ، والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية .

المبحث الثالث

في الاعراب والكلام ايها اسبق

قال الزجاجى في (ايضاح علل النحو) فان قال قائل اخبرونى عن الاعراب والكلام ايها اسبق ، قيل له ان للاشياء مراتب فى التقديم والتأخير اما بالتفاضل او بالاستحقاق او بالطبع او على حسب ما يوجبه العقول فنقول ان الكلام سبيله ان يكون سابقا للاعراب لأننا قد نرى الكلام فى حال غير معرب ولا يخل معناه ونرى الاعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه فى ذاته غير معدوم ، مثال ذلك ان الاسم نحو زيد ومجد وجعفر وما اشبه ذلك معربا كان او غير معرب لا يزول عنه معنى الاسمى وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم

ويذهب ويركب معربا كان او غير معرب لا يسقط عنه معنى الفعلية وانما يدخل الاعراب لمعان تتور (١) هذه الاشياء ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذى ليس بمعرب قريبا من معربه كثرة وذلك ان الافعال الماضية مبنية على الفتح وفعل الأمر للواحد اذا كان بغير اللام مبنى على الوقف نحو، يا زيد اذهب واركب، وحروف المعاني مبنية كلها وكثير من الاسماء بعد هذا مبنى ولم تسقط دلالتها على الاسمية ولا معانيها عما وضعت له فعلنا بذلك ان الاعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجد ويدر عليه فالكلام اذا سبقه (٢) في الرتبة والاعراب تابع من توابعه .

فان قال فآخبرنى عن الكلام المنطوق به الذى نعرفه الآن بيننا أتقولون ان العرب كانت نطقت به زمانا غير معرب ثم ادخلت عليه الاعراب ام هكذا نطقت به فى اول تبليل السنن بها، قيل له بل هكذا نطقت به فى اول وهلة ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم اعربته، فان قل، من اين حكتم على سبق بعضه بعضها وجعلتم الاعراب الذى لا يعقل اكثر المعاني الابه ثانيا وقد علمتم أنها تكلمت به هكذا جملة، قيل له، قد عرفنا ان الاشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب فتحكم لكل واحد منها بما يستحقه وان كانت لم توجد الاجتماعية، الأثرى انا نقول ان العرض داخل فى الاسود عرض الاسود والجسم اقدم من العرض بالطبع والاستحقاق وان العرض قد يجوز ان يتوهم زائلا عن الجسم والجسم باق فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحن لم نر الجسم خاليا من السواد الذى هو فيه ولارأينا السواد قط عاريا عن الجسم بل لا يجوز رؤيته لان المرئيات انما هى الاجسام الملونة ولا تدرك الالوان خالية من الاجسام ولا الاجسام غير ملونة ولم نرد بالاسود ههنا جسما اسود بحضورنا بل ماشوهد كذلك من الاجسام، وكذا القول فى الابيض والاحمر وما اشبه ذلك، ومنها انا نعلم ان الذكر فى المرتبة مقدم على الاثني ونحن لم نشاهد العالم خاليا من احدهما ثم حدث بعده الآخر الا ما وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق

خلق الالهي (١) في خلق آدم وحوى واما في غيرهما فكذلك ان علم بنحبر صادق والخبار تتقدم كل واحد منها صاحبه فكذلك في الكلام والاعراب نقول ان الاعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما يوجهه مرتبة كل واحد منهما في المعقول وان كان لم يوجد امفترقين ونظير ذلك انا نقول ان الاسماء قبل الافعال لأن الافعال احداث الاسماء ولم توجد الاسماء زمانا ينطق بها ثم نطق بالافعال بعدها بل نطق بهما معا ولكل حقه ومرتبته ، وقد اجاز بعض الناس ان تكون العرب نطقت اولا بالكلام غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فاعربتته ثم نقل معربا فتكلم به .

المبحث الرابع

في ان الاعراب لم دخل في الكلام

قال الزجاجي في الكتاب المذكور ، فان قال قائل ، قد ذكرت ان الاعراب داخل عقب الكلام فما الذي دعا اليه واحتيج اليه من اجله ، فالجواب ، ان يقال ان الاسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا اليها ولم يكن في صورها وابنيها ادلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جملة حركات الاعراب فيها تنبيه عن هذه المعاني فقالوا ضرب زيد عمر اذلوا برفع زيد على ان الفعل له وبنصب عمر وعلى ان الفعل واقع به وقالوا ضرب زيد فدلوا بتغيير اول الفعل ورفع زيد على ان الفعل ما لم يسم فاعله وان المفعول قد ناب منابه وقالوا هذا غلام زيد فدلوا بخفض زيد على اضافة الغلام اليه وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل اذا ارادوا ذلك او المفعول عند الحاجة الى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني ، هذا قول جميع النحويين الا ابا علي قطربا فانه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض قد نجد في كلامهم اسما متفقة في الاعراب مختلفة المعاني واسماء مختلفة الاعراب متفقة المعاني .

(١) كذا - في الاصل وفي ي - نخر وم ، ولعله سبق الذكر الالهي .

فما اتفق اعرابه واختلف معناه قولك، ان زيدا أخوك ولعل زيدا أخوك وكان زيدا أخوك اتفق اعرابه واختلف معناه، وما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك، ما زيد قائماً وما زيد بقائماً (ثم - ١) اختلف اعرابه واتفق معناه، ومثله ما رأيت منذ يومين ومنذ يومان ولا مال عندك ولا مال عندك وما في الدار احد الا زيد وما في الدار احد الا زيدا، ومثله ان القوم كلهم ذاهبون وان القوم كلهم ذاهبون ومثله (ان الامر كله لله) وان الامر كله لله قرئ بالوجهين جميعاً، ومثله ليس زيد بجبان ولا بخيلاً ولا بخيلاً، ومثل هذا كثير جداً مما اتفق اعرابه واختلف معناه، وما اختلف اعرابه واتفق معناه قال فلوكان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب ان يكون لكل معنى اعراب (٢) يدل عليه لا يزول الازواله، قال قطرب وانما اعربت العرب كلامها لان الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون ايضاً لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطنون عند الادراج فلما وصلوا وامكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقباً للاسكان ليعتدل الكلام ألا تراهم (٣) بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشويته ولا بين اربعة احرف متحركة لأنهم في اجتماع الساكنين يبطنون في كثرة الحروف المتحركة ويستعجلون وتذهب الصلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقيب الاسكان، قيل له فهلا لزموا حركة واحدة لأنها مجزية لهم اذ (٤) كان انغرض انما هو حركة تعقب سكوناً، فقال، لو فعلوا ذلك لضيقوا على انفسهم فارادوا الاتساع في الحركات ولم يحظروا (٥) على المتكلم الكلام الابحركة واحدة هذا مذهب قطرب (٦) واحتجاجه، وقال المخالفون له رداً عليه لو كان كما ذكر لجاز بحر الفاعل مرة ورفعه اخرى ونصبه وجاز نصب المضاف

(١) من الاصل (٢) اصل - الاعراب (٣) اصل - ترى هم (٤) اصل - اذا (٥) اصل

ينحظر وا (٦) اصل - قطربا

اليد لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل بها الكلام فأي حركة أتى بها المتكلم اجزأته فهو مخير في ذلك وفي هذا فساد للكلام وخروج عن اوضاع العرب وحكمة نظم في كلامهم، واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف المعاني واختلاف الاعراب واتفاق المعاني في الاسماء التي تقدم ذكرها بان قالوا انما كان اصل دخول الاعراب في الاسماء التي تذكر بعد الافعال لأنه يذكر بعدها اسمان، احدها، فاعل والآخر مفعول، ومعناها مختلف فوجب الفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك واما الحروف التي ذكرها فمحمولة على الافعال.

المبحث الخامس

في ان الاعراب أحركه ام حرف

قال الزجاجي باب القول في الاعراب أحركه ام حرف، قد قلنا ان الاعراب دال على المعاني وانه حركة داخله على الكلام بعد كمال بناؤه فهو عندنا حركة نحو الضمة في قولك هذا جعفر والفتحة في قولك رأيت جعفرا والكسرة في قولك مررت بجعفر هذا اصله ومن المجمع عليه ان الاعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف الاعراب فلو كان الاعراب حرفا ما دخل على حرف هذا مذهب البصريين.

وعند الكوفيين ان الاعراب يكون حركة وحرفا فاذا كان حرفا قام بنفسه واذا كان حركة لم يوجد الا في حرف ثم قد يكون الاعراب سكونا وحذفا وذلك الجزم في الافعال المضارعة وحرفا، وهذا مما قد ذكرت لك ان الشيء قد يكون له اصل ثم يتسع، فان قال قائل، فابن يكون الاعراب سكونا وحذفا وحرفا، قيل له يكون سكونا في الافعال المضارعة السالمة اللامات نحو لم يضرب، ولم يذهب وحذفا في هذه الافعال اذا كانت معتلة اللامات نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش ولكل شيء من هذا علة (١).

(١) لم يذكر العربات بالحروف - وهي الاسماء الخمسة والمثنى وجمع المذكر

فان قال قائل ، فهل يكون الاعراب حرفا عند سيبويه في شيء من

الكلام .

قلنا ، هذا الذي ذكرنا الاصل وعليه اكثر مدار كلام العرب ، وقد ذكرنا ان الشيء يكون له اصل يلزمه ونحو يطرده فيه ثم يعرض لبعضه علة تخرجه عن جمهور ربا به فلا يكون ذلك ناقضا للباب وذلك موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات كما يقال بالاطلاق الصلوة واجبة على البالغين من الرجال والنساء ثم تجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها وكما يقال من سرق من حرز قطع فقد تجد القطع ساقطاً عن بعضهم ولهذا نظائر كثيرة فكذلك حكم الاعراب وحقيقة ما ذكرنا من انه عرض في بعض الكلام ضرورة دعت الى جعل الاعراب حرفا وذلك في تثنية الافعال المضارعة وجمعها وفعل المؤنث المخاطب في المستقبل وذلك في خمسة امثلة من الفعل وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا هذه وعلامة الرفع في هذه الافعال الخمسة ثبات النون وحذفها علامة الجزم والنصب .

فان قال قائل ، ما الذي اوجب تصيير الاعراب في هذه الافعال

حرفا وهي النون .

قيل له ما قال سيبويه وهو انه قال الاعراب يدخل على آخر حرف

في الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف الاعراب وآخر حرف في هذه

الافعال النون ، فلوجعلت النون حرف الاعراب لوجب ضمها في حال الرفع

وفتحها في حال النصب وكان يلزم من ذلك ان تسكن في حال الجزم

ولو اسكنت وجب سقوط الالف التي قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين

وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمؤنث في حال تاخير الافعال بعد الاسماء

ويسقط علم ذلك في تقديم الافعال على الاسماء في لغة من يثنى ويجمع الفعل مقدما

فكان تغيير الفعل كأنه للواحد ويبطل المعنى فلما صارت علم الرفع وجب حذفها

في الجزم لأن الجزم قد يحذف ما يثبت في الرفع ، فان كان في حال الرفع حرف

ساكن حذفه الجازم نحو لم يقض ولم يفر ولم ينخش فجعلت النون محذوفة في الجزم لسكونها كما حذفت الياء والواو والالف لسكونها وجعل النصب مضموم ما الى الجزم فحذفت النون فيه ايضا فقليل لم يفعلا وان يفعلا ولم يفعلوا وان تفعلوا كما ضم النصب في تثنية الاسماء وجمعها الى الجر لأن الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء .

فان قال قائل فان النون في يفعلان وتفعلان وسائر هذه الافعال متحركة وقد حكمت عليها بالسكون وزعمت ان الجازم انما دخل على حرف ساكن حذفه فلم حذف النون وهي متحركة ولم زعمت انها ساكنة .

والجواب في ذلك ان يقال له ان النون في هذه الافعال مضارعة للسكون كما ذكرنا لأنها ليست بحرف اعراب فلما اسكنت وقبلها ساكن حركت لانتقاء الساكنين وليست الحركة فيها بلازمة استحقا فحذفها حكم الساكن فلذلك حذفها الجازم .

فان قال قائل فهلا جعلت الحروف التي قبل هذه النون حروف الاعراب .

فالجواب في ذلك ان الالف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان والواو في يفعلون وتفعلون والياء في تفعلين ليست من بناء الفعل ولا تمامه انما هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرنا ولم يجوز ان يكون حروف الاعراب (١) كذلك .

فان قال قائل ولم جاز ان يحىء اعراب الفعل للمستقبل بعد الفاعل في قولك الزيد ان يقومان والزيدون يقومون وما اشبه ذلك جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل وهي ثبات النون وهو بعد الفاعل يجوز ان يكون اعراب شيء موجودا في غيره ويكون ذلك الشيء معربا .

قبل له ان الفعل لما كان لا ينخلو من الفاعل ولا يستغنى عنه ضرورة ثم اتصل به مضمرا صار كبهض حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة فجاز لذلك

وقوع الاعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة، والدليل على ذلك اسكان لام الفعل في قولك فعلت اسكنت اللام لئلا يتوالى في كلمة واحدة اربع متحركات .

المبحث السادس

في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون اوله واوسطه
قال الزجاجي باب القول في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون
اوله واوسطه .

قال بعض النحويين الاعراب يدخل في الاسم لمعنى فوجب ان يلفظ
به بكامله ثم يوتى بالاعراب في آخره .

وقال ابوبكر بن الخياط ليس هذا القول بمرضى لانا قد رأينا الاسماء
يدخلها حروف المعاني اولا ووسطا فما دخلها اولا كقولك الرجل والغلام
وما دخلها وسطا ياء التصغير في قولك ، فريخ وفليس .

ولو كان الامر على ما ذهب اليه قائل هذا القول لوجب ان لا يدخل
على اسم حرف معنى الابد كمال بناء قال والقول عندي فيه هو الذي عليه جملة
النحويين ان الاسم بينى على ابنية مختلفة .

منها فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعِلَ وَفَعِلَ وما اشبه ذلك من الابنية فلو جعل
الاعراب وسطا لم يدر السامع أحركة اعراب ام حركة بناء فجعل الاعراب في
آخر الاسم لأن الوقف يدرك فيسكن فيعلم انه اعراب فاذا كان وسطا لم يمكن
ذلك فيه .

وقال ابو اسحق الزجاج كان ابو العباس المبرد يقول لم يجعل الاعراب
اولا لأن الاول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لأنه لا يبتدأ الا بمتحرك
ولا يوقف الا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم يدخل عليه حركة الاعراب
لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد فلما فات وقوعه اولا لم يمكن ان يجعل
وسطا لأن اوسط الاسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية

وسداسية وسباعية واطرها مختلفة فلها فاء ذلك جعل آخر ابعء كمال الاسم بينائه وحركاته .

وقال آخرون الاعراب انما دخل في الكلام دليلا على المعاني فوجب ان يكون تابعا للاسماء لأنه قد قام الدليل على انه ثان بعدها وهذا القول قريب من الاول وكل هذه الاقوال مقنعة في معناه .

اعطاء الاعيان حكم المصادر

واعطاء المصادر حكم الاعيان

قال ابن السجري في اماله - من مذاهب العرب للبانة اعطاء الاعيان حكم المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان .

فمن ذلك قولهم اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب انما هو الامير وقد اضافوه الى ما المصدرية ونقطة افعل التي وضعوها للفاضة منها اضيفت اليه صارت بعضه ولما اضافوا اخطب الى ما وهي موصولة يكون صار اخطب كونا فالتقدير اخطب كون الامير فهذا وصف للمصدر بما يوصف به العين والمعنى راجع الى الامير فلذلك سدت الحال مسد خبر هذا المبتدأ اذا الحال لا تسد مسد خبر المبتدأ الا اذا كان المبتدأ اسم حدث كقولك ضربني (١) زيدا جالسا ولا تسد مسد خبر المبتدأ اذا كان اسم عين .

ومن اعطاء العين حكم المصادر حتى وصفوه بالمصدر او جرى خبرا عنه قوله تعالى (وجاؤا على قميصه بدم كذب) اي مكذوب به وقوله (ان اصبح ماؤكم غورا) اي غاؤا وقوله (ثم ادعهن يا تينك سعيا) اي ساعيات فسعي مصدر وقع موقع الحال كقولهم ، قتلته صبورا ، اي مصبورا والمعنى محبوبا .

ومن ذلك قوله تعالى (انه عمل غير صالح) اي ابئك عمل في احد الاقوال وهو وجهها جعله العمل اتساعا للكثرة وتوقع العمل غير الصالح منه كقولهم ، ما انت الانوم ، وما زيدا لا اكل وشرب ، وانما انت دخول وخروج ، ومنه قول الخنساء .

فانما هي اقبال وادبار

فهذا كله من تنزيل الاعيان منزلة المصادر .

فاما تنزيل المصادر منزلة الاعيان فكقوله موت مانت ، وشيب

شائب ، وشعر شاعر ، انتهى .

الافعال نكرات

لانها موضوعة للخبر وحقيقة الخبر ان يكون نكرة لانه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة لأن حد الكلام ان تبتدىء بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه انت ثم تأتي بالخبر الذي لا يهمله ليستفيده ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل) .

ومن فروعه ان الاضافة الى الافعال لا تصح قال ابن يعيش لأن الاضافة ينبغى بها تعريف المضاف اليه (١) واخرجه من ابهام الى تخصيص على حسب خصوص المضاف اليه في نفسه والافعال لا تكون الانكرات ولا يكون شيء منها اخص من شيء فامتنعت الاضافة اليها لعدم جدواها الا انهم قد اضافوا اسماء الزمان الى الافعال تنزيلا للفعل منزلة المصدر واختص الزمان بذلك من بين سائر الاسماء لملا بسة بين الفعل وبينه وذلك لأن الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعل ولا قتران الزمان بالحدث .

وقال ابو القاسم الزجاجي (٢) في كتاب (ايضاح اسرار النحو) اجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على ان الافعال نكرات قالوا والدليل على ذلك انها لا تنفك من الفاعلين والفعل والفاعل جملة تقع بها الفائدة والجمل كلها نكرات لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة فلما كانت الجمل مستفادة علم انها نكرات فلذلك لم تضم (٣) وكذلك الافعال لما كانت مع الفاعلين جملا كانت نكرات ولم يجزا ضمها .

فان قيل فاذا كانت الافعال نكرات فهلا عرفت كما تعرف النكرات .

(١) كذا في الاصلين ولعله - المضاف (٢) اصل - الزجاج (٣) اصل - تضم .

فالجواب عند الفريقين ان تعريف الافعال محال لأنها لا تضاف كما انها لا يضاف اليها ولا يدخلها الالف واللام لأنها جملة ودخول الالف واللام على الجمل محال .

فان قيل لم لا يجوز اضافتها وان لم يضاف اليها .

قلنا لأن الفعل لا ينفك من فاعل مظهر او مضمير والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ وخبره فكما لا يجوز اضافة الجمل كذلك لم يجز اضافة الفعل انتهى .

الافعال كلها مذكرة

نص على ذلك الزجاجي في (الجمل) قال الشلوبين في تعليقه لأن التأنيث الحقيقي والمجازي وعلامات التأنيث واحكامه معدومة فيها قال ومنهم من قال ان فيها مذكرة ومؤنثة بحسب مصادر ها فاذا كان الفعل يدل على مصدر مذكر قيل فيه (مذكر - ١) بتذكير مصدره واذا كان الفعل يدل على مصدر مؤنث قيل فيه مؤنث بتأنيث مصدره .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) الدليل على ان الافعال كلها مذكرة انها اذا اخبر بها عن الاسماء فانما المقصود الاخبار بما تضمنه من الحدث وهو المصدر والمصدر مذكر فدل ذلك على انها مذكرة اذا للفظ على حسب ما يراد به من تذكير او تأنيث ألا ترى ان لفظ هند لما اريد به المؤنث كان هو مؤنثا ولفظ زيد لما اريد به المذكر كان هو مذكرا .

اقتضاء الموضع لفظا

وهو معك الا انه ليس بصاحبك

ترجم على ذلك ابن جني في (الخصائص) واورد فيه فروعا ، منها ، قولهم لارجل عندك فان لا هذه ناصبة لاسمها وهو مفتوح الا ان الفتحة فيه ليست فتحة النصب التي تتقاضها لابل هي فتحة بناء وقعت موقع فتحة الاعراب الذي عمل لاني المضاف قال واصنع من ذلك قولك لانحمة عشر لك فهذه الفتحة

التي في راء عشر فتحة بناء ولتركيب في هذين الاسمين وهي واقعة موقع فتحة البناء في قولك لارجل عندك وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة الاعراب في قولك لا غلام رجل عندك ويدل على ان فتحة خمسة عشر هي فتحة تركيب الاسمين لا التي تحدثها لان خمسة عشر لا يغيرها العامل الاقوى اعنى الفعل في نحو جاءك (١) خمسة عشر والجار في مررت بخمسة عشر فاذا كان العامل الاقوى لا يؤثر فيها فالعامل الاضعف الذي هو (لا - ٢) اولى .

ومنها ، قولهم مررت بغلامى فالميم تستحق جرة الاعراب بالباء والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجر بل هي التي تصحب ياء المتكلم في الصحيح ويدل لذلك ثباتها في الرفع والنصب نحو هذا غلامى ورأيت غلامى وهذا يؤذن أنها ليست كسرة الاعراب وان كانت بلفظها .

ومنها ، قولك يسعنى حيث يسعك فالضمة في حيث ضمة بناء واقعة موقع ضمة رفع الفاعل فاللفظ واحد والتقدير مختلف .

ومنها ، قولك جئتك الآن فالفتحة فتحة بناء الآن وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف .

منها ، قولك كنت عندك فى امس فالكسرة كسرة بناء وهي واقعة موقع كسرة الاعراب المقتضيتها الجر .
ومنها ، قوله

وانى وقتت اليوم والامس قبله يبابك حتى كادت الشمس تغرب

روى قوله والامس بالنصب على الاعراب لانه لما عرفه باللام الظاهرة زال عنه تضمنها فاعرب وبالكسر على البناء المعهود فيه واللام فيه زائدة فانما يعرف الامس بلام اخرى مرادة غير هذه مقدرة وهذه الظاهرة ملغاة زائدة للتوكيد .

قال ومثله مما يعرف بلام مرادة وفيه لام اخرى غير ها زائدة قولك

(١) اصل - جاء في (٢) اصل - اضعف الذى هو الاولى .

الآن فهو معرف بلام مقدره وهذه الظاهرة فيه زائدة كما ذكره ابو علي .

الالغاء

فيه فوائد، الاولى قال في (الايضاح) حقيقته ترك المعنى مع التسليط نحو زيد قائم ظننت .

قال واما قول النحويين في نحو ان زيدا اذا يكرمك ان اذا الغيت عن العمل ففيه تجوز حيث سموه الالغاء لأن يكرمك في المثال خبر وما دخلت عليه اذن محذوف بجواب ان في نحو زيد ان قمت يقوم لأن ما يطلب جوابا بالابدله منه لفظا او تقديرا فكيف يصح ان يقال الغى عنه وهو لم يدخل عليه ولا توجه حكمه عليه لكن النحويين تجوزوا في ذلك فسموه الغاء من حيث دخل على فعل قد يعمل فيه في موضع ما على وجه ما فلم يعمل فيه - قال ويدل على هذا انك اذا قلت انا اكرمك اذا كيف يصح تسليط اذا على ما قبلها وانما حذف جوابها لالة ما تقدم عليه انتهى .

الثانية، قال ابو حيان لا ينكر معاني الغاء الالفاظ كما يتأول في الشيء ما لا يكون في اصله .

واما الغاء العمل فلا يكون الا فيما لا يكون اصله العمل وهو سماع في الافعال فاجرى في الحروف اذ (١) لم يبلغ منها الا ما كف .

الثالثة - نظير باب ظن وارى في الالغاء عند التأخر وفي التوسط دونه اذا فانها تلغى اذا تأخرت فلا تنصب بحال نحو اكرمك اذا وتلغى في التوسط في اكثر صورها وذلك اذا توسطت بين الشرط وجزائه نحو ان تترني اذن اكرمك او بين القسم وجوابه نحو اذن والله لا اكرمك او بعد عاطف على ماله محل من الاعراب نحو ان تترني ازرك واذا احسن اليك فان كان العطف على ما لا محل له بان تقدره في المثال على جملة الشرط جاز حيثئذ الالغاء رعايا لحرف العطف والأعمال لأن المعنى على استثناء ما بعد حرف العطف لكنه قليل والاكثر في لسان العرب الغاؤها وكذا اذا توسطت بين مبتدأ وخبر نحو، زيد

إذا يكرمك ، جاز الالغاء والأعمال بقلة عند الكوفيين واختاره ابن مالك ومذهب البصريين انه يتحتم (١) الالغاء كما يتحتم في الصور السابقة .

ونظير آخر رأيت في (الخاطريات) لابن جنى قال إذا كانت العين حرف علتولت همزة حفظت نفسها في موضعها نحو قائم وتوئم وكذا ان تقدمت نحو ، آدروادور (٢) ، فان تأخرت لم تحفظ نفسها نحو شائك وشاك ولانت ولات وذلك انها لما تأخرت ضعفت فلم تقو على حفظ نفسها .

الرابعة - قال ابن يعيش ، الالغاء ثلاثة اقسام الغاء في اللفظ والمعنى والغاء في اللفظ دون المعنى والعكس فالاول - مثل لاني لئلا يعلم اهل الكتاب والثاني - نحو كان فيما كان احسن زيد (٣) والثالث - حروف الجر للزوائد نحو (كفى بالله شهيدا) .

الامثال لا تغير

من ذلك قولهم في مثل (شراهر ذاناب) فابتدوا بالانكرة وجرى مثلاً فاحتمل والامثال تحتمل ولا تغير ، ومثله قولهم في المثل (شئ ما جاء بك) يقوله الرجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت .

ومن ذلك قولهم في المثل في اكدفانه (اف الميت وفي بيته يوتى الحكم) بتقديم الخبر ، وفيه ضمير يعود على المبتدأ المتأخر .

ومن ذلك قولهم (اصبح ليل واطرق كرا) بحذف حرف النداء من النكرة لأنها امثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها قال المبرد الامثال يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها لكثرة الاستعمال لها .

ومن ذلك قولهم (هذا ولاز عماتك) اي هذا هو الحق ولا اتوهم زعماتك ، قال ابن يعيش ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي قبله اتوهم لأنه جرى اتوهم مثلاً والامثال لا تغير وظهور عامله ضرب من التغير .

(مثله - ٤) قولهم (كليهما وتمرا) اي اعطني (وامراً ونفسه) اي

(١) اصل - متحتم (٢) ي - آزور ، وأزور (٣) ي - فيما كان حسن زيدا

دعه (واهلك والليل) اى بادرهم و (كل شىء ولا شتيمة حر -) اى ايت كل شىء ولا ترتكب شتيمة حر (١) .

قال ابن يعيش ولم تظهر الافعال فى هذه الاشياء كلها لأنها امثال ، وقال ابن السراج فى (الاصول) نعم وبئس وحبذا جعلت كالا مثال لا ينبغى ان نستجيز فيها الا ما اجازوه .

وقال الزجاجى (فى الايضاح) واما القول فى اضافة ذى الى الفعل

فى قولهم اذهب بذى تسلم فان هذه اللفظة بحت فى كلامهم كالمثل .

قال الاصمعى تقول العرب (اذهب بذى تسلم) والمعنى اذهب والله يسلمك دعاء له بالسلامة واذهابذى نسلمان والمعنى اذها والله يسلمكما - واذهبوا بذى تسلمون والمعنى واقه يسلمكم واذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى المثل فان الامثال تحتل ما لا يحتل غيرها وتزال كثيرا عن القياس كذلك مجراها فى كلامهم واحتمل ذلك فيها لقلة دورها فى الكلام .

الايجاب

الايجاب اصل لغيره من النفى والنهى والاستفهام وغيرها تقول

مثلا قام زيد ثم تقول فى النفى ما قام زيد وفى الاستفهام اقام زيد وفى النهى لا تقم وفى الأمر قم فترى الايجاب يتركب من مسند ومسند اليه وغيره يحتاج الى دلالة فى التركيب على ذلك الغير وكما كان فرعا احتاج الى ما يدل به عليه كما احتاج التعريف الى علامة من ال ونحوها لأنه فرع التثنية والتأنيث الى علامة من تاء او الف لأنه فرع التذكير، ذكره ابو حيان فى (شرح التسهيل) .

حرف الباء

باب الشرط مبناه على الابهام

وباب الاضافة مبناه على التوضيح

ولهذا لما اريد دخول اذو حيث فى باب الشرط لزمتهما ما لأنهما

لا زمان للاضافة والاضافة توضيحا فلا يصلحان للشرط حينئذ فاشترطنا ما لتكفيهما عن الاضافة فيهما فيصالح دخولها في الشرط حينئذ، ذكره ابن النحاس في التعليقة .

البدل

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة الفرق بين البدل والعوض ان العوض لا يحل محل المعوض منه والبدل انما يكون محل المبدل منه وقال ابو حيان في تذكرته البدل لغة العوض ويفترقان في الاصطلاح والبدل احد التوابع يجتمع مع المبدل منه وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان اصلا ولا يكون الا في موضع المبدل منه والعوض لا يكون في موضعه وربما اجتمع ضرورة وربما استعملوا العوض مراد للبدل في الاصطلاح انتهى .

وقال ابن فلاح في (المعنى) في قول الشاعر .

ها نقشاني في من فويها

فيه وجهان احدهما انه جمع بين العوض والمعوض لضرورة الشعر والثاني ان الميم بدل من الواو وليست بعوض والبدل يجتمع مع المبدل منه بدليل ، مررت باخيك زيد ، والعوض لا يجتمع مع المعوض فالبدل اعم من العوض قال وهذا ضعيف لأن الكلام في ابدال الحرف من الحرف كالف قام وياء ميزان ولا يجمع بين البدل والمبدل منه في ذلك وقال في موضع آخر قد يوجد في البدل فائدة لا توجد في المبدل منه بدليل ان التاء في بنت واخت بدل من لام الكلمة وتدل على التانيث .

وقال ابن يعيش البدل على ضربين بدل هو اقامة حرف مقام حرف غيره نحو تاء تخمة وتكأة وبدل هو قلب الحرف بنفسه الى لفظ غيره على انه (١) حالته اليه وهذا انما يكون في حروف العلة التي هي الواو والياء والالف وفي الهمزة ايضا لمقارنتها اياها وكثرة تغيرها وذلك نحو ، قام ، اصله قوم فالالف واو في الاصل و موسر اصله الياء ورأس و آدم اصل الالف الهمزة وانما لينت

همزتها فاستحالت الفافكل قلب بدل وليس كل بدل قلبا .

وقال ابن جنى في (الخصائص) باب في فرق بين العوض والبدل، جماع ما في هذا ان البدل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه وانما يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك ألا تراك تقول في الالف من قام انها بدل من الواو التي هي عين الفعل ولا تقول فيها انها عوض منها وكذلك يقال في واوجون وياء يير أنها بدل للتخفيف من همزة جؤن وبئر ولا تقول انها عوض منها وتقول في لام غازي وداعى انها بدل من الواو ولا تقول انها عوض منها وتقول في العوض ان التاء في عدة وزنة عوض من فاء الفعل ولا تقول انها بدل منها .

فان قلت ذلك فما اقله وهو تجوز في العبارة وتقول في ميم اللهم انها عوض من ياء في اوله ولا تقول بدل وتقول في تاء زنادقة انها عوض من ياء زناديق ولا تقول بدل منها وفي ياء ايتق انها عوض من واو انوق فيمن جعلها ايفل ومن جعلها عينا مقدمة مغيرة الى الياء جعلها بدلا من الواو فالبدل اعم تصرفا من العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا والعوض مأخوذ من لفظ عوض وهو الدهر وذلك ان الدهر انما هو مرور الليالي والايام وتصرم اجرائها فكلما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضا منه فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الاول فلماذا كان العوض اشد مخالفة للعوض منه من البدل انتهى .

حرف التاء

التأليف

قال الامام تقي الدين منصور بن فلاح في (المغنى) التأليف حقيقة في الاجسام مجاز في الحروف وقال الامام بهاء الدين بن النحاس في (التعليقة) الفرق بين التأليف والتركيب انه لا بد في التأليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع التركيب فالمركب اعم من المؤلف وقال ابن القواس في (شرح الفية ابن معط) التأليف

اخص من التركيب من الالفه وهى الملائمة اصله فى الاجسام واطلق على الالفاظ المتتالية تشبيها بها .

التابع لا يتقدم على المتبوع

ومن فروعها اذا قلت ما قام الازيد الاعمر و ان رفعت الاول على الفاعلية جازيا بعده الرفع على البدل بدل البدأ او النصب على الاستثناء فتقول ما قام الازيد الاعمر و ان شئت الاعمر اوان اقلت الاخير نصبت المتقدم على الاستثناء لأن التابع لا يتقدم على المتبوع .

التثنية ترد الاشياء الى اصولها

قال ابو الحسن الأبدي فى (شرح الجزولية) يعترض على الجزولى فى اطلاقه بناء اسماء الزمان المضافة الى الجمل بانه كان ينبغى ان يقول بشرط ان لا تكون مثنى لأن التثنية ترد الاشياء الى اصولها من الاعراب ولذلك لم يبن اثنا عشر واما قولهم بازيدان فانما جازلانه يشابه الاعراب ألا ترى انه يتبع على لفظه كالمعرب انتهى .

ومن ذلك قول من قال ان المثنى من اسماء الاشارة والموصولات معرب لأن التثنية ردتها الى اصولها من الاعراب .

ومما ترده التثنية الى الاصل قولهم ابوان واخوان وحموان وفهوان وفيان ويديان ودميان وذواتان فى تثنية ذات وقلب الف المقصور الى الياء او الواو التى هى الاصل نحو فتيان وقفوان وقلب الهمزة المبدلة من واو، واوا .

التحريف

عقد له ابن جنى فى (الخصائص) فصلا قال وقد جاء فى ثلاثة اضرب

الاسم والفعل والحرف فالاسم يأتى تحريفه على ضربين مقيس ومسموع .
الاول ماغيره النسب قياسا كقولك فى نمر نمرى وفى قاضى قاضوى

وفي حنيفة حنفي وفي عدى عدوى ونحو ذلك ، وكذلك التحقير وجمع التكسير
نحورجيل ورجال .

والمسموع كثير كقولهم في خراسان خرسی وفي دستوا دستوانی
وفي الافق ائقی ، وتحريف الفعل كقولهم في ظلمت ظلمت وفي احسست احست ،
وحكى ابن الاعرابي في ظننت ظنت وهذا كله لا يقاس لا يقال في شممت شممت
ولافي اقتصمت اقتصت .

ومن تحريف الفعل ما جاء مقلوبا كقولهم في اضمحل امضحل وفي
اكفهر اكرفه وفي اطيبت ايظبت وكذا قولهم لم ابله ، وتحريف الحرف
قولهم لابل ولا بن وقام زيد تم عمر وای ثم عمرو وهو وان كان بدلا فانه
ضرب من التحريف وقالوا في سوف سووسف حرفوا الواو وتارة والفاء
اخرى وخففوا رب وان وان وحذفوا ما من اما في قوله .

سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعد ما

مذهب سيويه انه اراد واما من خريف .

التركيب

التركيب فيه مباحث ، الاول ، انه خلاف الاصل لأنه بعد الافراد
ثم رد على من زعم ان الا واما للاستفتاح مركبتان من همزة الاستفهام
ولا وما النافية وعلى من زعم تركيب لن ولولا واذن ومنذومهما واما .
قال ابن يعيش وانما قلنا ان المفرد اصل لأنه الاول والمركب ثان
فاذا استقل المعنى في الاسم المفرد ثم وقع موقع الجملة فالاسم المفرد هو الاصل
والجملة فرع عليه .

قال ونظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل .
الثاني ، قال ابن يعيش وصاحب البسيط المركب من الاعلام هو
الذي يدل بعد النقل على حقيقة واحدة وقبل النقل كان يدل على اكثر من
ذلك وكان يدل بعض لفظه على بعض معناه وهو على ثلاثة اضرب - الجملي نحو

تأبط شرا، وشاب قرناها، وبرق نحره، والاضافي - نحو ذى النون، وعبدالله، وامرء القيس، والمزجي - وهو اسمان ركب احدهما مع الآخر حتى صارا كلاسما الواحد نحو، حضر موت؛ وبعليك، ومعد يكرب، وشبه بما فيه هاء التانيث ولذلك لا ينصرف ومن هذا النوع سيبويه، ونفطويه، وعمرويه، الا انه مر كب من اسم وصوت اعجمي فانحط عن درجة اسمعيل وابراهيم فبنى على الكسر لذلك . وقال السخاوي في (شرح المفصل) اكثر ما يطلق النجاة المركب على بعليك، وبابه .

الثالث، قال ابن يعيش التركيب من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان التركيب فرعاً على الواحد وثانياً له لأن البسيط قبل المركب وهو على وجهين .

احدهما ان يكون من اسمين و يكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف احدهما على الآخر فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر، وبابه، ألا ترى ان مداول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطفت احدهما على الآخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذف حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنياً .

واما القسم الثاني وهو الداخل في باب ما لا ينصرف فهو ان يكون الاسمان لشيء واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثاني من الاول موقع هاء التانيث وما كان من هذا النوع فانه يجرى مجرى ما فيه هاء التانيث من انه لا ينصرف في المعرفة نحو حضر موت، والاسم الثاني من المصدر بمنزلة تاء التانيث مما دخلت عليه ألا ترى انك تفتح آخر الاول منها كما تفتح ما قبل تاء التانيث .

الرابع، قال ابن يعيش امر المركب في الترخيم كما مر تاء التانيث فتقول في بخت نصر اسم رجل يا بخت وفي حضر موت يا حضر وفي سيبويه باسيب كما تقول في مرجانة اسم امرأة يا مرجان فلا تزيد على حذف التاء وفي المسمى

بخمسة عشر يا خمسة جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء في نحو تمرة اذ كان حكم الامر (١) الآخر كحكم الهاء في كثير من كلامهم من ذلك التصغير فإنه اذا كان جعل الاسمان اسما واحدا ولحقه التصغير فإنه انما يصغر المصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثاني بعد تصغيره كما يصغر ما قبل الهاء فتقول حضير موت وبعيلبك وعمير و به كما تقول تمرة .

و من ذلك النسب (فانك تقول في النسب الى حضر موت حضري كما تقول في النسب - ٢) الى البصرة بصرى والى مكة مكى فيقع النسب الى الصدر لا غير كما يكون كذلك فيما فيه الهاء ، وما يؤيد عندك ما ذكرناه ان هاء التانيث لا تلحق باب الثلاثة بالاربعة ولا باب الاربعة بالخمسة كما ان الاسم الثاني لا يلحق الاسم الاول بشئ من الابنية .

وايضا فان الاسم الثاني اذا دخل على الاول وركب معه لم تغير بنيته كما ان التاء كذلك اذا دخلت على الاسم المؤنث لم تغير بناؤه كتمر وتمره وقائم وقائمة فلما كان بينهما من التقارب (٣) ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب في الترخيم (٤) كما يحذفون فيه تاء التانيث .

الخامس ، قال ابن يعيش ركبت لامع اسمها وصارا شيئا واحداً الخمسة عشر فان قيل أليكون الحرف مع الاسم اسما واحداً فتيل هذا موجود في كلامهم ألا ترى انك تقول قد علمت ان زيدا منطلق فان حرف وهو وما عمل فيه اسم واحد والمعنى علمت انطلاق زيد وكذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع اذا قلت اريد ان تقوم والمعنى اريد قيامك فكذلك لا والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد ونظيره قولك يا ابن ام فلانم الثاني في موضع خفض بالاضافة وجعل اسما واحداً كذلك لارجل في الدار فرجل في موضع نصب ممنون وجعل مع لا اسما واحداً وكذلك حذف منه التنوين وبنى قال و تركيب الاسم مع الاسم اكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه وهو

(١) اصل - الاسم (٢) من ي (٣) اصل - التفاوت (٤) بهامش الاصل - التركيب .

جاري بيت بيت ، ونحوه قال واما جعل ثلاثة اشياء بمنزلة شئ واحد فهو اجحاف ولذلك لم يحكم ببناء لاسيما ولم يجز تركيب الصفة مع اسم لا لأنه ليس من العدل جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا .

السادس ، قال ابو حيان قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله الا ترى ان هل حرف استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فاذا ركبت مع لا فليلها الا الفعل ظاهر او مضمر اولا ، كما لو كانت لما كان سيقع لوقوع غيره ولا يليها الا الفعل ظاهر او مضمر اولا فاذا ركبت مع لا صارت حرف امتناع لوجود واختصت بالجملة الاسمية .

وقال الزمخشري ، الامر كبة من همزة الاستفهام ولا النافية وبعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا ، وقال الشيخ اكل الدين في حاشية الكشاف قد تركيب حروف المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان اولا ، كهلا والاولو لاولو ما والا ، كذلك .

وقال ابن يعيش ، كماى مركبة اصلها اى زيد عليها كاف التشبيه وجعلت كلمة واحدة وحصل من مجموعها معنى ثالث لم يكن لكل واحد منها في حال الافراد .

قال ولذلك نظائر من العربية ، وقال السخاوي في (تنوير الدياجي) فان قيل ، ليس في كماى معنى التشبيه ولا الاستفهام . قيل ، لما ركبت ازيل عن الكاف معنى التشبيه وعن أى معناها فان قيل ، فكيف قلبت وهى كلمتان .

قيل صيرت كلمة واحدة فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قالوا ، رعملى ، في لعمري قال ولما دخل هذه الكلمة هذا التغير صار التنوين بمنزلة النون التي في اصل الكلمة وصارت بمنزلة لام فاعل فعلى هذا ترسم بالنون ويوقف عليها بالنون وهى قراءة الجماعة غير ابى عمرو .

قال ومثل ذلك تنز يلهم النون من لدن منزلة التنوين في ضارب
فلهذا انصبوا غدوة فكما شبهت النون بالتنوين كذلك شبه التنوين هنا بالنون
انتهى .

وقال الشلوبين في (شرح الجزولية) ذهب الخليل الى ان لن مركبة
من لأن وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله قال وللخليل ان يقول ردا
على من قال الاصل عدم التركيب ما خذنا ، تقليل الاصول ما امكن لا تكثيرها
لذلك لم تقل في ، ضرب ويضرب ونضرب واضرب وتضرب واضرب
وضارب ومضروب وضروب ، انها اصول كلها بل جعلنا واحدا اصلا والباقي
فروع عليه .

وقال ايضا اذا ما مركبة من اذ اتى هي ظرف لما مضى من الزمان
وما وحدث التركيب فيها ان نقلها الى الحرفية والى ان صارت تعطى الزمان
المستقبل وذهبت دلالتها على الزمان الذي كانت تدل عليه .
وقال ايضا قيل ان مهما اصلها مه التي بمعنى اكفف ضمت اليها ما فتركبا
فصارا كلمة واحدة وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن وهو معنى الشرط ولهذا
نظائر كثيرة فاذا ذكرت نظائر هذا القول كان اولى من قول الخليل ان
اصلها ما الشرطية ضمت اليها ما الزائدة .

وفي (شرح المفصل) للاندلسي اتفق البصريون والكوفيون على
تركيب هلم وانما اختلفوا فيما ركبت منه والذي حمل النحويين على القول
بالتركيب وان كان يجوز ان تكون كلمة برأسها انهم رأوا بنى تميم يصرفونها
تصرف الافعال فتكون فعلا ولا تكون فعلا الا اذا قيل انها مركبة
والتركيب عندهم ما اوف ألا ترى ان قولك اما تفعل افعل مركبة بدليل
قول الشاعر .

وان من خريف فلن يعد ما

قال سيهويه هي اما العاطفة حذف منها ما وبقيت ان فتفكيكها يدل

على تركيبها الا ان لقائل ان يقول لو كانت مركبة لوجب ان تتصرف في لغة اهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعل معنى اذ لا يجوز ان يكون الفعل اسم فعل وانغة بنى تميم على هذا تكون القوية وان حكم بانه اسم ينبغي ان تضعف اللغة التميمية فكان الاولى ان تجعل في لغة اهل الحجاز اسم فعل وفي لغة بنى تميم فعلا الا ان لقائل ان يقول المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل وبالتركيب يحدث له معنى آخر وحكم آخر فلا بعد ان تكون هلم في الاصل على ما ذكر من التركيب ثم جعل جميعا اسم فعل فجعلت له احكام الاسماء والافعال وبقي حكم اتصال الضائر على لغة بنى تميم على اصله .

قال في الحواشي تركيب اسماء من الكلمات كما تركيب من الحروف فتكثر فوائدها عند التركيب انتهى .

السابع ، قال ابن يعيش التركيب على ضربين تركيب من جهة اللفظ فقط و تركيب من جهة اللفظ والمعنى .

فالاول ، نحو احد عشر وبابه ، وحيص بيص ، ولقيته كفة كفة ، فهذا يجب فيه بناء الاسمين معا لأن الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف وهو الواو العاطفة اذ الاصل احد وعشرة فحذفت الواو من اللفظ والمعنى على ارادتها .

والثاني ، نحو حضر موت ، ومعد يكر ، وقالى قلا ، وسائر الاعلام المركبة فهذا اصله الواو ايضا حذفت من اللفظ ولم ترد من جهة المعنى بل مزج الاسمان وصارا اسما واحدا بازاء حقيقة ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه فكان كالمفرد غير المركب فبنى الاول لأنه كالصدر من عجز الكلمة وجزء الكلمة لا يعرب واعرب الثاني لأنه لم يتضمن معنى الحرف اذ لم يكن المعنى على ارادته .

الثامن ، قال ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) التركيب لا يكون في الافعال ولا في المصادر ولا في الاسماء الجارية على الافعال . قال ومن ثم كان قول من ذهب الى ان هذا فعل ماض وما بعده

فاعل به غلطا واما قول العرب، لا تجبذه، فانما معناه لا تقبل له جبذا كما تقول
بسمل او لا تبسمل قال ولذا اذا ركبت إن مع ما لا تعمل لأنها زال عنها شبه
الفعل بالتركيب والفعل لا يتركب .

وقال غيره لم يثبت تركيب فعل واسم في غير جبذا .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) التركيب في الاسماء اكثر من
التركيب في الافعال بل لا يحفظ التركيب في الافعال الا في هلم في لغة الحاقها الضائر .
التاسع ، قال ابن الجباز انما لم يبنوا اثني عشر لأنه لا نظير له اذ ليس
لهم مركب صدره مثني .

العاشر، من تذكرة الشيخ تاج الدين بن أم مكتوم من كتاب
(المستوفى) في النحو لقاضي القضاة كمال الدين ابى سعد على بن مسعود بن
محمود بن الحكم الفرخان قولهم نفظويه، وسيبويه الاول من جزءى المركب
هو الاصل في التسمية وكان قبل التركيب معربا والثاني حكاية صوت حقه
ان يكون مبنيًا وان افرد وههنا اصل لا يسعك اهماله وهو ان تعلم ان نحو هذا
من الاعلام انما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال العجمي وذلك ان العجم كأنهم
وجدوا لفظي نفظ وسيب اصلين دعوا بهما الا ان لهم في لغتهم ان يضيفوا الى
مثل هذه الاسماء في النداء وغيره واو اسا كنة قبلها ضمة نحو نفظو وسيبو وقد سمعت
العرب به ولم يجدوا مثل هذا في كلامهم فحولوا هذا الصوت وبه اذ هو
مما يعرفونه وقد يخرج به الاسم عن ان يكون آخره واو اقبلها ضمة ثم بنوا
الاسمين اسما واحدا .

الحادى عشر ، قال ابن ابى الربيع ، تركيب العامل مع المعمول
خارج عن القياس فيجب ان يقتصر على موضعه ولا يدعى في غير ما سمع فيه
والوارد فيه باب لارجل فقط .

الثاني عشر ، قال في (المستوفى) ومن الحروف ما هو مركب نحو
لولا، ذهب اصحابنا الى ان الاسم بعده لا يرتفع الا بالابتداء وقالوا ان الحكم قد تغير

بالتركيب لأن لو، لا يليها الا الفعل ولو لا هذه في نحو، لو لا الغيث هلكت الماشية لا يابها الا الاسم فهذا وجه نه من الفظاعة ما ترى - وانت اذا استأنفت النظر ونقضت يدك من طاعة العصبية وأيقنت ان الحق لا يعرف بالرجال يوشك ان يلوح لك فيه وجهه آخر وذلك ان تكون لا بعد لو دلت على الفعل المنفى بها فحذف تحريا للايجاز ولزم الحذف للزوم الدلالة ولكثرة الاستعمال والتقدير لو لم يحصل الغيث هلكت الماشية؛ فعلى هذا يرتفع الاسم بعد لو لا هذه ارتفاعا عن فعل مقدر كما في قوله تعالى (اذا السماء انشقت) فيكون حكم لو باقيا على ما كان عليه قبل ود الا على امتناع الشيء لامتناع غيره اذا لمعنى لو انقطع الغيث هلكت الماشية وقولنا لم يحصل قريب المعنى من قولنا انقطع وانتفى ومما يقرب هذا الحذف حذفهم الفعل بعد لو لا التي للتضييض في نحو قوله (لو لا الكمي المقنعا) ايس قد اجمعوا على ان التقدير لو لا تعدون فكذلك ثم تاتى .

التصغير في الاشياء الى اصولها

ولذلك تظهر التاء في المؤنث الخالي منها اذا صغر كقولك في قدر

قديرة وفي قوس قويسة وفي هند هنيذة .

التضمين

قال الزمخشري من شأنهم انهم يضمون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى التضمن قال والغرض في التضمين اعطاء مجموع معنيين وذلك اقوى من اعطاء معنى، ألا ترى كيف رجع معنى (ولا تعد عينك عنهم) الى قولك ولا تقتحمهم عينك مجاوزتين الى غيرهم (ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم) اى ولا تضموها اليها آكلين انتهى .

قال الشيخ سعد الدين التفتازانى في حاشية الكشاف فان قيل ، الفعل المذكور ان كان مستعملا في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر وان كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز .

قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال ما خوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فعنى يقلب كفيه على كذا نادما على كذا ولا بد من اعتبار الحال والالكان مجازا محضالا تضمينا وكذا قوله (يؤمنون بالغيب) تقديره معترفين (١) بالغيب انتهى .

وقال ابن يعيش ، الظرف منتصب على تقدير في وليس متضمنا معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو من وكم في الاستفهام وانما في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به ألا ترى انه يجوز ظهور في معه نحو قمت اليوم وقت في اليوم ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام فلا يقال أمن ولا أكم وذلك من قبل أن من وكم لما تضمنا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف فان الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن بما ذكرته انتهى .

وقال ابن أياز ، معنى تضمن الاسم معنى الحرف معه ان يؤدي ما يؤديه الحرف من المعنى ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه ، قال ابن النحاس في (التعليقة) الفرق بين المتضمن معنى الحرف وغير المتضمن ان المتضمن معنى الحرف لا يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان وغير المتضمن يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان كما اذا قلنا في الظرف انه يراد فيه معنى في فانا لا نريد به ان الظرف متضمن معنى في كيف ولو كان كذلك لبنى وانما نعنى به ان قوة الكلام قوة كلام آخر فيه في ظاهره وكذلك يجوز اظهار في مع الظرف فتقول في خرجت يوم الجمعة خرجت في يوم الجمعة ولا تقول في اين وكيف مثلا هل اين ولا اين ولا هل كيف ولا كيف .

وقال ابن جنى في (الخصائص) اعلم ان الفعل اذا كان بمعنى فعل آخر وكان احدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فان العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين موقع صاحبه ايذانا بان هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف

المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقوله تعالى (احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) وانت لاتقول رفثت الى المرأة وانما تقول رفثت بها او معها لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الافضاء و كنت تعدى افضيت بالى كقولك افضيت الى المرأة جئت بالى مع الرفث ايذانا واشعارا أنه بمعناه كما صححوا عور و حول لما كان في معنى اعور و احول و كما جاء بالمصدر فاجروه على غير فعله لما كان في معناه نحو قوله .

وان شئتم تعا ودنا عوادا

لما كان التعا ودان يعاود بعضهم بعضا وعليه جاء قوله (وليس بان تتبعه اتباعا) ومنه قول الله تعالى (وتبتل اليه تبتيلا) واصنع من هذا قول الهذلي

ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طى المحمل

فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر الا ترى ان معناه طوى طى المحمل فحمل المصدر على فعل دل اول الكلام عليه وكذلك قوله تعالى (من انصاري الى الله) اي مع الله وانت لاتقول سرت الى زيد اي معه اي لما كان معناه من ينضاف في نصرتي الى الله جاز لذلك ان تأتي هنا بالى وكذلك قوله تعالى (هل لك الى ان تركي) وانت انما تقول هل لك في كذا لكنه لما كان هذا دعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم له صار تقديره ادعوك وارشدك الى ان تركي وعليه قول الفرزدق (قد قتل الله زيادا عنى) لما كان معناه صرفه عداه وعن و وجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثير الا يكاد يحاط به ولعله لو جمع اكثره لاجمعيه لجاء كتابا ضحايا وقد عرفت طريقه فاذا امر بك شيء منه فتقبله وأنس به فانه فصل من العربية لطيف حسن انتهى

وقال ابن هشام في (تذكرته) زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب المارد بني انه يجوز تضمين الفعل المتعدى لواحد معنى صير ويكون من باب ظن فاجاز، حفرت وسط الدار بئرا، اي صيرت قال وليس بئرا تميزا اذ لا يصلح لمن وكذا اجاز، بنيت الدار مسجدا، وقطعت الثوب قميصا، وقطعت الجلد نعلا، وصبغت الثوب ابيض، وجعل من ذلك قول ابي الطيب .

فضت وقد صبغ الحياء بياضها لوني كما صبغ اللجين العسجدا
لأن المعنى صير الحياء بياضها لوني أي مثل لوني قال والحق ان التضمين
لا ينقاس وقال ابن هشام في (المعنى) قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه
ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ثم ذكر لذلك عدة
أمثلة منها قوله تعالى (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) ضمن معنى تحرموه فعدى
الى اثنين لالى واحد (ولا تعزوا عقدة النكاح) ضمن معنى تنووه فعدى بنفسه
لابعلى (لا يسمعون الى الملأ الاعلى) ضمن معنى يصغون فعدى بالى واصله ان يتعدى
بنفسه (سمع الله لمن حمده) ضمن معنى استجاب فعدى باللام (والله يعلم المفسد من
المصلح) ضمن معنى يميز فجئى بمن وذكر ابن هشام في موضع آخر من (المعنى)
ان التضمين لا ينقاس وكذا ذكر ابو حيان .

قاعدة

قال ابن الحاجب في اماليه . الفرق بين التضمين وبين التقدير في قولنا
بنى اين لتضمنه معنى حرف الاستفهام و ضربته تأديبا منصوب بتقدير الام و غلام
زيد مجرور بتقدير اللام و خرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير . في ان التضمن
يراد به انه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح اظهاره معه و التقدير ان يكون على
وجه يصح اظهاره معه سواء اتفق الاعراب ام اختلف فانه قد يختلف في مثل
قولك ضربته يوم الجمعة و ضربته في يوم الجمعة وقد لا يختلف في مثل قولك
والله لافعلن والله افعلن والفرق بينهما أنه اذا لم يختلف الاعراب كان مرادا
وجوده و كان حكمه حكم الموجود و اذا اختلف الاعراب كان المقدر غير مراد
وجوده فيصل الفعل الى متعلقه بنفسه انتهى .

وقال الاندلسى في (شرح المفصل) الاسماء المتضمنة للحرف على
ثلاثة اضرب ضرب لا يجوز اظهار الحرف معه نحو من و كم فيبنى لا محالة
و ضرب يكون الحرف المتضمن مرادا كما منطوق به لكن عدل عن النطق
به الى النطق بدونه فكأنه ملفوظ به ولو كان ملفوظا به لما بنى الاسم فكذلك

إذا عدل عن النطق به ، وضرب وهو الاضافة والظرف ان شئت اظهرت الحرف وان شئت لم تظهر فلما جاز اظهاره لم يبين وهذا ضابط في كل ما ينوب عن الحرف من الاسماء ما يبنى منها وما لا يبنى فافهمه انتهى .

قاعدة

كل ما تضمن ما ليس له في الاصل منع شيئاً مما له في الاصل ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمنه مثاله نعم وبئس انما منعا التصرف لان لفظها ماض ومعناها انشاء المدح والذم في الحال فلما تضمننا ما ليس لها في الاصل وهو الدلالة على الحال منعا التصرف لذلك قال وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له في الاصل وهو زيادة الوصف والدلالة على بقاء الوصف الى الحال فمنع التصرف لذلك .

قاعدة

المتضمن معنى شيء لا يلزم ان يجرى مجراه في كل شيء ومن ثم جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط نحو الذي يأتيه فله درهم وكل رجل يأتيه فله درهم وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين ولم يحيزوا الذي يأتيه أحسن اليه او كل من يأتيه أحسن اليه بالجزم الا في الضرورة واجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيهاً بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك قال ابو حيان لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك الا في الشعر .

قاعدة

قال ابن القواس في شرح (الدرّة) امس مبنياً لتضمنه معنى لام التعريف فانه معرفة بدليل امس الدابر وليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمّر ولا بلام ظاهرة فتعين تقديرها والفرق بين المعدول والمتضمن ان المعدول يجوز اظهار اللام معه والمتضمن لا وقولنا الامس اللام دخلت بعد تنكيره واعرابه كما يعرب اذا اضيف او صغر او ثنى او جمع وقيل زائدة كالتي في النسر ، انتهى .

وفى (البسيط) فى علة بناء امس اقوال قول الجمهور انه بنى لتضمنه لام التعريف لوجهين .

احدهما ، انه معرفة فى المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف .

والثانى ، انه يوصف بما فيه اللام كقولهم لقيته امس الاحداث وامس الدابر ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس احد المعارف وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته والفرق بين العدل والتضمن ان المعدول عن اللام يجوز اظهارها معه فلذلك اعرب والمتضمن لها لا يجوز اظهارها معه كاسماء الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف فلذلك بنى فى التضمن ، انتهى .
وقال ابن الدهان فى (الغرة) الفرق بين العدل والتضمن ان العدل هو ان تريد لفظا فتعدل عنه الى غيره كعمر من عامر وسحر من السحر ، والتضمن ان تحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه بغير آلة ظاهرة .

التعادل

فيه فروع ، منها ، قال الشلوبين لما كان الاسم اخف من الفعل تصرف بحركات الاعراب فيه وزيادة التنوين فان الخفيف يزداد فيه ليثقل ويعادل الثقيل ويتصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيما يثقل عليهم فلما كان وضع الاسماء عندهم على انها خفاف تصرف فيها بزيادة حركات الاعراب والتنوين ولما كان الجزم حذفا والحذف تخفيف والتخفيف لا يلىق بالخفيف انما يلىق بالثقل فلذلك جزمت الافعال ولم تجزم الاسماء .

ومنها ، قال ابن النحاس فى التعليقة انما رفع الفاعل ونصب المفعول لقلة الفاعل لكونه لا يكون الا لفظا واحدا وكثرة المفعول لكونه متعدد اذ والرفع اثقل من النصب فاعطى الثقيل للواحد والنصب للعدد ليتعادلا .

ومنها قال ابن فلاح فى (المغنى) انما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع لان التثنية اخف من الجمع والكسرة اثقل من الفتحة فخص الاخف

بالاثقل والاثقل بالاخف للتعادل ، قال وانما فتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع لان نون التثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة ففتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع طلبا للتعادل ايقع الياء بين مكسور ومفتوح وبين مفتوح ومكسور ولان التثنية اكثر نخصت بالفتح لكثرتها وخص الجمع بالكسر لقلته طلبا للتعادل الكثرة مع الخفيف والقلة مع الثقيل .

ومنها ، قال بعضهم ان التاء انما لحقت عدد المذكر وسقطت من عدد المؤنث لان المؤنث ثقيل فناسبه حذفها للتخفيف والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليعتد لاحكامه في (البسيط) .

ومنها ، قال السخاوي باب فعيلة يحذف منه الياء والتاء في النسب نحو حنيقة وحنفي وباب فعيل لا يحذف منه الياء نحو تميم وتميمي لان المؤنث ثقيل فناسب الحذف منه تخفيفا بخلاف المذكر .

ومنها ، قال ابن فلاح في (المغنى) انما خص الضم بمضارع الرباعي والفتح بمضارع الثلاثي لأن الرباعي اقل والضم اثقل فجعل الاثقل للاقل والاخف للاكثر طلبا للتعادل .

ومنها ، قالوا انما زيد في التصغير الياء دون غيرها من الحروف لأن الدليل كان يقتضى ان يكون المزيد احد حروف المد لخفتها وكثرة زيادتها في الكلم فكتبوا عن الواو لثقلها وعن الالف لأن التكسير قد استبد بها في نحو مساجد ودرهم فتعينت الياء وخص الجمع بالالف لأنها اخف من الياء والجمع اثقل من المصغر تعادلا .

ومنها ، قيل انما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم لثقل الفعل وخفة الاسم والسكون اخف من الحركة فاعطى الاخف للاثقل والاثقل للاخف تعادلا بينهما .

تعارض الاصل والغالب

فيه فروع - الاول ، اختلف في رحمن هل يصرف لأنه ليس له فعل

اولا لأنه ايس له فعلا نة على قولين .

احدهما ، نعم لأن الاصل في الاسماء الصرف ولم يتحقق شرط المنع

وهو وجود فعلى .

والثانى ، لا قال فى (البسيط) وعليه الاكثرون لأن الغالب فى باب

فعالن عدم الصرف فالحمل عليه اولى من الحمل على الاقل - الثانى ، قال فى

(البسيط) لوسمى بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة اقوال .

احدها ، الاولى منع صرفه حملاله على الاكثر .

والثانى ، صرفه نظرا الى الاصل لأن تقدير العدل على خلاف القياس .

والثالث ، ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على الاكثر

والاصرف وهو نحوى كلام سيويه .

التعويض

ترجم عليه ابن جنى فى الخصائص (باب زيادة حرف عوضا من آخر

محذوف) وقال اعلم ان الحرف الذى يحذف فيجاء بأخر زائدا عوضا منه على

ضربين - احدهما ، اصلى ، والآخر ، زائد ، فالاول ، على ثلاثة اضرب فاء

وعين ولام فاما ما حذفت فآؤه وجبى بـ زائد عوضا منها فباب فعلة فى المصدر

نحو عدة وزنة وشية وجهة والاصل وعدة ووزنة ووشية ووجهة حذفت

الفاء لما ذكر فى تصريف ذلك وجعلت التاء بدلا من الفاء ويدل على ان اصله

ذلك قوله تعالى (ولكل وجهة) ، وانشد ابو زيد .

الم تر أنى ولكل شىء اذا لم توت وجهته تعادى

اطعت الأمرى بصرم ليلى ولم اسمع بها قول الاعادى

وقد حذفت الفاء فى أناس وجعلت الف فعال بدلا منها ففيل ناس

ووزنها عال كما ان وزن عدة علة وحذفت الفاء وجعلت تاء افتعل عوضا منها

وذلك قولهم تقى يتقى والاصل اتقى يتقى فحذفت الفاء فصارت تقى ووزنه تعل ويتقى

يتعل ، قال اوس .

تقاك بكعب واحد وتلذه يدالك اذا ماهزبا لكف يعسل

(وقال)

جلاها الصيقلون فاخلصوها خفافا كلها يتقى باثر
وانشد ابو الحسن .

تق الله فينا والكتاب الذي تتلو

ومنه ، قولهم ايضا تجه يتجه والاصل اتجه يتجه ووزن تبه تعل
كتقى سواء انشد ، ابو زيد .

فصرت له القبيلة اذ تجهننا وما ضاقت بشدته ذراعي

فاما ما رواه ابو زيد من قولهم تجه يتجه فهذا من لفظ آخر وفاؤه
تاء واما قولهم اتخذت فليست تاؤه بدلا من شيء بل هي فاء اصلية بمنزلة اتبع
من تبع يدل على ذلك ما انشده الاصمعي من قوله .

وقد اتخذت رجلى الى جنب غرزها نسيفا كاحوص القطة المطرق

وعليه قول الله تعالى (لو شئت لتخذت عليه اجرا) وذهب ابو اسحاق
الى ان اتخذت كاتقيت واتزنت وان الهمزة اجرية في ذلك مجرى الواو
وهذا ضعيف انما جاء منه شيء شاذ وانشد ابن الاعرابي .

في داره تقسم الازواد بينهم كأنما اهله منها الذي اتهلا

وروى لنا ابو علي عن ابي الحسن علي بن سليمان متمن وانشد (مبيض
اتمن) والذي يقطع على ابي اسحق قول الله تعالى (لتخذت عليه اجرا) فكما ان تجه
ليس من لفظ الوجه كذلك ليس تخذ من لفظ الأخذ وعذر من قال اتمن واتهل
من الادل ان لفظ هذا اذا لم يدغم يصير الى صورة ما اصله حرف لين وذلك
قولهم في افتعل من الأكل ايتكل ومن الازرة ايتزر فاشبه حينئذ ايتعد في
لغة من لم يبدل الفاء تاء فقال اتهل وأتمن لقول غيره ايتهل وايتمن واجود
اللغتين اقرار الهمزة قال الاعشى .

اياثبيت اما تفنك تا تسكل

وكذلك ايتزر يا تزر فاما اتكلت عليه فمن الواو على الباب كقولهم
الوكالة والوكيل وقد حذفت الفاء همزة وجعلت الف فعال بدلا منها وذلك قولهم

لاه ابن عمك لا افضلت في حسب

في احد قولى سيبويه واما ما حذفت عينه وزيد هناك حرف عوضا
منها فايثق في احد قولى سيبويه وذلك ان اصلها انوق فاحد توليه فيها ان الواو هي
عين حذفت وعوضت منها ياء فصارت اينق ومثالها على هذا القول ايقل والآخر
ان العين قد مت على الفاء وابدلت ياء فصارت اينق ومثالها على هذا اعفل وقد
حذفت العين حرف علة وجعلت الف فاعل عوضا منها وذلك (١) رجل خاف
ورجل مال وهاع لاع فيجوز ان يكون هذا فعلا كفرق فهو فرق وبطر
فهر بطر ويجوز ان يكون فاعلا حذفت عينه وصارت ألفه عوضا منها كقواه
(لا ث به الاشياء والعبري) ومما حذفت عينه وصار الزائد عوضا منها قولهم
سيد وميت وهين واين قال الشاعر .

هينون لينون ايسارذو ويسر سواس مكرمة ابناء ايسار

فاصلها فيعمل سيد وميت وهين واين حذفت عينها وجعلت ياء
فيعمل عوضا منها وكذلك باب قيدودة وصيرورة وكينونة واصلها فيعلولة
حذفت عينها وصارت ياء فيعلولة عوضا منها

فان قلت فهلا كانت لام فيعلولة الزائدة عوضا منها .

قيل قدصح في فيعمل من نحو سيد وبابه ان الياء الزائدة عوض من
العين وكذلك الالف الزائدة في خاف وهاع لاع عوض من العين وجوز سيبويه
ايضا ذلك في اينق فكذلك ايضا ينبغي ان يحمل فيعلولة على ذلك وايضا فان الياء
اشبه بالواو من الحرف الصحيح في باب قيدودة وكينونة وايضا فقد جعلت
ياء التفعيل عوضا من عين الفعال وذلك قولهم قطعته تقطيعا وكسرتة تكسيرا
الآتري ان الاصل قطاع وكساربد لالة قول الله تعالى (كذبوا بايا تنا كذبا) .
وحكى الفراء قال سألني اعرابي فقال، أخلق احب اليك أم قصار، فكما

ان الياء زائدة في التفعيل عوض من العين فكذلك ينبغي ان تكون الياء في قيدودة عوضا من العين لا الدال .

فان قلت ، فان اللام اشبه بالعين من الزائد فهلا كانت لام القيدودة عوضا من عينها .

قيل ان الحرف الاصل القوي اذا حذف لحق بالمعتل الضعيف فساغ لذلك ان ينوب عنه الزائد الضعيف .

وايضا فقد رأيت كيف كانت ياء التفعيل الزائدة عوضا من عينه وكذلك الف فاعل كيف كانت عوضا من عينه في خاف وهاع لاع ونحوه وايضا فان عين قيدودة وبابها وان كانت اصلا فانها على الاحوال كلها حرف علة ما دامت موجودة ملفوظا بها فكيف بها اذا حذفت فانها حينئذ توغسل في الاعتلال والضعف ولولم يعلم تمكن هذه الحروف في الضعف الابطسيتهم اياها حروف العلة لكان كافيا وذلك انها في اقوى احوالها ضعيفة، ألا ترى ان هذين الحرفين اذا قويا بالحركة فانك مع ذلك مؤنس منهما ضعفا وذلك ان تحملها بالحركة اشق منه في غيرهما ولم يكونا كذلك الا ان مبني امرهما على خلاف القوة يؤكد ذلك عندك ان اذهب الثلاث في الضعف والاعتلال الالف ولما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتة فهذا اقوى دليل على ان الحركة انما تحملها وتسوغ فيه من الحروف الاقوى لا الاضعف وكذلك ما تجد اخف الحركات الثلاث وهي الفتحة مستقلة فيها حتى تجنح لذلك وتستروح الى اسكانها نحو قوله .

يا دار هند عفت الا اثارها

كان ايديهن بالقاع القرق -

وقوله

ونحو ذلك وقوله

وان يعرين ان كسى الجوارى فتنبو العين عن كرم عجاف

نعم واذا كان الحرف لا يتحمل بنفسه حتى يدعو الى اخترامه وحذفه

كان بان يضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه اخرى واحجى وذلك نحو

(قول الله تعالى) والليل اذا يسر (وذلك ما كنا نبغ) والكبير المتعال) وقوله

قرقر قر الواد بالشاهق

وقول الاسود بن يعفر فالحقت انراهم طريق الاهم

يريد اولاهم (ويمح الله الباطل و- سندع الزبانية) كتبت في المصحف بلا واو اللوقف عليها كذلك وقد حذف الالف في نحو ذلك قال رؤبة. وصاني العجاج فيما وصني يريد فيما وصاني، وذهب ابو عثمان في قول الله تعالى (يا ابت) انه اراد ابناه وحذف الالف ومن ابيات الكتاب قول لبيد

رهط مرجوم ورهط ابن المعل

يريد المعل وحكي ابو عبيد واوا الحسن وقطرب وغيرهم رأيت فرخ ونحو ذلك فاذا كانت هذه الحروف تتساقط وتتهي عن حفظ نفسها وتحمل خواصها وعوانى ذواتها فكيف بها اذا جشمت احتمال الحركات النيفات على مقصور صورتها نعم وقد اعرب بهذه الحروف انفسها كما يعرب بالحركات التي هي ابعاضها وذلك في باب ابوك واخوك والزيدان والزيدون والزيدون واجريت هذه الحروف مجرى الحركات في زيد ، وزيدا ، وزيد ومعلوم ان الحركات لا تتحمل لضعفها الحركات فاقرب احكام هذه الحروف ان لم تتمتع من احتمالها الحركات اذا حتمتها جفت عنها وتكادتها ويؤكد عندك ضعف هذه الاحرف الثلاثة انك اذا وجدت اقواهن وهما الواو والياء مفتوحا ما قبلها فانها كانتا تابعا لما هو منها ألا ترى الى نحو ما جاء عنهم من نحو نوبة ونوب وجوبة وجوب ودولة ودول فجيء فعلة على فعل يريك أنها كأنها انما جاءت عندهم من فعلة وكانت دولة دولة وجوبة وجوبة ونوبة نوبة وانما ذلك لأن الواو وما سبيله ان يأتي للضمة تابعا وكذلك ما جاء من فعلة مما عينه ياء على فعل نحو، ضيعة وضيعة وخيمة وخيمة وعيب، كأنه انما جاء على ان واحده فعلة نحو، ضيعة وخيمة وعيبة، أفلاتراها مفتوحا ما قبلها مجرى بين مجراهاها مكسورا ومضموما ما قبلها فهل هذا إلا لان

الصيغة مقتضية لسياغ الاعتلال فيها .

فان قلت ، ما انكرت ان لا يكون ما جاء من نحو فعلة على فعل نحو نوب وجوب ودول لما ذكرته من تصور الضمة في الفاء ولا يكون ما جاء من فعلة على فعل نحو صبيغ وخيم وعيب لما ذكرته من تصور الكسرة في الفاء بل لأن ذلك ضرب من التكسير ركبوه فيما عينه معتلة كما ركبوه فيما عينه صحيحة نحو لأمة ولؤم عرصه وعرص وقرية وقرى وبروة وبرى فيما ذكره ابو على ونزوة ونزى فيما ذكره ابو العباس وحلقة وحلق وفلكة وفلك - قيل كيف تصرفت الحال فلا اعتراض شك في ان الياء والواو اوين وتعتا وكيف تصرفتا معتدتان حرفى علة ومن احكام الاعتلال ان يتبعها ما هو منها هذا ثم اتا رأيناهم قد كسروا فعلة مما هما عيناه على فعل وفعل نحو ، جوب ونوب وصبيغ وخيم ، بقاء تكسيرهما تكسير ما واحده مضموم الفاء ومكسورها فنحن الآن بين امرين اما ان نرتاح لذلك ونعلاه واما ان نتهالك فيه ونتقبله غفل الحال سا ذجا (وفيه ضمير يعود على المتأخر وذلك سا ذجا - ١) من الاعتلال .

فان يقال ، ان ذلك لما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيهما ان يكونا في الحكم تابعين لما قبلهما اولى من ان ننقض الباب فيه ونعطي اليد عنوة به من غير نظره ولا اشتغال من الصنعة عليه ألا ترى الى قوله وليس شيء مما يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها فاذا لم يخل مع الضرورة من وجه من القياس محاول فهم بذلك مع الفسحة وفي حال السعة اولى بان يحاولوه واحجى بان يناهدوه فيتعللوا به ولا يهملوه فاذا ثبت ذلك في باب ما عينه ياء او وا وجعلته الاصل في ذلك وجعلت ما عينه صحيحة فرعاه ومجولا عليه نحو ، حلق وفلك وعرص ولؤم وقرى وبرى كما انهم لما اعربوا بالواو والياء والالف في الزيدون والزيدين والزيدان تجا وزوا بذلك الى ان اعربوا بما ليس من حروف اللين وهو النون في تقومان وتقعدين وتذهبون فهذا جنس من تدريج اللغة .

واما ما حذفت لامه وصار الزائد عوضا منها فكثير ، منه باب سنة ومئة وفتة ورثة وعضة وضعة فهذا ونحوه مما حذفت لامه وعوض منها تاء التانيث ألا تراها كيف تعاقب اللام في نحو ، برة وبرى وثبة وثبي .

وحكى ابو الحسن عنهم رأيت ميثا بوزن معيا فلما حذفوا قالوا مئة فاما بنت واخت فالتاء عندنا بدل من لامى الفعل وليست عوضا .

واما ما حذف لا لتقاء الساكنين من هذا النحو فليس الساكن الثانى عندنا بدلا ولا عوضا لأنه ليس لازما وذلك نحو هذه عصا ورعى وكلمت معلى فليس التنوين فى الوصل ولا الالف التى هى بدل منه فى الوقف نحو رأيت عصا ورعى عند الجماعة وهذه عصا ومررت بعصا عند ابى عثمان والقراء بدلا من لام الفعل ولا عوضا ألا تراه غير لازم اذ كان التنوين يزيله الوقف والالف التى هى بدل منه يزيلها الوصل وليست كذلك تاء مئة وعضة وسنة وانعة وشفة لأنها ثابتة فى الوصل ومبدلة هاء فى الوقف .

فاما الحذف فلاحذف وكذلك ما لحقه علم الجمع نحو القاضون والقاضين والاعلون والاعلين فعلم الجمع ليس عوضا ولا بدلا لأنه ليس لازما فاما قولهم هذان وهاتان واللذان واللتان والذون والذين فلو قال قائل ان علم التثنية والجمع فيها عوض من الألف والياء من حيث كانت هذه اسماء صيغت للتثنية والجمع لا على حد رجلان وفرسان وقائمون وقاعدون ولكن على قولك هما وهم وهن لكان مذهبا ألا ترى ان هذين من هذا ليس على رجلين من رجل ولو كان كذلك لوجب ان تنكره البتة كما تنكر الاعلام نحو زيد ان وزيد بن وزيد بن والامر فى هذه الاسماء بخلاف ذلك ألا تراها تجرى مثناة ومجموعة او صافا على المعارف كما تجرى عليها مفردة وذلك قولك مررت بالزيد بن هذين وجاء فى اخواك اللذان فى الدار وكذلك قد توصف هى ايضا بالمعارف نحو قولك ، جاء فى ذانك الغلامان ورأيت اللذين فى الدار الظرفيين ، وكذلك ايضا تجدها فى التثنية والجمع تعمل من نصب الحال

ما كانت تعمله مفردة وذلك نحو قولك ، هاذان قائمين الزيدان وهؤلاء
منطلقين اخوتك .

وقريب من هاذان واللذان ، قولهم هيهات مصروفة وغير مصروفة
وذلك انها جمع هيهات وهيهات عندنا رباعية مكسورة فاء ، هاولامها الاولى
هاء وعينها ولامها الثانية ياء فهي لذلك من باب صيصية وعكسها باب يليل-ل
ويهياه ، قال ذوالرمة .

تلوم يهياه بياه وقد مضى (١) من الليل جوز واسبطرت كواكبه
وقال كثير .

وكيف ينال الحاجبية آلف يليل ممساة وقد جاوزت رقدا (٢)

فهيهات من مضاعف الياء بمنزلة المرمرة والقرقرة وكان قياسها اذا
جمعت ان تقلب اللام ياء فيقال هو هيات كشوشيات وضوضيات الا أنهم حذفوا
اللام لأنها في آخر اسم غير متمكن ليخالف آخرها آخر الاسماء المتمكنة نحو رحيان
وموليان فعلى هذه قد يمكن ان يقال ان الالف والتاء في هيهات عوض من
لام الفعل في هيهات لأن هذا ينبغي ان يكون اسما صيغ للجمع بمنزلة الذين
وهؤلاء .

فان قيل وكيف ذلك وقد يجوز تنكيره في قولهم هيهات هيهات
وهؤلاء والذين لا يمكن تنكيره فقد صار اذا هيهات بمنزلة قصاع وجفان .

قيل ليس التنكير في هذا الاسم المبني على حده في غيره من المعرب
الا ترى انه لو كان هيهات (٣) من هيهات بمنزلة ارطيات من ارطاة وسعليات من
سعلاة لما كانت الانكارة كما ان سعليات وارطيات لا يكونان الانكارتين .

(١) كذا - وفي التاج - قال ابن بري والذي في شعره في رواية ابى العباس
الاحول - وقد بدا - وما في الاصل - براوية ابى على تلوم يهياه اليها وقد
مضى - الخ (٢) كذا - وفي معجم البلدان وقد جاوزت نخلا ، ويليل قرية
قرب وادى الصفراء من اعمال المدينة - (٣) كذا - ولعله - هيهات - فان
اصل هيهات هيهات .

فان قيل ولم لا تكون سعليات معرفة اذا جعلتها علما لرجل او امرأة سميتها بسعليات وارطيات وكذلك انت في هيات اذا عرقتها فقد جعلتها علما على معنى البعد كما ان غاق في من لم ينون قد جعل علما لمعنى الفراق ومن نون فقال غاق غاق وهيها هيهاه وهيها ت هيات فكأ نه قال بعدا بعدا فجعل التنوين علما لهذا المعنى كما جعل حذفه علما لذلك .

قيل اما على التحصيل فلا يصح هناك حقيقة معنى العلمية وكيف يصح ذلك وانما هذه اسماء سمي بها الفعل في الخبر نحو شتان وسرعان واف واواوه واذا كانت اسماء للافعال والافعال اقعد شئ في التنكير وابعده عن التعريف علمت انه تعليق لفظ متأول فيه التعريف على معنى لا يضا مه الا التنكير فلماذا قلنا ان تعريف باب هيات لا يعتد تعريفها وكذلك غاق وان لم يكن اسم فعل فانه على سمته ألا تراه صوتا بمنزلة حاء وعاء وهاء وتعرف الاصوات من جنس تعرف الاسماء المسماة بها .

فان قيل ، ألا تعلم ان معك من الاسماء ما يكون فائدة معرفته كفائدة نكرته البتة وذلك قولهم غدوة هي في معنى (١) غداة الا ان غدوة معرفة وغداة نكرة وكذلك اسد وأسامة وثعلب وثعالة وذئب وذؤالة وابوجعدة وابومعطة فقد تجدد هذا التعريف المساوي (٢) لمعنى التنكير فاشيا في غير ما ذكرته ثم لم يمنع ذلك أسامة وثعالة واباجعدة (٣) وابامعطة ونحو ذلك ان يعد في الاعلام وان لم يخص الواحد من جنسه فلذلك لم لا يكون هيات كما ذكرنا .

قيل هذه الاعلام وان كانت معنياتها نكرات فقد يمكن في كل واحد منها ان يكون معرفة صحيحة كقولك فرقت ذلك الاسد الذي فرقته وتباركت بالثعلب الذي تباركت به وخسأت الذئب الذي خسأته فاما الفعل فمما لا يمكن تعريفه على وجه فلذلك لم يعتد التعريف الواقع عليه لفظا سمة خاصة

(١) عبارة ابن جنى في المبهج علم على معنى غداة - (٢) اصل - المساق

(٣) اصل - وبجاوة .

ولا تعريفا .

وايضا فان هذه الاصوات عندنا في حكم الحروف فالفعل اذا اقرب اليها
ومعترض بين الاسماء وبينها ، ألا ترى ان البناء الذي سرى في باب صه ومه
وحيهلا ورويد وايه واياها وهلم ونحو ذلك من باب نزال ودراك ونظار
ومناع انما اتاها من قبل تضمن هذه الاشياء معنى لام الامر لأن اصل صه
اسم له وهو اسكت والاصل لتسكت كقراءة النبي عليه السلام (فبذلك
فلتفر حوا) .

وكذلك مه هو اسم اكفف والاصل لتكفف وكذلك نزال هو اسم
انزل واصله لتزل فلما كان معنى اللام عابرا في هذا النسق وساريا في ايجابه
ومقصورا (١) في جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمن هذا المعنى كما دخل
اين وكيف لتضمنهما معنى حرف الاستفهام وامس لتضمنه معنى حرف
التعريف ومن لتضمنه معنى حرف الشرط وسوى ذلك ، فاما اف وهيئات
وبابهما مما هو اسم للفعل في الخبر فمحمول في ذلك على افعال الامر وكان الموضوع
في ذلك انما هو اصبه ومه ورويد ونحو ذلك ثم حمل عليه باب اف وشتان
ووشكان من حيث كان اسما سمي به الفعل واذا جاز لا حمد وهو اسم علم ان
يشبه بأركب وهو فعل نكرة كان ان يشبه اسم سمي به الفعل في الخبر باسم سمي
به الفعل في الامر اولى ، ألا ترى ان كل واحد منهما اسم وان المسمى به ايضا
فعل ومع ذا فقد تجدد لفظ الامر في معنى الخبر نحو قول الله تعالى (اسمع
بهم وابصر) وقوله (قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا) اي فليمدن
ووقع ايضا لفظ الخبر في معنى الامر نحو قوله تعالى (لاتضار والدة بولدها) وقولهم
(هذا الهلال) معناه انظر اليه ونظائره كثيرة فلما كان اف كصه في كونه اسما للفعل
كما ان صه كذا ولم يكن بينهما الا ان هذا اسم لفعل ما موربه وهذا اسم لفعل
مخبر به وكان كل واحد من لفظ الخبر والامر قد يقع موقع صاحبه صار كأن كل

(١) اصل - متصورا .

واحد منهما هو صاحبه فكان لا خلاف هناك في لفظ ولا معنى وما كان على بعض هذه القربى والشبكة الحق بحكم ما حمل عليه فكيف بما ثبتت فيه ووفت عليه واطمأنت به فاعرف ذلك .

ومما حذف لأمه وجعل الزائد عوضا منها، فرزدق وفر يزيد وسفرجل وسفيريج وهو باب واسع فهذا طرف من القول على ما زيد من الحروف عوضا من حرف اصلي محذوف .

واما الحرف الزائد عوضا من حرف زائد فكثير، منه التاء في فزازنة وزنادقة وججاجحة الحقت عوضا من ياء المد في فرازين وزناديق وججاجيح .

ومن ذلك ما لحقته ياء المد عوضا من حرف زائد حذف منه نحو قولهم في تكسير مد حرج وتحقيره دحيريج ودحاريج فالياء عوضا من ميمه وكذلك ججاقيل وججاقيل الياء عوضا من نونه وكذلك مغاسيل ومغيسيل الياء عوضا من يائه وكذلك زعافير الياء عوضا من الفه ونونه وكذلك الهاء في تفعلة في المصادر عوضا من ياء تفعيل او الف فعال وذلك نحو سايته تسلية وربيته تربية الهاء بدل من ياء تفعيل في تسلي وتربي او الف سلاء ورباء ، انشد ابو زيد .

باتت تنزى دلوها تنزيا كما تنزى شهلة صبيا

ومن ذلك تاء الفعل في الرباعي نحو الهملاجة والسرهفة كأنها عوض من الف فعلا لنحو الهملاج والسر هاف قال العجاج (سرهفته ما شئت من سرهاف) وكذلك ما لحق بالرباعي من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلقاة كأنها عوض من الف حيقال وبيطار وجهوار وسيقاء ومن ذلك قول التغابي متى كنا لأمك مقتونا

والواحد مقتوى وهو منسوب الى مقتى وهو مفعول من القتو وهو الخدمة قال .

انى امرأ من بنى خزيمة لا احسن قتو الملوك والحداء

فكان قياسه اذا جمع ان يقال مقتويون ومقتويين كما انه اذا جمع بصرى وكوفى قيل بصريون وكوفيون ونحو ذلك الا انه جعل علم الجمع معاقبا لياء الاضافة فصحت اللام لنية الاضافة كما يصح معها واولا ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين وان يقال مقتون ومقتين كما يقال هم الاعلون وهم المصطفون فقد ترى الى تعويض علم الجمع من يأتى الاضافة والجمع زائدا، وقال سيبويه فى ميم فاعلته مفاعلة انها عوض من الف فاعلته ومنع ذلك المبرد فقال ألف فاعلته موجودة فى المفاعلة فكيف يعوض من حرف هو موجود غير معدوم - قال ابن جنى ، وقد ذكرنا ما فى هذا ووجه سقوطه عن سيبويه فى موضع غير هذا يعنى فى (كتاب التعاقب) وفيه ان ابا على رد قول المبرد فى الجزء الستين من (التذكرة) وحاصله ان تلك الالف ذهبت وهذه غيرها وهى زيادة لحقت المصدر كما تلحق المصادر واصناف زيادتها بين الف الافعال وياء التفعيل قال لكن الالف فى المفاعل بغيرها هى الف فاعلته لا محالة وذلك نحو قاتلته مقاتلا وضاربه مضاربا قال الشاعر .

أقاتل حتى لا ارى لى مقاتلا وانجو اذا غم الجبان من الكرب

فاما اقلت إقامة واردة ونحو ذلك فان الهاء فيها على مذهب الخليل وسيبويه عوض من الف افعال الزائدة وهى فى قول ابى الحسن عوض من عين افعال على مذهبها فى باب مفعول من نحو ، مبيع ومقول والخلاف فى ذلك قد عرف واحيط بحال المذهبين فيه فتر كناه لذلك ومن ذلك الالف فى يمان وتهام وشأم هى عوض من احد يأتى الاضافة فى يمنى وتهامى وشامى وكذلك الف ثمان قلت لابي على لم زعمتها للنسب فقال لأنها ليست بجمع مكسر فتكون كصحار قلت له نعم ولو لم تكن للنسب للزمها الهاء البتة نحو عباقية وكراهية وسماهية فقال نعم هو كذلك ومن ذلك ياء التفعيل بدل من الف الفاعل كما ان التاء فى اوله عوض من احدى عينيه وقد وقع هذا التعاوض فى

الحروف المنفصلة عن الكلم غير المصوغة فيها المزوجة بانفس صيغها وذلك نحو قول الراجز على مذهب الخليل .

ان الكريم وايبك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتسكل
اي من يتسكل عليه فحذف عليه هذه وزاد على متقدمة الا ترى انه
يعتمل ان لم يجد من يتسكل عليه ويدع ذكر قول غيره هنا ، وكذلك قول
الآخر .

اولى فاولى بامرئ القيس بعد ما خصفن بآثار المطى الحوافرا
اي خصفن بالحوافر آثار المطى يعنى آثار اخفاه فحذف الياء من
الحوافر وزاد اخرى عوضا منها فى آثار المطى هذا على قول من لم يعتقد القلب
وهو أمثل فما وجدت مندوحة عن القلب لم يرتكبه ، وقياس هذا الحذف
والتعويض قولك بايهم تضرب امرره اي ايهم تضرب امرربه وهو كثير انتهى
ما اورده ابن جنى فى هذا الباب ، وبقي تلمات نوردها من زيادة عليه .

منها ، قال ابن خالويه من العرب من اذا حذف عوض ، من ذلك
تشديد الميم فى القم فى بعض اللغات عوضا من لامه المحذوفة فان اصله قمى
او قمو انشد الاصمعى (يا ليتها قد خرجت من قمه) .

وتشديد اب وأخ عوضا من لا ميهما فان اصلهما ابوا واخو قال فى
الجمهرة ذكر ابن الكلبي ان بعض العرب يقولون أخ واخة وقال ابن مالك
فى (شرح التسهيل) ذكر الازهرى ان تشديد خاء اخ وباء اب لغة قال
وكذا تشديدنون هن قال سحيم .

ألا ليت شعرى هل ابين ليلة وهنى جا ذبين لهزمتى هن (١)
وتشديدميم دم عوضا من لامه المحذوفة فان اصله دمي قال (والدم
يجرى بينهم كالجداول) وقال .

يا عمرو وبغيك اصرا را على الحسد اهان دمك فرغا بعد عنزته
وسعد مرديك موفور على الابد فقد شقيت شقاء لا انقضاء له

وذهب جماعة الى ان تشديد النون في هذان عوض من ألف ذا المحذوفة، ووقوم الى ان النون في المثني والجمع عوض من حركة المفرد، وآخرون الى انها عوض من تنوينه، وآخرون الى انها عوض منهما معا ومن هذا الباب تعويض هاء التأنيث من، الف التأنيث .

الخامسة ، تقول في جمع جنطى وعفري حبانط وعفارين فاذا عوضت من الالف فان شئت تعوض الياء تقول حبانيط وعفارين وان شئت تعوض الهاء فتقول حبانطة وعفارنة .

قال ابو حيان ، لكن باب تعويض الياء واسع جدا لانه يجوز دخولها في كل ما حذف منه شئ غير باب لغزى ، واما تعويض الهاء فمقصود على ما ذكر واكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحذوفة كاشعشى واشاعثة وازرقى وازراقة ومهابى ومهالبة .

ومن تعويض الهاء عن الف التأنيث قولهم في تصغير لغزى لغزيرة وفي تصغير حبارى حبيرة .

ومن هذا الباب تعويض التنوين من المضاف اليه في اى واذ ومن حرف العلة المحذوف في نحو جوار وغواش واعيم وقاض وداع . قال ابن النحاس في (التعلية) واختلف في تنوين كل وبعض فقيل عوض عن المضاف اليه كاذ .

قال الزمخشري والاولى ان يقال ليس بعوض عن المحذوف وانما هو التنوين الذى كان يستحقه الاسم قبل الاضافة والاضافة كانت مانعة من ادخال التنوين عليه فلما زال المانع وهو الاضافة رجع الى ما كان عليه من دخول التنوين عليه انتهى .

قاعدة

قال ابو حيان ، قد يكون التعويض مكان المعوض كما قالوا ، يا ابت فالتاء عوض من ياء المتكلم وقد يكون العوض فى الآخر من محذوف كان فى الاول

كعدة وزنة وعكسه كأسم وأست لما حذفوا من آخره لام الكلمة عوضوا في اوله همزة الوصل .

وقد يكون التعويض من حرف ليس اولا ولا آخر افعوض منه حرف آخر نحو نادقة في ناديق .

وقال ابو البقاء في (التبيين) عرفنا من طريقة العرب انهم اذا حذفوا من الاول عوضوا اخيرا مثل عدة وزنة واذا حذفوا من الآخر عوضوا في الاول مثل أبن وقد عوضوا في الاسم همزة الوصل في اوله فكان (١) المحذوف من آخره .

قال، والعوض مخالف للبدل فبدل الشيء يكون في موضعه والعوض يكون في غير موضع العوض عنه .

قال، فان قيل التعويض في موضع لا يوثق بان المعوض عنه في غيره لان القصد منه تكميل الكلمة فاين كملت حصل غرض التعويض، الا ترى ان همزة الوصل في اضرب وبابه عوض من حركة اول الكلمة وقد وقعت في موضع الحركة .

فالجواب ان التعويض على ما ذكرنا يغلب على الظن ان موضعه مخالف لموضع المعوض منه لما ذكرنا من الوجهين، قولهم الغرض تكميل الكلمة ليس كذلك وانما الغرض العدول عن اصل الى ما هو اخف منه والخفة تحصل بخالفة الموضع فما تعويضه في موضع محذوف لا يحصل منه خفة لان الحرف قد يثقل بموضعه فاذا ازيل عنه حصل التخفيف .

وفي (شرح التسهيل) لابي حيان اختلاف في باب قضاة ورماة فالذي عليه الجمهور ان وزنه فعلة وانه من الاوزان التي انفرد بها المعتل الذي هو على وزن فاعل لمذكر عاقل .

وقال بعضهم وزنه فعلة ككامل وكلمة وان هذه الضمة للفرق بين المعتل الآخر والصحيح .

وقال الفراء وزنه فعل بتضعيف العين كنازل ونزل والهاء فيه اعنى
في غزاة ورماة عوض مما ذهب من التضعيف كالهاء في اقامة واستقامة عوض
مما حذف .

قال ابو حيان وقد نظم هذا الخلاف احمد بن منصور اليشكري في
ارجوزته في النحو وهي ارجوزة قديمة عدتها ثلاثة آلاف بيت الاتسعين
بيتا احتوت على نظم سهل وعلم جم فقال .

والوزن في الغزاة والرماة	في الاصل عند حملة الرواة
فعله ليس لها نظير	في سالم من شأنه الظهور
وآخرون فيه قالوا فعلاه	كما تقول في الصحيح الجملة
نخص في ذلك حرف التاء	بالضم في ذى الواو وذى الياء
وخالف الفراء ما انبات	وحجهم بقولهم سراة
وعنده وزن غزاة فعل	كما تقول نازل ونزل
فالهاء من ساقطها معناه	وانما تعرف بالرياضة
كالاصل في اقامة اقوام	بالاعتياض اطراد الكلام
وبعضها جاء على التأصيل	غزى وعفى ليس بالمجهول

وقال الزمخشري في (الاحاجي) معنى العوض ان يقع في الكلمة
انتقاص فيتدارك بزيادة شيء ليس في اخواتها كما انتقص التثنية والجمع السالم
بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدارك ذلك بزيادة التنوين (١) والفرق بين العوض
والبدل ان البدل يقع حيث يقع المبدل منه والعوض لا يراعى فيه ذلك الا ترى
ان العوض في اللهم في آخر الاسم والمعوض منه في اوله .

وقد الف ابن جنى (كتاب التعاقب) في اقسام البدل والمبدل منه
والعوض والمعوض منه وقال في اوله اعلم ان كل واحد من ضربى التعاقب
وهما البدل والعوض قد يقع في الاستعمال موضع صاحبه وربما امتاز احدهما

(١) كذا - في الاصلين - والظاهر النون

بالموضع دون رسيه الا ان البديل اعم استعمالا من العوض، وذلك انا نقول ان الف قام بدل من الواو في قوم ولا نقول انها عوض منها ونقول ان الميم في آخر اللهم بدل من ياء في اوله كما نقول انها عوض منها وان ياء اينق بدل من عينها كما نقول انها عوض منها، او لا ترى الى سعة البديل وضيق العوض وكذلك جميع ما استقرت به تجدد البديل فيه شائعا والعوض ضيقا فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا كذا وضع هذين اللفظين اهل هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم واجروا عليه عاداتهم وهذا الذي رأوه في هذا هو القياس وذلك ان تصرف ،ع وض، في كلام العرب اين وقعت انما هو لأن يأتي مستقبل ثان مخالفا لمنقضى ومن ذلك تسميتهم الدهر عوض لانه موضوع على ان ينقضى الجزء منه ويخلفه جزء آخر من بعده ومعلوم ان ما يمضي من الدهر فان لا يعاد ومعاد لا يرتجع وما ورد في فوت العوض منه قوله .

عاضها الله غلاما بعدما شابت الاصداع والضرس نقد

اي عوضها الله الولد مما اخذه منها من سواد الشعر وصحة الفم فهذه حال تصرف ،ع وض، وليس كذلك تصرف ،ب دل، لان البديل من الشيء قد يكون والشيطان جميعا موجودان، ألا ترى الى قول النحويين في مررت باخيك زيد ان زيدا بدل من اخيك وان كانا جميعا موجودين فاما من قال ان زيدا مترجم عن الاخ فانه لا يابى ايضا ان يقول بدل منه وانما اثر لفظ الترجمة هنا وان كان يعتقد صحة لفظ البديل فيه كالمفاظ يختارها احد الفريقين ويميز مع ذلك ما اجاز الفريق الآخر كالجر والحفض والصفة والنعته والظرف والمحل والتمييز والتفسير وغير ذلك .

وما ينبغي ان تعرف فرقا بين البديل والعوض ان من حكم البديل ان يكون في موضع البديل منه والعوض ليس بابه ان يكون في موضع المعاض منه ألا ترى ان ياء ميزان بدل من الواو التي هي فاؤها وهي مع ذلك واقعة موقعها وكذلك واو موسر بدل من الياء التي هي فاؤها وهي في مكانها،

ودال ودالاولى بدل من تاء وتد وهي في مكانها والالف في، رأيت زيدا بدل من تنوينه وهي في مكانه وليس احد يقول ان ياء ميزان عوض من واوه ولا الف قام عوض من واوه ولا الف رأيت زيدا عوض من تنوينه في الوصل وسبب ذلك ما قد مناه من ان، ع و ض، انما هي لعدم الاول وتعويض الثاني منه وليس كذلك الالف في قام وباع لأنها فيهما كأنهما الواو والياء ومتى نطقت بواحد من هذه الاحرف الثلاثة فكأنك نطقت بالآخر وكذلك الالف التي هي بدل من التنوين ومن نون التوكيد في اضربا جارية عندهم مجرى ما هي بدل منه حتى انهم اذا نطقوا بالالف فكأنهم قد نطقوا بالنون فالالف اذا كأنها هي النون وعلى هذا ساق سيبويه حروف البدل الاحد عشر لأن كل واحد منها وقع موقع المبدل منه لا متقدما عليه ولا متراخيا عنه ولم يسم شيئا من ذلك عوضا وليس كذلك هاء زنادقة لأنها عوض من ياء زنادقة قيل لها عوض لأنها لم تقع موقع ما هي عوض منه وكذلك هاء التفعلة نحو التقدم والتجربة وتاء التفعيل عوض من عين فعال فتاء تكذيب عوض من احدى عيني كذاب لأنها ليست في موضعها ولكن ياء التفعيل بدل من الف فعال لانها في موضعها ولأن الياء ايضا قريبة الشبه بالالف كأنها هي والبدل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه انتهى .

قاعدة

العوض والمعوض منه لا يجتمعان ومن ثم رد ابو حيان قول شيخيه ابن عصفور والآمدى، انه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام او حذفه وحذف الجوب معا الا بشرط تعويض لا، من المحذوف نحو اضرب زيدا ان اساء والافلا، فقال ليس بشيء بل لانائبة وليست عوضا من الفعل لانه يجوز الجمع بينهما تقول اضرب زيدا ان اساء وان لايسىء فلا تضربه ولو كان تعويضا لما جاز الجمع بينهما ورد ايضا قول ابى موسى الجزولى أن ما اللاحقة لاي الشرطية عوض من المضاف اليه المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى فقال لو كانت عوضا

لم تجتمع مع الاضافة في قوله تعالى (ايما الاجلين) لأنه لا يجتمع مع العوض
والمعوض منه بل الصواب أنها زائدة لمجرد التوكيد ولذلك لم تلزم ولو كانت
عوضا للزمت .

وللقاعدة فروع .

احدها ، قولهم اللهم الميم فيه عوض من حرف النداء ولذا لا يجمع بينهما .
الثاني ، قولهم في النداء يا ابت ويا امت التاء فيها عوض من ياء
الاضافة ولذا لا يجمع بينهما .

الثالث ، قولهم يمانى وشامى وتهاى الالف فيه عوض من احدى يائى
النسب ولذا لا يجمع بينهما .

الرابع ، قولهم عدة وزنة ونحو ذلك الهاء فيه عوض من الواو المحذوفة
التي هي فاء الكلمة والاصل وعد ووزن ولذلك لا يجتمعان .

الخامس ، قولهم زنادقة الهاء فيه عوض من الياء في زناديق ولذلك
لا يجتمعان ومثله دجاجلة وجبارة وما اشبه ذلك .

السادس ، قال ابو حيان يختص كاف ضمير الخطاب في المؤنث بلحوق
شين (١) عند بعض العرب وسين (٢) عند بعضهم في الوقف وذلك عوض من
الهاء فلذلك لا يجتمعان .

السابع ، قال ابو حيان قد نابت الالف عن هاء السكت في الوقف في
بعض المواضع وذلك في حيهل وأن قالوا حيهله وحيهل وحيهلا والهاء الاصل
والالف كأنها عوض عنها واما ان فسمع فيه أنه بالهاء ووقف عليه ايضا بالالف
فقالوا انا وليست الألف من الضمير خلافا للكوفيين اذ لو كانت منه لقلت في
الوقف عليه أنه كما قلت في الوقف على هذا هذاه .

الثامن ، باب جوار وغواش يقال فيه حالة النصب رأيت جوارى بمنع
الصرف بلا خلاف لخفة الفتحة على الياء وفي حالة الرفع والجر تحذف ياءه

(١) ويقال لهذه اللغة لغة الكشكشة - ح (٢) يقال لها لغة الكسكسة - ح .

ويلحقه التنوين والاصح انه عوض من الياء ولذا لا يجتمعان .

قال في (البسيط) وهذه المسئلة مما يعاها ويقال، اي اسم اذا تم لفظه نقص حكمه واذا نقص لفظه تم حكمه، ونقصان لفظه بحذف يائه واتمام حكمه بلحوق التنوين به .

التاسع، قال الكوفيون لولا في قولك لولا زيد لا كرمتمك اصلها لو والفعل والتقدير لو لم يمنني زيد من إكرامك لا كرمتمك الا انهم حذفوا الفعل تخفيفا وزادوا الا عوضا فصار بمنزلة حرف واحد وصار هذا بمنزلة قولك اما انت منطلقا فحذفوا الفعل وزادوا اما عوضا من الفعل .

قالوا والذي يدل على انها عوض انهم لا يجمعون بينها وبين الفعل لثلايجمع بين العوض والمعوض منه .

العاشر، قال ابو حيان في (شرح التسهيل) لا يجوز ان يجمع بين إذا الفجائية والفاء الرابطة للجواب نحو ان تقم فاذا زيد قائم لأنها عوض منها فلا يجتمعان .

الحادي عشر، قال في (البسيط) تصحب اللام اسم الاشارة فيقال ذلك وهي عوض من حرف التنبيه للدلالة على تحقق المشار اليه ولذلك لا يجوز الجمع بينهما فيقال هذا لك لثلايجمع بين العوض والمعوض بخلاف الكاف فانه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض .

الثاني عشر، قال الزمخشري في (الاحاجي) نحو قولهم سنون وقلون وارضون وحرون جمع حرة جعلوا الجمع بالواو والنون عوضا من المحذوف فيها من لام او حرف تأنيث .

وقال في (البسيط) سنة حذف لامها وجعل جمعها باواو والنون عوضا من عود لامها فيقال سنون فاذا جمعت على سنوات عادت اللام لانه قياس جمعها وليس عوضا واما قلة فتجتمع على قلون وقلات ولا تعود لامها في الجمع لان علامتها كالعوض من لامها بخلاف جمعها على قلى وكذا هنة

تجمع على هنوات ولا تعود اللام لأن الالف والتاء صارا كالعوض وكذا فئة وفئات وشية وشيات وورثة وورثون وورثات ومئة ومئون ومئات ونحو ذلك .

وقال ابن فلاح (في المغنى) سمعت الفاظ مجموعة جمع التصحيح جبرالها لما دخلها من الوهن بحذف لام اوتاء تأنيث او ادغام قالوا ، سنة وسنون وقلة وقلون وبرة وبرون وثبة وثبون وكرة وكرون وورثة وورثون ومئة ومئون وارض وارضون وحررة وحررون ، وهذا يتوقف على السماع لا مجال للقياس فيه ، وقد غير وابنية بعضه اعمار ابعدم اصالته في هذا الجمع فكسر واول سنين وكسروا وضموا اول ثبين وكرين ، وقيل ان جمعها ليس عوضا عن تاء التأنيث بل لأنها عندهم جارية مجرى من يعقل وقد كثر التعويض من محذوف اللام لقوة طلب الكلمة اللامها الذي هو من سنخها ولم يوجد التعويض في محذوف التاء الا في ارض ليكون لزائد في قوة الاصل في المراعاة والطلب انتهى .

الثالث عشر ، الاسماء الستة حذفت لاماتها في حال افرادها وجعل اعرابها بالحروف كالعوض من لاماتها ، ذكره ابن يعيش في (شرح الفصل) الرابع عشر ، قال ابن يعيش الناصب للمنادى فعل مضمر تقديره انادى زيدا او ادعو ونحو ذلك ولا يجوز اظهار ذلك ولا التللف به لأن يا قد نابت عنه .

الخامس عشر ، قال ابن يعيش قال الخليل اللام في المستغاث بدل من الزيادة اللاحقة في الندبة آخر الاسم من نحو يا زيدا ، ولذلك يتعاقبان فلا تدخل اللام مع الف الندبة ومجراهما واحد لأنك لا تدعو واحدا منها ليستجيب في الحال كما في النداء .

السادس عشر ، قال ابن يعيش هاء التنبيه في يا أيها الرجل زيدت لازمة عوضا مما حذف منها والذي حذف منها الاضافة في قولك ، اي الرجلين والصلة التي في نظيرها وهي من ، ألا ترى انك اذا ناديت من قلت ، يا من ابوه

قائم ويامن في الدار .

السابع عشر، قال ابن يعيش الناس اصله أناس حذفوا الهمزة وصارت الالف واللام في الناس عوضا منها ولذلك لا يجتمعان فاما قوله ،

(إن المنايا يطلعن على الآناس الامنينا) فردود لا يعرف قائله

الثامن عشر، قال ابن يعيش لا يجوز اظهار الفعل في التحذير اذا كرر الاسم نحو، الاسد الاسد، لان احد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما .

التاسع عشر، قال ابن يعيش قولهم عذيرك من فلان مصدر بمعنى العذوورد منصوبا بفعل مقدر كأنه قال هات عذيرك او احضره ، وضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به فلذلك لا يجوز اظهار الفعل لانه اقيم مقام الفعل .

العشرون ، قال ابن يعيش الخفض في المضاف اليه بالحرف المقدر الذي هو اللام او من وحسن حذفه لنيابة المضاف عنه وصيرورته عوضا عنه في اللفظ وليس بمنزلة في العمل ، قال ونظير ذلك واورد الخفض في الحقيقة ليس بها بل برب المقدرة لان الواو وحرف عطف وحرف العطف لا يخفض وانما هي نائبة في اللفظ عن رب .

الحادي والعشرون ، قال ابن يعيش اذا قلت رأيت القوم اجمعين كان في تقدير رأيت القوم جميعهم وكان يجب ان تقول جاء القوم كلهم اجمعهم اكتبهم ابصعهم ، فحذفوا المضاف اليه وعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف اليه ولهذا لم يجزى على زكرة وصار ذلك بجمعهم ارضا على ارضين عوضا من تاء التانيث .

فان قيل تاء التانيث تنزل من الاسم منزلة جزء منه ولذلك كانت حروف الاعراب منه فقالوا قائمة وقاعدة عوضوا منها كما عوضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو ، مائة ومئين وقلة وقلين وثبة وثبين ، والمضاف اليه كلمة قائمة بنفسها وحرف الاعراب ما قبلها .

فالجواب ان المضاف اليه ايضا يتنزل من المضاف منزلة ما هو من نفس الاسم ولذلك لا يفصل بينها واذا صغرت نحو عبدالله وامرئ القيس انما يصغر الاسم المضاف دون المضاف اليه كما تفعل ذلك في علم التأنيث نحو طليحة وحميراء يصغر الصدر ويبقى علم التأنيث بحاله فلما تنزل المضاف اليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز ان يعوض منه اذا حذف و اريد معناه .

الثاني والعشرون، قال ابن هشام في (المعنى) لا يجوز حذف خبر كان لانه عوض او كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان .
وقال ابن القواس في (شرح الدرّة) كان من حيث انها فعل لها مصدر في الاصل الا انه لا يستعمل مع خبرها لان الخبر عوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض منه .

الثالث والعشرون، قال السخاوى في (تنوير الدياجي في تفسير الاحاجي) ما في قولك أما انت منطلقا انطلقت عوض من كان اذا الاصل لأن كنت منطلقا ولهذا لا يجوز اظهار الفعل معها عند سيبويه وان جعلت ما توكيدا لم يمنع اظهار الفعل وهو قول المبرد .

الرابع والعشرون، أما في قولهم أما زيد فنطلق جعلت عوضا عن مهمالين (١) من شيء ، ولهذا لا يذكّر الفعل بعدها ذكره السخاوى .
الخامس والعشرون ، ما في قولهم افعل هذا إما لا، عوض من جملة اذا الاصل ان كنت لا تفعل غيره حذف الجملة وصارت ما عوضا منها فلا يجمع بينهما ذكره السخاوى .

السادس والعشرون ، قد وسوف والسين وحرف النفي جعلت عوضا مما سقط من أن المفتوحة المخففة اذا دخلت على الفعل فاذا عاد الساقط زال العوض ذكره الزمخشري في (الاحاجي) .

السابع والعشرون ، قولهم ، زرني ازرك ، حقيقته ، زرني فانك ان ترزني ازرك ، فحذفت جملة الشرط وجعل الأمر عوضا منها ذكره ابن جنى في

(كتاب التعاقب) .

قال ومثل ذلك ايضا الفعل المجزوم في جواب النهى والاستفهام والتمنى والدعاء والعرض وجميع ذلك الجمل الظاهرة فيه اعواض من الجمل المحذوفة المقدرة وتقدير الشرط نحو لا تشتمه يكن خيرا لك ، ابن بيتك ازره اى ان اعرفه ازره ، ليتلى ما لا تصدق به ، اللهم ارزقنى بعيرا احب عليه ، الاتزل عندنا تصب خيرا ، فكل ذلك محذوفة منه جملة الشرط معوضا منها الجمل المذكورة .

الثامن والعشرون ، قولهم انت ظالم ان فعلت تقديره ان فعلت ظلمت حذف جواب الشرط وجعلت الجملة المتقدمة فيه (١) عوضا من المحذوف ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هي الجواب لأن جواب الشرط لا يتقدم ذكره ابن جنى .

التاسع والعشرون ، ما فى حيثما واذا ما جيئى بها عوضا من اضا فتعما الى الجملة ذكره ابن جنى .

الثلاثون ، الجملة التى هى جواب القسم جعلت عوضا من خبر المبتدأ فى نحو لعمر ك لا فعلن وايمنا لله لا فعلن فوجب حذفه ولم يجز (٢) ، ذكره ابن جنى . الحادى والثلاثون ، جواب لولا فى قولك لولا زيد لقمتم جعل عوضا من خبر المبتدأ او معاقباله فوجب حذفه ، ذكره ابن جنى .

الثانى والثلاثون ، قولك ليت شعرى هل قام زيد فهل قام زيد جملة منصوبة المحل بشعرى لأنه مصدر شعرت وشعرت فعل متعد فصدره متعد مثله وهذه الجملة ثابتة عن خبر ليت وصارت عوضا منه فلا تظهر فى هذا الموضع اكتفاء بها ، ذكره ابن جنى .

الثالث والثلاثون ، يد وغد اصلهما يدي وغد و ، بسكون العين حذفتم اللام وعوض منها حرکه العين ، ذكره ابن جنى .

الرابع والثلاثون ، قال ابن هشام فى المغنى لكون الباء والهمزة

(١) اصل - منه (٢) كذا - فى الاصلين . ولعله سقط ذكره -

متعاقبتين لم يجمع بزيد وكذا قال الحريري في (درة الغواص) الجمع بينهما ممتنع كما لا يجمع بين حرفي الاستفهام .

الخامس والثلاثون، والسادس والثلاثون، قال ابن جنى في (سر الصناعة) اما قولهم لاها الله فانها صارت عندهم عوضا من الواو، ألا تراها لا تجتمع معها كما صارت همزة الاستفهام في آله انك لقائم عوضا من الواو وقال الشلوبين في (شرح الجزولية) اما آله بالمد فعلى ان همزة الاستفهام صارت عوضا من حرف القسم ودليل كونها عوضا انه لا يجمع بينها وبين حرف القسم لا تقول أو الله لا فعلن .

السابع والثلاثون، قال الاندلسي في (شرح المفصل) يقال ان واو القسم عوض من الفعل بخلاف الباء فانها ليست عوضا منه ومن ثم جاز اقسمت الله ولم يجمع اقسمت والله .

الثامن والثلاثون، قال ابن أياز لا يجوز اظهار أن الناصبة بعد حتى لان حتى جعلت عوضا منها فلا يجوز اظهارها لثلاثا يكون جمعا بين العوض والمعوض منه .

التاسع والثلاثون قال ابن عصفور في (شرح الجمل) المنصوب على اضمار فعل تارة يجعل عوضا من الفعل المحذوف وتارة لا فان لم يجعل عوضا منه جاز اضماره واظهاره كقولك لمن تأهب للحج مكة اى تريد ولمن سدد سهايا القرطاس اى اصبت وان شئت اظهرته وان جعل عوضا منه لم يجمع اظهاره لثلاثا يجمع بين العوض والمعوض منه الا ان جعل الاسم المنصوب عوضا من الفعل المحذوف لا يطرد وانما جاء ذلك في مواضع تحفظ ولا يقاس عليها .

فمن ذلك قولهم مرحبا واهلا وسهلا وسعة ورحبا فانما جعلت العرب هذه الاسماء عوضا من الافعال لكثرة الاستعمال .

ومن ذلك هنيئا مريئا وكرامة ومسرة ونعمة عيش وسقيا ورعييا وسحقا وبعدا وتعسا ونكسا وبهرا، وما شبه ذلك من المصادر التي استعملت في

الدعاء للانسان او عليه او هي حاكية لذلك كلها منصوبة باضمار فعل لا يظهر لانها صارت عوضا من الفعل الناصب لها ، انتهى .

الاربعون ، قال ابن الدهان في (الغرة) قال قوم انما امتنع دخول الجرفي الفعل لان الجزم في الفعل عوض من الجرفي الاسم فيستحيل الجمع بين العوض والمعوض منه .

الحادي والاربعون ، قال ابن الصائغ في (تذكرته) نقلت من مجموع بخط علي بن عبد الصمد بن محمد بن الرماح قال الفرق بين حسن وجهه وعبد بطنه وواحد ابيه حيث يبعد (١) الاول لان فيه جمعا بين العوض والمعوض منه اذ اثبات الهاء في وجهه يقتضى ان يكون الوجه فاعلا بالصفة دون الثاني لانه لا يصح رفع البطن بعبد والام بواحد ثم ينقل كما في حسن نحو حسن ابوه ثم حسن الاب .

الثاني والاربعون ، قال ابن القواس في (شرح الدرّة) قد عوضوا عن الواو في القسم ثلاثة احرف هاء التثنية والفاء الاستفهام وقطع همزة الوصل فحروا بها لنيابتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الاحرف وبينها .

تنبیه

قال السخاوي في (تنوير الدياجي) ابدلوا من ياء الاضافة تاء في نحو يا ابت ويا امت وابدلوا منها الفا فقالوا يا ابا ويا اما فلها بدل لان التاء والالف ثم جمعوا بينهما فقالوا يا ابتا ويا امتا ولم يعدوا ذلك جمعا بين العوض والمعوض عنه لأنه جمع بين العوضين وكذا ذكر ابن النحاس في (التعليقة) وقال لا يكره الجمع بين العوضين كما يكره الجمع بين العوض والمعوض منه .

تنبیه

قال ابن جنى في (كتاب التعاقب) لا يجمع بين ان يبدل من الحرف ويعوض منه هذا لم يأت في شيء من كلامهم .

تنبیه

قال ابو حيان قال بعض اصحابنا في قول النحاة ان التاء في فrazنة عوض من الياء نظر اذ يمكن ان تكون للجمع كما استقرت في غير هذا الموضع وامكن انهم لم يجمعوا بينها وبين التاء لان الاسم يطول بهما وهما غير واجبين في الكلمة وعند ما رأى النحاة انها تعاقبها اعتقدوا فيها انها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب وجعلوا انهم وضعوها على معنى المعاوضة والمعاوضة ليس معنى تعتبره العرب بحيث تجعل الهاء له بالقصد بل هذه عبارة تكون من النحوى عند رؤية التعاقب في كلامهم وان كان سيبيويه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الاعراض الا انه لا يقدح فيه معنى بل انما ينبغي ان ينسب الى العرب المعاوضة ادا كان للتعويض فائدة و اى فائدة في اسقاط حرف وزيادة آخر انتهى .

قلت هذا السؤال قد تعرض له ابن جنى واجاب عنه فقال في (كتاب التعاقب) فان قلت فلعل الهاء في زنادقة وجحاجة لتأنيث الجمع كهاء ملائكة وصيا فلة فلا تكون عوضا ، قلنا لم تأت الهاء لتأنيث الجمع في مثال مفاعيل انما جاءت في مثال مفاعلة نحو ملائكة انتهى .

قاعدة

ما كان عوضا لا يحذف فلا تحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا كلمة لامن قولهم افعل هذا امالا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة فاما قوله تعالى (و اقام الصلوة) فما يجب الوقوف عنده ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر احرف النداء عوضا من ادعو او انادى لاجازتهم حذفها . وقال الأبدى (في شرح الجزولية) ان قال قائل لم جاز دخول ياعلى هذا ولا تدخل على الالف واللام فالجواب ما قال المازنى ، ان اصل هذا ان تشير به الى واحد حاضر فلما دعوته نزعته منه الاشارة التي كانت فيه والزمته اشارة النداء فصارت ياعوضا من نزع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال هذا اقبل لان ياقد صارت

التغليب

قال ابن هشام في (المعنى) القاعدة الرابعة انهم يغلبون على الشيء ما لغيره اتناسب بينهما او اختلاط فلماذا قالوا الابوين في الاب والام وفي الاب والخالدة والمشرقين والمغربين والخافقين في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب سمي خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه والقمريين في الشمس والقمر والعمرين في ابي بكر وعمر والعجاجين في رؤبة والعجاج والمروتين في الصفا والمروة ولاجل الاختلاط اطلقت من على ما لا يعقل في نحو (فمنهم من يمشى على بطنه) الآية واسم المخاطبين على الغائبين في نحو قوله تعالى (اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون) لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكورين على المؤنث حتى عدت منهم في (وكانت من القانتين) والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم في (فسجدوا الا ابليس) .

ومن التغليب (اولتعودن في ملتنا) فان شعيبا عليه السلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه وقوله (يذروكم فيه) فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام فغلب المخاطبون والعقلاء على الغائبين والانعام قالوا ، ويغلب المؤنث على المذكور في مسثلتين .

احداهما ضبعان في تمنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان .

والثانية التاريخ فانهم ارخوا بالليالي دون الايام ذكر ذلك الزجاجي وجماعة .

قال ابن هشام وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيئان فيجرى حكم احدهما على الآخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما وانما ارخت العرب بالليالي لسبقها اذ كانت اشهرهم قرية والقمر انما يطلع ليلا ، وقال ابن فلاح في (مغنيه) العرب تغلب الاقرب على الابعد بدليل تغليب

المتكلم على المخاطب وهما على الغائب في الاسماء نحو انا وانت قنوا وانت وزيد قتما واستدل بذلك على ان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لان الحال اقرب والعرب تغلب الاقرب على الابدع .

التغيير يأنس بالتغيير

فمن ذلك قول ابو حيان ، باب النسب بنى على ثلاث تغييرات . لفظى وهو كمر ما قبل الياء وانتقال الاعراب اليها . ومعنوى وهو صيرورته اسما لما لم يكن له ، ألا ترى ان عليا مثلا ينطلق على رجل اسمه على فاذا نسب اليه صار ينطلق على رجل ينسب الى على .

وحكى ، وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشتقة نحو مررت برجل قرشى ابوه كأنك قلت منتسب الى قرشى ابوه ويطرده ذلك فيه وان لم يكن مشتقا وان لم يرفع الظاهر رفع الضمير مستكما فيه كما يرفع اسم الفاعل المشتق فهذه ثلاث تغييرات ، ولما كان في هذه التغييرات كثر فيه التغيير والخروج عن القياس اذا التغيير يأنس بالتغيير .

وقال غيره النسب يغير الاسم تغييرات . منها انه ينقله من التعريف الى التنكير تقول في تميم تميمى والاضافة في غير هذا الباب حكما في الاكثر ان تعرف .

ومنها انه ينقله من الجمود الى الاشتقاق والالماجاز وصف المؤنث به ولحاقه التاء ولما عمل الرفع فيما بعده من ظاهر او ضمير .

ومن ذلك قال ابن يعيش ، انما اختصت الاعلام بالحكاية دون سائر المعارف لكثرة دورها وسعة استعمالها في باب الاخبار والعلامات ونحوها ولان الحكاية ضرب من التغيير اذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العامل والاعلام مخصوصة بالتغيير ، ألا ترى انهم قالوا حيوة ومحجب ومكره ، وشاع فيها الترخيم دون غيرها من الاسماء لأنها في اصلها منغرة بنقلها الى العلمية والتغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك قال السخاوى فى (تنوير الديباجى) دخلت تاء التأنيث فى ام واب فى حال النداء عوضا من ياء الاضافة نحو، يا امت ويا ابت، والاصل يا امى ويا ابى والدليل على انها تاء التأنيث قولهم فى الوقف يا ابه ويا امه وانما اختص ذلك بالنداء لأنه من باب التغيير.

ومن ذلك قال ابن يعيش يجوز ترخيم ما فيه تاء التأنيث وان لم يكن علما نحو، يائب وياعض، فى ثبة وعضة لأنها تبدل هاء فى الوقف ابد الامطرادا فساغ حذفها لأن التغيير اللازم لها من نقلها من التاء الى الهاء يسهل تغييرها بالحذف لأن التغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قال ابن النحاس فى (التعليقة) لا يرخم المتعجب منه لأننا لا نرخم الا ما حدث فيه النداء البناء وليس بمندوب لأنه لما تطرق اليه التغيير بالبناء جاز ان يتطرق اليه تغيير آخر بالترخيم لأن التغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك قال ابن فلاح فى (المغنى) انما اتبعت حركة المنادى لحركة الصفة اذا كانت ابنايين علمين لكثرة تغيير الاعلام بالنقل . والتغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك قال السخاوى، باب فعيلة اذا نسب اليه يحذف منه التاء ثم الياء فيقال فى حنيفة حنى لأن ياء النسبة لما تسلطت على حذف التاء تسلطت على حذف الزائد الآخر، والتغيير يأنس بالتغيير، بخلاف باب فعيل فلا يحذف منه الياء نحو تميم وتميمى لفقدها المذكورة وكذا قول ابن النحاس لما تطرق اليه التغيير بحذف تاء التأنيث جاز ان يتطرق اليه تغيير آخر لأن التغيير يأنس بالتغيير .

وقال ابن فلاح فى (المغنى) انما اختص العلم بالترخيم لوجهين .

احدهما ان الاعلام منقولة فى الاغلب عن وضعها الاول الى وضع ثان والنقل تغيير والترخيم تغيير والتغيير يأنس بالتغيير، كما قلنا فى حذف الياء فى النسب الى حنيفة تبع الحذف التاء دون حذفها من حنيف، والثانى ان النداء اثر فيها التغيير بالبناء، والتغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك قال ابن عصفور في (شرح الجمل) والذي نخرج عن نظائره أي من الموصولات وذلك ان كل موصول اذا وصل بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول وكان المبتدأ مضمرا لم يحذف المبتدأ وابقاء الخبر الا في ضرورة شعر ويجوز حذف المبتدأ في اي (١) فصيح الكلام نحو، يعجبني ايهم هو قائم، وان شئت قلت ايهم قائم فلها غيروها بالخروج عن نظائرها غيروها ايضا بالبناء لأن التغيير يأنس بالتغيير.

التقاص

منه حمل الجر على النصب في باب ما لا ينصرف كما حمل النصب على الجر في باب جمع المؤنث السالم وفي التثنية والجمع المذكر السالم طلبا للتقاصه ذكره في (البيسط).

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) ابدلت الهمزة من الهاء في ماء وشاء والاصل موه وشوه وفي أيها والاصل هيات وكان ذلك لضرب من التقاص لكثرة ابدال الهاء من الهمزة قالوا هن فعلت والمراد ان وهبت الثوب في ابرته.

وقال ابن فلاح في (المغنى) قلبت الهمزة في نحو صحراء وعشراء ونفساء واواني الجمع بالألف والتاء فيقال صحراوات وعشراوات ونفساوات لأن الواو قد تبدل همزة فابدلت الهمزة واوا طلبا للتقاص.

تقارض اللفظين

هو قريب من الباب الذي قبله وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة في المغنى فقال القاعدة الحادية عشرة من ملح كلامهم تقارض اللفظين ولذلك امثلة

احدها، اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها واعطاء الاحكم غير في الوصف بها.

(١) ي، في اي شي صحيح فصيح كذا - ولعله - في اي، في فصيح.

الثاني اعطاء أن المصدرية حكم ما المصدرية في الابهال كقوله .

ان تقرأ ن على اسماء ويحكما منى السلام وان لا تشعر احد ا

واعمال ما حملا على أن نحو (كما تكونوا يولى عليكم) ذكره ابن الحاجب .

الثالث ، اعطاء إن الشرطية حكم اوفى الابهال (نحو ان لا تراه فانه يراك)

واعطاء لو حكم إن فى الجزم نحو (اويشأ طار بها ذومبيعة) ذكره ابن الشجرى .

الرابع ، اعطاء اذا حكم متى فى الجزم بها كقوله (وذا تصبك خصاصة

فتحمل) واهمال متى حملا على اذا كقول عائشة رضى الله عنها (وانه متى يقوم

مقامك لا يسمع الناس) .

الخامس ، اعطاء لم حكم لن فى عمل النصب قرى (ألم نشرح)

وفى اعطاء لن حكم لم فى الجزم كقوله .

ان يجب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الخلقه

السادس ، اعطاء ما النافية حكم ليس فى الاعمال واعطاء ليس حكم

ما فى الابهال عندا تتقاضى النفى بالا كقولهم (ليس الطيب الا المسك) .

السابع ، اعطاء عسى حكم لعل فى العمل كقوله (يا ابتاعك او عساكا)

واعطاء لعل حكم عسى فى اقتران خبرها بأن .

الثامن ، اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه كقولهم ، خرق

الثوب المسار ، وقوله (اوبلغت سواهم هجر) .

التاسع ، اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل فى النصب

واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه فى الجر .

العاشر ، اعطاء افعل فى التعجب حكم افعل التفضيل فى جواز التصغير

واعطاء افعل التفضيل حكم افعل فى التعجب فى انه لا يرفع الظاهر .

قال ولو ذكرت احرف الجر ودخول بعضها على بعض فى معناه بلقاء

من ذلك امثلة كثيرة ، وذكر محمد بن مسعود بن الزكى فى كتابه (البديع)

ان الذى وأن المصدرية يتقارضان فتقع الذى مصدرية كقوله .

أقرح اكباد المحبين كالذى أرى كبدى من حب مية تقرح
وتقع أن بمعنى الذى كقولهم (زيد اعقل من ان يكذب)

اي من الذى يكذب قال ابن هشام فاما وقوع الذى مصدرية فقال
به يونس والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك ، وجعلوا منه
ذلك الذى يبشر الله عباده (وخضتم كالذى خاضوا) واما عكسه فلم اعرف
قا ئلا به والذى جرى عليه اشكال هذا الكلام بأن ظاهره تفضيل زيد في
العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائر هذا التركيب مشهورة الاستعمال
وقل من يتنبه لأشكالها .

قال وظهر لي توجيهان احدهما ان يكون في الكلام تأويل على
تأويل فيؤل ان والفعل بالمصدر ويؤل المصدر بالوصف فيؤل الى المعنى الذى
اراده ولكن بوجه يقبله العلماء ألا ترى انه قيل في قوله تعالى (وما كان هذا
القرآن أن يفترى) ان التقدير ما كان اقراء ومعنى هذا ما كان مفترى .

الثاني ، ان اعقل ضمن معنى ابعدهمى المثال زيد ابعدهمى الكذب
لعقله من غيره فمن المذكورة ليست الحارة للفضول بل متعاقبة با فعل لما تضمنه
من معنى ابعدهمى لا لما فيه من المعنى الوصفى والمفضل عليه متروك ابدا مع افعال
هذا لقصد التعميم وفي (شرح الدرّة) لابن القواس شبهت ليس بلا حملت
عليها في العطف كما حملت لاعليها في العمل قال بعضهم في قوله تعالى (وان كلاما
ليوفينهم) نرج المازنى الآية على ان ان وان كانت مشددة فهي النافية بمعنى
ماثقلت كما ان المشددة لا تخفف وهذا من التقارض .

فائدة

قال الزمخشري (في المفصل) واعلم ان الاوغيرا يتقارضان ما لكل
واحد منهما . قال ابن يعيش معنى التقارض ان كل واحد منهما يستعير من
الآخر حكما هو اخص به فاصل غير ان يكون وصفا والاستثناء فيسه عارض
معار من الا .

التقدير

فيه مباحث الاول قال ابن هشام القياس ان يقدر الشيء في مكانه
الاصلي لئلا يخالف الاصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير محله فيجب
ان يقدر المفسر في نحو زيدار آيته مقدما عليه .

وجوز البياضيون تقديره مؤخر عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص
حينئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء
امر معنوي لذلك .

فالاول نحو ايهم رأيت اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو (وأما ثمود
فهدينا هم) فيمن نصب اذ لا يلي أما فعل وكنا قد منا في نحو في الدار زيد
ان متعلق الظرف يقدر مؤخرًا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتأخر
عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة اصل آخر وهو انه عامل
في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا
فيجب التأخير لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا واذا قلت ان
خلفك زيد اوجب تأخير المتعلق فعلا كان او اسما لأن مرفوع ان لا يسبق
منصوبها واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لأن خبر
كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية ، والثاني
نحو (١) متعلق البسملة الشريفة فان الزمخشري قدره مؤخرًا عنها لأن قرئنا
كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا، فيؤخرون افعالهم عن ذكر ما
اتخذوه معبودا تفخيا لشأنه بالتقديم فوجب على الواحد ان يعتقد ذلك في اسم
الله تعالى فانه الحقيقي بذلك .

الثاني ينبغي تقليل المقدر ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير
الاحفش ضربى زيد اقاأما ضربه قائما اولى من تقدير باقى البصريين حاصل اذ
كان او اذا كان قائما لانه قدرا اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ
اولى وكان تقديره في انت منى فرسخان بعدك منى فرسخان اولى من تقدير الفارسي

انت منى ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شيء آخر
يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معها الى تقدير ثالث وضعف
قول بعضهم في (وأشربوا في قلوبهم العجل) ان التقدير حب عبادة العجل والاولى
تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسي ومن وافقه في (واللائى يئسن) الآية ان
الاصل (واللائى لم يحضن فعدهن ثلاثة اشهر) والاولى ان يكون الاصل واللائى
لم يحضن كذلك تقليلا للحذوف .

الثالث اذا استدعى الكلام تقدير اسماء متضايقة او موصوف وصفة
مضافة اوجار ومجور ومضمر عائد على ما يحتاج الى الربط فلا يقدر ان ذلك
حذف دفعة واحدة بل على التدرج فالاول نحو (كالذى يغشى عليه) اى كدوران
عين الذى والثانى، نحو (اذا قامت تضووع المسك منها، نسيم الصبا) اى تضووعا مثل
تضووع نسيم الصبا - والثالث كقواه تعالى (واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس
شيئا) اى لا تجزى فيه ثم حذف فى فصار لا تجزى ثم حذف الضمير منصوبا
لامخفوضا قاله الاخفش .

الرابع ، ينبغى ان يقدر المقدر من لفظ المذكور مهما امكن فيقدر فى
ضربى زيدا قائما ضربه قائما فانه من لفظ المبتدأ دون اذا كان او اذا كان ويقدر
اضرب دون اهن فى زيدا اضربه فان منع من تقدير المذكور مانع معنوى
او صناعى قدر ما لا مانع له فالاول نحو زيدا أضرب اخاه يقدر فيه اهن دون
اضرب .

فان قلت زيدا اهن اخاه قدرت اهن والثانى نحو زيدا امرره يقدر
فيه جاوز دون امرره لأنه لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه
وتارة بحرف الجر نحو نصيح فى قولك زيدا نصحت له جاز ان تقدر نصحت
زيدا بل هو اولى من تقدير غير الملفوظ به .

ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعى قوله (يا ايها المأمح دلوى دونكا)
اذا قدر دلوى منصوبا فالمقدر خذ ، لا دونك وقوله (واضرب منا باسيوف

القوانسا) الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لاسم تفضيل محذوف لانا فررنا بالتقدير من اعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطى زيدا اس درهما التقدير اعطاه ولا يقدر اسم فاعل لأنك انما فررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماتى المجرد من أل .

الخامس ، قد يكون اللفظ على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر نحو (وما كان هذا القرآن أن يفترى) فان يفترى مؤل بالافتراء والافتراء مؤل بمفترى (ثم يعودون لما قالوا) قيل ما قالوا بمعنى القول والقول بتأويل المقول وقال ابو البقاء في (حتى تنفقوا مما تحبون) يجوز عند ابى على كون ما مصدرية والمصدر في تأويل اسم المفعول .

السادس قال ابو البقاء في (التبيين) ليس كل مقدر عليه دليل من اللفظ بدليل المقصور فان الاعراب فيه مقدر وليس له لفظ يدل عليه وكذلك الاسماء الستة عند سيبويه الاعراب مقدر في حروف المد منها وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه .

التقديم والتاخير

قال ابن السراج في الاصول الاشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر

- ١- الصلة على الموصول - ٢- والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى الاما جاء منه على شريطة التفسير - ٣- والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسماء - ٤- والمضاف اليه وما اتصل به على المضاف - ٥- وما عمل فيه حرف او اتصل به لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مر فوعها على منصوبها - ٦- والفاعل لا يقدم على الفعل - ٧- والافعال التي لا تنصرف لا يقدم عليها ما بعدها - ٨- والصفات المشبهة باسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه اسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه - ٩- والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها - ١٠- وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه - ١١- ولا يقدم التمييز وما بعد الا - ١٢- وحروف

الاستثناء لا تعمل فيما قبلها - ١٣ - ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ، ولا يفرق بين العامل والمعمول فيه بشئ لم يعمل فيه العامل الا الاعتراضات .
واما ما يجوز تقديمه فكل شئ عمل فيه فعل يتصرف وكان خبر المبتدأ سوى ما استثنينا، انتهى كلام ابن السراج .

تقوية الاضعف و اضعاف الاقوى

قال ابن جنى فى (الخاطريات) العرب تضعف الاقوى وتقوى الاضعف تصرفا وتلعبا .

فمن تقوية الاضعف الوصف بالاسم نحو، مررت بقاع عر فيج كمله، وبصحيفة طين خاتمها، وهو كثير وذلك ان معنى الوصف فى الاسم حكم زائد على شرط الاسمية ألا ترى كل وصف اسما او واقعا موقع الاسم وليس كل اسم وصفا فالوصفية معنى زائد على الاسمية .

ومن تقوية الاسماء اعما لها عمل الفعل وذلك ان العمل معنى قوى زائد على شرط الاسمية .

ومن اضعاف الاقوى منع فعل التعجب التصرف او تقديم مفعوله عليه وكذلك نعم وبئس وعسى ودينه، والد، وصاحب وعبد، اصلها الوصف ثم منعتهم وكذلك (لله درك) اصله المصدر ثم منع المصدرية وكذلك ما لا يتصرف اصله الانصراف ومبنى الاسماء اصله الاعراب والموجود من هذين الضربين كثير الا ان هذا وجه حد يثبها، انتهى .

تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى

عقد له ابن جنى بابا فى (الخصائص) وترجم عليه ، باب فى قوة اللفظ لقوة المعنى .

قال هذا فصل من العربية حسن منه قولهم خشن ، واخشوشن فعنى خشن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزدياة الواو وكذا قولهم

أعشب المكان، فإذا ارادوا كثرة العشب فيه قالوا اعشوشب ومثله حلاوا وحلولى وخلقوا وخلوق وغدن واغدودن، ومنه باب فعل وافتعل نحو قدر واقتدر فاقتدر اقوى معنى من قدر كذا قال ابو العباس وهو محض القياس وقال تعالى (أخذ عزيز مقتدر) فمقتدر هنا اوثق من قادر حيث كان الوضع لتفخيم الامر وشدة الأخذ وعليه قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) لان كسب الحسنة بالاضافة الى كسب السيئة أمر يسير، ومثله قول الشاعر .

إنا اقتسمننا خطبتينا بيننا فحملت برة واحتملت بخار

عبر عن البر بالحمل وعن الفجرة بالاحتمال، ومن ذلك قولهم رجل جميل ووضى فإذا ارادوا المبالغة قالوا اجمال ووضاء وكذلك حسن وحسان ومنه باب تضعيف العين نحو قطع وقطع وكسر وكسر وقام الفرس وقومت الخيل ومات البعير وموتت الابل ومنه باب فعال في النسب كالبراز والعطار والقصاب انما هو لكثرة تعاطى هذه الاشياء وكذلك النساف لهذا الطائر كأنه قيل له ذلك لكثرة نسفه بجناحه والخضارى للطائر ايضا كأنه قيل له ذلك لقوة خضرته والحوارى لقوة حوره وهو بياضه والخطاف لكثرة اختطافه والسكين لكثرة تسكين الذبائح .

قال، ونحو ذلك من تكثير اللفظ لتكثير المعنى المعدول عن معتاد حاله وذلك فعال في معنى فعيل نحو طوال فهو ابلغ من معنى طويل وعراض ابلغ معنى من عريض وكذا خفاف من خفيف وقلال من قليل وسراع من سريع ففعال وان كانت اخت فعيل في باب الصفة فان فعيل اخص بالباب من فعال لانه اشد اتقيادا منه تقول جميل ولا تقول جمال وبطى ولا تقول بطاء وشديد ولا تقول شداد وكم غريض^(١) ولا تقول غراض فلها كانت فعيل هي الباب المطرد وارىدت المبالغة عدلت الى فعال فصارعت فعال بذلك فعلا والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن اصله، اما فعال فبالزيادة واما فعال الخفيف فبالانحراف عن فعيل، وبعد فاذا كانت الالفاظ ادلة على المعاني ثم زيد

(١) ي - وفخيم عريض .

فيها شئ أو جبت القسمة به زيادة المعنى له وكذلك ان انحرف به عن سمتة ومدية كان ذلك دليلا على حادث متجدد له .

قال ابن يعيش في (شرح المفصل) ذ ا اشارة للقريب فاذا ارادوا الاشارة الى متباعد زاد واكاف الخطاب فقالوا ذاك فان زاد بعد المشار اليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا ذلك واستفيد باجتماعها زيادة في التباعد لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى .

تنبیه

خرج عن هذه القاعدة باب التصغير فانه زادت فيه الحروف وقل المعنى ولهذا قال العلم السخاوى .

واسماء اذا ما صغروها تزيد حروفها شططا وتعلو

وعادتهم اذا زادوا حروفا يزيد لاجلها المعنى ويعلو

يشير الى مغير بان تصغير مغرب وانيسيان تصغير انسان وعشيان تصغير عشاء وعشيشية تصغير عشية .

تلافي اللغته

عقداه ابن جنى بابا في (الخصائص) قال هذا موضع لم اسمع لاحد فيه شيئا الا لابي على وذلك انه كان يقول في باب اجمع وجمعاء وما يتبع ذلك من اكتب وكتعاء وبقيته إن هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها قال، لان باب أفعل وفعلاء انما هو للصفات وجميعها يجيء على هذا الوضع نكرات نحو احمر وحمراء واصفر واصفراء واحرق وخرقاء فاما اجمع وجمعاء فاسمان معرفتان وليسا بصفيتين وانما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكدها . قال، ومثله ليلة طلقة وليال طوالق قال وليس طوالق تكسير طلقة لان فعلة لا يكثر على فواعل وانما طوالق جمع طالقة وقعت موقع جمع طلقة وهذا الذي قاله وجه صحيح واين منه عندي واوضح .

قولهم في العلم ، سلمان وسلمي ، فليس سلمان اذا من سلمى كسكران
من سكرى لان باب سكران وسكرى الصفة وليس سلمان ولا سلمى بصفتين
ولا نكرتين وانما سلمان من سلمى كقحطان من ايلي غير أنهما لما كانا من لفظ
واحد تلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما وكذلك أيهم للجمل الهاجج
ويهما للفلاة ليسا كادهم ودهاء لأنهما لو كانا كذلك لوجب ان يأتي فيهما يهم
كدهم ولم يسمع فعلم بذلك ان هذا تلاق من اللغة وان أيهم لامؤنث له ويهما
لامذكر لها .

ومن التلاقي قولهم ، في العلم اسلم وسلمى ومثله شتان وشتى كل
ذلك توارد وتلاق وقع في اثناء هذه اللغة من غير قصده ولا مراسله بين
بعضه وبعض .

التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد

اشار ابن جنى الى دعوى الاتفاق على هذه القاعدة وترجم عليها . باب
احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل .

قال وذلك كقولهم وزن حبنطى فعنلى فيظهر ون النون الساكنة
قبل اللام وهذا شيء ليس موجودا في شيء من كلامهم ألا ترى ان سيبويه
قال ليس في الكلام مثل قرو عنل ، ويقولون في تمثيل عرند فعنل وجحنفل
فعنل وعر نقصان فعنلان وهو كالأول ولا بد في هذا ونحوه من الاظهار
ولا يجوز ادغام النون في اللام في هذه الاماكن لانه لو فعل ذلك لفسد الغرض
وبطل المراد المعتمد ، ألا ترى انك لو ادغمت وقلت وزن عرند فعل لم يكن
فرق بينه وبين قد وعنل وصممل ولو قلت وزن جحنفل فعنل لا تبس بباب سفر جل
وفرزدق وبباب عديس وهملع ولو قلت في حبنطى فعلى لا تبس بباب صلخدى
وجلعي .

وقال وبهذا يعلم ان التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد ألا ترى لو قيل
لك ابن من دخل مثل جحنفل لم تجزه لأنك كنت تصيره الى دخول فتظهر

النون ساكنة قبل اللام وهذا غير موجود فدل انك في التمثيل لست ببيان ولا جاعل ما تمثله من جملة كلام العرب كما تجعله منها اذا بنيت غير ممثل ولو كانت عادة هذه الصناعة ان يمثل فيها من الدخول كما مثل من الفعل لجاز ان تقول وزن جحافل من دخل دخنال كما قلت في التمثيل وزن جحافل من الفعل فعنل فاعرف ذلك فرقابين الموضوعين .

حرف الثاء

الثقل والخفة

يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ذكر هذه القاعدة ابو البقاء في (التبيين) قال فالخفيف من الكلمات ما قلت مداولا ته ولو ازمه والثقل ما كثر ذلك فيه فخفة الاسم انه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقق معناه كلفظة رجل فان معناها ومساها الذكر من بني آدم والفرس هو الحيوان الصهال ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره ومعنى ثقل الفعل ان مداولا ته ولو ازمه كثير فمداولا ته الحدث والزمان ولو ازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك .

ثبوت الحدث

في اسم الفاعل اقوى من ثبوته في الفعل

ذكره ابن الصائغ في (تذكرته) قال فعثا زيد وهو مفسد متقاربان بخلاف عثا وقد افسد ولهذا جعل الزمخشري مفسدين من قوله تعالى (ولا تعثوا في الارض مفسدين) ، حالا مؤكدة .

حرف الجيم

الجمل نكرات

قال ابن يعيش ، ألا ترى انها تجري اوصافا على النكرات قال ولولا ان الجملة نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة لان ما يعرف لا يستفاد فلما كانت تجري اوصافا

على النكرات لتتكبيرها ارادوا ان يكون في المعارف مثل ذلك فلم يمكن ان يقال مررت بزيد قام ابوه وانت تريد النعمت لزيد لانه قد ثبت ان الجمل نكرات والنكرة لا تكون وصفا للعرفة ولم يمكن ادخال لام المعرفة على الجملة لان هذه اللام من خواص الاسماء والجملة لا تختص بالاسماء بل تكون جملة اسمية وفعالية فجاؤا حينئذ بالذى متوصلين بها الى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة للذى هو الصفة في اللفظ والغرض الجملة كما جاؤا باى متوصلين بها الى نداء ما فيه الالف واللام فقالوا ايا أيها الرجل والمقصود نداء الرجل وأى وصلة وكما جاؤا بذى التي بمعنى صاحب متوصلين بها الى وصف الاسماء بالاجناس الا ان لفظ الذى قبل دخول الالف واللام لم يكن على لفظ اوصاف المعارف فزادوا في اولها الالف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذى قصدوه فيتطابق اللفظ والمعنى .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته، بنى ابن عصفور على ان اضافة افعل لاتفيد تعريفا انه لا بد من حذف في قوله تعالى (إن اول بيت وضع للناس للذى ببكة مباركا) والتقدير هو الذى ببكة فالجبر جملة اسمية لامفرد معرفة والجمل نكرات كما قال الزجاج في (إن هذان لساحران) ان التقدير لها ساحران .

وقال صاحب (البسيط) انما اختصت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين احدهما ، أنها تطابقها في التنكير بدليل وضعها على التنكير الذى لا يقبل التعريف والثاني ، ان فائدة الجمل في احكامها وهى نكرات ووفرض تعريف الحكم في بعض الصور لكان نكرة في المعنى لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم وانما يحكم على المعلوم بما يجمله السامع فيحصل بذلك فائدة واذا كان الحكم نكرة وهو مقصود الجملة كان مطابقا لموصوفه في التنكير .

الجوار

عقد له ابن جنى بابا في (الخصاص) وخلصه ابن هشام في (المغنى)

بزيادة ونقص فقال (القاعدة الثانية) ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره كقول بعضهم (هذا جحر ضب خرب) بالجر وقوله (كبير أناس في مجاد مزمل) .

قال ابن هشام وقيل في (وار جاكم) بالخفض انه عطف على ايديكم لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا كقوله (يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم) ولا يكون في النسب لان العاطف يمنع التجاور ، قال ومن ذلك قولهم ، هنا في ومرأى ، والاصل امرأى وقولهم ، هورجس نجس ، بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس بفتح النون وكسر الجيم .

قال ابن هشام كذا قالوا وانما يتم هذا ان لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحة فكسرة وحينئذ فيكون محل الاستشهاد انما هو الالتزام للتناسب واما اذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس اذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف وابن ونبق وقالوا أخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث وقرأ بعضهم (سلا سلا واغلا) بصرف سلاسل وفي الحديث (ارجعن ما زورت غير ما جورات) والاصل موزورات بالواو لانه من الوزر وقرأ ابو حيوة يؤقنون بالهمزة وقال جرير .

(لخب (١) المؤقدان الى مؤسى) بهمزة المؤقدان ومؤسى على اعطاء الواو والمجاورة للضمه حكم الواو والمضمومة فهزمت كما قيل في وجوه أجوه وفي وقتت أقتت ، ومن ذلك قولهم في صوم صيم وفي جوع جميع حملا على قولهم في عصو عصى لان العين لما جاورت اللام حملت على حكمها في القلب .

وكان ابو علي ينشد في مثل ذلك (قد يؤخذ الجار بجرم الجار) قال ابن جنى ، وعليه ايضا اجازوا النقل لحركة الاعراب الى ما قبلها في الوقف نحو هذا بكر ومررت بيكر الا تراها لما جاورت اللام بكونها في

العين صارت لذلك كأنها في اللام لم تفارقها وكذلك ايضا قولهم شابة ودابة صار فضل الاعتماد بالمد في الالف كأنه تحريك الحرف الاول المدغم حتى كأنه لذلك لم يجمع بين ساكنين فهذا نحو من الحكم على جوار الحركة للحرف .

قال ومن الجوار استقباح الخليل العقق مع الحق المحترق وذلك ان هذه الحركات قبل الروى المقيد لما جاورته وكان الروى في اكثر الامر وغالب العرف مطلقا لا مقيدا صارت الحركة قبله كأنها فيه وكاد يلحق ذلك بقبح الاقواء وقال ابن جنى في قوله .

في أى يومى من الموت افرأ يوم لم يقدر أم يوم قدر

الاصل يقدر بالسكون ثم لما تجاوزت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد ابرت العرب الساكن المجاور للتحرك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن اعطاء للجوار حكم مجاوره ابدلوا الهمزة المتحركة الفاء كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتححة معنى (١) ولزم حينئذ فتح ما قبلها اذ لا تقع الالف الا بعد فتحه قال وعلى ذلك قولهم المرأة والحكمة بالالف وعليه خرج ابو على قوله .

(كأن لم ترى قبلى اسير ايمانيا) اصله ترءا بهمزة بعدها الف .

قال سراقه (أرى عينى ما لم تراياه) ثم حذف الالف للجازم ثم ابدلت الهمزة الفاء لما ذكرنا .

وقال ابن يعيش اختار البصريون في باب التنازع اعمال الثانى لأنه اقرب الى المعمول فروعى فيه جانب القرب وحرمة المجاورة .

قال وما يدل على رعائتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا جحر ضب حرب، وماء شن بارد، فاتبعوا الاوصاف اعراب ما قبلها وان لم يكن المعنى عليه، ألا ترى ان الضب لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة وانماها من وصف الحجر والماء .

قال ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم خشنت بصدرة وصدري زيد فجازوا في المعطوف وجهين اجودها الخفض فاختروا الخفض

(١) اصل - يعنى (كذا) ولعله - الفاء .

هنا حملا على الباء وان كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة فكان
اعمال الثاني في ما نحن بصدده اولى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحد وقال
ابو البقاء في (التبيين) المجاورة توجب كثيرا من احكام الاول للثاني والثاني
للاول، الا ترى الى قولهم الشمس طلعت وانه لا يجوز فيه حذف التاء لما جاور
الضمير الفعل وكذلك قامت هند لا يجوز فيه حذف التاء فلو فصلت بينهما جاز
حذفها وما كان ذلك الا لاجل المجاورة وقال في موضع آخر قد اجرت العرب
كثيرا من احكام المجاور على المجاور له حتى في اشياء يخالف فيها الثاني الاول
في المعنى كقولهم جحر ضب حرب و كقولهم (انى لآ تيه بالغدا يا والعشايا) .
والغداة لا تجمع على غدايا ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير وقال في
موضع آخر ذهب الكوفيون الى ان جواب الشرط جزم لمجاورته المجزوم
وللمجاورة أثر، الا ترى ان كلاما جاورت المنصوب والمجرور حملت على
ما قبلها ولا سبب الا الجوار وما حمل على ما قبله بسبب الجوار كثير جدا ثم
قال وكل موضع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الاصل اجماعا للحاجة .

حرف الحاء

الحركة فيها فوائد

الاولى، اختلف الناس في الحركة هل تحدث بعد الحرف او معه او قبله
على ثلاثة مذاهب .

قال ابن جني والاول هو مذهب سيبويه قال الفارسي، وسبب هذا
الخلاف لطف الامر (١) ونموض الحال .

قال، ويشهد للقول بانها تحدث بعده وفساد القول بانها قبله وجودنا
اياها فاصلة بين المتلين ما نعة من ادغام الاول في الآخر، نحو الملل والصفف
والمشش؛ كما تفصل الالف بعدها بينهما نحو الملل والصفاف والمشاش فلو كانت
الحركة في الرتبة قبل الحرف لما حجزت عن الادغام ونحو من ذلك قولهم

(١) هاء مش الاصل - الاثر .

ميزان وميعاد فقلب الواو ياء يدل على ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لأنها لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو والواو انما تقلب ياء للكسرة التي تجاورها من قبلها فاذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تقلب لانها لم تلها وايضا لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الادغام في الكلام لأن حركة الثانية كانت تكون قبله حاجزة بين المثليين .

وقال ويفسد كونها حادثة مع الحرف أنا لو امرنا مذكرا من الطي ثم اتبعناه امر آخر له من الوجل من غير حرف عطف لقلنا اطويجل والاصل فيه اطووجل فقلبت الواو التي هي فاء الفعل من الوجل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فلولا ان كسرة واو اطو في الرتبة بعدها لما قلبت واووجل وذلك ان الكسرة انما تقلب الواو لمخالفتها اياها في جنس الصوت فتجذبها الى ما هي بعضه ومن جنسه وهي الياء وكما ان هناك كسرة في الواو فهناك ايضا الواو وهي وفق الواو الثانية لفظا وحسا وليست الكسرة على قول المخالف أدنى الى الواو الثانية من الواو الاولى لأنه يروم ان يثبتها جميعا في زمان واحد ومعلوم ان الحرف أوفى صوتا وأقوى جرسا من الحركة فاذا لم يقل لك أنها أقوى من الكسرة التي فيها فلا اقل من ان تكون في القوة والصوت مثلها واذا كان كذلك لزم ان لا تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها لأن بازاء الكسرة المخالفة للواو الثانية الواو الاولى الموافقة للفظ الثانية فاذا تأدى الامر بالمعادلة الى هنا ترافعت (١) الواو والكسرة احكامهما فكان لا كسرة قبلها ولا واو واذا كان كذلك لم تجد امرا تقلب له الواو الثانية ياء فكان يجب على هذا ان تخرج الواو الثانية من اطووجل صحيحة غير معلة لترافع (٢) ما قبلها من الواو والكسرة احكامهما وتكافيهما فيما ذكرنا فدل قلب الواو الثانية ياء حتى صارت اطويجل على ان الكسرة أدنى اليها من الواو قبلها واذا كانت أدنى اليها كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة .

قال الفارسي ويقوى قول من قال انها تحدث مع الحرف ان النون

(١) كذا - ولعله - توفت (٢) كذا - ولعله - لتوفى

الساكنة مخرجهام مع حروف الفم من الأنف والمتحركة مخرجهام من الفم فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب ان تكون النون المتحركة ايضا من الأنف وذلك ان الحركة انما تحدث بعدها فكان ينبغي ان لا تغنى عنها شيئا لسبقها هي لحركتها .

قال ابن جنى كذا قال الفارسي قال ورأيت معنى بهذا الدليل وهو عندي ساقط عن سيبويه وغير لازم له لانه لا ينكر ان يؤثر الشيء فيما قبله من قبل وجوده لانه قد علم ان سيرد فيما بعده وذلك كثير فمنه ان النون الساكنة اذا وقعت بعدها الباء قلبت النون ميما في اللفظ وذلك نحو عمبر وشمباء في عنبر وشنباء فكما لا يشك في ان الباء في ذلك بعد النون وقد قلبت النون قبلها فكذلك لا ينكر ان تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيدها عن الأنف بل اذا كانت الباء ابعد عن النون قبلها من حركة النون فيها وقد اثرت على بعدها ما اثرته كانت حركة النون التي هي اقرب اليها واشد التباسا بها اولى بان تجتذبا وتمقلها من الأنف الى الفم ، وما غير متقدما لتوقع ما يرد من بعده ضمهم همزة الوصل لتوقع الضمة بعدها نحو ادخل . استصغر ، استخرج ، قال ابن جنى وما يقوى عندي قول من قال ان الحركة تحدث قبل الحرف اجماع النحويين على قولهم ان الواو في نحو يعد ويزن انما حذف لوقوعها بين ياء وكسرة يعنون في يوعد ويوزن لو خرج على اصله فقولهم بين ياء وكسرة يدل على ان الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها ألا ترى انه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين وفي يوزن بين فتحة وزاء فقولهم بين ياء وكسرة يدل على ان الواو في نحو يوعد عندهم بين الياء التي هي أدنى اليها من فتحها وكسرة العين التي هي أدنى اليها من العين بعدها ، قال وهذا وان كان من الواضوح على ما تراه فانه لا يلزم من موضعين .

احدهما ، انه لا يجب ان يكون دلالة على اعتقاد القوم في هذا ما نسبته السائل الى انهم يريدوه ومعتدوه ، ألا ترى ان من يقول ان الحركة تحدث بعد

الحرف ومن يقول انها معه قد اطلقوا جميعا هذا القول الذي هو قولهم ان الواو حذفت من يعد ونحوه لو قوعها بين ياء وكسرة فلو كانوا يريدون ما عنز و ته اليهم وحملته عليهم لكانوا امتنا قضين وهذا امر لا يظن بهم .

والآخر، ان اكثر ما في هذا ان يكون القوم ارادوه وهذا لا يصح دليلا على موضع الخلاف لأن هذا موضع انما يتحاكم فيه الى النفس والحس ولا يرجع فيه الى اجماع لأن اجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة لأن كلامهم انما يرجع فيه الى التأمل والطبع لا الى التبعية والشرع وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه في ان الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك بها .

قال وقد كنا قلنا فيه قد بما قولنا آخر مستقيما وهو ان الحركة قد ثبت انها بعض حرف فالفتحة بعض الالف والكسرة بعض الياء والضممة بعض الواو فكما ان الحرف لا يجامع حرفا آخر في وقت واحد فينشأان معاني وقت واحد فكذا بعض الحرف لا يجوز ان ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد لأن حكم البعض في هذا جار مجرى حكم الكل ولا يجوز ان تتصور ان حرفا من الحروف حدث بعضه مضافا لحرف وبقية من بعده في غير ذلك الحرف لاني زمان واحد ولا في زمانين فهذا يفسد قول من قال ان الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها وقبله ايضا، ألا ترى ان الحرف الناشئ عن الحركة لو ظهر لم يظهر الا بعد الحرف المتحرك بتلك الحركة والالف لو كانت قبله لكانت الالف في نحو ضارب ليست تابعة للفتحة لا اعتراض الضاد بينهما والحس يمنعك ويحظر عليك ان تنسب اليه قبوله اعترض معترض بين الفتحة والالف التابعة لها في نحو ضارب وقائم وكذلك القول في الكسرة والياء والضممة والواو اذا تبعتهما وهذا اتناه في البيان والبروز الى حكم العيان، انتهى .

و قد جزم اكثر النحاة بالقول الذي صار اليه سيبويه فقال ابن الخباز في (شرح الدرر) بعد ان تكلم على اعراب الاسم المنصرف وههنا

ترتيب وهو ان حرف الاعراب قبل الحركة والتنوين بعد الحركة لكن
خالفه ابو البقاء العكبري فقال في (الباب) الحركة مع الحرف لاقبله ولابعده
وقال قوم منهم ابن جنى هي بعده والدليل على الاول من وجهين .

احدهما ، ان الحرف يوصف بالحركة فكانت معه كالمذ والجهر
والشدة ونحو ذلك وانما كانت كذلك لأن صفة الشيء كالعرض والصفة
العرضية لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه اذ في ذلك قيامها بنفسها .

والثاني ، ان الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الالف اذا حركتها
همزة ولم تخرج النون من طرف اللسان اذا حركتها بل كنت تخرجها من
الخيشوم وفي العدول عن ذلك دليل على ان الحركة معها ، واحتج من قال
هي بعد الحرف من وجهين .

احدهما ، انك لما تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو طلل دل على ان
بينهما حاجز وليس الا الحركة .

والثاني ، انك اذا اشبعت الحركة نشأ منها حرف والحرف لا ينشأ منه
حرف آخر فكذلك ما قاربه .

والجواب عن الاول ان الادغام امتنع لتحصن الاول لتحركة لا الحاجر
بينهما كما يتحصن بحركته عن القلب نحو عوض وعن الثاني من وجهين .

احدهما ، ان حدوث الحرف عن الحركة كان لأنها تجانس الحرف
الحادث فهي شرط لحدوثه وليست بعضائه ولهذا اذا حذف الحرف بقيت
الحركة بحالها ولو كان الحادث تماما للحركة لم تبق الحركة ومن سمي الحركة
بعض حرف او حرفا صغيرا فقد تجوز ولهذا لا يصح النطق بالحركة وحدها .

والثاني ، لو قدرنا ان الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع ان تقارن
الحرف الاول كما انه ينطق بالحرف المشدد حرفا واحدا وان كانا حرفين في
التحقيق إلا أن الاول لما ضعف عن الثاني امكن ان يصاحبه والحركة اضعف
من الحرف الساكن فلم يمتنع ان يصاحب الحرف الحرف ، انتهى .

الفائدة الثانية

قال ابو البقاء ويتعلق بهذا الاختلاف مسألة اخرى وهى ان الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين ، احدهما . ان الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا معنى لقول من قال انه مجتمع من حركتين لأن الحركة اذا اشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين .
احدهما ، ماسبق من ان الحركة ليست بعض الحرف .

والثانى ، انك اذا اشبعت الحركة نشأ منها حرف تام وتبقى الحركة قبله بكمالها فلو كان الحرف كحركتين لم تبقى الحركة قبل الحرف انتهى ، وكأنه يشير بذلك الى مخالفة ابن جنى ايضا فانه عقد لذلك بابا فى (الخصائص) قال فيه الحركة حرف صغير ألا ترى أن من متقدمى القوم من كان يسمى الضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الالف الصغيرة ويؤكد ذلك عندك أنك متى اشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفا من جنسها كما قال الشاعر .

نفى الدراهم تنقاد الصياريف

وقوله

وانى حيثما يسرى الهوى بصرى من حيث ما سلكوا أدنوا فانظور
يريد فانظر ، وقول ابن هرمة يرثى ابنه .

فانت من العوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنزح

يريد بمنزح وهو مفتعل من النزوح ولكون الحركات ابعاض الحروف اجريت الحروف مجراها فى الاعراب بها فى الابواب المعروفة من الاسماء الستة والتثنية والجمع على حدها والافعال الخمسة وتضارعت الحروف والحركات فى الحذف للتخفيف فحذفت الحركة فى قوله (ومن يتق فان الله معه) وقوله (وقد بدا هنك من المئزر) وقوله (فاليوم أشرب غير مستحقب) وحذف الحرف فى قوله (فالحقت انراهم طريق ألاهم) يريد اولاهم وقوله (وصانى المعجاج فيما وصنى) . يريد فيما وصانى قال ومن مضارعة الحرف

للحركة ان الاحرف الثلاثة الالف والياء والواو اذا اشبعن ومطلبن ادين الى حرف آخر غير هن الا انه شبيه بهن وهو الهمزة فانك اذا مطلت الالف أدتلك الى الهمزة فقلت، أ، وكذلك الياء في قولك إى والواو في قولك أو، فهذا (كالحركة الى الهمزة فقلت آ آ - وكذلك الثانى فى قولك أو والواو فى قولك أو، فهذا -) كالحركة ادتلك الى صورة اخرى غير صورتها وهى الف والياء والواو فى متزاح والصاريف وانظور وهذا غريب فى موضعه .

ومن ذلك ان تاء التانيث فى الواحد لا يكون ما قبلها الامفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة ولا يكون ساكنا فان كانت الالف وحدها من بين سائر الحروف جازت نحو قطة وحصاة وارطاة وحنطة ألا ترى الى مساواتهم بين الفتحة والالف حتى كأنها هى .

وقال وهذا احد ما يدل على ان اضعف الاحرف الثلاثة الالف دون اختيها لأنها قد خصت هنا بمساواة الحركة دونها ومن ذلك انهم قد بينوا الحرف بالهاء كما بينوا الحركة بها وذلك نحو قولهم وازيداه واغلامهاه واغلامهوه واغلامهيه وانقطاع ظهرهيه فهذا نحو قولهم اعطيتكه ومررت بكه واعزه ولا تدعه والهاء فى الجميع لبيان الحركة لاضمير، ومن ذلك ان اقعده الثلاثة فى المد لا يسوغ تحريكه وهو الالف بفحرت لذلك مجرى الحركة ألا ترى ان الحركة لا يمكن تحريكها فهذا وجه ايضا من المضارعة فيها .

واما شبه الحركة بالحرف ففي نحو تسميتك امرأة بهند وجمل فلك فيها مذهب ان الصرف وتركه فان تحرك الاوسط ثقل الاسم فيتعين منع الصرف نحو قدم اسم امرأة بفحرت الحركة مجرى الحرف فى منع الصرف كسعاد ونحوه ومن ذلك انك اذا اضعفت اى نسبت الرباعى المقصورا جزت اقرار الفه وقلها الفافتقول فى حبلى حبلى وان شئت حبلى وفى الجماسى تحذف الفه البتة كجبارى ومصطفى فى جبارى ومصطفى وكذلك ان تحرك الثانى من الرباعى تحذف الفه البتة كقولك فى جمزى جمزى وفى بشكى بشكى فاوجببت الحركة الحذف كما

اوجبه الحرف الزائد على الاربعة .

ومن مشابهة الحركة للحرف انك تفصل بها ولا تصل الى الادغام معها كما تفصل بالحرف ولا تصل اليه معه وذلك نحو وتد ونظر (١) فجزت الحركة بين متقار بين كما يجز الحرف بينهما نحو شمليل و(٢) جدير .
ومنها انهم قد اجروا الحروف المتحرك مجرى الحرف المشدد وذلك انه اذا وقع روياء في الشعر المقيد سكن كما ان الحرف المشدد اذا وقع روياء فيه خفف، والمتحرك كقوله .

وقاتم الاعماق حاوي المخترق

فاسكن القاف وهي مجرورة والمشدد كقوله .

اصحوت اليوم أم ساقتك هر

فحذف احدى الراءين كما حذف الحركة من قاف المخترق .

قال وهذا ان شئت قلبته فقلت ان الحرف اجري فيه مجرى الحركة وجعلت الموضع في الحذف للحركة ثم لحق بها فيه الحرف .

قال وهو عندي اقيس ومن ذلك استكراههم اختلاف التوجيه ان يجتمع مع الحركة غيرها من اختيها نحو الجمع بين المخترق وبين العقق والحق فكراهيتهم هذا نحو من امتنا عنهم من الجمع بين الالف مع الياء او الواو ورفين قال .

ومن ذلك عندي ان حر في العلة الياء والواو قد صحا في بعض المواضع للحركة بعدها كما يصح ان لو وقع حرف اللين ساكنا بعدها وذلك نحو القود والحوكة والخوانة والغيب، والصيد وحول وروع (وان بيوتنا عورة) فيمن قرأ كذلك بفرت الياء والواو هنا في الصحة او وقوع الحركة بعدها مجراهما فيها لو وقع حرف اللين ساكنا بعدها نحو القواد والخواكة والخوانة والغياب والصيد وحويل ورويع وان بيوتنا عويرة وكذلك ما صح من نحو قولهم هيؤ الرجل من الهياة هو جار مجرى صحمة هيؤ لو قيل فاعرف ذلك فانه لطيف

الفائدة الثانية

قال ابن جنى باب كية الحركات اما ما فى ايدى الناس فى ظاهر الامر ثلاث وهى الضمة والكسرة والفتحة ومحصولها على الحقيقة ست وذلك ان بين كل حركتين حركة فالتى بين الفتحة والكسرة هى الفتحة قبل الالف المائلة نحو فتحة عين عالم وكاتب كما ان الالف التى بعدها بين الالف والياء والتى بين الفتحة والضمة هى التى قبل الف التفتيح نحو فتحة لام الصلوة والزكوة وكذلك قام وعاد واتى بين الكسرة والضمة ككسرة قاف قيل وسين سير فهذه الكسرة المشمة ضما ومثلها الضمة المشمة كسرة كمنحو قاف النقيير وضمة عين مذعور وابن بور فهذه ضمة اشربت كسرة كما انها فى قيل وسير كسرة اشربت ضما فهما لذلك كالصوت الواحد لكن ليس فى كلامهم ضمة مشربة فتحة ولا كسرة مشربة فتحة .

ويدل على ان هذه الحركات معتدات اعتداد سيبويه بالالف المائلة والفتحة حركتين غير الالف المفتوح ما قبلها .

وقال صاحب البسيط جملة الحركات المتنوعة اربع عشرة حركة ثلاث للاعراب وثلاث للبناء وثلاث متوسطة بين حركتين .

احدها ، بين الضمة والفتحة وهى الحركة التى قبل الالف المنفخمة فى قراءة ورش نحو الصلوة والزكوة والحيوة .

والثانية ، بين الكسرة والضمة وهى حركة الاشام فى نحو قيل وغيض على قراءة الكسائى .

والثالثة ، بين الفتحة والكسرة وهى الحركة قبل الالف المائلة نحو رمى والعاشرة ، حركة اعراب تشبه حركة البناء وهى فتحة ما لا ينصرف

فى حال الجر على مذهب من جعلها حركة اعراب .
والحادية عشر ، حركة بناء تشبه حركة الاعراب وهى ضمة المنادى

وفتحة المبني (١) مع لاعلى مذهب من جعلها حركة بناء .

الثانية عشر ، حركة الاتباع .

الثالثة عشر ، حركة التقاء الساكنين .

الرابعة عشر ، حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله معربا

فانه جيئ بها لتصح الياء وليست حركة اعراب ولا حركة بناء

قال وانما لقببت الحركة بهذا اللقب لانها تطلق الحروف بعد سكونها

فكل حركة تطلق الحرف نحو اصلها من حروف اللين فاشبهت بذلك انطلاق

المتحرك بعد سكونه وقال المهلبى فى (نظم الفرائد) .

عددنا جملة الحركات ستا وستا بعدها ثم اثنتين

فاعراب ثلاث او بناء ثلاث او ثلاث بين بين

ومشبهتان والاتباع حاد واخرى لالتقاء الساكنين

وواحدة مذذبة تردت لدى اخواتها فى حيرتين

وقال بعضهم الحركات سبع حركة اعراب ، وحركة بناء ، وحركة

حكاية ، وحركة اتباع ، وحركة نقل ، وحركة تخلص من سكونين ، وحركة

المضاف الى ياء المتكلم .

الفائدة الرابعة

قال الشريف الجرجاني فى حاشية الكشاف ، الحركة الاعرابية مع

كونها طارئة اقوى من البنائية الدائمة لان الاعرابية علم لمعان معتورة يتميز

بعضها عن بعض فالأخلاق بها يفضى الى التباس المعانى وفوات ما هو الغرض

الأصلى من وضع الألفاظ وهيئاتها اعنى الابانة عمافى الضمير .

الفائدة الخامسة

يقال فى حركات الاعراب ، رفع ونصب وجر او خفض وجرم

وفى حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف .

قال بعض شراح الجمل ، والسبب فى ذلك ان الاعراب جعلت القابله

مشتقة من القاب عوامله فالرفع مشتق من رافع والنصب من ناصب والجر والحذف من جار وخافض والجزم من جازم .

قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتق فيه المصدر من الاسم نحو العمومة والحوولة لانهما مشتقان من العم والحال فلما صار الرفع والنصب والجر والجزم لقباً للاعراب ولم يكن للبناء عاملاً يحدثه يشتق له منه القاب جعلت القاب الضم والفتح والكسر والوقف .

وقال ابو البقاء العكبري في (اللباب) انما خصوا الاعراب بذلك لان الرفع ضمة مخصصة والنصب فتحة مخصصة وكذلك الجر والجزم وحركة البناء حركة مطلقة والواحد المخصوص من الجنس لا يسمى باسم الجنس كالواحد من الآدميين اذا اردت تعريفه غلبت (١) عليه علماً كزيد وعمر وولاتسميه رجلاً لا شتراك الجنس في ذلك فضممة الاعراب كالشخص المخصوص وضمة البناء كالواحد المطلق .

وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في (التعليقة على المقرب) اختلف النحاة هل يطلق احدهما على الآخر فيقال مثلاً للمعرب مضموم وللمبني مرفوع أم لا على ثلاثة مذاهب ، فمنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما على الآخر لان المراد الفرق وذلك يعده ، ومنهم من قال يجوز مجازاً والمجاز لا بداه من قرينة وتلك القرينة تبينه ، ومنهم من قال يجوز اطلاق اسماء البناء على الاعراب ولا ينعكس .

الفائدة السادسة

قال ابو البقاء العكبري في (اللباب) اختلفوا في حركات الاعراب هل هي اصل لحركات البناء ام بالعكس ام كل واحد منها اصل في موضعه فذهب قوم الى الاول وعلته ان حركات الاعراب دوال على معان حادثة بعلته بخلاف حركات البناء وما ثبت بعلته اصل لغيره ، وذهب قوم الى الثاني وعلته أن حركات البناء لازمة وحركات الاعراب منتقلة واللازم اصل للترنزل

اذ كان اقوى منه، وهذا ضعيف لان تنقل حركات الاعراب لمعنى ولزوم حركات البناء لغير معنى، وذهب قوم الى الثالث لان العرب تكلمت بالاعراب والبناء في اول وضع الكلام وكل منهما له علة غير علة الآخر ولا معنى لبناء احدهما على الآخر.

وعبر في (التبيين) عن هذا الخلاف بقوله اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البناء او بالعكس او هما متطابقتان من غير ترتيب قال والا قوى هو الاول.

الفائدة السابعة

أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة

قال رجل للخليل لا اجد بين الحركات فرقا فقال له الخليل ما اقل من يميز أفعاله أخبرني بأخف الافعال عليك فقال لا أدري قال أخف الافعال عليك السمع لانك لا تحتاج فيه الى استعمال جارحة انما تسمعه من الصوت وانت تتكلف في اخراج الضمة الى تحريك الشفتين مع اخراج الصوت وفي تحريك الفتحة الى تحريك وسط الفم مع اخراج الصوت فاعمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد هكذا نقله الزجاجي في (كتاب الايضاح) في اسرار النحو.

وقال ابن جنى، أرى الدليل على خفة الفتحة أنهم يفرون اليها من الضمة كما يفرون من السكون.

اذا علمت ذلك فتفرع عليه فروع احدها، اختصاص الرفع بما اختص به والنصب (والكسر - ١) بما اختص به وذلك ان المرفوعات قليلة بالنسبة الى المنصوبات اذ هي الفاعل والمبتدأ والخبر وما ألحق بها من نائب الفاعل واسم كان وخبران بخلاف المنصوبات فانها اكثر من عشرة فجعل الاثقل للاقل لقلّة دورانه والاخف للاكثر ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقل ما يقل.

وايضا فالمرفوع لا يتعدد منه سوى الخبر على خلاف والفرع الواحد

من المنصوبات يتعدد كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى، قال الزجاجي
الفعل ليس له الامر فروع واحد وينصب عشرة اشياء ولما كانت المجرورات
اكثر من المرفوعات وأقل من المنصوبات اعطيت الحركة الوسيطى فى الثقل
والخفة .

الفرع الثانى ، اختصاص الضم بما بنى عليه (والفتح والكسر بما بنى
عليه - ١) لما ذكر ايضا فان المبنى على الفتح اكثر من المبنى على الكسر ومنه
ما كان بجوارياء نحو أين وكيف فزاد بعدا عن الكسرة طلبا للخفة اذ هو مع
الياء اثقل منه وحده ، والمبنى على الضم اقل من المبنى على الكسر اذ لم يكن عليه
الاحيى والظروف الستة وغير أى فى بعض احوالها والمنادى وبعض الضائر .
الثالث ، اختصاص نون التثنية بالكسر ونون الجمع بالفتح لثقل الجمع
فاعطى الأخرى واعطيت التثنية لخفتها الكسر ليتعادلا .

الرابع ، قلة وجود الضم فى جنس الفعل فلم يوجد فيه الا عرابا فى بعض
الاحوال وذلك لانه اثقل من الاسماء فتحى فى الغالب عن الضم لثلا يكثر الثقل .
الخامس ، امتناع الجر والكسر فى الافعال جملة فرارا من الثقل ايضا
وفى (البسيط) لاختلاف ان الفتح اخف عندهم من الكسر والأف اخف من
الياء وفيه الفتحة اقرب الى الكسرة من الضمة ولذا حمل الجر على النصب فى
فى ما لا ينصرف والنصب على الجر فى جمع المؤنث السالم حملا على القرب .

وقال السخاوى ، فى (شرح المفصل) قال الخليل اول الحركات
الضمة لأنها من الشفة واول ما يقع فى الكلام انفاعل فكان حق الكلام اذا
حمل على المشاكلة ان يقسم اول الحركات لاول الاشياء وقال ابن الدهان فى
(الغرة) الضمة والكسرة مستثقلتان مبانيتان للسكون والفتحة قريبة من
السكون بدلالة ان العرب تفر الى الفتحة كما تفر الى السكون من الضمة
والكسرة وذلك انهم يقولون فى غرفة غرفات وفى كسرة كسرات بالاتباع
ثم انهم يستثقلون ذلك فيقولون كسرات وغرفات بالسكون وبعضهم يقول

غرفات وكسرات بالفتح فيعرف ان بين الفتحة والسكون مناسبة ولا يقولون ذلك في ضرب (١) وانما يقولون ضربات بالفتح لا غير ، وايضا فان العرب تخفف الكسرة في فخذ والضممة في عضد ولا تخفف الفتحة في جمل فاما القدر والقدر فلغتان وكذلك الدرّك والدرّك .

ومما يدل على مناسبة الفتحة السكون ان الواحد اذا اعتلت عينه بالسكون اعتل في الجمع بالقلب الى الياء على شرائط تقول ثوب وثياب وسوط وسياط ولم يقولوا اثواب كما قالوا اطوال لان الواو في طويل متحركة وقالوا في جواد جواد فقلبوا في الجمع لانها في الواحد مفتوحة والفتح يقارب السكون ، انتهى .

الفائدة الثامنة

قال ابن جنى ، باب في مطل الحركات ومطل الحروف

اما الاول فينشأ عن الحركة حرف من جنسها فينشأ بعد الفتحة ألف وبعد الكسرة ياء وبعد الضمة واو وقد تقدمت امثله في الفائدة الثانية قال ومن مطل الفتحة قول عنبرة (ينباع من ذفرى غضوب جسرة) وقال ابو علي اراد ينباع فاشبع الفتحة فانشأ عنها الفا .

وقال الاصمعي يقال انباع الشجاع ينباع انبعا اذا انخرط من بين الصفيين ما ضيا وأنشد فيه .

يطرق (٢) حلسا وأناة معا ثم ينباع انبباع الشجاع

فهذا انفعل ينفعل انفعالا والالف فيه عين وينبغي ان يكون عينه واوا لانها اقرب معنى من الياء هنا نعم وقد يمكن عندي ان تكون هذه لغة تولدت وذلك انه لما سمع ينباع اشبه في اللفظ ينفعل فجاؤا منه باض ومصدر كما ذهب ابو بكر اليه فيما حكاه ابو زيد من قولهم ضفن الرجل يظفن اذا جاء ضيفا مع الضيف وذلك انه لما سمعهم يقولون ضيفن وكانت فيعمل في الكلام اكثر من فعان توهمه فيعلا فاشتق الفعل منه بعد ان سبق الى وهمه هذا فيه فقال ضفن يظفن

فلوسئلات عن مثال ضفن يضمن على هذا القول لقلت فلن يفلن لان العين
قد حذفت قال ومن مطلق الفتحة عندنا قول الهذلي .

بينما تعنقه (١) الكفاة وروغه يوم ما اتبع له جرى سلفه

اي بين اوقات تعنقه (١) فاشبع الفتحة فانشأ عنها الفا . وحدثنا ابو علي ان
احمد بن يحيى حكى (خذه من حيث وليس) قال وهو اشباع ليس وحكى القراء
عنهم ، أكلت لحما شاة ، اراد لحم شاة فمطل الفتحة فانشأ عنها الفا . ومن اشباع
الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف والمطافيل والجلا عيد والاصل
جلا عد جمع جلعده وهو الشديد فاما ياء مطاليق ومطيايق فعوض من النون
المحذوفة وليست مطلا . ومن مطلق الضمة قوله .

مكورة جم العظام عطبول كأن في أنيائها القر نقول

واما الثاني فالحروف الممتولة هي الحروف الثلاثة المصوتة الالف
والياء والواو وهي من حيث وقعت فيها امتداد واين الا ان الاماكن التي بطول
فيها صوتها ويتمكن مدتها ثلاثة وهي ان تقع بعدها وهي سواكن توابع لما هن
منهن وهو الحركات من جنسهن الهمزة والحرف المشدد وان يوقف عليها
عند التذكر . فالهمزة نحو كساء ورداد وخطيئة ورزية ومقروءة ونجوة وانما
تمكن المد فيهن مع الهمزة لأن الهمزة حرف نأى منشأه وتراخي نخرجه فاذا
أنت نطقت بهذه الاحرف المصوتة قبله ثم تمدت بهن نحوه طن وشعن في
الصوت فوفين له وزدن لبنائه ولمكانه وليس كذلك اذا وقع بعدهن غيرها
وغير المشدد ، ألا تراك اذا قلت كتاب وحساب وسعيد وعمود وضروب
وركوب لم تجدهن لدنات ناعمات ولا وفيات مستطيلات كما تجدهن كذلك
اذا تلاهن الهمز او الحرف المشدد .

واما سبب نعمهن ووفائهن وتماديهن اذا وقع المشدد بعدهن فلاهن
كما ترى سواكن واول المثليين مع التشديد ساءكن فيجفون عليهم ان يلتقي
الساكنان حشوا في كلامهم فحينئذ ما ينهضون الالف بقوة الاعتماد عليها

فيجعلون طولها ووفاء للصوت بها عوضا مما كان يجب لانتقاء الساكنين من تحريكها اذ لم يجدوا عليه تطرقا ولا بالاستراحة اليه معلقا وذلك نحو شابة ودابة وهذا قضيب بكر وقد تمود الثوب وقد قوص بما كان عليه واذا كان كذلك فكلمتا رسخ الحرف في المد كان حينئذ محقوقا بتامه وتمادى الصوت به وذلك الألف ثم الياء ثم الواو فشابة اذا واو في صوتا وانعم جرسا من اختيها وقضيب بكر انعم وأتم من قوص به وتمود الثوب لبعده الواو من اعرق الثلاث في المدوهي الألف وقرب الياء اليها، نعم وربما لم يكتف من تقوى لغته ويتعالى تمكينه وجهارته مما تجشمه من مد الالف في هذا الموضع دون ان يطغى به طبعه وينحط به اعتماده ووطؤه الى ان يبدل من هذه الالف همزة فيحملها الحركة التي كان كلفا بها ومصانعا بطول المد عنها فيقول شابة ودابة، قال كثير (اذا ما العوالي بالعبيط احمارت) .

وقال

أما سودها فتجلت (١) بياضا واما بيضا فسادت ،

وهذا الهمز الذي تراه امر يخص الالف دون اختيها وعلة اختصاصه بها أن همزها في بعض الاحوال انما هو لكثرة ورودها ههنا ساكنة بعدها الحرف المدغم فتحاملوا وحملوا انفسهم على قلبها همزة تطرقا الى الحركة اذ لم يجدوا الى تحريكها سبيلا لاني هذا الموضع ولا في غيره وليست كذلك اختاها لانهما وان سكتتا في نحو قضيب بكر وقوص به فانهما قد يتحرران كثيرا في غير هذا الموضع فصارت تحركهما في غير هذا الموضع عوضا من سكونهما فيه فأعرف ذلك فرقا .

وقد اجروا الياء والواو الساكنتين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعين لما هو منهما وذلك نحو قولهم هذا جيب بكر او ثوب بكر اي ثوب بكر وذلك ان الفتحة وان كانت مخالفة الجنس للياء والواو فان فيها سراله ومن اجله جاز ان تمتد الياء والواو بعدها في نحو ما رأينا وذلك ان اصل المد واقواه

(١) كذا اوردته هنا واعلمه اكنفى بموضع الشاهد ، والافنى همعه والأرض

واعلاه وانعمه وانداه انما هو الألف وانما الياء والواو في ذلك محمولان عليها وملحقان في الحكم بها والفتحة بعض الالف فكأنها اذا قدمت قبلها في نحو بيت وسوط انما قدمت الألف اذ كانت الفتحة بعضها فاذا جاء تا بعد الفتحة جاء تا في موضع قد سبقتهما اليه الفتحة التي هي الف صغيرة فكان ذلك سبباً للأنس بالمد لاسيما وهما بعد الفتحة لكونهما اختي الالف وقوي الشبه بها فصار شيخ وثوب نحو امرء شاخ وثاب فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما فأعرف ذلك .

واما مدها عند التذكر فنحو قولك اخواك ضربا اذا كنت متذكرا المفعول به اى ضربا زيدا ونحوه ، وكذلك مطلق الواو اذا تذكرت في نحو ضربوا اذا كنت تتذكر المفعول او الظرف او نحو ذلك اى ضربوا زيدا وضربوا يوم الجمعة او ضربوا قياما فتذكر الحال ، وكذلك الياء في نحو اضربى اى اضربى زيدا ونحوه ، وانما مطلت ومدت هذه الاحرف في الوقف عند التذكر لأنك او وقفت عليها غير ممطوأة ولا ممكنة المدوانت متذكر ولم يكن في لفظك دليل على انك متذكر شيئاً ولا وهمت ان كلامك قد تم ولم يبق بعده مطلوب متوقع لك فلما وقفت ومطلت علم انك متطاول الى كلام تال الاول منوط به معقود ما قبله على تضمنه وخلطه بجماته ، ووجه الدلالة من ذلك ان حروف اللين الثلاثة اذا وقف عليهن ضعفن وتضاء لن ولم يعب مدهن واذا وقعن بعد (١) الحرفين تمكن واعترض الصدى معهن .

وانذلك قال ابو الحسن ، ان الألف اذا وقعت بعد (١) الحرفين كان لها صدى ويدل على ذلك ان العرب لما ارادت مطلهن للندبة واطالة الصوت بهن في الوقف وعلمت ان السكوت عليهن ينتقصهن ولا يفي بهن اتبعتهن الهاء في الوقف توفية لهن وتطاولا الى اطالتهن وذلك قولهم ، وازيداه ، ولا بد من الهاء في الوقف فان وصلت اسقطتها وقام التابع في اطالة الصوت مقامها نحو ، وازيداه واعمراه ، وكذلك اختها نحو و انقطاع ظهره و اغلامكيه و اغلامهوه و اغلامهوه و تقول في الوصل ، و اغلامهوه قد كان كريماً ، و انقطاع ، ظهره هي

من هذا الامر .

والمعنى الجسامع بين التذكر والندبة قوة الحاجة الى إطالة الصوت في الموضوعين فلما كانت هذه حال هذه الاحرف وكنت عند التذكر كالناطق بالحر ف المستذكر صار كما انه هو الملفوظ به فتمت هذه الاحرف وان وقعن اطرافا كما يتمن اذا وقعن حشوا لا او اخر فاعرف ذلك ،

وكذلك الحركات عند التذكر يمتلن حتى يفين حروفا فاذا صرنا بحرين مجرى الحروف المبتدأة توأم فيمطلن ايضا حينئذ كما تمطل الحروف وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في قمت قمتاى قمت يوم الجمعة ومع الكسرة أتى أى أنت عاقلة ومع الضمة قمتواى قمت الى زيد فان كان الحرف الموقوف عليه عند التذكر ساكنا صحيحا كسر لأنه لا يجرى الصوت في الساكن فاذا حرك اتبعت الصوت في الحركة ثم انتهى الى الحرف ثم اشبعت ذلك الحرف ومطلته كقولك في قد وانت تريد قد قام قدى وفي منى وفي هل هلى وفي نعم نعمى وفي لام التعريف من الغلام مثلا الى وانما حرك بالكسرة دون اختيها لأنه ساكن احتيج الى حركة بحرى مجرى التقاء الساكنين نحو قم الليل وعليه اطلق المجزوم والوقوف في القوافي المطلقة الى الكسر كقوله (وأنك مهما تأمرى القلب يفعل) .

وقوله (لما نزل برحالتنا وكان قدى) ونحو مما نحن عليه حكاية الكتاب هذا سيفنى ، يريد سيف من امره كذا فلما اراد الوصل اثبت التنوين ولما كان ساكنا صحيحا لم يجز الصوت به كسر ثم اشبع فانشأ عنها ياء فقال سيفنى وان كان الموقوف عليه عند التذكر ساكنا معتلا غير تابع لما قبله وهو الياء والواو الساكتان بعد الفتح نحو اى وكى ولو واو كسر نحو ، قمت كى اى كى تقوم ومن كان من لغته ان يفتح او يضم لالتقاء الساكنين نحو قم الليل فقياس قوله ان يفتح ويضم عند التذكر نحو قما وبعاء وسرا ،

وعن قطرب ان من العرب من يقول شم يارجل فان تذكرت على

هذه اللغة مطلت الضمة واوا فقلت شموا.

ومن العرب من يقرأ (اشتر وا الضلالة) بالضم ومنهم من يكسر ومنهم من يفتح فان مطلت مستدكرا قلت على من ضم اشتر ووا و على من كسر اشتر وى و على من فتح اشتر وا، وروينا عن محمد بن محمد عن احمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر .

فهم بطا تهم وهم وزراؤهم وهم القضاة ومنهم الحكام

فان وقفت على هم من قوله وهم القضاة قلت وهمى وكذا الوقت على منهم الحكام منهمى وان وقفت على هم من قوله وهم وزراؤهم قلت وهو الا نك ك انك رأيت فعل الشاعر وان شئت عكست حملا للثاني على الاول وللاول على الثاني لأنك اذا فعلت ذلك لم تعدان حملت على نظيره .

وكلما جاز شيء من ذلك عند وقفه التذكر جاز في القافية البتة على ما تقدم وعليه يقول عجبت منا اى من القوم على من فتح النون ومن كسرهما فقال من القوم قال منى .

(التاسعة) في انابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة ، قال ابن جنى الاول منهما ان تحذف الحرف وتقرأ الحركة قبله نائبة عنه ودليلا عليه كقوله .

كفك كف لا تليق درهما جود او اخرى تعط بالسيف الدما

يريد تعطى وقوله (واخر صفوان متى يشأ بصير منه - ١) وقوله، (دوامى الايدى نجبطن السريحا) ومنه قوله تعالى (يا عباد فاتقون) وهو كثير في الكسرة وقد جاء في الضمة منه قوله .

ان الفقير بيننا قاض حكم ان يرد الماء اذا غاب النجم

يريد النجوم فحذف الواو وانا ب عنها الضمة وقوله (حتى اذا بليت حلاقيم الحاق) يريد الخلق وقال الاخطل .

كلع ايدى مشا كيل مثابة (٢) يندبن ضرس بنات الدهر والخطب

يريد الخطوب ، ومنه قوله تعالى (ويمح الله الباطل - ويوم يدع
الداع - وسندع الزبانية) كتب ذلك بغير واو دليلًا في الخط على الوقف عليه
بغير واو في اللفظ وله نظائر وهذا في المفتوح قليل لخفة الالف ، قال (مثل النقاء
لبده ضرب الطلل) يريد الطلال ، ونحو منه قوله .

ألا ببارك الله في سهيل إذا ما الله ببارك في الرجال

فحذف الالف من لفظة الله ومنه قوله . (أو الفاكهة من ورق الحمى)
لأنه أراد الحمام فحذف الالف فالتقت الميمان بغير على ماترى وقال ابو عثمان في
قوله تعالى يا ابت اراد يا ابت فحذف الالف ، وقال الشاعر .

فلمست بمدرك ما فات منى بلهف ولا بليست ولا لو أنى
يريد بلهفا .

والثاني منهما ، وهو انا بة الحرف عن الحركة في بعض الأحاد وهي
الاسماء الستة وجميع التثنية وكثير من الجمع فان الالف والواو والياء فيها نائية
عن الحركات في الاعراب وكذا النون في الافعال الخمسة نائية عن الضمة
وليس من هذا الباب اشباع الحركات (على الحركات - ١) في نحو مستراح
والصياريف وانظور لأن الحركة في نحو هذا لم تحذف ويثبت الحرف عنها بل
هي موجودة لا مزيد فيها ولا منتقص منها .

(العاشرة) في هجوم الحركات على الحركات قال ابن جنى هو على
ضربين . احدهما كثير مقيس والآخر قليل غير مقيس .

فالاول قسبان احدهما ان تتفق فيه الحركات والآخران مختلفان فيكون
الحكم للطارئ منها على ما مضى فالمتفقان . نحو هم يغزون ويدعون اصله
يغزون فاسكنت الواو الاولى التي هي اللام وحذفت اسكونها وسكون
واو الضمير والجمع بعدها ونقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللام الى الزاى التي
هي العين فحذفتها الضمة الاصلية في الزاى اطروء الثانية عليها ولا بد من هذا
التقدير في هجوم الثانية الحادثة على الاولى الراتبة اعتبارا في ذلك بحكم المختلفين

الأتراك تقول في العين المكسورة بنقل الضمة اليها مكان كسرتها نحو يرمون ويقضون، نقلت ضمة ياء يرميون الى ميمها فابتزت الضمة الميم لكسرتها او حلت محلها فصارت يرمون فكما لا يشك في ان ضمة ميم يرمون غير كسرتها في يرميون لفظا فكذلك نحكم على ان ضمة زاي يغزون غير ضميتها في يغزون تقدير او حكا ونحو من ذلك قولهم في جمع مئة مئو فكسرة ميم مئو غير كسرتها في مئة اعتبارا بحل المختلفين في سنة وسنون وبرة وبرون ومثله ترخيم برثن ومنصور فيمن قال، يا حار، اذا قلت يا منص ويا برث فالضمة فيها غير الضمة فيمن قال يا برث ويا منص على يا حار اعتبارا بالمتخلفين فكما لا يشك في ان ضمة يا حار غير كسرة يا حار سماعا ولفظا فكذلك الضمة على يا حار في يا برث ويا منص غير الضمة فيها على يا حار تقدير او حكا.

وكذلك كسرة صاد صنو وقاف قنو غير كسرتها في صنوان وقنوان .
وكذلك كسرة ضاد تقضين في الجمع غير كسرتها المقدرة فيها في اصل

حالها وهو تقضين في المفرد على حد ما تقدم في يغزون ويدعون .
واما المختلفتان فامرهما واضح نحو يرمون ويقضون والاصل يرميون ويقضيون فاسكنت الياء استتقالا للضمة عليها ونقلت الى ما قبلها فابتزت كسرتها لظروءها عليها فصارت يرمون ويقضون .

وكذلك انت تغزين اصله تغزوين نقلت الكسرة من الواو الى الزاي فابتزتها ضميتها فصارت تغزين الا ان منهم من يشم الضمة ارادة للضمة المقدرة ومنهم من يخلص الكسرة فلا يشم ويدلك على مراعاتهم لتلك الكسرة والضمة المبتزة عن هذين الموضعين أنهم اذا امروا ضموا همزة الوصل وكسروها ارادة لها نحو اقضوا امروا ونحو اغزى ادعى فكسروهم مع ضمة الثالث وضمهم مع كسراته يدل على قوة مراعاتهم للاصل المغير وانه عندهم مراعى معتد بمقدر .

ومن المتفقة حركته، ما كانت فيه الفتحتان نحو اسم المفعول من نحو اشتدوا حمر وهو مشتد ومجر واصله مشتد ومجرر فاسكنت الدال والراء

الاوليان وادغمتا في المثل ولم تنقل الحركة الى ما قبلها فتغلبه على حركته التي فيه كما نقلت في يغزون ويرمون يدل على ذلك قولهم في اسم الفاعل ايضا كذلك مشتد ومحمر الأتري ان اصله هنا مشتدد ومحمر فلو نقلت هنا لوجب ان تقول مشتد ومحمر فلما لم تقل ذلك وصرح في المختلفين اللذين الثقل فيهما موجود لفظا امتنعت من الحكم به فيما تحصل الصيغة فيه تقديرا ووهما .

وسبب ترك النقل في المفتوح انفراد الفتح عن الضم والكسرى في هذا النحو لزوال الضرورة فيه ومعه ، الأتري الى صحة الواو والياء جميعا بعد الفتحة وتعذر صحة الياء الساكنة بعد الضمة والواو الساكنة بعد الكسرة وذلك انك لو حذف الضمة في يرميون ولم تنقلها الى الميم لصار التقدير الى يرمون ثم وجب قلب الواو ياء وان تقول هم يرمين فيصير الى لفظ جماعة المؤنث .

وكذلك لو لم تنقل كسرة الواو في تغزون الى الزاي لصار التقدير الى تغزين ثم يجب قلب الياء واوانضمام الزاي قبلها فتقول للراة ، انت تغزون فيلتبس بجماعة المذكر فهذا حكم المضموم مع المكسور وليس كذلك المفتوح الأتري الواو والياء صحيحتين بعد الفتحة نحو هؤلاء يخشون ويسعون وانت ترضين وتخشين فلما لم تغير الفتحة هنا في المختلفين اللذين تغييرهما واجب لم تغير الفتحان اللتان انماهما في التغيير محولتان على الضمة مع الكسرة .

فان قيل ، قد يقع اللبس ايضا حيث رمت الفرق لأنك تقول للرجال أنتم تغزون وللنساء انتن تغزون وتقول للراة انت ترمين وجمع النساء انتن ترمين .

قيل ، انما احتمل هذا النحو في هذه الاماكن ضرورة ولولا ذلك لما احتمل .

ووجه الضرورة ان اصل انتم تغزون تغزون فالحرکتان كما ترى متفتتان .

وكذلك أنت ترمين اصله ترمين فالحر كتان ايضا متفتتان فاذا اسكنت المضموم الاول ونقلت اليه ضمة الثانى واسكنت المكسور الاول ونقلت اليه كسرة الثانى بقى اللفظ بجائه كأن لم تنقله ولم تغير شيئاً منه فوقع اللبس فاحتمل لما يصحب الكلام من اوله وآخره كاشياء كثيرة يقع اللبس فى لفظها فيعتمد فى بيانها على ما يقارنها كالتحقير والتكسير وغير ذلك فلما وجدت الى رفع اللبس بحيث وجدته طريقا ساكتها ولم تجد اليه طريقا فى موضع آخر احتملته ودلت بما يقارنه عليه .

الضرب الثانى ، مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقوله .
وقال (اضرب الساقين امك هابل) ، اصله امك فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها على حد من قرأ (فلأمة الثلث) فصار امك ثم اتبع الكسر الكسر فهجمت كسرة الاتباع على ضمة الاعراب فابتزتها موضعها فهذا شاذ لا يقاس عليه ألا تراك لاتقول ، قدراك ، واسعة ولا عدلك ثقیل ولا بنتك عاقلة ونحو من ذلك فى الشذوذ قراءة الكسائى بما انزلك وقياسه فى تخفيف الهمزة ان تجعل الهمزة بين بين فتقول بما أنزل اليك لكنمه حذف الهمزة حذفاً والى كسرتها على لام انزل وقد كانت مفتوحة فعابت الكسرة الفتحة على الموضع فصار تقديره بما انزلك فالتقت اللامان متحركتين فاسكنت الاولى وادغمت فى الثانية كقوله تعالى (لكننا هو الله ربى) .

ونحو منه ما حكاه لنا ابو على عن ابى عبيدة انه سمع (دعه فى حرمه) وذلك انه نقل ضمة الهمزة بعد ان حذفها على الراء وهى مكسورة فنفى الكسرة واعقب منها ضمة .

ومنه ما حكاه احمد بن يحيى فى خبره مع ابن الاعرابى بحضرة سعيد ابن مسلم عن امرأة قالت لبنات لها وقد خلون الى اعرابى كان يأنفهن (أنى السوء تنتنه) قال احمد بن يحيى فقال لى ابن الاعرابى تعال الى ههنا اسمع ما تقول قلت وما فى هذا ارادت استفهام انكارا فى السؤة انتنه فالقت فتحة اتن على

كسرة الهاء فصارت بعد تخفيف السؤة أفى السؤة تمتنه فهذا نحو مما نحن بسبيله
وجميعه غير مقيس لانه ليس على حد التخفيف القياسى لان طريق قياسه ان
تقول فى حرامه فتقر كسرة الراء عليها وتجعل همزة امه بين بين اى بين الهمزة
والوولأنها مضمومة كقواه تعالى يستهزون فيمن خفف او فى حريمه فيبدلها ياء
البتة على يستهزيون وهو رأى ابى الحسن فاما فى حريمه فليس على قياس البتة
وكذلك قياس تخفيف قولها أفى السوءة انتنه ان تقول أفى السوءة تمتنه فتخلص
همزة انتنه ياء البتة لانفتاحها وانكسار ما قبلها كقولك فى تخفيف ميزر مئزر
انتهى ما ذكره ابن جنى .

ومن فروع هذا الباب كسرة شرب اذا بنى للفعول وكسرة زبرج
اذا صغر هل تبقى .

ظاهر كلامهم نعم قال ابو حيان ولوقيل انها زالت وجاءت كسرة
اخرى لكان وجهها كما قالوا فيمن زيد فى الحكاية على احد القولين وفى من نص
اذا رحمت منصور اعلى لغة من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بقاء غير الضمة فى
منصور التى هى من حركات الكلمة الاصلية ، قال واذا صغرت فعلا على فعيل
فضمة فعيل غير ضمة فعل وقيل هى هى .

الحادية عشرة ، قال ابن القيم فى (بدائع الفوائد) قال السهيلي قولهم
حرف متحرك وتحركت الواو ونحو ذلك تساهل منهم فان الحركة عبارة عن
انتقال الجسم من حيز الى حيز والحرف جزء من الصوت ومحال ان تقوم
الحركة بالحرف لانه عرض والحركة لا تقوم بالعرض وانما المتحرك فى الحقيقة
هو العضو من الشفتين او اللسان او الحنك الذى يخرج منه الحرف ، فالضمة
عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلك صوت خفى
مقارب للحرف ان امتد كان واوا وان قصر كان ضمة والفتحة عبارة عن فتح
الشفتين عند النطق بالحرف وحدث الصوت الخفى الذى يسمى فتحة وكذا
القول فى الكسرة .

والسكون عبارة عن خلوا العضو من الحركات عند النطق بالحرف ولا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك اى ينقطع فاذلك سمي جز ما اعتبارا بانجزام الصوت وهو انقطاعه وسكونا اعتبارا بالعضو الساكن ، فقولهم فتحة وضم وكسر هو من صفة العضو واذا سميت ذلك رفعا ونصبا وجرا وجز ما فهى من صفة الصوت لأنه يرتفع عند ضم الشفتين وينتصب عند فتحها او ينخفض عند كسرهما وينجزم عند سكونها ، وعبروا بهذه عن حركات الاعراب لأنها لا تكون الاسبب وهو العا مل كما ان هذه انما لا تكون بسبب وهو حركة العضو وعن احوال البناء تلك لانه لا يكون بسبب اعنى بعامل كما ان هذه الصفات يكون وجودها بغير آله .

قال ابن القيم وعندى ان هذا ليس باستدراك على النجاة فان الحرف وان كان عرضا فقد يوصف بالحركة تبعاً للحركة محله فان الاعراض وان لم تتحرك بانفسها فهى تتحرك بحركة محالها فاندفع الاشكال جملة .

الثانية عشرة ، قال ابو حيان فى (شرح التسهيل) اختلف النجاة فى الحركات الثلاث اهى ما خوزة من حروف المد واللين ام لا ، فذهب الاكثرون الى ان الفتحة من الالف والضممة من الواو والكسرة من الياء اعتمادا على ان الحروف قبل الحركات والثانى ما خوز من الاول .

وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث الالف من الفتحة والواو من الضمة والياء من الكسرة اعتمادا على ان الحركات قبل الحروف وبدليل ان هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات اذا اشبع وان العرب قد استغنت فى بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاء بالاصل على فرعه .

وذهب بعض النحويين الى انه ليست هذه الحروف مأخوذة من الحركات ولا الحركات مأخوذة من الحروف اعتمادا على ان احدهما لم يسبق الآخر وصححه بعضهم ، انتهى .

الثالثة عشرة ، قال في (البسيط) تمكن النطق بالحرف اقوى من
تمككه بالحركة .

الرابعة عشرة ، الاصل في تقدير الحرف ان يقدر ساكنالان
الحركة امر زائد فلا يقدم عليه الا بدليل ومن ثم كان مذهب سيبويه في شاة ان
الاصل فيها شوهة بسكون الواو كصحفة لا شوهة بالفتح وفي دم ان وزنه
فعل بالسكون لا فعل بالتحريك .

الخامسة عشرة ، الحركة قد تقوم مقام الحرف وذلك في الثلاثي
المؤنث بغيرها ، نحو سقر فانه يمنع الصرف كما لو كان فوق ثلاثة إقامة للحركة
مقام حرف رابع بدليل تحتم حذف الف جمزى في النسب كتحتم الف مصطفى
لا كتخيير الف حبل المشاركة لها في عدد الحروف .

قال في (البسيط) فان قيل ، لو جرت الحركة مجرى الحرف الرابع لم
تلحقه تاء التأنيث في التصغير كالر باعى ولا شك في لحوها نحو سقيرة .
قلت ، نحن لا ندعى ان الحركة تجرى مجرى الحرف الرابع في كل حكم
بل في موضع يشغل اللفظ بها وذلك في المكبر بخلاف المصغر .

السادسة عشرة ، قال ابو البقاء في (التبيين) اعلم انهم لا يريدون
بالحركة المنقولة في الوقف في نحو ، هذا بكر ومررت بيكر ، ان حركة الاعراب
صارت في الكاف اذ الاعراب لا يكون قبل الطرف وانما يريدون انها مثلها .
السابعة عشرة ، قال ابن يعيش - كان المتقدمون يسمون الفتحة الالف
الصغيرة والضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة لان الحركات والحروف
اصوات وانما رأى النحويون صوتا اعظم من صوت فسموا العظيم حرفا والضعيف
حركة وان كانوا في الحقيقة شيئا واحدا ولذلك دخلت الامالة على الحركة كما
دخلت الالف اذ الغرض انما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض .

فائدة

قال بعض شراح الجمل ، السؤال عن مبادئ اللغات يؤدي الى

التسلسل فلهذا لا ينبغي ان يسأل لاي شئ انفردت الاسماء بالجر وانفردت الافعال بالجزم، وانما ينبغي ان يسأل عما كانت يجب فامتنع وهو خفض الافعال المضارعة بالاضافة لان الفعل مرفوع وان اضيف اليه كقوله تعالى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وجزم الاسماء التي لا تنصرف وذلك انها لما اشبهت الفعل المضارع وحكم لها بحكمه فلم تنون ولم تنخفض كالفعل كان يجب ان يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذي اشبهته بدل حمله على النصب ويكون الاسم الذي لا ينصرف ساكنا في حال الخفض ويكون فيه ترك العلامة علامة .

والجواب عن ذلك ما ذكره الزجاجي انه لم تنخفض الافعال المضارعة لان الخفض لو كان فيها انما كان يكون بالاضافة لانه ليس من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل الا الاضافة والاضافة اما للملك او للاستحقاق والافعال لا تملك شيئا ولا تستحقه فلا يكون فيها اضافة واذ لم يكن فيها اضافة لم يكن فيها خفض فان اضيف الى الفعل فانما يضاف اليه في اللفظ ولمصدره في المعنى ولذلك لا تؤثر الاضافة فيه ولم تجزم الاسماء التي لا تنصرف لانها قد ذهب منها التنوين فلو ذهبت الحركة لادى ذلك الى ذهاب شيئين من جهة واحدة وذلك اخلال بالكلمة لتوالي الحذف على آخرها .

حكاية الحال من القواعد الشهيرة

قال ابن هشام في (المغنى) أقاعدة السادسة ، انهم يعبرون عن الماضي والآتى كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصد الاحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الاخبار نحو (وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) لان لام الابتداء للحال ونحو (هذا من شيعته وهذا من عدوه) اذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه الصلوة والسلام كما تقول هذا كتابك فخذها وانما الاشارة كانت اليه في ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله (والله الذي ارسل الرياح فتنير سحابا فسقناه ابلد ميت فاحييناه الارض) ألا ترى انه تعالى قصد بقوله فتنير سحابا احضار

تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثاره السحاب تبدوا واولا قطعاً ثم تتضام متقلبة بين اطوار حتى تصير كما ماء، ومنه (ثم قال له كن فيكون) اى فكان (ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير) وتهوى به الريح في مكان سحيق) .

(ونريد ان نمن على الذين استضعفوا) الى قوله (ونرى فرعون وهامان) ومنه عند الجمهور (وكلهم باسط ذراعيه) اى يبسط ذراعيه بدليل وتقلبهم ولم يقل وقلبناهم وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام ان اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى يعمل ومثله (والله مخرج ما كنتم تكتمون) الا ان هذا على حكاية حال كانت مستقبله وقت التدارى وفى الآية الاولى حكيت الحال الماضية .

ومثلها قوله

جارية فى رمضان الماضى تقطع الحديث بالايامض
اولا حكاية الحال فى قول حسان (يغشون حتى لا تهر كلابهم)
لم يصح الرفع لأنه لا يرفع الا وهو للحال ، ومنه قوله تعالى (حتى يقول الرسول) .

الحمل على ما له نظير اولى من الحمل على ما ليس له نظير

وفيه فروع ، منها مروان يحتمل ان يكون وزنه فعلان او مفعلا او فعوا والاو الاول له نظير فيحمل عليه والآخر ان مثلاً لم يجيئاً ، ذكره ابن جنى .

ومنها ، فم اصحابها فوه بزنة فوز حذف الهاء لشبهها بحرف العلة لخفائها وقربها فى المخرج من الالف نفذت كحذف حرف العلة فبقيت الواو التى هى عين حرف الاعراب وكان القياس قلبها الف لتجر كها بحركات الاعراب وانفتاح ما قبلها ثم يدخل التنوين على حد دخوله فى نحو عصا ورعى فتعذف

الالف لا لتقاء الساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وذلك معدوم النظير
فلا كان القياس يؤدي الى ما ذكر ابدلوا من الواو ميما لأن الميم حرف جلد
يتحمل الحركات من غير استثقال وهما من الشفتين فهما متقاربان ، ذكره ابن
يعيش .

ومنها ، الف كلا وليست زائده اثلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين
وليس ذلك في كلامهم اصلا ذكره ابن يعيش ايضا .

ومنها ، مذهب سيويه ان التاء في كلتا بدل من لام الكلمة كما
ابدلت منها في بنت واخت والفهما للتأنيث ووزنها فعلى كذكرى ، وذهب
الجرمي الى ان التاء للتأنيث والالف لام الكلمة كما في كلا والوجه الاول لأنه
ليس في الاسماء فعتل ولم يعهد ان تاء التأنيث تكون حشوا في كلمة ذكره
ابن يعيش .

ومنها ، قال ابن الانباري في (الانصاف) ذهب البصريون الى ان
الاسماء الستة معربة من مكان واحد والواو والالف والياء هي حروف
الاعراب ، وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانين ، قال والذي يدل على
صحة ما ذهبنا اليه وفساد ما ذهبوا اليه ان ما ذهبنا اليه له نظير في كلام العرب
فان كل معرب في كلامهم ليس له الا اعراب واحد وما ذهبوا اليه لانظير
له في كلامهم فانه ليس في كلامهم معرب له اعرابان والمصير الى ماله نظير
اولى من المصير الى ما ليس له نظير .

ومنها ، قال ابن الانباري ، ذهب البصريون الى ان الالف والواو
والياء في التثنية والجمع حروف اعراب ، وذهب الجرمي الى ان انقلابها هو
الاعراب ، وقد افسده بعض انحويين بان هذا يؤدي الى ان يكون الاعراب
بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم .

ومنها ، قال ابن فلاح في (المعنى) صفة اسم لا المبني يجوز فتحه
نحو ، لا رجل ظريف في الدار ، وهي فتحة بناء لأن الموصوف والصفة

جعلنا كالشيء الواحد بمنزلة خمسة عشر ثم دخلت لاعليهما بعد التركيب ولا يجوز ان تكون دخلت عليهما وهما معربان فبينا معها لأنه يؤدي الى جعل ثلاثة اشياء كشيء واحد ولا نظيره .

ومنها ، قال ابن فلاح ذهب البصريون الى ان اللهم اصله يا الله حذف يا وعوض منها الميم المشددة في آخره .

وقال الكوفيون ليست الميم بعوض بل اصله يا الله ام اى اقصد نخذفت الهمزة من فعل الامر واتصلت الميم المشددة باسم الله فامتزجا وصارا كلمة واحدة ولا يستنكر تركيب فعل الامر مع غيره بدليل هلم فانها مركبة عند البصريين من حرف التنبيه ولم وعندنا من هل وأم قالوا فما صرنا اليه له نظير وما صرتم اليه دعوى بلا دليل .

وقال الانداسي في (شرح المفصل) قال الكوفيون ضمير الفصل إعرابه بأعراب ما قبله لانه توكيد لما قبله ورده البصريون بان المكنى لا يكون تاكيدا للظهور في شئ من كلامهم والمصير الى ما لا نظيره في كلامهم غير جائز وقال ابن جنى في الخصائص ، اذا دل الدليل لا يجب ايجاد النظر وذلك على مذهب الكتاب فانه حكى مما جاء على فعل إبلا وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده ان لم يكن لها نظير لان ايجاد النظر بعد قيام الدليل انما هو للأنس به لا للحاجة اليه فاما ان لم يقم دليل فانك محتاج الى النظر ألا ترى الى غزويت لما لم يقم الدليل على ان واوه وياؤه اصلان احتجت الى التعليل بالنظر فمنعت ان يكون فعولا لا لما لم تجد له نظيرا وحملته على فعليت لوجود النظر وهو عفريت ونفريت .

وكذلك قال ابو عثمان في الرد على من ادعى ان السين وسوف يرفعان الافعال المضارعة لم نر عاملا في الفعل تدخل عليه اللام وقد قال الله تعالى (ولسوف يعطيك ربك فترضى) فجعل عدم النظر ردا على من انكر قوله فاما ان لم يقم الدليل ولم يوجد النظر فانك تحكم مع عدم النظر وذلك قولك في

الهمزة والنون من انداس انهما زائدتان وان وزن الكلمة بهما انفعل وان كان هذا مثالا لانظيره وذلك ان النون لامحاة زائدة لانه ليس في ذوات الخمسة شئ على فعلل فتكون النون فيه اصلا لوقوعها موقع العين واذا ثبت ان النون زائدة فقد يرد في ذلك ثلاثة احرف اصول وهى الدال واللام والسين وفي اول الكلمة همزة ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ولا تكون النون اصلا والهمزة زائدة لان ذوات الاربعة لاتلحقها الزوائد من اوائلها الا في الاسماء الجارية على افعالها نحو مدرج وبابه وقد وجب اذا ان الهمزة والنون زائدتان وان الكلمة بهما على انفعل وان كان هذا مثالا لانظيره فان ضام الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك وهذا كمنون عنتر فالدليل يقضى بكونها اصلا لانها مقابلة لعين جعفر والمثال ايضا معك وهو فعلل .

وقال ابن يعيش، ذهب المبرد الى ان نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك معربان وليسا بمبنيين مع لا قال لأن الاسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لاتكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يوجد ذلك .

وقال ابن يعيش، وهذا اشارة الى عدم النظير قال واذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير ما اذا وجد فلا شك انه يكون مؤنسا واما ان يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا .

وقال الشاويين، قول من قال ان الحروف في الاسماء الستة دلائل اعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب يؤدى الى ان يكون الاسم المعرب على حرف واحد في قولك ذومال وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة على الاعراب وذلك خروج عن النظائر فلا ينبغي ان يقال به .

قاعدة

قال ابن يعيش، يجوز ان يسمى الرجل بما لانظيره في كلام ولهذا لم يذكر سيبويه دتل في ابنية الاسماء لانه اسم لقبيلة ابي الاسود والمعارف غير معول عليها في الابنية .

حمل الشيء على نظيره

قال ابن الأثير في النهاية، الحداث جماعة يتحدثون وهو جمع على غير قياس حملا على نظيره وهو سائر وسمار فان السمار المتحدثون .

الحمل على أحسن القبيحين

عقده ابن جنى بابا في الخصائص قال وذلك ان تحضرك الحال ضرورتين لابد من ارتكاب احدهما فينبغي حينئذ ان تحمل الامر على اقربهما واقلها غشا وذلك كواوورنتل انت فيها بين ضرورتين . احدهما ان تدعى كونها اصلا في ذوات الاربعة غير مكررة والواوالاتوجد في ذوات الاربعة الاعم التكرير نحو الووصوة والوحوحة وضوضيت وتوقيت .

والانحرى ان تجعلها زائدة اولواوالاتزاد اولافاذا كان كذلك كان ان تجعلها اصلا اولى من ان تجعلها زائدة وذلك ان الواووقد تكون اصلا في ذوات الاربعة على وجه من الوجوه اعنى حال التضعيف فاما ان تزداد اولافان هذا امر لم يوجد على حال فاذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه ومثل ذلك فيها قائما رجلا لما كنت بين ان ترفع قائما فتقدم الصفة على الموصوف وهذا لا يكون وبين ان تنصب الحال من النكرة وهذا على قلته جائز حملات المسئلة على الحال فنصبت وكذلك ما قام الازيدا احد عدلت الى النصب لأنك اذا رفعت لم تجد قباه ما تبداه منه وان نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه وهذا وان كان ليس في قوة تأخير عنه فقد جاء على كل حال فاعرف ذلك اصلا في العربية تحمل عليه غيره ، انتهى .

وقال ابن اياز، في نحو فيها قائما رجلا، ابو الفتح يسمى هذا الحمل احسن القبيحين لان الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف اقبح فحمل على احسنهما .

وقال ابن يعيش، انما امتنع العطف على عاملين عند الخليل وسيبويه

لان حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه وما قام مقام غيره فهو اضعف منه في سائر ابواب العربية فلا يجوز ان يتسلط على عمل الاعراب بما لا يتسلط ما اقيم بمقامه فاذا اقيم مقام الفعل لم يجوز ان يتسلط على عمل الجر فلذا لم يخرجوا قولهم في المثل (ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة) على العطف على عاملين كما هو رأى الكوفيين حيث جعلوا جر بيضاء بالعطف على سوداء والعامل فيها كل ونصب شحمة عطفًا على خبرها ومثله عندهم ما زيد بقائم ولا قاعد عمر ويخفضون قاعدا بالعطف على قائم المنفوض بالياء ويرفعون عمر وابعط على اسم مايل يخرجونه على حذف المضاف وابقاء عمله .

فان قيل حذف المضاف وابقاء عمله على خلاف الاصل وهو ضعيف والعطف على عاملين ضعيف ايضا فلم كان حمله على الجار اولى من حمله على العطف على عاملين .

قيل ، لان حذف الجار قد جاء في كلامهم وله وجه من القياس فاما مجيئه فنحو (وبلدة ليس بها أنيس) اى ورب بلدة وقولهم فى القسم (الله لا فعنان) وقول رؤبه لما قيل له كيف اصبحت (خير عافاك الله) اى بخير .

وقد حمل اصحابنا قراءة حمزة والارحام على حذف الجار وان التقدير فيه وبالارحام والامر فيه ليس ببعيد ذلك البعد فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار فى الاستعمال وان كان قليلا ولم يثبت فى الاستعمال العطف على عاملين فكان حمله على ماله نظير اولى وهو من قبيل احسن القبيحين .

واما من جهة القياس فلان الفعل لما كان يكثر فيه الحذف وشاركه الحرف الجار فى كونه عاملا جاز فيه ما جاز فى الفعل على سبيل الندرة .

حمل الشيء على الشيء

من غير الوجه الذى اعطى الاول ذلك الحكم

عقد له ابن جنى بابا فى الخصائص ، قال اعلم ان هذا باب طريقه الشبه اللفظى وذلك كقولنا فى النسب الى ما فيه هزة التانيث بالواو وذلك نحو حمراوى

وصفراوى وعشراوى وانما قلبت الهمزة فيه ولم تقرر بحالها اثلا تقمع علامة اتانيث حشوا فمضى هذا على هذا لا يختلف، ثم أنهم قالوا فى النسب الى علباء علباوى والى حرباء حرباوى وابدلوا هذه الهمزة وان لم تكن للتانيث لكنهما لما شابهت همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء ونحن نعلم ان همزة حمراء لم تقلب فى حمراوى لكونها زائدة فتشبه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلها لكن لما اتفقتا فى الزيادة حملت همزة علباء على همزة حمراء ثم انهم تجاوزوا هذا الى ان قالوا فى كساء وقضاء كساوى وقضاوى فابدلوا الهمزة واواحملاها على همزة علباء من حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حرف ليس للتانيث فهذه علة غير الاولى الاتراك لم تبدل همزة علباء واوا فى علباوى لأنها ليست للتانيث فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانتا لغير التانيث ثم انهم قالوا من بعد فى قراء قراوى فشبها همزة قراء بهمزة كساء من حيث كانت اصلا لغير زائدة كما ان همزة كساء غير زائدة وانت لم تكن ابدلت همزة كساء فى كساوى من حيث كانت غير زائدة لكن هذه اشباه لفظية يحمل احدها على ما قبله تشبها به وتصوراله واليه والى نحوه او ما سيبويه بقوله وليس شىء مما يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها وعلى ذلك قالوا صحراوات فابدلوا الهمزة واوا اثلا يجمعوا بين علمى تانيث ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ثم قالوا علبا وان حملا بالزيادة على حمراوان ثم قالوا كساوان تشبيها له بعلباوان ثم قالوا قراوان حملا على كساوان على ما تقدم وسبب هذه الحمول والاضافات والالحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة اهلها الى التصرف بها والترجح فى اثباتها لما يلبسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنشور والشعر الموزون والخطب والسجوع ولقوة احساسهم فى كل شىء شيئا وتخييلهم مالا يكاد يشعربه من لم يأنف مذاهبهم وعلى هذا ما منع الصرف من الاسماء لاشبه اللفظى نحو احمر (واصفر - ؛) و اصرم واحمد وتالاب وتمضب علمين لما فى ذلك من شبه لفظ الفعل فخذفوا

التنوين من الاسم لشابهته بالاحصنة له في التنوين وهو الفعل قال والشبه اللفظي كثير وفي هذا كفاية، انتهى .

الحمل على الاكثر اولى من الحمل على الاقل

ومن ثم قال الاكثرون ان رحمن غير منصرف، وان لم يكن له فعلى لأن مالا ينصرف من فعلان اكثر فالحمل عليه اولى قاله صاحب البسيط .
وقال ابن يعيش ذهب بعضهم الى ان الف كلام منقلبة عن ياء وذلك لأنه رآها قد اميلت .

قال سيبويه لو سميت بكلا وثنيت لقلت الالف ياء لأنه قد سمع فيها الامالة والامثلة ان تكون منقلبة عن واو لأنها قد ابدلت تاء في كلتا وابدال التاء من الواو اضعاف ابدالها من الياء والعمل انما هو على الاكثر وانما اميلت لكسرة انكاف .

وقال السخاوى (في تنوير الدياجي) سأل سيبويه الخليل عن رمان فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن له معنى يعرف به .
قال السخاوى اي اذا كان لا يعلم من اي شيء اشتقاقه حمل على الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون .

وقال ابن يعيش القياس يقتضي زيادة النون في حسان وان لا ينصرف حملا على الاكثر .

وقال الشلوبين المحذوف من ذوياء او واولان الغالب على الاسم الثنائي المحذوف منه لامه ان تكون اللام المحذوفة منه ياء او واولاغلب فيها الواو وقل ان يكون المحذوف غيرهما كالحاء من حرفينبغي ان يحكم على ذويان المحذوف منه ياء او واولاغيرهما لأنها اكثر من غيرهما وان كان يمكن ان يكون المحذوف منه هاء .

وقال ايضا قد تكون الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنون ولا تجمع بهما اذا كانت محمولة على غيرهما مما لا يجمع بالواو والنون وذلك نحو

ندمان كان قياسه ان يقال في جمعه ندمانون لأن موته ند مائة ولكن سيبويه قال انهم لا يقولون ذلك وان كان قد اجازته هو بعد ذلك ، وتوجيه شدوذه ان المطرد في باب فعلان ان لا يقال فيه فعلا نة فحمل في ذلك على الاكثر ولكن مثل هذا يقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا اذكر منه الا هذا .

وقال ايضا الألف المجهولة الاصل من الثلاثي اذا لم تمل تقلب في التثنية واوا واذا اميلت تقلب ياء لأنه لا يمال من هذا النوع الا ما كانت ألفه منقلبة عن ياء ولا يميلون ذوات الواو الا اذا نحو العشاء في العين فحمل المجهول من هذا النوع على الاكثر ولم يحمل على الشاذوا الاكثر مما يمال من هذا النوع ان تكون الفه منقلبة عن ياء فحمل هذا المجهول عليه وما لم يمله المميلون من هذا النوع فالفه منقلبة عن واو فحمل هذا المجهول عليه قال فان جهل امر الامالة اعني وجودها وعددها في هذا النوع حمل على ما الفه منقلبة عن الياء لأن الاكثر زعموا فيما لامه الف ان يكون انتقالها عن الياء لاعن الواو لأن الياء اغلب على اللام من الواو ويقوى ذلك ان ذوات الواو ترجع في الاربعة الى الياء نحو ملهيان ومدعيان ولا ترجع الياء الى الواو نحو مريان ، انتهى .

وقال ابن عصفور قول سيبويه ان الرفع بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر اولى من قول الكسائي انه فاعل باضمار فعل لان اضمار الخبر اكثر من اضمار الفعل والحمل على الاكثر اولى .

وقال ابن اياز ذهب الكسائي الى ان حتى حرف نصب المضارع دائما واذا وقع بعدها الاسم مجرورا كان بتقدير الى وقول البصريين انها حرف يجر الاسم دائما واذا نصب المضارع بعدها كان بتقدير أن ارجح لأنه اذا ترددت الكلمة بين ان تكون من عوادل الاسماء او من عوامل الافعال فجعلها من عوادل الاسماء اولى وذلك لأن عوادل الاسماء هي الاصول وعوامل الافعال فروع وايضا فعوامل الاسماء هي الاكثر ومن اصولهم الحمل على الاكثر

وقال ابن النحاس في باب الاشتغال اذا كان العطف على جملة فعلية فالمختار الجمل على اضمار فعل لأنك حينئذ تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتتفق الجمل واذا رفعت تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فتختلف الجمل وتوافق الجمل اولى من اختلافها .

فان قيل، توافق الجمل يعارضه أنك اذا نصبت تحتاج الى تقدير واذا رفعت لم تحتاج الى تقدير شيء .

فالجواب ، انه اذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير اولى لكثرة التقدير في كلام العرب وثقل الاختلاف والجمل على الكثير اولى . وقال ابن فلاح في (المعنى) لام ذى بمعنى صاحب ياء على الاصح جملا على الأكثر فيما عينه واو .

وقال ابن يعيش الهاء من هذه بدل الياء من هذى وانما كسرت ووصلت بالياء لأنها في اسم غير متمكن مبهم فشبهت بها ، الاضمار الذى قبله كسرة نحو به وبغلامه .

وقال سيبويه ولا علم احد ابيضها لأنهم شبهوها بهاء الضمير وليست للضمير فحملوها على اكثر الكلام واكثر الكلام كسر الهاء اذا كان قبلها كسرة ووصلوا بالياء كما وصلوا في به وبغلامه ومن العرب من يسكنها في الوصل ويجرى على اصل القياس يقول هذه هند .

وقل ايضا الياء الثانية (١) في قويت وضوضيت اصل لأنها الاولى كررت واصلها قوقوت وضوضوت وانما قلبوا الثانية ياء لوقوعها رابعة على حد اغزيت وادعيت .

فان قيل ، فهلا كانت زائدة على حد زيادتها في سعليت وجعيت . قيل ، او قيل ذلك لصارت من باب سلس وقلق وهو قليل وباب زلزلت وقلقلت اكثر والعمل انما هو على الاكثر ، وقال الميم من منيح اسم ليلد زائدة والنون اصل لأن زيادة الميم اولا اكثر من زيادة النون اولا

والعمل انما هو على الاكثر .

وقال الماتقي في وصف الباني ألا المفتوحة المشددة حرف تخصيص وتبدل همزتها هاء فيقال هلا ولا تنعكس القضية فتقول ان الهمزة بدل من الهاء لأن بدل الهاء من الهمزة اكثر من بدل الهمزة من الهاء لأنها لم تبدل الا في ماء وامواء والاصل ماء وامواه وفي اهل قالوا آل والاصل آل فسهلوا الهمزة والهاء قد ابدت من الهمزة في إياك فقالوا هياك وفي ارحت الماشية قالوا هرحت وفي ارقت الماء قالوا هرقت وفي اشياء غير هذه فالحمل على الاكثر اولى .

وقال ابو حيان في شرح (التسهيل) الى اما أن تقترن بما بعدها قرينة تدل على انه داخل في حكم ما قبلها او خارج عنه فان اقترن بذلك قرينة كان على حسبها وان لم تقترن به قرينة فالذى عليه اكثر المحققين انه لا يدخل في حكم ما قبلها وهو الصحيح لأن الاكثر في كلامهم اذا اقترنت قرينة ان لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها فاذا عرى عن القرينة وجب الحمل على الاكثر .

الحمل على المعنى

قال في الخصائص ، اعلم ان هذا النوع غور من العربية بعيد ومذهب نازح فصيح وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام مشورا ومنظوما كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الاول اصلا كان ذلك اللفظ او فرعا وغير ذلك .

فمن تذكير المؤنث قوله تعالى (فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى) اى هذا الشخص (فمن جاءه موعظة من ربه) لأن الموعظة والوعظ واحد ، (إن رحمة الله قريب) اراد بالرحمة هنا المطر .

ومن تأنيث المذكر قراءة من قرأ (تلتقطه بعض السيارة) وقولهم ذهب بعض اصابعه ، أنت ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى وبعض

الاصابع اصبعاً ، وقولهم ما جاءت حاجتك لما كانت ما هي الحاجة في المعنى
وانشدوا .

اتهجرجر بيتا بالحجاز تلفعت به الخوف والاعداء من كل جانب
ذهب بالخوف الى المخافة وقال .

يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بني اسد ما هذه الصوت

أنث على معنى الاستغاثة وحكى الاصمعي عن ابي عمر و انه سمع رجلا
من اهل اليمن يقول (فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها) فقلت له أتقول
جاءته كتابي فقال نعم اليس بصحيفة قلت فما اللغوب قال الاحق وقال .

لو كان في قابي كقدر تلامه حبا لغيرك قد اتاها ارسلي

كسر رسولا وهو مذكر على ارسل وهو من تكسير المؤنث كاتان
وأتن وعناق وأعنى لما كان الرسول هنا انما يراد به المرأة لأنها في غالب
الأمر مما تستخدم في هذا الباب ، وكذلك ما جاء عنهم من جناح واجنح قالوا
ذهب بالتأنيث الى الريشة ، وقال .

فكان مجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

انت الشخص لأنه اراد به المرأة وقال .

وان كلابا هذه عشر ابطن وانت برئ من قبا ثلها العشر

ذهب بالبطن الى القبيلة وابان ذلك بقوله من قبا ثلها واما قوله .

كما شرقت صدر القناة من الدم

فان شئت قلت انث لأنه اراد القناة وان شئت قلت ان صدر القناة

قناة وقال .

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع

وقال (طول الليالي اسرعت في نقضي) وقال تعالى (ومن يقنت

ممكن لله ورسوله) لأنه اراد امرأة .

ومن باب الواحد والجماعة قولهم (هو احسن الصبيان واجمله) افراد

الضمير لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك (هو احسن قتي في الناس) وقال ذوالرمة .

ومية احسن الثقلين وجهها وسالفة واحسنه قد الا

فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه ، وقال تعالى (ومن الشياطين من بغوصون له) فحمل على المعنى ، وقال تعالى (ومن أسلم وجهه لله وهو محسن فله اجره عند ربه) فأفرد على لفظ من ثم جمع من بعد ، والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدا ، منه قوله تعالى (ألم ترالى الذى حاج ابراهيم فى ربه) ثم قال (او كالى مر على قرية) قيل فيه انه محمول على المعنى حتى كأنه قال ارأيت كالى حاج ابراهيم او كالى مر على قرية فجاء بالثاني على ان الاول قد سبق كذلك ومن ذلك قول امرئ القيس .

الازعمت بسباسة اليوم أنى كبرت وان لا يحسن السرا مثالى

بنصب يحسن والظاهر انه يرفع لأنه معطوف على ان الثقيلة الا انه نصب لان هذا موضع قد كان يجوز ان تكون فيه الخفيفة حتى كأنه قال الازعمت بسباسة ان يكبر فلان ومنه قوله .

يا ليت زوجك قد غدا متقلدا سيفاً ورحماً

اى وحاملارحماً، فهذا محمول على معنى الاول لا لفظه ، وكذا قوله (علقها تيناً وماء بارداً) اى وسقيتها ماء بارداً، وقوله .

تراه كأن الله يمدع أنفه وعينه ان مولاه تاب له وفر

اى ويفقأ عينيه .

ومنه باب واسع لطيف ظريف

وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به لأنه فى معنى فعل يتعدى به كقوله تعالى (أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) لما كان فى معنى الافضاء عداه بالى ، ومثله قول الفرزدق (قد قتل الله زباداعنى) لأنه فى معنى صرفه وقول الاعشى (سبحان من علقمة الفاخر) علق حرف الجر بسبحان

وهو علم لما كان معناه براءة منه .

وقال ابن يعيش فان قيل قررتم ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها والحال في ، هذا زيد قائما ، من زيد العامل فيه الابتداء من حيث هو خبر والابتداء لا يعمل نصبا .

فالجواب ان هذا كلام محمول على معناه دون لفظه والتقدير اشير اليه او أنه له فهو مفعول من جهة المعنى وصل اليه الفعل قال وقولهم نشدتك الله الافعلت كلام محمول على المعنى كما أنه قال ما انشدك الافعلك اى ما اسئلك الافعلك ومثل ذلك ، شراهرذا ناب ، واذا ساغ ان يحمل شراهرذا ناب على معنى النفي كان معنى النفي في نشدتك الله الافعلت اظهر لقوة الدلالة على النفي لدخول الال لالتها عليه ومثله من الحمل على المعنى قوله (وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى) والمراد ما يدافع ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى ما يدافع الا انا .

وقال ابو حيان في اعرابه كلام العرب منه ما يطابق اللفظ المعنى نحو قام زيد وزيد قام وهو اكثر كلام العرب وهو وجه الكلام ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى نحو علمت أقام زيد أم تعد لا يجوز تقديم الجملة على علمت وان كان ما بعد علمت ليس استفها ما بل الهمزة فيه للتسوية ، ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ وذلك نحو الاضافة للجملة الفعلية نحو (على حين عاتبت المشيب على الصبا) اذ قياس الفعل ان لا يضاف اليه لكن لوحظ المعنى وهو المصدر فصحت الاضافة .

وقال الزمخشري في الاحاجي قولهم نشدتك بالله لما فعلت كلام محرف عن وجهه معدول عن طريقته مذ هوب مذ هب ما غر بوابه على السامعين من امثالهم ونوادير الغازهم واحاجيمهم وملحهم واعاجيب كلامهم وسائر ما يدلون به على اقتدارهم وتصريفهم أعنة فصاحتهم كيف شاؤا وبيان عدله ان الاثبات فيه قائم مقام النفي والفعل قائم مقام الاسم واصله ما اطلب منك الافعلك .

وقال الشيخ علم الدين السخاوى فى (تنوير الدياتجى) هذا الكلام مما عدل من كلام مهم عن طريقته الى طريقة اخرى تصر فى الفصاحة وتفننا فى العبارة وليس من قبيل الالغاز.

وقال ابو على هو كقولهم، شرأهرذا ناب، معنى فى ان اللفظ على معنى والمراد معنى آخر لان المعنى ماأهرذا ناب الاشر .

قال وقول الزمخشري اقيم الفعل فيه مقام الاسم يعنى الافعلت اقيم مقام الافعلك، قال ومثل هذا من الذى هو بمعنى ما هو متروك اظهاره، قوله .

أبا حراشة أما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبيع

قال سيبويه المعنى لان كنت منطلقا انطلقت لانطلاقك اى لان كنت فى نفر وجماعة من أسرتك فان قومي كذلك وهم كثير لم تأكلهم السنة ولا يجوز عند سيبويه اظهار كنت مع المفتوحة ولا حذفه مع المكسورة وقال الزمخشري من المحمول على المعنى قولهم حسبك (يتم - ١) الناس ولذا جزم به كما يجزم بالامر لانه بمعنى اكفف وقولهم، أتقى الله امرؤ فعل خير ايشب عليه لانه بمعنى ليتق الله امرء وليفعل خيرا .

وقال ابو على الفارسى فى (التذكرة) اذا كانوا قد حملوا الكلام فى النفى على المعنى دون اللفظ حيث لو حمل على اللفظ لم يؤد الى اختلال معنى ولا فساد فيه وذلك نحو قولهم شرأهرذا ناب، وشيء جاء بك وقوله (وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى) وقولهم قل احد لا يقول ذاك وقولهم نشدتك الله الافعلت وكل هذا محمول على المعنى ولو حمل على اللفظ لم يؤد الى فساد والتباس فان الحمل على المعنى حيث يؤدى الى الالتباس يكون واجبا فمن ثم نفى سيبويه قوله مررت بزید وعمرو اذا مر بهما مرورين ما مررت بزید ولا بعمر ونفى على المعنى دون اللفظ وكذلك قوله ضربت زيدا او عمرا ما ضربت واحدا منهما لانه لو قال ما ضربت زيدا او عمرا امكن ان يظن ان المعنى ما ضربتهما ولما كان قوله ما مررت بزید وعمرو لو نفى على اللفظ لا يمكن ان يكون نفى

مرورا واحدا فنفاه بتكرير الفعل ليتخلص من هذا المعنى كذلك جمع قوله ما مررت بزيدا وعمر وما مررت بواحد منهما ليتخلص من المعنى الذى ذكرنا .

قاعدة

إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ وعال ذلك بان اللفظ هو المشاهد المنظور اليه واما المعنى فيخفى راجع الى مراد المتكلم فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها اولى وبان اللفظ متقدم على المعنى لانك اول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه فاعتبر الاسبغ وبأنه لو عكس لحصل تراجع لانك اوضحت المراد اولاً ثم رجعت الى غير المراد لان المعول على المعنى فحصل الابهام بعد التبيين .

وقال ابن جنى فى (الخصائص) اعلم ان العرب اذا حملت على المعنى لم تكدر تراجع اللفظ لأنه اذا انصرف عن اللفظ الى غيره ضعفت معاودته اياه لانه انتكاث وتراجع فجرى ذلك مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حذف على انه قد جاء منه شئ قال (رؤس كبير بهن ينتطحان - ١) .

وقال ابن الحاجب، اذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى واذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ لان المعنى اقوى فلا يتعدى (٢) الرجوع اليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى اقوى الرجوع الى الاضعف . واعترض عليه صاحب (البسيط) بان الاستقراء دل على ان اعتبار اللفظ اكثر من اعتبار المعنى وكثرة موارد دليل على قوته فلا يستقيم ان يكون قليل الموارد اقوى من كثير الموارد .

قال واما ضعف العود الى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قال تعالى (خالدين فيها ابداً قد احسن الله له رزقا) فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى وما ورد به التنزيل ليس بضعيف فثبت انه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف .

وقال الامام ابو الحسن الآمدى فى (شرح الجزولية) العرب تنكره

(١) كذا - وفى - ي - رؤس كثيرة ينتطحان (٢) اصل - يبعد .

الانصراف عن الشيء ثم الرجوع اليه بعد ذلك في معانيهم فكذلك يكرهونه في الفاظهم وانشد .

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكذب اليه بوجه آخر الدهر ترجع
وذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مفرد
ومعنى مجموع كمن واخواتها ولذلك يكرهون الرجوع الى الاتباع بعد
القطع في النعوت قال الشلوبين في (شرح الجزولية) اذا قلت ما اظن احدا
يقول ذلك الازيدا فالنصب اجود على انه بدل من احدوا ما الرفع على انه بدل
من الضمير فحمل على المعنى والحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كاتباع
الاثر مع وجود العين .

حمل الشيء على نقيضه

فيه فروع ، منها قال في البسيط ذهب سيبويه الى ان حرف التعريف
اللام وحدها لان دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين فكذلك دليل تقيضه
وهو التعريف حرف واحد قياسا لاحد التقيضين على الآخر ولذلك كانت ساكنة
كالتنوين .

وقال في (المجمل) لم يجمع من الصفات التي مذكرها افعال على فعال
الاعجفاء واعجف وعجاف .

قال في (البسيط) والذي حسن جمعها في قوله تعالى (سبع عجاف)
حملها على سمان لانهم قد يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير،
وقال ابن جنى في (الخصائص) كان ابو علي يستحسن قول الكسائي في قوله ،
(اذا رضيت على بنو قشير ،) انه لما كان رضيت ضد سخطت عدى رضيت بعلى
حملا للشيء على تقيضه كما يحمل على نظيره وقد سلك سيبويه هذه الطريق في
المصادر كثير افعال قالوا كذا كما قالوا كذا واحدهما ضد الآخر ، وقال ابن
أياز في (شرح الفصول) ربما جعلوا النقيض مشا كالا للنقيض لان كل واحد
منهما ينا في الآخر ولان الذهن يتنبه لهما معا بذكر احدهما .

قال وقد ذهب ابو سعيد السيرافى الى ان لام الامر انما جازمت لان الامر للمخاطب موقوف الآخر نحو اذهب فجعل لفظ العرب كلفظ المبني لانه مثله فى المعنى وحملت عليها لافى النهى من حيث كانت ضدا لها ، وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) كم ان كانت اسم استفهام كان بناؤها لتضمها معنى حرف الاستفهام وان كانت خبرية كان بناؤها حملا على رب وذلك انها اذ ذاك للباهة والافتخار كما ان رب كذلك وهى ايضا للتكثير فهى تقيضة رب لان رب للتقليل والنقيض يجرى مجرى ما يناقضه كما ان النظير يجرى مجرى ما يجانس .

وقال ابن النحاس فى (التعليقة) انما كسرت النون فى المبنى لسكونها وسكون الالف قبلها والكسرة نقيض السكون فاردوا ان يأتوا بالشئ الذى هو تقيضه لان الشئ يحمل على تقيضه كما يحمل على نظيره ، وقال السهيل فى (الروض الأتف) يحملون الصفة على ضدها قالوا عدوة بالهاء حملا على صديقة .
وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ فى (تذكرة) قيل لم بنى عوض على الضم مع انه غير مضاف الى الجملة قال ويمكن ان يكون بنى حملا على تقيضه وهو قط كما قيل فى كم ، وقال ابن النحاس فى (التعليقة) لا يبنى بعض ولا يجمع حملا على كل لانه تقيض وحكم النقيض ان يجرى على تقيضه .

وقال ابن فلاح فى (المغنى) الحقت العرب عدمت وفقدت بافعال القلوب فقالوا عدمتى وفقدتني حملا على وجدت فيكون من باب حمل الشئ على ضده وقال الجار بردى فى (شرح الشافية) بطنان فعلان لافعال لانه تقيض ظهر ان لان ظهر انا اسم لظاهر الريش وبطنانا لباطنه وظهر ان فعلان بالاتفاق فبطنان كذلك حملا للنقيض على النقيض ، وقال ابن هشام فى (تذكرة) هذا باب ما حملوا فيه الشئ على تقيضه وذلك فى مسائل ، الاولى لالنافية ، حملوها على ان فى العمل فى نحو لا طالعا جبلا حسن ، الثانية ، رضى عدوها بعلى حملا على سخط قاله الكسائى ، الثالثة ، فضل عدوه بعن حملا على نقص ودليله قوله ،

لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت ديانى فتخزونى ،
قال ابن هشام وهذا مما خطر لى ، الرابعة ، نسي علقوها حملا على
علم قال ، .

ومن أتم انا نسينا من اتم وريحكم من أى ريح الا عاصر
الحامسة ، خلاصة حملوها على ضدها من باب فعالة لا نه وزن تقيض (١)
الرمى والمنفى (٢) قال وهذا لما خطر لى عرضته على الشيخ فاعترضه بان الدال هنا
على خلاف باب زبالة وفضالة لا نسلم انه الوزن بل الحروف ، قال وهو
محل نظر .

السادسة ، جيعان وعطشان حملوها على شبعان وريان وملآن لان
باب فعلان للا متلاء .

السابعة ، دخل حملوها على نرج بفا وءا بمصدرها كصدره فقالوا
دخولا نكروجا هذا ان قلنا ان دخل متعدية وان قلنا انها قاصرة فلا حمل .
الثامنة ، شكر عدوها بالباء حملا على كفر فقالوا شكرته وله وبه قاله
ابن خالويه فى الطارقيات .

التاسعة ، قالوا بطل بطلاة حملا على ضده من باب الصنائع كنجرج نجارة .
العاشرة ، قالوا مات موتانا حملا على حى حيوانا لان باب فعلان للتقلب

والتحرك

الحادية عشرة كم الخبرية حملوها على رب فى لزوم الصدرية لانها
نقيضتها .

الثانية عشرة ، معمول ما بعد لم ولما قدم عليهما حملا على تقيضه وهو
الايجاب قاله الشلوبين واعترضه ابن عصفور بانه يلزمه تقديم معمول على
ما ضرب زيد الانه ايضا نقيضه الايجاب وايس بشىء لانه لا يازم اعتبار
النقيض .

الثالثة عشرة ، قالوا اكثر ما تقولن ذلك حملا على قلها تقولن ذلك وانما

قالوا فلما تقولن ذلك لان قلما تكون للنفي، انتهى .

وقال في موضع آخر من تذكرته كما يحملون النظر على النظر غالباً كذا يحملون النقيض على النقيض قليلاً مثل لا الغافية للجنس حملوها على إن وكم للتكثير اجروها مجرى رب التي للتقليل فصدروها وخصوها بالانكرات وقالوا امرأة عدوة فالحقوا فيها تاء التأنيث وحكم فعول اذا كانت صفة للمؤنث وكان في معنى فاعل ان لا تدخله تاء التأنيث وقالوا امرأة صبور وناقة رغوت (١) لأنهم اجروا عدوة مجرى صديقة وهي ضدها فكما ادخلوا التاء في صديقة ادخلوها في عدوة وقالوا الغدايا والعشايا بجمع غدوة وغداة على فعالى وحكمه ان يقال فيه ، غداة وغدوات وغدوة وغدوات ، لأنهم حملوها على العشايا وهي في مقابلتها لأن الغداة اول النهار كما ان العشية آخره .

حمل الاصول على الفرع

قال ابن جنى قال ابو عثمان، لا يضاف ضارب الى فاعله لأنك لا تضيفه اليه مضمراً فكذلك لا تضيفه اليه مظهراً قال وجازت اضافة المضممر الى الفاعل لما جازت اضافته اليه مظهراً .

قال ابن جنى، كان اباعثمان انما اعتبر في هذا المضممر فقده وحمل عليه المظهر من قبل ان المضممر اقوى حكماً في باب الاضافة من المظهر وذلك ان المضممر اشبه بما تحذفه الاضافة وهو التنوين من المظهر ولذلك لا يجتمعان في نحو ضارب بانك وقاتلونه من حيث كان المضممر بلفظه وقوة اتصاله مشابهاً للتنوين بلفظه وقوة اتصاله وليس كذلك المظهر لقوته وقوة صورته الاتراك ثبتت معه التنوين فتنصبه نحو ضاربان زيداً فلما كان المضممر مما يقوى معه مراعاة الاضافة حمل المظهر وان كان هو الاصل عليه .

ومن ذلك قولهم انما استوى النصب والجر في المظهر في نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين لاستوائهما في المضممر نحو رأيتك ومررت بك وانما كان هذا الموضع للمضممر حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان المضممر عارياً

(١) كذا في الاصل - ولعاء - رغو .

من الاعراب واذا عرى منه جاز ان ياتي منصوبه بلفظ مجروره وليس كذلك المظهر لان باب الاظهار ان يكون مرسوما بالاعراب فلذلك حملوا الظاهر على المضمرة في التثنية وان كان المظهر هو الاصل اذ كان المراعى هنا امرا غير الفرعية والاصلية وانما هو امر الاعراب والبناء واذا تأملت ذلك علمت انك في الحقيقة انما حملت فرعا على اصل لا اصلا على فرع الا ترى ان المضمرة اصل في عدم الاعراب فحملت المظهر عليه لانه فرع في البناء كما حملت المظهر على المضمرة في باب الاضافة من حيث كان المضمرة هو الاصل في مشابهته للتثنية والمظهر فرع عليه في ذلك لانه انما هو متأصل في الاعراب لاني البناء فاذا بدتهك هذه المواضع فتعاطمتك فلا تجتمع لها ولا تعط باليد مع اول ورودها وتأن لها ولاطف بالصنعة ما يورده الخضم منها مناظرا كان او خاطرا انتهى .

وقال في باب غلبة الفروع على الاصول قد شبه النجاة الاصل بالفرع في المعنى الذي افاده ذلك الفرع من ذلك الاصل الا ترى ان سيبويه اجاز في قولك هذا الحسن الوجه ان يكون الجرف في الوجه من موضعين احدهما الاضافة والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي انما جاز فيه الجر تشبيها له بالحسن الوجه وذلك ان العرب اذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما وعمرت به وجه الحال بينهما الا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فاعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بان شبهوا اسم الفاعل بالفعل فاعملوه وكذلك شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم عليه السلام والرحمت وشبهوا الوصل بالوقف في نحو قولهم ثلثهم بعة وفي قولهم سب سبا وكل كلا واجر واغير اللازم مجرى اللازم في قولهم لجر وري (١) وهو الله وهي التي فعلت وقوله (فقلت أهي سرت أم عادني حلم) وقوله (ودن يتق فان الله معه) اجرى تقف مجرى علم حتى صار تقف كعلم واجر واللازم مجرى غير اللازم في قوله تعالى (ليس ذلك بقادر على ان يحيى الموتى) فاجرى النصب مجرى الرفع الذي لا تلازم فيه الحركة ومجرى الجزم الذي لا يلزم فيه الحرف اصلا وهو كثير وحمل النصب على الجر في التثنية والجمع وحمل الجر على النصب فيما لا ينصرف

(١) كذا - وفي الخصائص - لجدوريا .

وشبهت الياء بالالف في قوله (كأن أيديهن بالقاع القرق) وحملت الالف على الياء في قوله .

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق

ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله (قد ضمننت، إياهم الارض) والمتصل موضع المنفصل في قوله (ألا يجاورنا الاكديار) وقلبت الواو ياء استحسانا لاعن قوة علة في نحو غديان وعشيان وايض اياح وقلبت الياء واوا استحسانا لاعن قوة علة في التقوى والبقوى والرغوى والفتوى وقولهم عوى الكلب عوية وعوة واتبعوا الثاني الاول في نحو شد وفر وعض ومنذواتبعوا الاول الثاني نحو أقتل أدخل أخرج، فلما رأى سيويوه العرب اذا شبهت شيئا بشيء فحملته على حكمه عادت ايضا فحملت الآخر على حكم صاحبه تثبيتا لها وتعميما لمعنى الشبه بينهما حكم ايضا لجر الوجه من قولنا هذا الحسن الوجه ان يكون محمولا على جر الرجل في قولهم هذا الضارب الرجل كما اجازوا ايضا النصب في قولهم هذا الحسن الوجه حملاه منهم على هذا الضارب الرجل ونظيره ايضا قولهم يا اميمة الا تراهم لما حذفوا الهاء فقالوا يا اميم ثم اعادوا الهاء اقروا الفتحة بحالها اعتبار الفتحة في الميم وان كان الحذف فرعا وكذلك قولهم اجتمعت اهل اليامة اصله اجتمع اهل اليامة ثم حذف المضاف فانث الفعل فصار اجتمعت اليامة ثم اعيد المحذوف فاقر التأنيث الذي هو الفرع بحاله فقيل اجتمعت اهل اليامة .

قال ومن غلبة الفروع للاصول اعراهم في الاحاد بالحركات وفي التثنية والجمع بالحروف فاما ما جاء في الواحد من ذلك نحو اخوك واباك وهنيك فان ابابكر ذهب فيه الى ان العرب قدمت منه هذا القدر توطئة لما اجمعوه من الاعراب في الجمع (والتثنية - ١) بالحروف وهذا ايضا نحو آخر من حمل الاصل على الفرع الا تراهم اعربوا بعض الاحاد بالحروف حملاه على

ذلك في التثنية والجمع .

فأما قولهم أنت تفعلين فانهم انما اعربوه بالحرف وان كان في رتبة الأحاد والاول من حيث كان قد صار بالتأنيث الى حكم الفرعية ومعلوم ان الحرف اقوى من الحركة فقد ترى الى علم اعراب الواحد اضعف لفظا من اعراب ما فوقه فصار ذلك الاقوى كما انه الاصل والاضعف كما انه الفرع ومن ذلك حذفهم الاصل لشبهه عندهم بالفرع الا تراهم لما حذفوا الحركات ونحن نعلم انها زوائد في نحو لم يذهب تجاوزوا ذلك الى ان حذفوا للجزم ايضا الحروف الاصول فقالوا لم يخش ولم برم ولم يغز .

ومن ذلك ايضا انهم حذفوا الف معزى ومدعى في النسب فاجازوا معزى ومدعى فحملوا الالف هنا وهي لام على الالف الزائدة في نحو حبل وسكري ومن ذلك حذفهم ياء تحية وان كانت اصلا حملا لها على ياء شقية وان كانت زائدة فقالوا تحوى كما قالوا اشقوى وحذفوا النون الاصلية في قوله .
(ولك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل) وقوله (كأنها ملآن لم يتغيرا) .

وقوله (غير الذى يقال ما كذب) كما حذفوا الزائد في قوله (وحاتم الطائي وهاب المي) وقوله (ولا ذاكر الله الا قليلا) .

ومن ذلك حملهم التثنية وهي اقرب الى الواحد على الجمع وهي انأى عنه ألا تراهم قلبوا همزة التأنيث فيها واوا فقالوا حمرا وان كما قلبوها فيه واوا فقالوا حمراوات .

ومن ذلك حملهم الاسم وهو الاصل على الفعل وهو الفرع في باب ما لا ينصرف نعم وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل الى ان شبهوه بما وراءه وهو الحرف فبنوه وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصرف ليس الى انها الحقت بما فيه كما الحقت ما بها في العمل وكذلك قال ايضا في عسى انها منعت التصرف لحملهم اياها على لعل فهذا ونحوه يدل على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها واتصال اجزائها وتلاحقها وتناسب اوضاعها ، وقال ابن النحاس في (التعليقة) انما عمل

المصدر لانه اصل للفعل وفيه حروف الفعل فأشبهه فعمل .

حرف الخاء

خلع الأدلة

هكذا ترجم على هذا الأصل ابن جنى في (الخصائص) وقال من ذلك ما حكاه يونس من قول العرب ضرب من منا أي انسان انسانا ورجل رجلا الا تراه كيف جرد من من الاستفهام ولذلك اعربها ونحوه قولهم في الخبر مررت برجل أي رجل بجر د ايمان الاستفهام أيضا وعليه بيت الكتاب (والدهر ايتما حال دهاير) أي والدهر في كل وقت وعلى كل حال دهاير أي منلون ومتقلب باهله وانشدنا ابو علي .

الاهيما مما لقيت وهيما وويحا لما لم الق منهن ويحا

واسماء ما اسما ليلة ادبلت الى واصحابي باي واينا

قال بجر د أي من الاستفهام ومنعها الصرف لما فيها من التعريف والتأنيث وذلك انه وضعها علما على الجهة التي حالتها فاما قوله واينا فكذلك ايضا غير ان لك في اينا وجهين .

احدهما ، ان تكون الفتحة هي التي في موضع جر ما لا ينصرف لانه جعله علما للبقعة ايضا فاجتمع فيه التعريف والتأنيث وجعل ما زائدة بعدها للتأكيد .

والآخر ، ان تكون فتحة النون من اينا فتحة التركيب وتضم اين الى ما فيبنى الاول على الفتح كما في حضر موت وبيت بيت وحينئذ يقدر في الالف فتحة ما لا ينصرف في موضع الجر ويدل على انه قد يضم ما هذه الى ما قبلها ما انشدناه ابو علي عن ابي عثمان .

أثور ما اصيدكم ام ثورين ام تيمم الجماء ذات القرنين

فقوله أثور ما فتحة الراء منه فتحة تركيب ثور مع ما بعده كفتحة راء

حضر موت ولو كانت فتحة اعراب لوجب التثوين لا محالة لانه مصروف

وبنيت مامع الاسم مبقاة على حرفيتها كما بنيت لامع المنكرة في نحو لا رجل
والكلام في ويحما هو الكلام في أنور ما .

واخبرنا ابو علي ان ابا عثمان ذهب في قول الله تعالى (انه لحق مثل
ما انكم تنطقون) الى انه جعل مثل وما اسما واحدا فبنى الاول على الفتح وهما
جميعا عنده في موضع رفع صفة لحق ، وبما خلعت عنه دلالة الاستفهام قول
الشاعر انشدناه ابو علي .

أنى جزوا عامر اسوء ا بفعلهم ام كيف يجزوتنى السوء من الحسن
ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به ريمان أنف اذا ما ضن باللبن

فأم في اصل الوضع للاستفهام كما ان كيف كذلك ومحال اجتماع
حرفين لمعنى واحد فلا بد ان يكون احدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام وينبغى
ان يكون ذلك الحرف ام دون كيف حتى كأنه قال بل كيف ينفع فجعلها بمنزلة
بل للترك والتحول ولا يجوز ان تكون كيف هى المخلوعة عنها دلالة الاستفهام
لانها لو خلعت عنها لوجب اعرابها لانها انما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام
فاذا زال ذلك عنها ووجب اعرابها كما اعربت من في قولهم ضرب من منا
لما خلعت عنها دلالة الاستفهام .

ومن ذلك كاف الخطاب للذكر والمؤنث نحو رأيتك هى تفيد شيئين
الاسمية والخطاب ثم قد تخلع عنها دلالة الاسم في قولهم ذلك واولئك وهالك
وابصرك زيد وانت تريد ابصر زيد اولىسك اخاك فى معنى ليس اخاك
وقولهم، أرايتك زيد اما صنع ، وحكى ابو زيد، بلاك والله وكلاك، اى بلى وكلا
فالكاف فى جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية ولا موضع
لها من الاعراب ونظير ذلك التاء من انت فانها خلعت عنها دلالة الاسمية
وتخلصت حرفا للخطاب والاسم ان وحده .

قال ولم يستنكر الناس خطاب الملوك بالكاف فى قول الانسان هو
مثلا للملك ضربت ذلك الرجل لهذا المعنى وهو عروها من معنى الاسمية .

قال فان قيل فكان ينبغي ان لا يستنكر خطابه بانك لما ذكر، قيل
التاء وان كانت حرف خطاب لا اسما فان معها نفسها الاسم وهو ان من انت
فالاسم على كل حال حاضر وليس كذلك قولنا ذلك لانه ليس للمخاطب
بالكاف هنا اسم غير الكاف كما كان له مع التاء اسم للمخاطب نفسه وهو ان
والمقصود إعظام الملوك بان لا تبذل اسماؤها فاعرف الفرق بين الموضعين
ومن ذلك الواو في نحو (أكلوني البراغيث) وقاموا اخوتك والالف في قاما
اخواك والنون في (ويعصرون السليط أقرابه) كلها مخلوطة من معنى الاسم
مقتصر فيها على دلالة الجمع والتثنية والتأنيث .

ومن ذلك قولنا الا قد كان كذا وقول الله سبحانه (ألا انهم يشنون
صدورهم) فالأ هنا هذه فيها شيئان التنبيه وافتتاح الكلام فاذا جاء معها يا
خلصت افتتاحا لا غير وصار التنبيه الذي كان فيها ليا دونها وذلك نحو قوله تعالى
(ألا يسجدوا لله) وقول الشاعر .

الاياسنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم
ومن ذلك واو العطف فيها معنيان العطف ومعنى الجمع فاذا وضعت
موضع مع خلصت للاجتماع وخلصت عنها دلالة العطف نحو قولهم (استوى الماء
والخشبة) وجاء البرد والطياسة .

ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان العطف والاتباع فاذا استعملت
في جواب الشرط خلصت عنها دلالة العطف وخلصت للاتباع نحو ان تقم
فانا اقوم .

ومن ذلك همزة الخطاب في هاء يا رجل وهاه يا امرأة كقولك هاه
وهاه فاذا لحقتها الكاف جردتها من الخطاب لانه يصير بعدها في الكاف
وتفتح هي ابدأ وهو قولك هاهك وهاهك وهاه كما وهاهكم .

ومن ذلك يا في النداء تكون تنبيه او نداء في نحو يا زيد ويا عبد الله
وقد تجرد من النداء للتنبيه البتة نحو قول الله تعالى (الا يسجدوا) كأنه قال

وقول ابي العباس انه اراد الا يا هولاء اسجدوا امر دود عندنا وكذلك قول العجاج (يا دارسلي يا اسلمي ثم اسلمي) انما هو كقولك ها اسلمي ، وكذلك قولهم هلم في التنبيه على الامر ، هذا خلاصة ما ذكره ابن جنى في هذا الاصل ، وقال شيخه ابو علي في (التذكرة) وقال ابو البقاء في (التبيين) اصل كان واخواتها ان تكون دالة على الحدث ثم خلعت دلالتها عليه وبقيت دلالتها على الزمان .

حرف الراء

الرابط

يحتاج اليه في احد عشر ، موضعا (الاول) جملة الخبر وروابطها عشرة اشياء تأتي (في الفن الثاني الضوابط في المبتدأ - ١) (الثاني) جملة الصفة ولا يربطها الا الضمير (الثالث) جملة الصلة ولا يربطها غالبا الا الضمير . (الرابع) جملة الحال وروابطها اما الواو والضمير او كلاهما . (الخامس) المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيد ا ضربته او ضربت اخاه .

(السادس) (والسابع) بدل البعض وبدل الاشتمال ولا يربطها الا الضمير نحو (عموا وحموا كثير منهم) (عن الشهر الحرام قتال فيه) وانما لم يحتاج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج الى رابط لذلك .

(الثامن) معمول الصفة المشبهة ولا يربطه ايضا الا الضمير .

(التاسع) جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه ايضا الا

الضمير نحو (فمن يكفر منكم فاني اعد به) .

(العاشر) العاملان في باب التنازع لا بد من ارتباطها اما بعاطف كما في

قام وقعد اخواك او عمل اولها في ثانيها نحو (وانه كان يقول سفهينا) (وانهم

ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا) .

(الحادى عشر) الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير الملفوظ

به نحو جاء زيد نفسه والزيد ان كلاهما والقوم كلهم وسائر ما تقدم يجوز ان يكون الضمير فيه مقدرًا .

فائدة

اذا قلت مررت برجل حسن الوجه ففي الرابط ثلاثة اقوال .
احدها، قول الكوفيين ان ال نائبة عن الاضافة اى وجهه فربطت كما
ربطت الاضافة الثانى ، قول البصريين انه محذوف اى الوجه منه الثالث
قول الفارسي وتبعه ابن الجباز انه ضمير فى الصفة والوجه بدل منه ذكره ابن
هشام فى تذكرته .

قاعدة

قال الشلوبين فى (شرح الجزولية) اصل الحذف للرابط انما هو
للصلة لا للصفة .

الرجوع الى الاصل

ايسر من الانتقال عنه

قال ابو الحسين بن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) اذا اسند الفعل
المضارع الى نون الأناث بنى لشبهه حينئذ بالماضى وقد كان اصل المضارع
ان يكون مبنيا وانما اعرب لشبهه بالاسم من وجهين العموم والاختصاص
فان يرجع الى اصله لشبهه بما هو من جنسه ايسر واولى لان الرجوع الى الاصل
ايسر من الانتقال عنه وتشبيهه الشئ بجنسه اقرب من تشبيهه بغير جنسه .

قال وكذلك اذا اتصلت به نون التوكيد اشبه فعل الامر من وجهين
انه لحق هذا ما لحق هذا وان المعنى الذى لحقت له الامر هو المعنى الذى لحقت
له المضارع فبتمته العرب لما ذكرناه وهو ان الرجوع الى الاصل وهو البناء فى

الافعال ايسر من الانتقال عن الاصل وتشبيه الشيء بجنسه اولى من تشبيهه بغير جنسه .

قلت ونظير ذلك ان الاسم منع الصرف اذا اشبه الفعل من وجهين ثم يرجع الى الاصل اذا دخله ال او الاضافة التى هى من خصائص الاسماء .

رب شىء يكون ضعيفا

ثم يحسن للضرورة

قال ابو على الفارسي في (البغداديات) في قوله (لا تجزعى ان منفسا اهاكته) ان الفعل المحذوف والفعل المذكور مجز ومان في التقدير وان الجزم الثانى ليس على البداية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان اى ان اهاكت منفسا ان اهاكته، وساغ اعمار ان وان لم يجز اعمار لام الامر الا ضرورة لا تساعهم فيها بدليل اياها الاسم ولان تقدمها مقول للالة عليها ولهذا اجاز سيويه بن تمرر امر ورومغ من تصرف ازل حتى يقول عليه وقال فيمن قال مررت برجل صالح الاصلح فطالع بالخفض انه اسهل من اعمار رب بعد الواو، ورب شىء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما فى ضرب غلامه زيد افا انه ضعيف جدا وحسن فى ضرب بونى وضربت قومك واستغنى بجواب الاولى عن جواب الثانية كما استغنى فى نحو ازيد اظننته قائما بثنائى مفعولى ظننت المذكورة عن ثنائى مفعولى المقدرة .

رب شىء يصح تبعا ولا يصح استقلالا

قال ابن هشام فى (المغنى) اما حرف شرط بدليل ازوم الفاء بعدها نحو (فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون) الآية ولو كانت الفاء عاطفة لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين انها فاء الجزاء فان قلت فقد استغنى عنها فى قوله (فاما القتال لا قتال لديكم)

قلت هو ضرورة فان قلت فقد حذف في التزيل في قوله تعالى (فاما الذين اسودت وجوههم ا كفروا) قلت الاصل فيقال لهم ا كفروا ثم حذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح، ربما كان في الشيء لغتان فاتفقوا على احدهما في موضع كقولهم لعمر الله وانت تقول العمر والعمر، ذكره الفارسي في التذكرة.

حرف الزاى

الزيادة

فيها فوائد، الاولى قال ابن دريد في اول الجمهرة لا يستغنى الناظر في اللغة عن معرفة الزوائد لانها كثيرة الدخول في الابنية قل ما يمتنع منها الرباعي والخماسي والملحق بالسداسي فاذا عرف مواقع الزوائد في الابنية كان ذلك حرياً ان لا يشذ عليه النظر فيها .

الثانية قال ابن دريد الزوائد عند بعض النحويين عشرة احرف وقال بعضهم تسعة يجمع هذه الاحرف كلمتان وهو قوله (ايوم تنساه) وهذا عمله ابو عن ثما المازني وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) يحكى ان ابا العباس سأل ابا عثمان عن حروف الزيادة فانشده .

هويت السمان فشمبيني وما كنت قد ما هويت السمان

فقال له الجواب فقال قد اجبتك مرتين يعنى هويت السمان قال ابن يعيش وزيادة الحرف مما يشترك فيه الاسم والفعل واما الحروف فلا يكون فيها زيادة لان الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك في الحروف قال ومعنى الزيادة الحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها اما لافادة معنى كاف ضارب وواو مضروب واما الضرب من التوسع في اللغة نحو الف حمار وواو عمود وواو سعيد، قال واذا ثبتت زيادة حرف في كلمة في لغة ثبتت زيادتها في لغة اخرى نحو جؤ ذر حكى فيه الجوهري الفتح والضم فالهمزة فيه زائدة لانها زائدة في لغة

من ضم اذ ليس في الاصول مثل جعفر بفتح الفاء وضم الجيم واذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة كانت زائدة في اللغة الاخرى لأنها لا تكون زائدة في لغة اصلا في لغة اخرى هذا محال. وكذلك تتفل بفتح الفاء وضمها فن فتح كانت زائدة لاحالة لعدم النظير ومن ضم كانت ايضا زائدة لانها لا تكون اصلا في لغة زائدة في لغة اخرى انتهى .

الثالثة في زيادة حروف المعاني قال الزمخشري في (المفصل) حروف الصلة إن وأن وما ولا ومن والباء .

قال ابن يعيش في (شرح المفصل) الزيادة والالغاء من عبارات البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، ونعني بالزائد أن يكون دخوله تخروجه من غير احداث معنى، وجملة الحروف التي تزداد هي هذه الستة قال وقد انكر بعضهم وقوع هذه الاحرف زوائد لغير معنى لانه اذذاك يكون كالعيبث وليس يخلو انكارهم لذلك من انهم لم يجدوه في اللغة او لما ذكروه من المعنى، فان كان الاول فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يحصى، وان كان الثاني فليس كما ظنوه لان قولنا زائد ليس المراد أنه دخل لغير معنى البتة بل زيد لضرب من التاكيد، وائتأ كيد معنى صحيح .

وقال السخاوى من النجاة من قال في هذه الحروف اذا جاءت صلة لأنها قد وصل بها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول زائدة ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد وابي بعضهم الا هذا ولم يحز فيها ان يقال صلة ولا لغو لئلا يظن انها دخلت لا معنى البتة .

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) حروف الزيادة سميت حروف الصلة لانها يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها .

وقال الاندلسى في (شرح المفصل) اكثر ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين ومعناه انه حرف يصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى .

وقال والغرض بزيادة هذه الحروف عند سيبويه التأكيد قال عند ذكره (فبانقضهم) فهى لغوفى انها لم تحدث اذ جاءت شيئاً لم يكن قبل ان تجىء من العمل وهو توكيد للكلام .

قال السيرافى بين سيبويه عن معنى اللغوفى الحرف الذى يسمونه لغوا وبين انه للتأكيد لئلا يظن انسان انه دخل الحرف لغير معنى البتة لان التوكيد معنى صحيح ومذهب غيره انها زيدت طلباً للفصاحة اذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرها من الامور اللفظية فاذا زيد شىء من هذه الزوائد تاتى له وصالح .

ومذهب القراء ان هذه الحروف معتبر فيها معانيها التى وضعت لها وانما كررت تأكيداً فهى عنده من التأكيد اللفظى وعند سيبويه تأكيد للمعنى ويبطل مذهب القراء بانه لا يطرده فى كل الحروف الا ترى ان من فى قولك ماجاءنى من احد ليست حرف نفى وقد اكدت النفى وجعلته عاماً .

فان قلت العرب تحذف من نفس الكلمة طلباً للاختصار فلا تزيد شيئاً لا يدل على معنى وهل هذا الاتناقض فى فعل الحكيم .

قلت انما يكون ما ذكرت لو كان زائداً للمعنى اصلاً ورأساً اما اذا كان فيه ما ذكرنا من الوجهين وهى التوسل الى الفصاحة والتمكن وتوكيد المعنى وتقريره فى النفس فكيف يقال انها تزداد للمعنى .

فان قلت فكان ينبغى ان تزداد ان المشددة فى هذا الباب . قلت حروف الصلة تتبين زيادتها بالاضافة الى ما لها من المعنى بالاضافة الى اصل الكلام بخلاف ان وان فانه لم يتبين زيادتهما بالاضافة الى ما لها من المعنى انتهى .

وقال النبلى (١) معنى كون هذه الحروف زوائد انك لو حذفها لم يتغير الكلام عن معناه الاصلى وانما قلنا لم يتغير عن معناه الاصلى لأن زيادة هذه

(١) ي - « السلى » ولعل الصواب « اللبلى » وهو احمد بن يوسف - انظر ترجمته

الحروف تفيد معنى وهو التوكيد ولم تكن الزيادة عند سيبويه لغير معنى البتة لأن التوكيد معنى صحيح لان تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى .

وقيل انما زيدت طلبا للفصاحة اذ ربما يتعذر النظم بدون الزيادة وكذلك السجع فادت الزيادة التوسعة في اللفظ مع ما ذكرنا من التوكيد وتقوية المعنى .

وقال الرضى فائدة- الحرف الزائد (١) في كلام العرب اما معنوية واما لفظية، فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ليس وما فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية .

قيل انما سميت زائدة لأنها لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدته العارضة الفائدة الحاصلة قبلها .

ويلزم مهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد أسماء كانت اولاز وائد ولم يقوا وابه وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدين وبعضها لا يعمل (نحو فبارحة من الله) .

واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادة دتها اوضح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا والاعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما كلام البارئ تعالى وانبيائه عليهم الصلاة والسلام .

وقد يجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد احدهما عن الاخرى . وانما سميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك -

الرابعة قال ابن عصفور في (شرح المقرب) زيادة الحروف خارجة عن القياس فلا ينبغي ان يقال بها الا ان يرد بذلك سماع او قياس . مطرد

كما فعل بالباء في خبر ما وليس ومن ثم لم يقل بزيادة الفاء في خبر المبتدأ لانه لم يجيء منه الا ما حكى من كلامهم اخوك فوجد بل اخوك بفهمد، وقول الشاعر يموت اناس او يشيب فتاهم ويحدث ناس والصغير فيكبر الخامسة قال ابن اياز من الزوائد ما يلزم وذلك نحو الفاء في خرجت فاذا زيد، ذهب ابو عثمان الى انها زائدة مع لزومها واختاره ابن جنى في (سر الصناعة) .

وكذلك قولهم افعله آثر اما اي اول شيء فإزائدة لا يجوز حذفها، وكذلك الالف واللام في الآن زائدة في القول المشهور مع لزومها، وكذلك الالف واللام في الذي والتي وما في مهما، وان في خبر عسى قال بعضهم انها زائدة وهي لازمة وحينئذ لا تتقدر بالمصدر ويزول اشكال كيف يقع الخبر مصدرًا عن الجئة في قولك عسى زيد أن يقوم حتى احتاج ابو علي الى تأويله في (القصر يات) بحذف المضاف اي عسى زيد اذا القيام . انتهى .

السادسة قال ابن يعيش انما جاز أن تكون حروف النفي (١) اصله (٢) للتأكيد لانه بمنزلة نفي النقيض في نحو قولك ما جاء في الازيد فهو اثبات قد نفي فيه النقيض وحقق المجيء . لزيد وكذلك قول العجاج (في بئر لا حور سرى وما شعر) المراد في بئر حور ولا منزيدة، وقالوا ما جاء في زيد ولا عمرو وقالوا وهي التي جمعت بين الثاني والاول في نفي المجيء . ولاحققت النفي واكدته ألا ترى انك او اسقطت لا قلت ما جاء في زيد وعمر ولم يختلف المعنى .

وذهب الرماني في (شرح الاصول) الى انك اذا قلت ما جاء في زيد وعمر واحتمل ان تكون انما نفيت ان يكونا اجتماعا في المجيء، فهذا يفرق بين المحققة والصلة فالمحققة تفتقر الى تقدم نفي والصلة لا تفتقر الى ذلك فمثال الاول قوله تعالى (لم يكن الله ليغفر لهم ولا يهديهم سبيلا) فلا هنا المحققة وقال (ولا تستوى الحسنة ولا السيئة) فلا فيها المؤكدة والمعنى ولا تستوى الحسنة

(١) ي - ان يكون حرف النفي (٢) ي « مثله » واعل الصواب « صلة » اي

والسيئة لان تستوى من الافعال التي لا تكتفى بفاعل واحد كقولنا اصطاح واختصم، وفي الجملة لا تزداد الا في موضع لاليس فيه . انتهى .

السابعة قال ابن السراج لازائد في كلام العرب لان كل ما يحكم بزيادته يفيد التأكيد، ونقل عنه ابن يعيش انه قال حق الملقى عندي ان لا يكون عاملا ولا معمولا فيه حتى يلغى من الجميع ويكون دخواه نكروجه لا يحدث معنى غير التوكيد واستغرب زيادة حروف الجر لانها عاملة قال ودخلت لمعان غير التأكيد .

فائدة

قولهم عجبت من لاشيء ، قال الطيبي في حاشية الكشاف يجوز فيه الفتح وهو ظاهر والجر وفيه وجهان ، احدهما ان تكون لازائدة لفظا لا معنى اى لا تكون عاملة في اللفظ وتكون مرادة من جهة المعنى فتكون صورتها صورة الزائدة ومعنى النفي فيه كقول النابغة (امسى ببلدة لاعم ولاخال) وقول الشاخ .

اذا ما ادلجت وضعت بداها لها ادلاج ليلية لاهجوع
لاهجوع صفة ليلية اى لليلة النوم فيها مفقود لان الهجوع النوم ،
والثاني ان تكون لاغير زائدة لافظا ولا معنى كقولهم غضبت من لاشيء
وجئت بلا مال ، قال ابو على فلا مع الاسم المكرر (١) في موضع جر بمنزلة خمسة
عشر وقد بنى الاسم بلا .

حرف السين

سبب الحكم قد يكون

سببا لضده على وجه

عقد لذلك ابن جنى بابا في (الخصاص) فمن ذلك الادغام يقوى المعتل وهو ايضا بعينه يضعف الصحيح ، ومنه ان الحركة نفسها تقوى الحرف وهي بنفسها تضعفه .

سبك الاسم من الفعل بغير حرف سابق فيه نظائر

منها اضافة الزمان الى الفعل وهو في الحقيقة الى المصدر نحو (هذا يوم ينفع) .

ومنها وقوع الفعل في باب التسوية والمراد به المصدر نحو سواء على أقت أم تعدت .

ومنها وقوع المضارع بعد الفاء والواو في الاجوبة الثمانية نحو ما تأتينا فتحدثنا اى ما يكون منك اتيان فحديث فالفعل الذى قبل الفاء في تأويل المصدر ولهذا صح النصب على اضمار أن ا يكون من عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم وامن ثم امتنع الفصل والنصب في نحو ما زيد يكرم فيكرمه اخانا ، يريد ما زيد يكرم اخانا فيكرمه لأنه كما تقرر معطوف على مصدر متوهم من قولك يكرم فكما لم يجز أن يفصل بين المصدر ومعموله فكذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله لأن يكرم في تقدير المصدر .

حرف الشين الشدوذ

ويقابله الاطراد، قال ابن جنى في (الخصائص) اصل مواضع (طرد)

في كلامهم التتابع والاستمرار .

منه طردت الطريدة اذا اتبعتها واستمرت بين يدك .

ومنه مطاردة الفرسان واطراد الجدول اذا تتابع ماؤه بالريح .

واما مواضع (ش ذذ) فالتفرق والتفرد هذا اصل هذين الاصلين

في اللغة ثم قيل ذلك في الكلام والاصوات على سمته وطريقه في غيرهما فجعل

اهل علم العرب ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة

مطردا وجمعوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك الى غيره شاذا .

قال والكلام في الاطراد والشذوذ على اربعة اضرب، مطرد في القياس والاستعمال جميعا وهذا هو الغاية المطلوبة وذلك نحو قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك نحو اناضى من يذرو يدع وكذلك قولهم مكان مبقل هذا هو القياس والاكثر في السماع باقل والاول مسموع ايضا ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا نحو عسى زيد قائما او قيا ما هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا وذلك قولهم عسى زيد أن يقوم وقد جاء عنهم شيء من الاول في قوله (لا تعذرن انى عسيت صائما) وقولهم (عسى العوير ابؤسا).

والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم استحوذ واخوص الرمث واستصوبت الامر واستنوق الجمل واستفيل الجمل واستتيت الشاة واغملت المرأة وقول زهير (هنالك ان يستخولوا المال يخولوا).

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا كاتتميم مفعول بما عينه واو اوياء نحو ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه وهذا لا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره اليه.

واعلم ان الشيء اذا اطرده في الاستعمال وشذ في القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به في نفسه لكنه لا يتخذ اصلا يقاس عليه غيره الا ترى انك اذا سمعت استحوذوا استصوب اديتها بحالها ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيها الى غيرها فلا تقول في استقام استقوم ولا في استباع استبيع ولا في اعاذ اعود فان كان الشيء شاذ في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه وجريت في نظيره على الواجب في امثاله.

من ذلك امتناعك من وذر وودع لانهم لم يقولوها ولا غر وعليك ان تستعمل نظيرها نحو وزن ووعد لو لم تسمعها فاما قول ابي الاسود
ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه

فشاذ فاما قولهم ودع الشيء يدع اذا سكن فانه مسموع متبع ومن ذلك استعمال ان بعد كاد نحو كاد زيد ان يقوم وهو قليل شاذ في الاستعمال وان لم يكن قبيحا ولا ما يبي في القياس .

ومن ذلك قول العرب أقائم اخواك ام قاعدان هكذا كلامهم قال ابو عثمان والقياس يوجب ان تقول أقائم اخواك ام قاعدها الا ان العرب لا تقول له الا قاعدان فتصل الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الاولى ، قال ومما ورد شاذ عن القياس مطردا في الاستعمال قولهم الخونة والخونة فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى وهو في الاستعمال منقاد غير متأب ولا تقول على هذا في جمع قائم قومة ولولا في صائم صومة وقد قالوا على القياس خانة ولا تكاد تجد شيئا من تصحيح هذا في الياء ، لم يأت عنهم في نحو بائع وسائر بيعة ولا سيرة وإنما شذ ما شذ من هذا مما عينه واو لياء نحو الخونة والخوة والحول والدول ، وعلمته عندي قرب الالف من الياء وبعدها عن الواو فاذا صححت نحو الخونة كان اسهل من تصحيح نحو البيعة وذلك ان الالف لما قربت من الياء اسرع انقلاب الياء اليها وكان ذلك اسوغ من انقلاب الواو اليها لبعده الواو عنها وفي (شرح المفصل) لابن يعيمش من الشاذ في القياس والاستعمال دخول ال على المضارع في قوله .

ويستخرج اليربوع من ناقائه و من جحره ذى الشبيحة اليتقصع
قال والذي شجعه على ذلك انه رأى الالف واللام بمعنى الذى فى
الصفات فاستعملها فى الفعل على المعنى وقوله .

من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالود عنى

شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلما فيه من نداء مافيه الالف واللام
واما الاستعمال فلانه لم يأت منه الاحرف اوحرفان وقولهم يا صاح واطرق
كر اترخيم صاحب وكر وان شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلان الترخيم باب
الاعلام وما الاستعمال فلقلة المستعملين له .

قال وقولهم من ابنك بالفتح شاذ في القياس دون الاستعمال وقولهم
من الرجل بالكسر شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وهي خبيثة لقلة
المستعملين .

قال وحكي بعضهم ان من العرب من يعتقد في امس التنكير ويعربه
ويصرفه ويجريه مجرى الاسماء المتمسكة فيقول ذهب امس بما فيه على التنكير
وهو غريب في الاستعمال دون القياس .

(فائدة)

قال الجاربردى في (شرح الشافية) اعلم ان المراد بالشاذ في استعماله
ما يكون بخلاف القياس من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود، والنادر
ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس تكز عال، والضعيف ما يكون في
ثبوته كلام كقرطاس بالضم .

الشيء اذا اشبه الشيء اعطى حكما من احكامه على حسب قوة الشبه

ذكره ابن يعيش في (شرح المفصل) قال وليس كل شبه بين شيئين
يوجب لأحدهما حكما هو في الاصل للآخر ولكن الشبه اذا قوى اوجب الحكم
واذا ضعف لم يوجب فكلاهما كان الشبه اخص كان اقوى وكلما كان اعم
كان اضعف فالشبه الاعم كشبه الفعل الاسم من جهة انه يدل على معنى فهذا
لا يوجب له حكما لانه عام في كل اسم وفعل وليس كذلك الشبه من جهة انه
ثان باجتماع السببين فيه لان هذا يخص نوعا من الاسماء دون سائرهما فهو خاص
مقرب الاسم من الفعل .

ومن فروع ذلك الحال لما اشبهت الظرف عمل فيها حروف المعاني
كليت وكان .

ومنها الف اللاحق لما اشبهت الف التانيث من حيث انها زائدة

وانها لاتدخل عليها تاء التانيث كانت من اسباب منع الصرف .
ومنها سر اويل لما شبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف .
ومنها الشبيه بالمضاف ينصب في النداء كالمضاف نحو يا ضار بازيذا
ويامضر وبا غلامه .

قال ابن يعيش ووجه الشبه بينهما من ثلاثة اوجه، احدها ان الاول
عامل في الثانى كما كان المضاف عاملا في المضاف اليه .
فان قيل المضاف عامل في المضاف اليه اجر وهذا عامل نصبا اورفعا
فقد اختلفا ، قيل الشىء اذا اشبه الشىء من جهة فلا بد أن يفارقه من جهات
اخر ولولا تلك المفارقة لكان اياه فلم تكن المفارقة قاذحة في الشبه .
الوجه الثانى ان الاسم الاول يختص بالثانى كما ان المضاف يختص
بالمضاف اليه ألا ترى ان قولنا يا ضاربا رجلا اخص من قولنا يا ضاربا .
الثالث ان الاسم الثانى من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام
المضاف .

وقال السيخاوى فى (شرح المفصل) اذا اشبه الشىء الشىء فى امرين
فاز اداعطى حكمه مالم يفسد المعنى، ولهذا عمات ما عمل ليس لما اشبهتها فى النفى مطلقا
وفى نفي الحال خاصة .

وقال ابن هشام فى (المنى) قد يعطى الشىء حكم ما اشبهه فى معناه او لفظه
او فيها فاما الاول فله صور كثيرة .

احداها دخول الباء فى خبر إن فى قوله تعالى (أولم يروا ان الله الذى
خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر) لانه فى معنى اوليس الله بقادر،
وفى (كفى بالله شهيدا) لما دخله من معنى اکتف بالله شهيدا، وفى قوله - لا يقرأن
بالسور - لما دخله معنى لا يتقر بن بقراءة السور ولهذا قال السهيلي لا يجوز ان
تقول وصل الى كتابك فقرأت به على حد قوله - لا يقرأن بالسور - لانه عار من
معنى التقرب .

الثانية جواز حذف خبر المبتدأ في نحو إن زيد أقام وعمر واكتفاء
بجبر إن لما كان إن زيدا قائم في معنى زيد قائم ، ولهذا لم يجز ليت زيد أقام
وعمر .

الثالثة جواز أنا زيدا غير ضارب لما كان في معنى أنا زيدا لا اضرب
ولولا ذلك لم يجز إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف ، فكذا لا يتقدم معموله
لا تقول أنا زيدا اول ضارب او مثل ضارب .

الرابعة جواز غير قائم الزيدان لما كان في معنى ما قائم الزيدان
ولولا ذلك لم يجز لأن المبتدأ إما ان يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغنى عن الخبر .
الخامسة اعطاء وهم ضارب زيد الآن او غدا حكم ضارب زيدا في
التنكير لأنه في معناه فلهذا وصفوا به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب
وادخلوا عليه ال ولا يجوز شيء من ذلك اذا اريد المضي لانه حينئذ ليس في
معنى العاصب .

السادسة وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب نحو (وانها لكبيرة
الاعلى الخاشعين) (ويأبى الله الا ان يتم نوره) لما كان المعنى وانها لا تسهل
الاعلى الخاشعين ، ولا يريد الله الا ان يتم نوره .
السابعة العطف بولا بعد الايجاب في نحو قوله (ابي الله ان اسموبام
ولأب) لما كان معناه قال الله لى لا تسلم بام ولا اب .

الثامنة زيادة لافي قوله تعالى (ما منعك ان لا تسجد) قال ابن السيد
المانع من الشيء أمر للممنوع ان لا يفعل فكأنه قيل ما الذى قال لك لا تسجد .
التاسعة تعدى رضى بعلى في قوله (اذا رضيت على بنو قشير) لما كان
رضى عنه بمعنى اقبل عليه بوجه وده ، وقال الكسائى انما جاز هذا حملا على
تقيضه وهو سخط .

العاشرة رفع المستثنى على ابداله من الموجب في قراءة بعضهم
(فشر بوا منه الاقليل منهم) لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل (فن شرب منه

فليس منى) .

الحادية عشرة تذكير الاشارة في قوله تعالى (فذانك برهانان) مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى والبرهان مذكرو مثله (ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا) فيمن نصب الفتنة وأنت الفعل .

الثانية عشرة قولهم علمت زيد من هو برفع زيد جواز لان له نفس من في المعنى .

الثالثة عشرة قولهم ان احدا الا يقول ذلك فوقع احد في الاثبات لانه نفس الضمير المستتر في يقول والضمير في سياق النفي فكأن احدا كذلك . والثاني وهو ما اعطى حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه له صور كثيرة احداها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعدها التي بمعنى الذي لانها بلفظ ما النافية كقوله (ورج الفتى للخير ما ان رأيت) وقوله (يرجى المرء ما ان لا يراه) فهذان محمولان على نحو قوله (ما ان رايت ولا سمعت بمثله) . الثانية دخول لام الابداء على ما النافية حملها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتداء كقوله (لما اغفقت شكرك فاصطنعني) فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك لما تصنعه حسن .

الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملها في اللفظ على لا النافية نحو (واتقوا فتنة لا تصيبين الذين ظلموا منكم خاصة) . الرابعة حذف الفاعل في نحو (أسمع بهم وأبصر) لما كان احسن بزيد مشبها في اللفظ لقولك امر بزيد .

الخامسة دخول لام الابداء بعد ان التي بمعنى نعم لشبها في اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم في قراءة (ان هذان لسا حران) .

السادسة قولهم اللهم اغفر لنا ايها العصاة بضم اية ورفع صفتها كما يقال يا ايها العصاة، وكان حقه النصب كقولهم نحن العرب اقرب الناس

للضيف ، ولكنه لما كان في اللفظ بمنزلة المستعمل في النداء اعطى حكمة وان انتهى موجب البناء .

السابعة بناء باب حذام تشبيها له بنزال .

الثامنة بناء حاشا في (وقلن حاشا لله) لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية .
التاسعة قول بعض الصحابة قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا قط وآمنه فوقع قط بعد المصدرية كما تقع بعد ما النافية .
العاشر ، اعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى ادغم فيه نحو (خلق كل شيء) و(لك تصورا) وحتى اجتمعا رويين كقوله .

بني ان البرشيء هين المنطق اللين والطعيم

والثالث وهو ما اعطى حكم الشيء لمشايمته له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل وافعل في التعجب فانهم منعوا افعل التفضيل ان يرفع الظاهر لشبهه بافعل في التعجب وزنا واصلا وافادة للبالغة واجازوا تصغير افعل في التعجب لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرنا .

وقال الابذي في (شرح الجزولية) حذف ان مع عسى تشبيها بكاد وزعم ابن السيد أن الاحسن ان يقال شبهت عسى بلعل لأن كلا منهما رجا وكما حملوا لعل على عسى فادخلوا في خبرها ان نحو (لعلك يوما ان تلم ملمة) .
وقال ابن الصائغ هذا الذي قاله ممكن وتشبيه الفعل بالفعل اولى من تشبيهه بالحرف .

الشيئان ان تضادا تضاد الحكم الصادر عنهما

ذكر هذه القاعدة ابن الدهان في (الغرة) قال ولهذا نظائر في المعقولات وسائر المعلومات مشاهدا ومقيسا الا ترى ان الاعراب لما كان ضد البناء وكان الاعراب اصله الحركة والتنقل كان البناء اصله الثبوت والسكون ، وكذلك الابتداء لما كان اصله الحركة ضرورة كان الوقف اصله السكون .

الشروط المتضادة في الابواب المختلفة

قال ابن هشام العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر تقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا لم يتأمل العرب اختلطت عليه الابواب والشرائط .

من ذلك اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعته ، والتعريف لعطف البيان و نعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز و افعل من و نعت النكرة ، وتعريف العلمية بخصوصه لمنع الصرف وتعريف اللام الجنسية لنعته الاشارة و اى في النداء و فاعل نعم و بئس ، والابهام في ظروف المكان والاختصاص في المبتدأ وصاحب الحال ، والاضمار في مجرور لولا و وحد و ابي وسعدى وحناني وفي مرفوع خبر كاد و اخواتها الاعسى تقول كاد زيد يموت ولا يجوز يموت ابوه ومرفوع اسم التفضيل في غير مسئلة الكحل والاظهار في تأكيد الاسم المظهر والنعته والمنعوت و عطف البيان والمبين ، والافراد في الفاعل و نائبه والجملة في خبر أن المفتوحة اذا خففت وخبر القول المحكى نحو قولى لا اله الا الله وخبر ضمير الشأن، والجملة الفعلية في الشروط غير لولا وفي جواب او ولولا والجملة بعد ما والجملة التائية لأ حرف التحضيض وجملة اخبار افعال المقاربية وخبر أن المفتوحة بعد او عند الزمخشري ومتابعيه نحو (واو أنهم آمنوا) والاسمية بعد اذا الفجائية و يتما على الصحيح فيها، والخبار في الصلة والصفة والحال والخبر وجواب انقسم غير الاستعطاني والانشاء في جواب انقسم الاستعطاني ، والوصف في مجرور رب اذا كان ظاهرا و اى في النداء والجماء في قولهم جاؤ الجماء الغفير وما وطىء به من خبر اوصفة او حال وعدم الوصف في فاعل نعم وبئس والاسماء المتوغلة في شبه الحرف الامن وما النكرتين والضمير، والتقديم في الاستفهام والشروط وكم الخبرية والتأخير في الفاعل و نائبه ومفعول التعجب و افعول الذى هو اى الموصولة والمفعول الذى هو أن وصلتها والمبتدأ الذى هو أن وصلتها ، والحذف في احد معمولي لات وعدم الحذف في الفاعل و نائبه

والجار الباقي عمله ، والرابط في المواضع الا حد عشر السابقة وعدم الرابط في الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد ، والاضافة في بناء اي الموصولة والقطع عنها في بناء قبل وبعد وغير .

حرف الصاد

(صدر الكلام) قال الرضى كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وان كان حرفا فمرتبه الصدر بحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتحضيض وان واخواتها وغير ذلك ، واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصدر اجراء لها مجرى سائر الافعال .

وقال في (البسيط) الاسماء المتضمنة للعا في تقتضى الصدر وان لم تكن معارف ولهذا تقدم الاشارة على العلم في قولك هذا زيد وان كان العلم اعرف لتضمنه معنى الاشارة .

ضابط

قال ابن يعيش لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية الاحروف الجر وذلك لثلاثي نخرج عن حكم الصدر وانما عمل فيه حروف الجر دون غيرها لتمزجها بما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم .

وفي (ادالي ابن الحاجب) سئل العرب تجعل صدر الكلام كل شيء دل على قسم من اقسام الكلام كالأستفهام والنفي والتحضيض وان واخواتها سوى ان فقولهم زيدا ضربت وضربت زيدا يقال عليه انه اذا قيل زيدا البس (١) على السامع ان يكون المذكور بعده ضربت او اكرمت او نحوه واذا قيل ضربت البس (١) على السامع ان يكون زيدا وان يكون عمرا ونحوه فاجاب بامور .

احدها ان هذا لا يمكن ان يكون الا كذا لانه لا بد من تقديم مفرد على مفرد فمهما قدمت احد المفردين فلا بد من احتمالهما كلما يقدر تجويزه في الآخر .

الثاني ان هذا الباس في آحاد المفردات وذاك الباس في اصول اقسام

الثالث ان تلك الالفاظ وضعت للدلالة عليه وكان تقديمها مرشدا الى ما وضع له بخلاف هذه فانه ليس لها الفاظ غير لفظها ولو كان لها الفاظ غير لفظها لأدى الى التسلسل وهو محال .

مسئلة

قال ابن هشام في (تذكرته) زعم بدر الدين بن مالك ان اللام لا تدخل على خبر إن اذا تقدم معموله عليه فلا تقول ان زيدا طعامك لآكل، وكأنه رأى ان اللام لا يتقدم معمول ما بعدها عليها لان لها الصدر والحكم فاسد والتعليل كذلك على تقدير أن يكون رآه (الامام - ١) اما فساد الحكم فلان السماع جاء بخلافه وقال تعالى (وان كثيرا من الناس بقاء ربهم لكافرون) وقال الشاعر .
فاني الى قوم سواكم لأميل

واما فساد التعليل فلان هذه اللام مقدمة من تأخير فهي انما تسمى ما هو في حيزها الاصلى ان يتقدم عليها لاما هو في حيزها الآن والام يصح ان زيدا قائم (٢) ولا ان في الدار لزيد الا ترى ان العامل في خبر إن هو ان عند البصريين والعامل في اسمها هي باجماع النحاة فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعت ان .

حرف الضاد

الضرورة

قال ابو حيان لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة لأن قائله متمكن من ان يقول كذا، ففهم ان الضرورة في اصطلاحهم هو الالقاء الى الشيء فقال اهم لا ينجأون الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا فعلى زعمه لا توجد ضرورة اصلا لانه ما من ضرورة الا ويمكن ازالها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب

(١) ليس في س (٢) كذا ولعله ولقائم .

وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم الثرى وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ولا يعنى النحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وانما يعنون ما ذكرناه والا كان لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ الاويمكن الشاعر أن يغيره . انتهى .

وقال ابن جنى في (الخصائص) سألت ابا على هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب اولا؟ فقال (كما - ا) جاز لنا ان نقيس مثورتنا على مثورهم فكذا يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا واذا كان كذلك فما كان من احسن ضرورتهم فليكن من احسن ضرور اتنا، وما كان من اقبحها عند هـ - م فليكن من اقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك .

فائدة

قال الاندلسي يجوز للشاعر استعمال الاصل المهجور كما استعمله من قال (كان بين فكها والفك) .

فائدة

قال الشلوبين علة الضرائر التشبيه لشيء بشيء او الرد الى الاصل .

قاعدة

ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها ، ومن فروعه اذا دعت الضرورة الى منع صرف المنصرف المجرور فانه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقى الكسرة عند الفارسي لان الضرورة دعت الى حذف التنوين فلا يتجاوز محل الضرورة بابطال عمل العامل، والكوفي يرى فتحه في محل الجر قيا سا على ما لا ينصرف ائلا يلتبس بالمبنيات على الكسرة ذكره في (البسيط) .
ومنها لا يجوز الفصل بين أما والفاء باكثر من اسم واحد لان الفاء

لا يتقدم عليها مابعدھا وانما جاز هذا التقديم للضرورة وهي مندفعه باسم واحد فلم يتجاوز قدر الضرورة ذكره السيراني والردني .

قاعدة

مالا يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي اليها ، قال ابن النحاس في (التعليقة) قول الشاعر (لاه ابن عمك) اختلف الناس فيه هل المحذوف لام الجر دون الاصلية واللام التي هي موجودة مفتوحة او المحذوف اللام الاصلية والباقية هي لام الجر ، والظاهر أن الباقية هي لام الجر لان القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدي الى ان يكون البيت ضرورة والقول بحذف الاصلية لا يؤدي الى ضرورة ومالا يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي اليها .

الضائر ترد الاشياء الى اصولها

هذه القاعدة متفق عليها وفيها فروع .

منها قال ابن جنى الباء اصل حروف القسم والواو بدل منها ولهذا لا تجر الا الظاهر فاذا ادخلت على المضممر ردت الى الاصل وهي الباء فيقال بك لأفعلن لأن الضائر ترد الاشياء الى اصولها .

ومنها اذا اريد وصل مثل لم يك ولد بالضمير عادت النون المحذوفة فيقال لم يكنه ومن لدنه لأن الضمير يرد الاشياء الى اصولها .

ومنها قال الاندلسي انما التزم دخول تاء التانيث في الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازي دون المسند الى ظاهره لان الاصل الحاق العلامة والضمير يرد الشيء الى اصله فوجب ان لا تحذف العلامة لان ذلك خلاف مقتضاه .

ومنها اذا اتصل بالماضي ضمير بني على السكون نحو ضربت وضربنا وعلله ابن الدهان بان اصله البناء واصل البناء السكون والضمير يرد اكثر الاشياء الى اصولها .

قال ابن اياز وهذا احسن من التعليل بكرة توالي اربع متحركات
لأنه يطرد في استخراجت واشباهه .

ومنها قال ابن اياز زعم بعضهم ان لولا صريحة في التعليل كقولك
لولا احسانك لما شكرتك .

قال ابن بري في (اما يه) ولهذا جروا بها المضمرة تنبيها على هذا المعنى
لان المضمرة يعيد الشيء الى اصله .

ومنها قال ابن فلاح في (المغنى) فان قيل لم (ا) اختلف كلا
وكلتا مع المضمرة عند البصريين وليس اختلافاً للتثنية لان الاعراب مقدر
عندهم مطلقاً ؟

قلنا لشبهه بلداً وعلى والى فانها مع المظهر بالالف ومع المضمرة بالياء
فرق بين المتمكن نحو الف عصا والف غير المتمكن نحو الذا ووجه المشابهة بينهما
ملازمة الاضافة فيهما، ولم تقلب في الرفع لان المشبه به ليس له حالة رفع، وخص
التغيير مع المضمرة دون المظهر لان المضمرة يرد الشيء الى اصله .

ومنها قال الاندلسي في (شرح المفصل) نحو قوله تعالى (أنزل مكوها)
رد فيه الواو الساقطة في الوصل اذ كان الضمير يرد الشيء الى اصله كما تفتح
لام الجرفي قولك لك مال حتى انهم فتحوا لام الاستغاثة لوقوع المنادى موقع
المضمرة .

ومنها قال الاندلسي قيل انما لم تدخل الكاف على مضمرة لتردها بين
الاسم والحرف وذلك اشترك فيهما والاشترك فرع والضمير يرد الاشياء
الى اصولها ولا اصل لها ، ولهذا العلة امتنع دخول حتى ايضاً على المضمرة .

ومنها قال ابن فلاح في (المغنى) بنى المضارع مع ضمير جمع المؤنث
على السكون منبهة على ان اصل الافعال البناء على السكون لأن الضمير يرد
الشيء الى اصله .

ومنها قال ابن يعيش فائدة الاتساع في الظرف تظهر اذا كُنيت عنه

فان كان ظرفا لم يكن بد من ظهوره في مع مضمرة نحو اليوم قمت فيه لان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها، وان اعتقدت انه مفعول به على السعة لم يظهر في معه لانها لم تكن منوية مع الظاهر فتقول اليوم قمته قال الشاعر (ويوم شهدناه) لم يظهر في حين اضمرة لانه جعله مفعولا به مجازا واول جعله ظرفا على اصله لقال شهدنا فيه .

تنبیه

قال السهيلي قول عبد المطلب .

وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك

فيه رد على ابن النحاس والزبيدي ومن قال بقولها حيث منها اضافة آل الى الضمير لأنه يرد الشيء الى اصله واصله اهل وما وجدنا قط مضمرا يرد معتلا الى اصله الا اعطيتكوه وليس من هذا الباب في ورد ولا صدر .

تنبیه

قال السخاوي في (سفر السعادة) لا يدخل على المقسم به غير الباء اذا كان مضمرا لأنها الاصل، وقال ابو الفتح لأن الاضمار يرد الاشياء الى اصولها في كثير من المواضع تقول اعطيتكم درهما ثم تقول الدرهم اعطيتكوه، وما حكاه يونس من قولهم اعطيتك شاذ، وقال ابو بكر محمد بن عبد الملك النحوي انما يرد الاضمار الاشياء الى اصولها لاسباب توجب الرد لا لاجل الاضمار فلا يقاس عليه ما لاسبب فيه مع ان الشيء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سؤل فيه ولا يحتاج الى تعليل الا ان يخالف الاستعمال فقوله اعطيتكم درهما اصله اعطيتكوه فاسكنوا الميم تخفيفا وكرهوا الاسكان مع الهاء لخفائها وقربها من الساكن ولذلك كان عليه مال احسن من قولك عليي مال، وكذلك اليوم سرت فيه لان الاضمار يبطل كونه ظرفا فاحتاجوا فيه الى في كسائر الاسماء التي ايست ظرفا .

قال السخاوي قوله انما يرد الاضمار الاشياء الى اصولها لاسباب توجب

الرد للاجل الاضمار كلام متناقض يقتضى ان الاضمار يرد ولا يرد ، وقوله مع ان الشيء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ، فاقول بلى فيه سؤال لان قولنا بك لأفعلن قد جاء على اصله وفيه من السؤال لم لم يجوز أن يقول وك ولاتك فاختصاص الباء بهذا لا بد له من سبب ولا سبب الا ان الباء الاصل ولهذا تقول اقسم بالله ولا تقول اقسم والله ولا اقسم بالله . انتهى .

تنبیه

قال ابن عصفور في (شرح المقرب) خرج قول الفرزدق (واذ ما مثلهم بشر) على ان مثلهم مرفوع الا انه بنى على الفتح لاضافته الى مبنى كقوله تعالى (مثل ما انكم تنطقون) فان قيل كيف يسوغ ذلك والمبنى الذى اضيفت اليه مضمر والمضمر يرد الاشياء الى اصولها فكيف يكون سببا في اخراج مثل عن اصلها من الاعراب الى البناء ؟

فالجواب ان المضمر لا يلزم رده الاشياء الى اصولها في جميع المواضع ألا ترى ان التاء بدل من الواو في تكأة لانه من تو كما ثم اذا اضافوها الى مضمر قلوا هذه تكأتك ولم يردوها الى اصلها .

تذبيہ

قال الابدي في (شرح الجزولية) بنيت اى في نحو قوله تعالى (ايهم اشد) عند سيبويه لخروجها عن نظائرها وكان حقها ان تعرب لتمكنها بالاضافة ولا سيما وهى مضافة الى مضمر والمضمرات ترد الاشياء الى اصولها ولذلك تقول زيد ضربتم اخاه ثم تقول وضربتموه ولا تقول وضربتمه .

مسئلت

قال ابن النحاس في (التعليقة) اجمع النحاة على انك اذا قلت عساي وعساک وعساه ولولاي ولولاك ولولاه ان هنا شيئا قد تجوز فيه باستعماله على غير اصله ، واختلف فيما وقع المجاز فقال سيبويه ان عسى خرجت عن عمل كان

وعملت عمل لعل اشبهها بلعل في الطمع فالضمير منصوب على انه اسمها، ولولا قدصارت حرف جر والضمير معها مجرور . وقال الاخفش ان عسى على بابها من عملها عمل كان، ولولا على بابها من انها غير عاملة واستعرنا في عسى ضمير المنصوب للرفوع فالضمير عنده في عسى في موضع رفع لا في موضع نصب، والضمير في لولا ايضا وان كان صورة ضمير الجر مستعار للرفع فهو عنده ايضا في لولا في موضع رفع على الابتداء لا في موضع جر .

وقال ابن النحاس والوجه ما ذكره سيبويه لان التجوز في الفعل او الحرف احسن من التجوز في الضمير لان المضمرة ترد الاشياء الى اصولها فلا اقل من ان لا تخرج هي عن اصلها وموضعها .

الضمير اطلب بالاضافة (١) من الظاهر

بدليل جواز الاضافة والنصب في ضارب زيدا في الحال والاستقبال والاقصار على الاضافة في نحو ضاربك وضاربه على مذهب سيبويه انه مضاف ليس الا، ذكره الشلوبين في (شرح الجزولية) .

حرف الطاء

الطارى يُزيل حكم الثابت

عقده ابن جنى با با في الخصائص وفيه فروع ، منها لام التعريف والاضافة اذا دخلت على النون حذف لها تنوينه .

ومنها ياء النسبة اذا دخلت على ما فيه تاء التانيث حذفت لها التاء، وادا دخلت على ما فيه ياء مثلها نحو كرسى وبحتى حذفت لأجلها .

ومنها علامة الجمع بالالف والتاء اذا دخلت على ما فيه التاء حذفت لأجلها نحو تمر وتمرات ولو سميت رجلا او امرأة بهنداء لقلت في الجمع ايضا هنداء بحذف الالف والتاء الاوليين لا الاخرين .

ومن ذلك نقض الاوضاع اذا طرأ عليها طارى كلفظ الاستفهام اذا طرأ عليه معنى التعجب استحال خبرا كقولك مررت برجل اى رجل او ايما

رجل فانت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهما وإنما كان كذلك لان اصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر فكان التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما اتماده الى اصله من الخبرية.

ومن ذلك ايضا لفظ الواجب اذا لحقته همزة التقرير صار نفيا، واذا لحقه لفظ النفي عاد ايجابا نحو (الله اذن لكم) اي لم يأذن (أست بربكم) اي انا كذلك. ومن ذلك ان تصف العلم فاذا انت فعلت ذلك فقد اخرجته به عن حقيقة ما وضع له فادخله معنى لولا الصفة لم يدخله اياه (١) وذلك ان وضع العلم ان يكون مستغنى بلفظه عن عدة من الصفات فاذا انت وصفته فقد سلبت الصفة له ما كان في اصل وضعه مراد افيه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته. انتهى.

وقال ابن يعيش فان قيل هل التعريف الذي في يا زيد في النداء تعريف العلمية بقى على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء ام تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية؟

فالجواب ان المعارف كلها اذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء، وهذا قول المبرد وهو الصواب كإضافة الاعلام وخالفه ابن السراج.

وقال انشلوبين اذا جمع المؤنث الحقيقي جمع تكسير جاز ترك التاء من فعله نحو قام الهنود، لانه ذهب منه لفظ المفرد فكان الحكم للطاري.

وقال ابن الدهان في (الغرة) المقصور المنصرف بالحقه التنوين وهو ساكن والالف ساكنة فيستحيل الجمع بينهما ويجحف الامر بحذفها ولم نر ساكنين التقيا حذفاً معاً ولا يجوز تحريك التنوين لأنه تحريك للساكن اذا كان بعده لاله اذا كان قبله، ولا تحريك الالف لانها تغير عن صورتها فيقع اللبس بين المقصور وغيره من المهموز، ولا يجوز حذف التنوين لانه لمعنى فاذا زال زال المعنى، وايضا فان الطاري يزيل حكم الثابت لانه لو علم انه اذا جىء به

حذف لم يجأ به، فلم يبق الا حذف الالف .

طرد الباب

قال ابو البقاء في (التبيين) اذا ثبت الحكم لعلة اطر د حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة الا ترى انك ترفع الفاعل وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى كما لو قلت ضرب الله مثلاً فانك ترفع (الفاعل - ١) وتنصب (المفعول - ٢) مع ان الفاعل والمفعول معقول قطعاً .

قال ونظيره من المشروع ان الرمل في الطواف شرع في الابتداء لاظهار الجلد ثم زالت العلة وبقي الحكم .

ومثل ذلك العدة عن النكاح شرعت لبراءة الرحم ثم ثبتت في مواضع ليس فيها شغل الرحم . قال وسبب ذلك ان النفوس تأنس بشبوت الحكم فلا ينبغي ان يزول ذلك الانس ،

قال ونظيره في التصريف ان الواو في مضارع وعد ووزن حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو يعد ثم حذفت مع بقية حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد، وله نظائر اخر . انتهى .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) الاعراب اصل في الاسماء لانه يفتقر اليه للتفرقة بين المعاني نحو ما احسن زيداً بنصب زيدان اردت التعجب من حسنه ، ورفعه ان اردت نفي الاحسان عنه، ورفعه احسن وخفض زيدان اردت الاستفهام عن الاحسن، الا ترى ان هذه المعاني لولا الاعراب لا لتبست .

فان قيل ان الاعراب قد يوجد في الاسماء غير مفتقر اليه نحو شرب عهد الماء وركب الفرس عمرو واشباه ذلك الا ترى ان الفاعل ههنا لا يلتبس بالمفعول اذا ازيل الاعراب .

فالجواب ان الاعراب لما افتقر اليه في بعض الاسماء حمل ساؤها

على ذلك كما ان العرب لما حذفت الياء من يعدد لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من اعد واعد وتعد حملا على ذلك .

وقال ابو البقاء في (التبيين) اذا جرى اسم الفاعل والصفة المشبهة على غير من هماه وجب ابراز الضمير فيهما مطلقا عند البصريين لان ترك ابرازه يفضي الى اللبس في بعض المواضع نحو زيد عمرو وضاربه هو واللبس يزول بابراز الضمير فيجب ان يبرز نفي اللبس .

ثم يطرد الباب فيما لا يلبس نحو زيد هند ضاربتة هي كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو نعد وتعد وأعد فانهم حذفوا منها الواو كما حذفوها من يعد وكذلك يكرم وذكرم وتكرم محولة على اكرم .

وقال ابن القواس في (شرح الفية ابن معط) قدر الكسرة في المنقوص لاجتماع الامثال اذ الياء بكسرتين ، والضم حملا على الكسر للناسبة فيهما بدليل اجتماع اصليهما رديين دون الالف ، ولان الضمة اثقل من الكسرة بدليل قلب الواو ياء اذا اجتمعتا مطلقا ، وظهر النصب لخفة الفتحة ، ولم تعد الواو في رأيت غازي او داعيا فيقال غازوا وداعوا الثبوت القلب رفعا وجرا تغليبا للحالتين وطردا للباب .

وقال عبد القاهر هذا أقيس من حمل اعد ونعد وتعد لان الحمل المؤدى لاعلال اللام اولى من المؤدى لاعلال الفاء لان اللام محل التغيير ولان المنقوص حمل فيه حالة على حالتين وبسبب يعد حمل فيه ثلاثة اشياء على شيء واحد .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) من اجاز تقديم خبر ليس عليها دليله ان ليس فعل ناقص مثل اخواتها فاذا جوزنا في كان واخواتها يجوز في ليس ايضا طردا للباب .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) الاصل في نرى ويرى وترى نراى ويرأى وترأى لان الماضي منه رأى وانما حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال

تخفيفا لانه اذا قيل أراى اجتمع هزتان بينهما ساكن وساكن حاجز غير حصين فكأنهما قد توالفت الثانية على حذفها فى اكرم ثم اتبع سائر الباب وفتحت الراء لمجاورة الالف اتى هى لام الكلمة وغلب كثرة الاستعمال هنا الاصل حتى هجر ورفض .

وقال ابن فلاح فى (المعنى) قلبت الهمزة فى صحراء واوا فى الجمع نحو صحراوات كراهة الجمع بين علامتى تأنيث، وقلبت فى التثنية طردا للباب على سنن واحد .

وقال ابن عصفور (فى شرح المقرب) لما الحقوا نون الو قاية لتقى الفعل من الكسر حملوا على ذلك يضر باننى ويضربوننى وضربانى وضربونى كما حملوا تعد واخواته غير ذى الياء واكرم واخواته غير ذى الهمزة على يعد واكرم . وقال بعضهم انما بنيت المضممرات اشبهها بالحرف وضعا فى كثير منها ثم حمل ما ليس كذلك طردا للباب على سنن واحد، وبهذا بدأ ابن مالك فى (شرح التسهيل) . وعبارة ابن اياز لان وضع المضممر بالا صالة وضع الحرف الواحد الا تراه على حرف واحد فى ضربت وضربك ثم حمل على ذلك فى البناء ما هو على اكثر نحو نحن واياك لان الجميع من باب واحد .

وقال ابن فلاح فى (المعنى) انما سكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به نحو ضربت فرارا من اجتماع اربع حركات لو ازم ثم طرد الباب فى ما لم يجتمع فيه اربع حركات نحو درجت تعميما للحكم لان الانفعال شرع واحد بدليل تعميم الحكم فى حذف الواو من اعد ونحوه والهمزة من نكرم ونحوه وان انتفت علة الحذف .

وقال ابن القواس ذهب الاكثرون الى ان متعلق الظرف والمجرور اذا كان خبرا يقدر بفعل لانه اذا وقع صالة او صفة يقدر بالفعل اتفاقا فيجب ان يقدر فى محل الخلاف طردا للباب .

وقال ابن اياز المضاف لا يكون الا اسما لان الغرض الالهم بلاضافة

تعريف المضاف والفعل لا يتعرف .

فان قيل هلا اضيف الفعل للتخصيص اذ قد يصح ذلك فيه ألا ترى

ان سوف والسين يخصصانه بالحال .

فالجواب انه لما امتنع منه الغرض الالهم وهو التعريف امتنع

الأخر طردا للباب وهذا من قواعدهم .

وقال الاندلسي في (شرح المفصل) الموجب لبناء اسماء الاشارة

تضمنها معنى الحرف وذلك ان الاشارة بمعنى كالاتفهام وغيره فحقه ان يوضع

له حرف فلما ادى هذا الاسم هذا المعنى نيابة عن الحرف في ذلك ناسب الحرف

فبني، ويدل على انه تضمن هذا المعنى انهم لم يضعوا الاشارة حرفا، وكان هذا

الاسم المسحوع بنيما يفيد معنى الحرف، فوجب اعتقاد تضمينهم اياه هذا المعنى

طردا لاصولهم واقامة سبب لبنائه .

قال ابن جنى بنى اولاء لانه تضمن حرف الاشارة لان الاشارة بمعنى

لم يستعملوا لها حرفا فتضمنها هذا الاسم فبني .

وقال ابن اياز واما اسم الاشارة فبني اتضمنه معنى حرف الاشارة

اذ الاشارة معنى والموضوع لافادة المعاني الحروف فلما افادت هذه الاسماء

الاشارة علم انها كان القياس يقتضى ان يكون لها حرف فلما تضمنت معناه

بنيت وهذا قول السيرافي .

قال الاصفهاني فلو قيل ان ذلك انما يتصور في اولاء دون هؤلاء

لظهور الحرف وهوها، لا يمكن ان يقال فيه ان الحرف الذي هوها غير ذلك

الذي تضمن معناه وان هذا زائد كما ان الالف واللام في الالهم عند من

بناه زائدة وان الاسم بني لتضمنه معنى الف ولام اخرى .

حرف الظاء

الظرف والمجرور

فيها مباحث (الاول) لابد من تعلقها بالفعل او ما يشبهه او ما اول

بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا قدر .
 مثال الاول والثاني (انعمت عليهم غير المغضوب عليهم) .
 والثالث (وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله) لانه مؤول
 بمعبود .

والرابع نحو فلان حاتم فى قومه، تعلق بما فى حاتم من معنى الجود .
 ومثال المتعلق بالمحذوف (والى ثمود اخاهم صالحا) بتقدير وارسلنا
 ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك ،
 وهل يتعلقان بالفعل انا قص ؟ فيه خلاف .

الثاني يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق ستة امور .
 احدها الحرف الزائد كالباء ومن فى (وكفى بالله شهيدا) (هل من
 خالق غير الله) وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوى والاصل ان افعالا
 قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر ، والزائد
 انما دخل فى الكلام تقوية وتوكيد ولم يدخل للربط
 الثاني والثالث لعل ولولا عند من جر بهما .
 الرابع رب فى قول الرمانى وابن طاهر .
 الخامس كاف التشبيه عند الاخفش وابن عصفور .

السادس حرف الاستثناء وهو خلا وعد او حاشا اذا خفضن فانهن
 لتنعمية الفعل عمادخلن عليه كما ان الاك ذلك وذلك عكس معنى التعدية الذى
 هو اىصال معنى الفعل الى الاسم .

الثالث يجب تعلقهما بمحذوف فى ثمانية مواضع .

ان يقعاً صفة نحو (او كصيب من السماء) او حالاً نحو (فخرج
 على قومه فى زينته) او صلة نحو (واه من السموات والارض ومن عنده
 لا يستكبرون) او خبراً نحو زيد عندك او فى الدار ، او مثلاً نحو قولهم للعرس
 بالرفاء والبنين باضاراً عرسست ، او يرفعا الاسم الظاهر نحو (اى فى الله شك) عندك

زيد، او يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو أيوم الجمعة صحت .

(الثامن) القسم بغير الباء نحو (والليل اذا يغشى) (تالله لأكيدن اصنامكم)

(الرابع) هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف؟ لاخلاف في

تعيين الفعل في بابي القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الاجمليتين .

واختلف في الخبر والصفة والحال ، فمن قدر الفعل وهم الاكثرون

فلأنه الاصل في العمل، ومن قدر الوصف فلأن الاصل في الثلاثة الافراد .

واما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو أيوم الجمعة

يعتكف فيه ، والوصف في أيوم الجمعة انت معتكف فيه .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) اذا وقع الظرف والمجرور خبرين فلا بد

لها من عامل ، واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو فذهب بعضهم الى ان العامل

المقدر فعل تقديره استقر او كان او وجد او ثبت قالوا لان بنا حاجة الى تقدير

عامل وتقدير ما هو اصل في العمل وهو الفعل اولى من تقدير ما ليس باصل .

قالوا ولأن لنا موضعا يجب فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل وهو

ما اذا وقع الظرف والمجرور صلة لان الصلة لا تكون مفردا فاذا وجب هنا

تقديره بالفعل فان لم يكن في الخبر واجبا فلا اقل من رجحانه

وذهب بعضهم الى ان العامل المقدر هنا اسم لافعل تقديره كأن او مستقر

او موجود او ثابت .

قالوا لان بنا حاجة الى جعل الظرف والمجرور خبرا والاصل في الخبر

المفرد فيقدر العامل الذي وقع الظرف موقعه مفردا على ما هو الاصل في الخبر

قالوا ولان لنا موضعا يتعين فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد وهو

ما اذا وقع الظرف والمجرور بين اما وفاء نحو ما عندك فزيد وأما في الدار

فزيد فهنا يجب تقديره بالمفرد لان اما وفاء لا يفصل بينهما بجملة واذا وجب

تقديره هنا بالمفرد فلا اقل من الرجحان فيما اذا وقع خبرا وهو رأى ابن عصفور،

ويترجح هذا بان تقديره بالفعل لزم في حال كونه غير خبر وتقديره بالمفرد لزم

في حال كونه خبرا فكان تقديره بالمفرد اولى .

قال واعلم انه على كل تقدير سواء قلنا العامل فيه فعل او اسم انا معتقد
اناخذ فنا ذلك العامل لما اعتزمنا ان نجعل الخبر في اللفظ نفس الظرف والمجرور
لا الاستقرار ولذلك التزمنا حذف العامل بعد نقل الضمير الذي كان في العامل
الى الظرف او المجرور واستتاره فيه ويبقى الضمير مرتفعا بالظرف او بالجار
والمجرور كما كان مرتفعا بذلك العامل لنيابة الظرف او المجرور عن ذلك العامل
ولا يجوز اظهار ذلك العامل حينئذ قال ابو علي اظهار عامل الظرف شريفة
منسوخة .

الخامس في كيفية تقديره - امانى القسم فتقديره اقسام ، و امانى الاشتغال
فتقديره كالمنطوق به ، و امانى المثل فيقدر بحسب المعنى ، و امانى البواقى فيقدر
كونا مطلقا وهو كائن او مستقر او مضارعها ان اريد الحال او الاستقبال .

قال ابن هشام ويقدر كان او استقر او وصفها ان اريد المضى هذا
هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربى زيدا قائما ان التقدير اذ كان
ان اريد المضى واذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق ، واذا جهل المعنى قدر
الوصف فانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال ولا يجوز تقدير
الكون الخاص كقائم وجالس الادلل ويكون الحذف حينئذ جائزا واجبا .

قال ابن هشام وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انا
متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول
فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه امان يكون هو الدليل
او مقويا للدليل واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف
لالجوازه .

ومما خرج على ذلك قوله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) اى مستقبلات
(وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس) الآية اى تقتل وتفقأ وتصلم وتقلع ، او مقتولة
ومفقوأة ومصلومة ومقلوعة .

قال ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخر في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ، قال ومن هنا لانحتاج الى ما ذكره ابن مالك وجماعة انه يتعين تقديره وصفا بعد أما نحو أما في الدار فزيد واذا الفجائية نحو (اذا لهم مكر) لان اذا الفجائية لا يليها الفعل وأما لا يليها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو (فاما ان كان من المقربين) .

قال وهذا على ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدر مؤخر.

تلميح

قال ابن النحاس في (التعليقة) اختلف النحاة في تقدير عامل الظرف والمجرور اذا قدم على اسم ان فقال قوم يقدر الاستقرار بعد اسم ان لثلاث تكون قد فصلنا بين ان واسمها بغير الظرف والمجرور . وقال قوم لا بل يقدره قبل الظرف والمجرور ولا نعتد بهذا فصلا لكونه لازم الاضمار ولا يجوز اظهاره .

السادس في الفرق بين الظرف المستقر والظرف اللغو . قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشف وفي شرح المفصل اللنداسي قال الخوارزمي في الظرف المستقر بفتح القاف كذا سمعنا في المفصل وفي الكشف والمراد به الموضع ولفظ ابن السراج اذا كان الظرف غير محل سماه الكوفيون الصفة الناقصة وجعله البصريون لغوا ويريدون بالمستقر ما كان خيرا محتاجا اليه وسمى مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار والاستقرار فيه فهو مستقر فيه ثم حذف فيه اختصارا ، وباللغو ما كان فضلة وسمى لغوا لانه لو حذف المكان الكلام مستغنيا عنه لا حاجة اليه . انتهى .

السابع انهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرها فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار او عندك زيد جالسا، وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما احسن في الهيحاء لقاء زيد وما اثبت عند الحرب زيدا، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو .

فلا تلحنى فيها فان مجبها اخاك مصاب القلب جم بلابله

وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن كقوله (أبعد بعد تقول
الدار جامعة) وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما نحو (لله در اليوم من لامها)
واشتريته بو الله درهم وهذا غلام والله زيد. وبين اذن ولن ومنصوبهما نحو
(اذن والله نرميهم بحرب).

ان ما رأيت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجا

وقدموها خبرين على الاسم في باب إن نحو (ان لدينا انكالا) (ان في ذلك
عبرة) وعمولين للخبر في باب ما نحو (وما كل من وافى منى انا عارف) وما في
الدار زيد جالسا وصلة ال نحو (وكانوا فيه من الزاهدين) وعلى الفعل المنفى بما نحو
(ونحن عن فضلك ما استغنيا) وعلى ان معمولا لخبرها نحو (أما بعد فاني افعل كذا،
وعلى العامل المعنوي في قولهم أكل يوم لك ثوب).

وقال الخفاف في (شرح الايضاح) الطرف والمجرور اتسع فيهما
ووجه ذلك ان جميع الافعال وما كان على معانها يدل على الزمان والمكان دلالة
قائمة وان لم يذكر افاذا ذكر الفعل التأكيد وما كان بهذه الصفة فهو كالستغنى
عنه اوفى حكمه فكأنك اذا فصلت بظرف او مجرور لم تفصل بشيء.

فائدة

قال الجزولى بنو تميم لا تلفظ بنجر لا الا ان يكون ظرفا .
قال الشلوبين هذا استثناء طريف لا اعلمه عن احد ولا نقله احد
ولا ادري من اين نقله وان كان له وجه من اتساعهم في الظروف ما لم يتسع
به في غيرها ولكنه غير منقول وهذا ليس موضع القياس لانه اتساع والاتساع
انما هو منقول .

(الثامن) في (تذكرة ابن الصائغ) قال نقلت من مجموع بخط ابن
الرماح وينبغي ان يكون الطرف الذى يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة
او صلة كررت برجل او بالذى معه صقر لما بين الصفة والصلة من المناسبة
لا يكونان الا بالفعل او المشتق منه فاما الخبر والحال كزيد في الدار ابوه

ومررت يزيد في الدار ابوه فانه يجوز في الاب الابتداء والفاعلية، كونه فاعلا لانه يرفع الضمير كاسم الفاعل بل اقوى عند ابى علي، وكونه مبتدء لان اسم الفاعل نفسه يصح فيه ذلك كزيد قائم ابوه على ان ابا علي جعل الجميع شيئا واحدا ولم يفرق بين الصفة والخبر والحال لانه يجعل الظرف اذا اعتمد مقدرًا بالفعل دون الاسم، وكذا ينبغي ان يكون قياسه، واما ابن جنى فلا يرى ذلك الا في الصفة والصلة وهو الظاهر من كلام سيبويه .

حرف العين العامل

فيه مباحث (الاول) العمل اصل في الافعال فرع في الاسماء والحروف فما وجد من الاسماء والحروف عاملا فينبغي ان يسأل عن الموجب لعماله، كذا في (شرح الجمل)، وقال صاحب (البيسط) اصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصفة المشبهة، واما افعال التفضيل فانه اذا صحبته من امتنعت منه هذه الاحكام فيبعد ذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر .

وقال ابن السراج في (الاصول) انما عملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سببا له وشاركه في المعنى وان افرقا في الزمان كما اعربوا الفعل لما ضارع الاسم، فكما اعربوا هذا عملوا ذلك، والمصدر أعمل كما عمل اسم الفاعل اذ كان الفعل مشتقا منه، ثم قال واعلم ان الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الافعال والحروف، قال والاصل عندنا ان الاسماء لا تعمل في الاسماء الا ما ضارع الفعل منها ولولا معنى الحرف ما جرت الثاني اذا اضيف اليه الاول .

وقال الجرجاني الاصل في الاسماء ان لا تكون عاملة وباعتمادها لا يذهب عنها بوصف الاسمية، فان قيل اذا كان الاعتماد لا يوجب لها صفة

زائدة فلم عملت ولم اشترط الاعتماد ؟ .

قيل الاسم الصريح هو الذي يصح ان يحدث عنه بوجه من الوجوه والصفة اذا اعتمدت لم يصح ان ينجر عنها بل هي بمنزلة خبر لان الاسم الصريح ليس فيه الاتميز ذات عن ذات، واذا عرفت ذلك تبين ان الاسم يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقا في شبه الفعل اذ هو واقع في موضع هو خاص بالفعل، والا استفهام والنفي ايضا من حيث انها يطلبان الفعل وهما اخص به حتى بلغ من قوة طلبه للفعل ان قدر واقبل الاسم فعلا يعمل في الاسم كقوله تعالى (أبشرا منا واحدا نتبعه) والنفي اخو الاستفهام .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) الافعال اصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضى العمل اقله في الفاعل، وللحروف المختصة اصالة في العمل من حيث كانت انما تعمل لا اختصاصها باقبيال الذي تعمل فيه، وانما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر اثر الاختصاص كما ان الفعل لما اخص بالاسم كان عاملا فيه فعرفنا ان الاختصاص موجب للعمل وانه موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملا باصالته في العمل لذلك، ولا كذلك الاسم لانه لا يعمل منه شيء الا بشبه الفعل او الحرف وهو المضاف اذا قلنا انه هو العامل، ومعنى الاصالة ان يعمل بنفسه لا بسبب غيره . انتهى .

الثاني عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال والا يبطل الاختصاص الموجب للعمل ومن ثم كان الاصح في كى انها حرف مشترك تارة يكون حرف جر بمعنى اللام وتارة يكون حرفا ووصولا ينصب المضارع لانها حرف واحد تجر وتنصب، وكان الاصح في حتى انها حرف جر فقط وان نصب المضارع بعدها انما هو بان مضمرة لانها لما ذكر .

الثالث العامل المعنوي قيل به في مواضع .

احدها الابتداء عامل في الابتداء على الصحيح واختلاف في تفسيره

فقيل هو التعرى من العوادل اللفظية، وقيل هو التعرى واسناد الفعل اليه .

قال ابن يعيش والقول على ذلك ان التعرى لا يصلح ان يكون سببا ولا جزءا من السبب وذلك ان العوامل توجب عملا اذ لا بد للوجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم الى الاشياء كلها نسبة واحدة فان قيل العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيرا حسيما كالحراق للنار والبرد للماء وانما هي امارات ودلالات والامارات قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده .

قيل هذا فاسد لانه ليس الغرض من قولهم ان التعرى عامل انه معرف للعامل اذ لو زعم انه معرف لكان اعترافا بان العامل غير التعرى . وكان ابو اسحاق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم يعني من الاخبار عنه ، قال لان الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ .

قال ابن يعيش والصحيح ان الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك اياه اول لثان يكون خبرا عنه والاولية معنى قائم به يكسبه قوة اذ كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على غيره وقيل انه عامل في الخبر ايضا ، ثم قال ابن يعيش والذي اراه ان العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملا في المبتدأ الا ان عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وان لم يكن للابتداء (١) اثر في العمل الا انه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء في قدر ووضعتها على النار فان النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لاجلها فكذلك ههنا .

الثاني عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي على الصحيح بل ادعى بدر الدين بن مالك في (تكلمة شرح التسهيل) انه لا خلاف فيه ، وايس كذلك بل الخلاف فيه موجود فقد ذهب الكسائي الى ان عامله لفظي وهو حروف المضارعة وعلى انه معنوي اختلف فيه فقيل هو مجرد من الناصب والحازم وعليه القراء .

وقيل هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقا وعليه جماعة من البصريين

منهم الاخفش .

وقال الاعلم ارتفع بالا همال ، قال ابوحيان وهو قريب من الاول .
وقال جمهور البصريين هو وقوعه موقع الاسم كقولك زيد يقوم ،
كونه وقع موقع قائم هو الذى اوجب له الرفع .
وقال ثعلب ارتفع بنفس المضارعة . وقال بعضهم ارتفع بالسبب الذى
اوجب له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب .

قال ابوحيان فهذه سبعة مذاهب فى الرفع للفعل المضارع واحد منها
لفظى وثلاثة معنوية ثبوتية وهى الاخيرة وثلاثة معنوية عدمية وهى التى
قبلها ، قال وليس لهذا الخلاف فائدة ولا ينشأ عنه حكم لفظى .

الثالث الخلاف جعله الفراء وبعض الكوفيين عاملا للنصب فى الفعل
المضارع بعد او وبعد الفاء وبعد الواو فى الاجوبة الثمانية يريدون بذلك مخالفة
الثانى للاول من حيث لم يكن شريكا له فى المعنى ولا معطوفا عليه فهو (١) عندهم نظير
لو تركت والاسد لا كلك نصبت لما لم ترد عطف الاسد على الضمير اذ لا يتصور أن
يكون التقدم لو تركت وترك الاسد لان الاسد لا يقدر عليه فيترك ، وكذلك
عندهم زيد امسك وخلفك انما انتصب بالخلاف لان الظرف خلاف المبتدأ
ولذلك لم يرفع كما يرفع قائم من قولك زيد قائم وقد يرفعون ايضا على المخالفة
كقوله .

على الحكم الماتى يوما اذ قضى قضيتسه ان لا يجوز ويقصد

قال الفراء هو مرفوع على المخالفة . قال ابن يعيش معنى الخلاف
عندهم عدم المماثلة ، وقال ابن يعيش ذهب الكوفيون الى ان المفعول معه
منصوب على الخلاف وذلك انا اذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير
افعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لم تكن معوجة فتستوى
فلما خالفه ولم يشاركه فى الفعل نصب على الخلاف ، قالوا وهذه قاعدة تنا
فى الظرف نحو زيد عندك .

الرابع عامل الفاعل ذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل ارتفع باحدائه الفعل، وذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعلية، كذا نقله عنه ابن عمرو بن ابن النحاس في (التعليقة)، وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد، قال ابن فلاح ورد ذلك بان العامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه .

الخامس عامل المفعول ذهب خلف الاحمر الى ان العامل في المفعول معنى المفعولية نقله ابن فلاح في (المغنى) .

السادس عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان ذهب الاخفش الى انه معنوي وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدأ او الفعل المضارع ذكره في (البيسط)

فائدة

قال ابن الحاجب في (اماليه) العوامل اللفظية مطلقة على كان واخواتها وعلى ظننت واخواتها وان واخواتها وما الحجازية، وحروف الجر وان كانت لفظية ايضا الا انها لما كانت تقتضي شيئا واحدا لم تعد مع تيك بخلاف ما ذكر اولاً .

المبحث الرابع

كل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه فانه يعمل، ذكره الجزولي في (حواشيه) ونقله ابن الجباز في (شرح الدرر الالفية) قال وقوله ولم ينزل الى آخره يحترز به من قد واسين وسوف ولا م التعريف فانهم مختصات ولم يعملن لانهم كالجزء مما يليه وسبقه الى ذلك ابن السراج في (الاصول) وفي بعض شروح (الجملة) مثله وزاد ان الدليل على ذلك في سوف دخول اللام عليها في قوله تعالى (واسوف يعطيك ربك) فلولانها بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل، قال فان واخواتها حروف الجر انما عملت في الاسماء لانفرادها بها، والنواصب والجوازم انما عملت في الافعال لانفرادها بها، وكان القياس في ما النافية ان لا تعمل الا انها لما كان لها

شبهان شبه عام وشبه خاص عملت، فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصة في كونها تلي الاسماء والافعال، وشبهها الخاص شبهها بليس وذلك انها للنفي كما ان ليس كذلك، وداخلة على المبتدأ والخبر كما ان ليس كذلك، وتخلص الفعل المحتمل للحال كما ان ليس كذلك، فمن راعى الشبه العام لم يعملها وهم بنو تميم، ومن راعى الشبه الخاص عملها وهم الجحازيون .

وقال النيلي الحق ان يقال الحرف يعمل فيما يختص به ولم يكن مخصصا له كلام التعريف وقد والسين وسوف لان المخصص للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف وهذا اولى من قولهم ولم ينزل منزلة الجزء منه لان أن المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهي بمنزلة الجزء منه لانها موصولة .

وفي (شرح التسهيل) لابي حيان انما اعمال اذن وان كانت غير مختصة بالمضارع لشبهها بأن كما عمل اهل الحجاز ما اعمال ليس وان كانت غير مختصة بالاسماء لشبهها بها، ووجه الشبه ان كل واحد منهما حرف آخره نون ساكنة قد دخل على مستقبل، وبعض العرب النى اذن مراعاة لعدم الاختصاص كما النى بنو تميم ما فلم يعملوها لعدم الاختصاص .

وفيه - قال بعض اصحابنا انما لم تعمل ادوات التحضيض لانها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غير مختصة بالفعل .

وفيه - ان لولا ولوما لم تعملوا وان كان لا يليهما الا الاسم لانهما ليستا مختصتين بالاسماء اذ لو كانتا مختصتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه وكان يكون عملهما الجرا عطاء للمختص بالاسم المختص في الاعراب وهو الجر على ما تقرر في العوامل، او يكونان كان واخواتها من الحروف المختصة بالاسماء وانما هما حرفان يدخلان على الجمل لكن تلك الجمل تكون اسمية، وقد لاحظ معنى الاختصاص من ذهب الى ان تاليهما مرفوع بهما وهو مذهب الفراء وابن كيسان وعزاه ابو البركات ابن الانباري الى الكوفيين وقال انه الصحيح

وعنراه صاحب (الافصح) (١) الى جماعة من البغداديين .

وقال ابو الحسن الابدى الصواب مذهب البصريين انه مرفوع
بالابتداء لان كل حرف اختص باسم مفرد فانه يعمل فيه الجرا إن استحق
العمل فلو كانت لولا عاملة لجرت .

قال ايضا والصواب ان الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل اذ
لو كانت كذلك لعملت الهمزة التي للاستفهام لانها بمعنى أستفهم ، وما النافية
لانها بمعنى انفي ، ولا بالنياية مناب الفعل نعم تراد كالعوض ولا ينسب اليها العمل
وقال ابن يعيش لم تعمل حروف العطف جرا ولا غيره لانها
لا اختصاص لها بالاسماء ، والحروف التي تباشر الاسماء والافعال لا يجوز
ان تكون عاملة اذ العامل لا يكون الا مختصا بما يعمل فيه ، قال وكذلك إلابى
الاستثناء لا تعمل لانها تباشر الاسماء والافعال والحروف تقول ما جاء فى
زيد قال لا يقرأ ولا رأيت بكر إلابى المسجد والعامل لا يكون الا مختصا .

قال واعلم ان لامن الحروف الداخلة على الاسماء والافعال فتحكمها
ان لا تعمل فى واحد منهما غير أنها عملت فى التكرات خاصة لعللة عارضة وهو
مضارعتم إن كما عملت ما فى لغة اهل الحجاز لمضارعتم ليس والاصل ان لا تعمل
وقال ابو الحسين بن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) اعلم ان
الحروف اذا كان لها اختصاص بالاسم او بالفعل فالقياس ان تعمل فيما تختص
به فان لم يكن لها اختصاص فالقياس ان لا تعمل فتمى وجدت مختصا لا يعمل
او غير مختص يعمل فسبيلك ان تسأل عن العلة فى ذلك فان لم تجد فيكون ذلك
خارجا عن القياس .

وقال واذا صحمت هذه القاعدة فأقول ان ما النافية ليس لها اختصاص
فيجب ان لا تعمل ولذلك لم يعملها بنو تميم فهى عندهم على القياس فلا سؤال فى
كونها لم تعمل لان الشئ اذا جاء على قياسه وقانونه لا يسأل عنه واما اهل
الحجاز فاعملوها لشبهها بايس من وجوه - وذكر الاوجه السابقة .

وقال ابو حيان في (شرح التسهيل) اصل عمل الحرف المختص بنوع من العرب ان يكون مختصا بنوع من الاعراب الذي اختص به ذلك العرب ولذلك لما كان الحزم نوعا من الاعراب مختصا بالمضارع والحرف الجازم مختص به اعطى المختص للمختص وكذا القول في حروف الجر. انتهى.

وقال ابن عصفور في (شرح المقرب) لم يجيء من الحروف المختصة باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض إلا الأ التي للتمني فان الاسم المبني معها في موضع نصب بها في مذهب سيبويه وذلك نحو قولك ألامال وسبب ذلك انها تضمنت معنى ما ينصب وهو تمنيت.

ضابط

قال ابن اياز ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ولهذا بطل قول من قال ان اولاهى الرافعة للاسم.

وقال الشلو بين قول من قال ان اصل عمل الحروف الجر خطأ وانما نقول الصحيح ان اصل الحرف ان لا يعمل رفعا ولا نصبا لان الرفع والنصب انما هما من عمل الافعال من حيث كان كل مرفوع فاعلا او مشبها به وكل منصوب مفعولا او مشبها به فاذا عملها الحرف فانما يعملها لشبه الفعل ولا يعمل عملا ليس له بحق الشبه الاعمل الجر اذا كان مضييفا للفعل او لما هو في معناه الى الاسم.

الخامس قال السهيلي اصل الحروف ان تكون عاملة لانها ليست لها معان في انفسها وانما معانيها في غيرها واما الذي معناه في نفسه وهو الاسم فاصله ان لا يعمل في غيره وانما وجب ان يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه لانه اقتضاه معنى فيقتضيه لفظا (١) لان الالفاظ تابعة للعا في فلما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب ان يتشبث به لفظا وذلك هو العمل فأصل الحرف ان يكون عاملا فنذكر الحروف التي لم تعمل وسبب سلبها العمل.

فمنها هل فانها تدخل على جملة عمل بعضها في بعض وسبق اليها

الابتداء والفاعلية فدخلت لمعنى فى الجملة لا معنى فى اسم مفرد فاكتفى بالعمل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه .

وكذلك الهمزة فانها حرف دخل لمعنى فى الجملة ولا يمكن الوقوف عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه لانه حرف مفرد لا يوقف عليه ولو توهم ذلك فيه لعمل فى الجملة ايؤكدها وبظهور اثره فيها تعلقه بها ودخوله عليها واقتضاءه لها كما فعلوا فى ان واخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة احرف فصاعدا يجوز الوقوف عليها كانه وايتيه ولعله فاعملوها فى الجملة اظهارا لارتباطها وشدة تعلقها بالحديث الواقع بعدها .

وربما ارادوا توکید تعلق الحرف بالجملة اذا كان مؤلفا من حرفين نحو هل فر بما توهم الوقف عليه او خيف ذهول السامع عنه فادخل فى الجملة حرف زائد ينبه السامع عليه وقام ذلك الحرف مقام القلب نحو هل زيد بذهاب وما زيد بقاءم فاذا سمع المخاطب الباء وهى لا تدخل فى الثبوت تأكد عنده ذكر النفي والاستفهام وان الجملة غير منفصلة عنده .

ولذلك اعمل اهل الحجاز ما النافية لشبهها بالجملة ومن العرب من اکتفى فى ذلك التعلق وتأكيده بادخال الباء فى الخبر ورآها ثابتة (١) فى التأثير عن العمل الذى هو النصب ، وانما اختلفوا فى ما ولم يختلفوا فى هل لمشاركة ، اللبس فى النفي فحين ارادوا أن يكون لها اثر فى الجملة يؤكدها نفيها بها جعلوا ذلك الأثر كما ترليس وهو النصب ، والنصب فى باب ليس اقوى لانها كلمة كليية واعل وكان والوهم الى انفصال الجملة عنها اسرع منه الى توهم انفصال الجملة عن ما وهل فلم يكن بد من اعمال ليس وابطال معنى الابتداء السابق . وكذلك اذا قلت ما زيد الا قائم فلم يعملها احد منهم لانه لا يتوهم انقطاع زيد عن ما ، لان الا لا تكون ايجابا الا بعد نفي فلم يتوهم انفصال الجملة عن ما ، ولذلك لم يعملوها عند تقدم الخبر نحو ما قائم زيد اذ ليس من رتبة الفكرة ان تكون مبتدأ بها مخبرا عنها الا مع الاعتماد على ما قبلها فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عما قبلها لهذا السبب الحديث فلم يحتاج

(١) كذا ولعله « نائبة »

الى اعمالها واظهارها ونفى الحديث كما كان قبل دخولها مستغنيا عن تأثيرها فيه .

واما حرف لافان كان عاطفا لحكمه حكم حروف العطف ولاشئ منها عامل فان لم تكن عاطفة نحو لا زيد قائم ولا عمر وفلا حاجة الى اعمالها في الجملة لانه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله ولا عمر ولان الواو مع لا الثانية تشعر بالاولى لامحالة وتربط الكلام بها فلم يحتج الى اعمالها وبقية الجملة عاملا فيها الابتداء كما كانت قبل دخول لا ، الا انهم في النكرات قد ادخلوها على المبتدأ والخبر تشبيها بليس لان النكرة ابعده في باب الابتداء من المعرفة ، والمعرفة اشد استبدادا باول الكلام .

واما التي للتبرئة فللتحويين فيها اختلاف اهي عاملة ام لا فان كانت عاملة فكما عملوا ان حرصا على اظهار نسبتها (١) بالحديث ، وان لم تكن عاملة فلا كلام .

واما حرف النداء فعامل في المتأدى عند بعضهم والذي يظهر خلافه ولو كان عاملا لما جاز حذفه وابقاء عمله .

فان قلت فلم عملت النواصب والجوازم في المضارع والفعل بعدها جملة ثم ان المضارع قبل دخولها كان مرفوعا بعامل معنوي فهلا منع هذا العامل هذه الحروف من العمل كما منع الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل الا ان ينحشى انقطاع الجملة كما خيف في ان واخواتها ؟ .

فالجواب من وجهين احدهما ان الابتداء اقوى من عامل المضارع وان كان كل منهما معنويا لان عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه فهو تابع له فلم يقو قوته فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل .

والثاني ان هذه الحروف لم تدخل لمعنى في الجملة انما دخلت لمعنى في الفعل خاصة فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الاسماء من حيث دلت على معنى فيها لا في الجملة .

واما إلا في الاستثناء فقد زعم بعضهم انها عاملة والصحيح انها موصولة
الفعل الى العمل في الاسم بعدها كتوصيل واو المفعول معه الفعل الى العمل فيما
بعدها فاستغنوا بإيصالها العامل عن اعمالها عملا آخر وكانها هي العاملة، ومثلها في
ذلك حروف العطف

ويقاس على ما تقدم لام التوكيد وتركتهم اعمالها في الجملة، مع انها لا تدخل
لمعنى في الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها
قال وهذا الاصل محيط بجميع اصول اعمال الحروف وغيرها
من العوامل وكاشف عن اسرار العمل للافعال وغيرها من الحروف في الاسماء
ومناسبة على سر امتناع الاسماء ان تكون عاملة في غيرها هذا اللفظ السهيلي .

وقال الشلوبين الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الافعال خاصة
لانها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها اذ ليس حرف معنى يخلو من معنى
الفعل فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها وانما يعمل منها ما توفرت فيه
اشباه الفعل كتوفرها في ان واخواتها وما الحجازية ولهذا لم تعمل يا في النداء
لان تلك الاشباه ليست موجودة فيها .

(السادس) قال السهيلي الفعل لا يعمل في الحقيقة الا فيما يدل عليه لفظه
كالمصدر والفاعل والمفعول به، او فيما كان تابعا لواحد من هذه نعتا او توكيدا
او بدلا لان التابع هو الاسم الاول في المعنى فلم يعمل الفعل الا فيما دل عليه لفظه
لانك اذا قلت ضرب اقتضى هذا اللفظ ضربا وضاربا وضروبا، وما عدا ذلك
انما يصل اليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظرف .

(السابع) اذا امكن نسبة العمل الى الوجود لم يصر الى مجاز الحذف
ومن ثم ضعف بعضهم قول من قال ان ناصب المعطوف في قول الشاعر .
هل انت باعث دينار لحاجتنا او عيذ رب اخاعون بن محراق
فعل يدل عليه اسم الفاعل وقال بل الناصب له اسم الفاعل الموجود لان التنوين
فيه مراد واذا امكن نسبة العمل الى الوجود لم يصر الى مجاز الحذف .

ذكره في (البسيط) .

وقال ايضا ذهب الكوفيون الى ان امثلة المبالغة لا تعمل لان اسم الفاعل انما عمل لجر يانه على الفعل في حر كاته وسكناته وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها ، والمنصوب بعدها محمول على فعل يفسره الصفة ، قال صاحب (البسيط) وهذا ضعيف لان النص مقدم على القياس وتقدير ناصب غيرها على خلاف الاصل فلا يصار اليه ما يمكن احالة العمل على الموجود .

فائدة

قال ابن فلاح في (المغنى) المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره بان والفعل فان كان مما التزم حذف فعله كقولهم سقيا زيدا ورعياله ففيه وجهان ، احدهما ان العامل هو الفعل الناصب للمصدر قياسا على غيره من المصادر التي لا تقدر بان والفعل .

واما ان المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل وقياسه مقامه ، ونظير هذا زيد في الدار واقفاهل العامل الظرف لنيابته عن الفعل او نفس الفعل هو العامل ، والاكثر على ان العامل الظرف . انتهى .

(الثامن) اذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار ك بعض حروفها تحطها العامل ، ولذلك تحطى لام التعريف وها التنبيه في قولك مررت بهذا وما الزيدة في قوله تعالى (فجارحة من الله) (عما قليل) ولا في نحو جئت بلا زاد وغضبت من لاشيء و (املا يكون للناس) و (ان لا تفعلوه) .

(التاسع) قال الكوفيون لا يمتنع ان يكون الشيء عاملا في شيء والآخر عاملا فيه وبنوا على ذلك ان المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان قالوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدأ لا بدله من خبر والخبر لا بداه من المبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضى صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه ، قالوا وقد جاء ذلك نظائر .

منها قوله تعالى (ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنی) فنصب ايا بتدعو

وجزم تدعوا بايا فكان كل واحد منهما عاملا في الآخر، ومثله (اينا تكونوا يدرككم الموت) فاينا منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم باينا، وذلك كثير في كلامهم .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) حكى ابن جنى في كتاب له يسمى (الدمشقيات) غير الدمشقيات المشهورة له بين الناس قولاً عن الاخفش ان فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر .

وقال ابن الدهان في (الغرة) قول الكوفيين فاسد من وجهين .
احدهما ان الخبر اذا كان عاملا فرتبته التقديم واذا كان معمولا فرتبته التأخير والشيء الواحد لا يكون مقدما ومؤخرا من كل وجه .

والثاني ان الاسم ليس من حقه العمل وانما يعمل بشبه الفعل الرفع والنصب وبشبه الحرف الجر والحزم وليس فيها (١) شبه واما (ايا ما تدعوا) فان تدعوا عمل في اى بحكم الاصل، و اى عمل في تدعوا بحكم النيابة عن الحرف الشرطي، ويلزم مهم ايضا ان لا يعملوا ان وكان وظننت لان العامل موجود فكيف يجمع بينهما .

(العاشر فرق بين العامل والمقتضى) قال ابن يعيش في (شرح المفصل) ليست الاضافة هي العاملة للجر وانما هي المقتضية له والمعنى بالمقتضى هنا ان اقياس يقتضى هذا النوع من الاعراب لتقع المخالفة بينه وبين اعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما اذ الاعراب انما وضع للفرق بين المعاني والعامل هو حرف الجر أو تقديره فالاضافة معنى وحرف الجر لفظ وهي الاداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول، والفعل اداة محصلة لهما فالمقتضى غير العامل . انتهى .

(الحادى عشر) قال ابن النحاس في (التعليقة) هانكة لطيفة وهو أن الاسم العامل ومعموله ينزل منزلة المضاف والمضاف اليه في باب النداء وباب لا

فكما يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه كذلك يحذف العامل ويبقى معموله الا انه لما كان الاكثر اذا حذف المضاف يعرب المضاف اليه باعرابه ولا كذلك العامل والمعمول كثر حذف المضاف وقل حذف العامل .

(الثاني عشر) قال ابن يعيش تد يكون للحرف عمل في حال لا يكون في حال اخرى وفيه نظائر .

الاول لولا تعمل الجرف في المضمرة ولا تعمله في المظهر .

الثاني لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها .

الثالث عسى تنصب المضمرة نحو عساك وعساي وعمالها مع الظاهر

الرفع .

الرابع لات تعمل عمل ليس في الاحيان ومع غيرها لا يكون لها عمل .

هذا ما ذكره ابن يعيش .

وذكر ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) مثله وزاد

في النظائر تاء القسم تختص باسم الله وكاف التشبيه تختص بالظاهر وكذا واو

القسم ومذ ومنذ .

وقال ابو البقاء في (التبيين) من الحروف ما يعمل في موضع ولا يعمل

في موضع آخر ألا ترى ان واو القسم تجر في القسم ولا تجر في موضع آخر، وما

الناية تعمل في موضع ولا تعمل في موضع آخر، وكذلك حتى تجر في موضع

ولا تجر في موضع آخر، وذلك كثير ولما ذكر سيويوه لولا وانها تجر المضمرة

دون غيره واستأنس لها بنظائر منها لدن ولات قال ولا ينبغي لك ان تكسر الباب

وهو مطرد وانت تجدله نظائر .

(الثالث عشر) لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ولهذا رد

قول من قال ان الابتداء والمبتدأ معا عاملان في الخبر، وقول من قال ان

المتبوع وعامله معا عاملان في التابع، وقول من قال ان إن وفعل الشرط

معا عاملان في الجزاء، وقول من قال ان الفعل والفاعل معا عاملان

في المفعول. حكاه أبو البقاء في (التبيين) عن بعض الكوفيين وابن نلاح في (المغنى) عن الفراء .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) إذا جعلنا مجموع حلول حامض خبرا فالعائد ضمير من طريق المعنى لأن المعنى هذا موزول لا يكون ذلك العائد في أحدهما لأنه حينئذ يكون مستقلا بالخبرية وليس المعنى عليه ولا فيها لأنها حينئذ يكونان قد رفا ذلك الضمير فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد وذلك لا يجوز .
(الرابع عشر) مرتبة العامل أن يكون مقدما على المعمول قال ابن عصفور في (شرح المقرب) فإن قيل يناقض ذلك قولهم العامل في أسماء الشرط وأسماء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها .

(الجواب) أن أسماء الشرط تضمنت معنى إن وأسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة فالأصل في من ضربت أمن ضربت ثم حذفت الهمزة في اللفظ وتضمن الاسم معناها وإذا كان الأصل كذلك فتقديم العامل في أسماء الشرط والاستفهام عليهما سائغ بالنظر إلى الأصل وإنما امتنع تقديمه عليهما في اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام .

(الخامس عشر) قال ابن أياز العامل اللفظي وإن ضعف تعلقه أولى من العامل المنوي بدليل اختيارهم زيد اضربت على زيد ضربت وقولهم إن زيد اضرب لا يجوز إلا في الضرورة .

(السادس عشر) قال الشلوبين في (شرح الجزولية) العوامل لا يابها إلا الجوامد لا الصفات إلا أن تكون خاصة بجنس بها فيجوز حينئذ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه فاجرى الاسم الذي بعد اسم الإشارة مجراه دون اسم الإشارة فكأنه ليس بمستحسن مررت بالحسن ولا مررت بالجميل لأنه لا ينخص جنسا من جنس فكذلك ليس بمستحسن مررت بهذا الحسن ولا بهذا الجميل ولكن المستحسن إنما هو مررت بهذا الضاحك كما يستحسن مررت بالضاحك لأنه ينخص جنسا من جنس فيعلم الموصوف هنا .

(السابع عشر) قال ابن عصفور العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ولهذا لا يتقدم أخبار إن واخواتها عليها. انتهى. ولا المحرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم الاشارة وليت وامل وكان وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار ولا التمييز على عامله الجامد اجماعا ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل. (الثامن عشر) قال ابو البقاء في (التبيين) العامل مع معمول كالعلة العقلية مع المعلوم والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها فيجب ان يكون العامل مع معمول كذلك الا في مواضع قد استثنت على خلاف هذا الاصل لدليل راجح .

(التاسع عشر) قال ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) الحروف لم يأت فيها تعليق وقد جاء التعليق في الافعال وقد جاء في الاسماء قليلا قاوا مررت بخير و افضل من زيد فمن مخفوضة (١) بالثاني والاول معلق وانشد سيويه (بين ذراعى وجبهة الاسد) .

(العشرون) قال ابن هشام العامل الضعيف لا يحذف ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها السدلالة وكثير فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها .

(الحادي والعشرون) قال ابن جنى يدل على ضعف عوامل الافعال عن الاسماء ان جواب الشرط جزم بان وفعل الشرط تكبر المبتدأ بالمبتدأ والابتداء فجرت ان مجرى الابتداء .

العارض لا يعتد به

فيه فروع منها افعل الوصف اذا طرأت عليه الاسمية فهو باق على منع صرفه ولا يعتد بالعارض كادهم ، وافعل الاسم اذا طرأت عليه الوصفية فهو باق على المنع ولا يعتد بعارض الوصفية كاربعة في . قولك مررت بسوق اربعة . ومنها قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في (شرح الايضاح) العرب

لا تنقض اصولها للبس يعرض .
ومنها قولهم صيد وخول بتصحيح الياء والواو وان تحركا وانفتح

ما قبلها مراعاة للاصل واهمال العارض .

ومنها الاصل في التقاء الساكنين ان يحرك الاول بالكسرة فان كان
بعده ضمة لازمة حرك بالضم اتباعا ولا عبرة بالضمة العارضة كضممة الاعراب
نحو لم يضرب ابن زيد فانك تكسر الباء لا غير وان كانت النون من ابن
مضمومة لعروض ضميتها .

ومنها قال الشلوبين في (شرح الجزولية) اذا اتصل بالمضارع نون
النسوة فانه يبنى عند الجمهور وقال قوم هو باق على اعرابه وانما منع من ظهور
الاعراب فيه مانع كما منع من ظهور الاعراب في الاسم المضاف الى ياء
المتكلم وهذا قول قد ذهب اليه طائفة قليلة من المتقدمين حكاه ابن
السراج واختاره ابوبكر بن طلحة وقال انه هو الحق وان مذهب اكثر
المتقدمين في ذلك خطأ .

قال وحجة الجمهور أن هذه النون لما اوجبت ذهاب الاعراب من
الفعل وكان اصل الفعل البناء رجع الى اصله اذ قد ذهب ذلك الامر الطارى عليه
الذي هو الاعراب ، قال هؤلاء وهذا فرق بين المضارع الذي يتصل به النون وبين
الاسم الذي يتصل به ياء المتكلم اذ الاسم ليس اصله البناء انما اصله الاعراب فاذا
كان اصله الاعراب فلا ينبغي ان ينتقل عن الاصل ما وجدنا السبيل اليه بوجه وقد
وجدنا السبيل بان نقول ان ذهاب الاعراب هنا عارض والعارض لا يعتد به .

ومنها قال ابوالبقاء في (التبيين) يجوز حذف الحرف الرابع من
الاسم الرباعي في الترخيم مطلقا ومنعه الكوفيون اذا كان قبل الطرف ساكن
فانه اذا حذف وحده كان الباقي ساكنا وذلك حكم الحروف ولا نظير له في
الاسماء المعربة .

واجيب بانه عارض الاتري ان ترخيم حارث يصير له الى بناء لانظير

له في الاصول وهو مانع ومع ذلك جاز أن يبقى على هذا المثال لان الترخيم عارض فلا اعتداد به في هذا المعنى .

ومنها قال ابو البقاء ايضا اذا كان ما قبل آخر الاسم ساكنا مثل بكر جاز في الوقف ان تنقل الضمة والكسرة اليه ، واختلفوا في المنصوب الذي فيه الالف واللام نحو رأيت البكر فذهب البصريين انه لا تنقل فتحة الراء الى الكاف بل يوقف عليها بغير نقل ووجهه ان هذا الاسم له حالة في الوقف تثبت فيه الالف والفتحة قبلها نحو رأيت بكر فلما كانت كذلك اطرد حكمها حتى صارت في حال التعريف مثل حالها في التنكير لان حالها حال واحد ، وهذا نظير امتناع الحرم في متفاعلين في الكامل لثلا يفضى الى حال يلزم فيه الابتداء بالساكن ، ويؤيد ذلك ان التنكير هو الاصل والتعريف عارض فوجب ان لا يعتد بالعارض وان يستمر حكم التنكير .

ومنها قال بعضهم كان ينبغي ان تثبت الياء في جوار في حال الجر كما تثبت في حال النصب لان حركته في الجر الفتح فينبغي ان لا تحذف .

قال ابن النحاس في (التعلية) فالجواب ان النظر الى اصل الحركة لا الى العارض بعد منع الصرف لانه لا لقائه مع تنوين الصرف نظر الى ما يستحقه الاسم في الاصل .

ومنها قال ابن النحاس قاعدة الاعراب ان يثبت وصلا ويحذف وقفا فان قيل فان لنا في الاعراب ما يثبت وقفا ويحذف وصلا وهو الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير جمع المذكرين او المخاطبة المؤنثة واكد فانه يحذف منه الضمير ونون الرفع لنون التوكيد فاذا وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف واعهد الضمير ونون الاعراب اللذان حذفنا لنون التوكيد فهذا اعراب يثبت وقفا ويحذف وصلا .

قيل الحذف هنا انما كان لعارض فاعهد عند زوال العارض .

ومنها قال ابن يعيش اذا لحقت تاء التأنيث الفعل المعتل اللام حذفت

اللام لانتقاء الساكنين نحو رمت، فان اقيها ساكن بعدها حركت بالكسر لانتقاء الساكنين نحو رمت المرأة ولا يرد الساكن المحذوف اذا الحركة عارضة، وكذلك تقول المرأتان رمتا فلا ترد الساكن وان انفتحت التاء لانها حركة عارضة اذ ليس بلازم ان يسند الفعل الى اثنين فأصل التاء السكون وانما حركت بسبب الف التثنية، وقد قال بعضهم رمتا فرد الالف الساقطة لتحرك التاء واجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو قولنا وبيعا وخافا وذلك قليل ردىء من قبيل الضرورة .

ومنها قال الشلوبين النحويون انما يعقدون ابدا قواينهم على الاصول لا على العوارض ولذلك حدوا الاعراب بانه تغيير او اخرا الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، ومن الاسماء العربية ما لا تغيير فيه ولا اختلاف كالصادر والظروف اللازمة للنصب فان الاصل فيها ان تغير لكن منع من ذلك قلة تمكنها فهي في حكم ما يتغير نظرا الى الاصل والغاء للعارض .

ومنها قال الشلوبين قول من قال ان الضمة في الخاء من جاء في اخوك هي ضمة الرفع وانها منقولة عن حرف الاعراب وكذا الكسرة في مررت باخيك فاسد وذلك ان فيه كون الاعراب فيما قبل الآخر في الرفع والحذف وهذا لا نظير له الا في الوقف على بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن، والوقف عارض والعارض لا يعتد به، وهذا في الوصل والوصل ليس عارضا بل هو الاصل .

ومنها قال الشلوبين انما لحق الفعل علامة التانيث اذا كان فاعله مؤنثا ولم تلحقه علامة التثنية والجمع اذا كان فاعله مثنى ومجموعا لان الاكثر لزوم التانيث فاعتدوا به وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به لاعتدادهم باللازم وعدم اعتدادهم بالعارض فانه لا يعتد به في اكثر اللغة .

ومنها قال ابن يعيش قولهم يضع ويدع انما حذف الواو منها لان الاصل يوضع ويودع لان فعل من هذا انما يأتي مضارعه على يفعل بالكسر وانما فتح في يضع ويدع لمكان حرف الخلق فالفتحة اذن عارضة والعارض لا اعتداد به لانه

كالعدوم فحذفت الواو فيها لان الكسرة في حكم المنطوق به .
ومنها قال الشلوبين ذهب بعضهم الى ان الضمير في نحو رب رجل
واخيه نكرة لان العرب اجرتة مجراها فهو في معنى رب رجل ورب اخي رجل،
وسيويوه ابقاه على معرفته لان اصل وضع ضمير النكرة ان يكون معرفة لانكرة
فاجراه سيويوه على اصله ولم يبال بهذا الذي طرأ عليه من جهة معنى الكلام
لانه امر طارئ في هذا الموضع والنكرة في كل موضع ليست كذلك فلذلك
جعل سيويوه ضمير النكرة في هذا الموضع معرفة .

ومنها قال الشلوبين اوجه اللغتين في باب قاضى انه يقال فيه في الوقف
في حالي الرفع والجر هذا قاض ومررت بقاض ويقال في الاخرى هذا قاضى
ومررت بقاضى ووجه هذه اللغة ان حذف الياء في الوصل انما كان التنوين
لالتقاءها معه وقد سقط في الوقف فرجعت الياء، ووجه اللغة الاولى ان حذف
التنوين في الوقف عارض والعارض لا يعتد به فبقيت الياء محذوفة وسكن ما قبلها
لانه لا يوقف على متحرك، وهذه اللغة اوجه اللغتين لانها مبنية على عدم الاعتداد
بالعارض وهو الاكثر .

حرف الغين

العالب واللازم يجريان في العربية مجرى واحدا
ذكر هذه القاعدة الرماني وبني عليها ان وزن الفعل الذي يغلب عليه
يجرى في منع الصرف مجرى الوزن الذي يخص الفعل .
قال ابن النحاس في (التعليقة) لكن شرط جريان العالب مجرى اللازم
هنا الزيادة في اوله والمراد بالزيادة احد حروف المضارعة .

حرف الفاء

الفرع احطرت تبت من الاصل

ومن ثم لم يجز اعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد ،

قال في (البسيط) لانه فرع عن الفعل في العمل والقاعدة حط الفروع عن رتب الاصول فاشترط اعتماده على احدا لا مور الستة ليقوى بذلك على العمل .
وقال ابن يعيش قال الكسائي في قوله تعالى (كتاب الله عليكم)
انه نصب بعلينكم على الاغراء كأنه قال عليكم كتاب الله فقدم المنصوب ، قال
ومثله قول الشاعر (يا ايها المائح داوى دونك) اي دونك داوى .
قال وما قامه ضعيف لان هذه الظروف ليست افعالا وانما هي نائبة
عن الافعال وفي معناها فهي فروع في العمل على الافعال والفروع ابدا
منحطة عن درجات الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل والفروع
وذلك لا يجوز .

وقال ايضا اذا قلت عندي راقود خلا ورطل زيتا فلا يحسن ان يجرى
وصفا على ما قبله لانه اسم جامد غير مشتق ولا اضافته لاجل التنوين فنصب
على الفضلة تشبيها بالمفعول وتنزىلا للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من جهة
انه اذا نون نصب فعمل النصب ، وانحط عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله
في النكرة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا
اجرى على غير من هو له وجب ابراز ضميره نحو قولك زيد هند ضاربها هو .
وقال ابو البقاء في (التبيين) اسم الفاعل والصفة المشبهة اذا جريا
على غير من هما له وجب ابراز الضمير فيهما لانها فرعان على الفعل في العمل
وتحمل الضمير وقد انضم الى ذلك حريانه على غير من هو له فقد انضم فرع
الى فرع والفرع يقصر عن الاصل فيجب ان يبرز الضمير يظهر اثر القصور
ويمتاز الفرع عن الاصل .

وقال ابن يعيش لا يجوز تقديم خبر إن واخواتها ولا اسمها عليها ولا تقديم
الخبر فيها على الاسم لسكونها فروعها عن الافعال في العمل فانحطت عن درجة
الافعال .

وقال ابن فلاح في (المغنى) انما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره

مع امكن دخول النصب فيه اثلا يكون الفرع اوسع مجالا من الاصل مع ان الحركة تقتضى انحطاط الفروع عن رتب الاصول ولانه يشارك المذكور في التصحيح فشاركه في الاعراب والمذكر معرب بحر فين فاعرب هذا بحر كتين وخص بالحركة لانحطاطه عن رتبة الاصل .

وقال ابن النحاس في (التعلية) انما اختص الجر بالاسماء لانه لو دخل الافعال وقد دخلها الرفع والنصب والجزم وهى فرع في الاعراب على الاسماء لكان الفرع اكثر تصرفا في الاعراب من الاصل ، والفرع ابدأ تنحط عن الاصول في التصرف لا تزيد عليها فمنع الجر من الافعال لذلك .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) لما كان جعل الواو بمعنى مع في المفعول معه فرعا عن كونها عاطفة لم يتصرفوا في الاسم الذى بعدها فلم يقدموه على العامل وان كان متصرفا ولاعلى الفاعل لايقولون والطيا لسة جاء البرد ولا جاء والطيا لسة البرد لان الفروع لا تتحمل من التصرف ما تتحمله الاصول .

وقال ابو الحسين بن ابى الربيع في (شرح الايضاح) انما لم تعمل ما عمل ليس مطلقا بل بالشروط المعروفة وهى ان يكون الخبر مؤنرا وان يكون منفيا وان لا يقع بعد ما ان فان ان تكف ما عن العمل كما تكف ما ان عن العمل لانها في الدرجة الثالثة في العمل لان ما مشبهة بليس وليس مشبهة بالفعل وكل ما هو في الدرجة الثالثة فلا تجده يعمل ابدأ الاختصاص ليفرق بينهما ألا ترى ان تاء القسم اختصت باسم الله وان كانت بدلا من الواو والواو تخفض في القسم كل ظاهر وانما كان الاختصاص باسم الله في التاء لانها مبدلة من الواو والواو تبدل من الباء فهى في الدرجة الثالثة فلذلك اختصت .

وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل عملت تشبيها باسم الفاعل ، واسم الفاعل عمل اشبهه في الفعل ، فالصفة في عملها في الدرجة الثالثة فكان عملها مختصا لانها لا تعمل الا ما كان من سبب الاول ، ولهذا نظائر .

وقال ابن اياز لما كانت لا فرعا في العمل عن ان ومشبها بها وجب

ان تنحط عنها فلذلك اشترط في اعمالها شروط كتشكير معمولها وعدم فصلها .

وقال السخاوى في (تنوير الدياجي) انحط اسم الفاعل عن منزلة الفعل في اشياء لانه فرع عنه في العمل والفرع لا يساوى بالاصل ، فما انحط فيه عن الفعل بروز ضميره اذا جرى على غير من هواه نحو هند زيد صار بته هي واو كان في مكان صار بته تضربه لم يبرز الضمير لقوة الفعل .

وقال ابو البقاء لافرع على إن ، وان فرع على كان ، والفروع تنقص عن الاصول فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر اذ كانت فرع فرع .

وقال ابن اياز لما كان الفعل فرعا على الاسم في الاعراب لم تنكثر عوامله كثيرة عوامل الاسم اذ من عادتهم التصرف في الاصول دون الفروع .

وقال ايضا أن الناصبة للمضارع فرع أن المشددة لان كلامنها حرف مصدرى ولما كانت فرعا عليها نصبت فقط وان الثقيلة لاصا لهما نصبت ودرعت .

وقال ايضا أن اصل نواصب المضارع ولن واذن وكى فروع عنها ومحولة عليها لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها ولهذا عملت ظاهرة ومقدرة واخوانها لا تعمل الا في حال الظهور دون التقدير .

وقال ابن القواس قيل ان تنوين عرفات مثل تنوين الصرف لفظا وصورة والجر فيها دخل تبعاً للتنوين ولو كانت لا تنصرف لامتنع دخول الجر عليها ، واجيب بان الجر دخلها تبعاً لتنوين المقابلة ، وقيل التنوين عوض عن الفتحة في حالة النصب وابطل بانه لو عوض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الاصل .

وقال ايضا انما امتنعت اضافة العدد الى المميز لانه فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل فلو تنصرف فيه بالاضافة نصير فهما للزم مساواة

الفرع الاصل وهو محال

وقال ابن هشام في (تذكرة) نص العبدى على ان إما لا تستعمل في الاباحة لانها دخيلة على او وفرع لها والفرع ينقص عن درجة الاصل .
قال ابن هشام كأن العبدى لما لم يسمعه لم يحز قياسه وهو متجه انتهى .

تنبیه

قال الاندلسى في (شرح المفصل) فان قيل الواو اكثر استعمالا في القسم من الباء فكيف جعلتم انقليل الاستعمال هو الاصل .
قيل لا يبعد أن يكثر افرع ويقل الاصل بضرب من التأويل ألا ترى ان نعم الرجل اكثر من نعم بالكسر .

الفروع هي المحتاجة الى العلامات والاصول لا تحتاج الى علامته

قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في (التعليقة) وجدت ذلك بخط غالى بن عثمان بن جنى عن ابيه قال بدليل انك تقول في اذكر قائم واذا اردت التأنيث قلت قائمة فثبت بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للذكر بعلامة ، وتقول رأيت رجلا فلا يحتاج الى العلامة وان اردت التعريف ادخلت العلامة فقلت رأيت الرجل فادخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ولم تدخلها في التنكير ، واذا اردت بالفعل المضارع الاستقبال ادخلت عليه السين اتمل بها على استقباله وذلك يدل على ان اصله موضوع للحال واو كان الاستقبال فيه اصلا لا احتاج الى علامة . انتهى .

وانظر الى دين الشيخ بهاء الدين وامانته كيف وجد فائدة بخط والد ابن جنى نقلها عن ابيه ولم تسطر في كتاب فنقلها عنه ولم يستجزذكرها من غير عزو اليه لا كالسارق الذي اغار على تصانيفي التي اتمت في تتبعها سنين

وهي (كتاب المعجزات الكبير) وكتاب الخصائص الصغرى وغير ذلك فسرتها
ونصها وغيرها مما سرت من كتب الخيضرى والسخاوى في مجموع وادعاه لنفسه
ولم يعز الى كتبى وكتب الخيضرى والسخاوى شيئاً مما نقله منها وليس هذا من
اداء الامانة في العلم.

الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير

كالاصول وتشبه الاصول بها

ذكر ذلك ابن جنى في الخصائص وقال من ذلك قول ذى الرمة
ورمل كاورك العذارى قطعته

والعادة ان تشبه اعجاز النساء بكثيرات الانقاء فلها كثير ذلك واطرد
عكس الشاعر التشبيه بفعل اوراك العذارى اصلا وشبهه به الرمل ، قال ولذلك
لما كثر تقديم المفعول على الفاعل صار وان كان مؤخر اى اللفظ كأنه مقدم
في الرتبة بخاز ان يعود الضمير من الفاعل عليه وان كان الفاعل مقدا ما والمفعول
مؤخر اى جاز ان يعود الضمير من المفعول اذا كان مقدا ما على الفاعل وان
كان مؤخر اى قولنا ضرب غلامه زيد .

وقال ابن عصفورى (شرح الجمل) الدليل على ان الفرع هو الذى
ينبغى ان يجعل فيه العلامة لا الاصل انهم جعلوا علامة التثنية والجمع ولم
يجعلوا علامة الافراد لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الافراد ، وكذلك ايضا
جعلوا علامة التصغير ولم يجعلوا علامة التكبير لان التصغير فرع عن التكبير ،
وكذلك ايضا جعلوا الاف واللام علامة للتعريف ولم يجعلوا للتكبير علامة لان
التعريف فرع عن التكبير ، فان كان التكبير فرعا عن التعريف جعلوا له علامة
لم تكن في التعريف وهى التنوين نحو قولك سيبويه وسيبويه آخر ، واشباه ذلك
في اللسان كثير .

الفرق

علوا به احكاما كثيرة ، منها رفع الفاعل ونصب المفعول وضم تاء

المتكلم وفتح تاء المخاطب وكسر تاء المخاطبة، وتنوين التمكين دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وتنوين التنكير دخل للفرق بين النكرة والمعروفة من المبنيات .

ومنها بناء نحو سبويه على الكسر ولم يعرف كبعليك قال في (البيسط) فرقا بين التركيب مع الأعجمي والتركيب مع العربي .

ومنها كنوا عن اعلام الاناسى بفلان وفلانة قال في (البيسط) واذا كنوا عن اعلام البهائم ادخلوا عليها اللام فقالوا الفلان والفلانة فرقا بين الكنايتين ، قال وانما اختلفت باللام اوجهين

احدهما انها انقص عن درجة الاناسى في التعريف فيخصت باللام اشعارا بنقضان درجتها عن درجة الاصل .

والثاني ان اعلام البهائم اقل فكانت اقبل للزيادة لقلتها .

ومنها قال في (البيسط) فتحت همزة الوصل في اداة التعريف لكثرة الاستعمال وفرقا بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل فانها مع الاسم مكسورة ومع الفعل مكسورة ومضمومة .

ومنها قال في (البيسط) التاء الداخلة على العدد لم تدخل لتأنيث ماد دخلت عليه لانه مذكربل دخلت للفرق بين العددين .

ومنها قال في (البيسط) لا يؤكسد الضمير المنصوب بالمنفصل المنصوب فرقا بينه وبين البدل .

ومنها قال في (البيسط) تحذف التاء من باب صبور وشكور فرقا بين فاعل بمعنى فاعل وفعول بمعنى مفعول نحو حلوبة وركوبة بمعنى محلوبة وصر كوبة ، ومن باب جريح وقنيل فرقا بين فعيل بمعنى مفعول وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع .

ومنها قال في (البيسط) حذفت الف ذاتي التثنية هم با من اتقاء الساكنين ولم تهلب كما قلبت الف المعرب فرقا بين تثنية المبنى وتثنية المعرب

وشددت النون في ذان عند بعضهم فرقا بينها وبين النون في الاسماء العربية .

وقال فعيل بمعنى مفعول يكسر على فعلى كحريح وبحرى واسير
واسرى ولايجمع جمع تصحيح فرقا بينه وبين فعيل بمعنى فاعل، وخص الثانى
بجمع التصحيح لانه اشرف من المفعول وجمع التصحيح ادل على الشرف
لكون صيغة المفرد فيه غير متغيرة ، قال ولما لم يفرقوا فى الذى بمعنى مفعول بين
المذكر والمؤنث لم يفرقوا بينهما فى الجمع ، ولما فرقوا فى الذى بمعنى فاعل نحو كرم
وكرمة فرقوا بينهما فى الجمع .

ومنها تغيير صيغة الفعل المبني للمفعول فرقا بينه وبين المبني للفاعل قال
ابن السراج فى (الاصول) وقد جعل بينهما فى جميع تصاريف الافعال الماضية
ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زائد منها فروق فى الابنية .

ومنها قال ابن يعيش ارادوا الفرق بين البدل والتأكيد، فاذا قالوا
رايتك اياك كان بدلا واذا قالوا رايتك انت كان تأكيدا فلذلك استعمل ضمير
المرنوع فى تأكيد المنصوب والمجروور اشترك الجميع فيه كما اشتركن فى نا،
وجروا فى ذلك على قياس اشتراكها كلها فى لفظ واحد .

ومنها قال ابو الحسن على بن محمد بن ثابت الخولانى المعروف بالحداد
فى (كتاب المفيد فى معرفة التحقيق والتجويد) الهاء فى هذه ليست من قبيل
هاء الضمير بدليل امتناع جواز الضم فيها وانما هى هاء تأنيث مشبهة بهاء تذكير
ومجراها فى الصفة مجراها من حيث كانت زائدة وعلامة لمؤنث كما ان تلك
زائدة وعلامة لمذكر ايضا ، وانما كسر ما قبلها وهاء التأنيث لا يكون ما قبلها
الامفتوحا لانها بدل من ياء ، وانما ابدلت منها الهاء للفرقة بين ذى التى بمعنى
صاحب وبين ذى التى فيها معنى الاشارة .

ومنها قال الجزولى قدينى المبني على حركة للفرق بين معنى اداة واحدة
قال الشلوبين كالفتحة فى انا اسم المتكلم لان الالف انما هى للوقوف فكان حق
النون ان تكون ساكنة لان اصل البناء السكون الا انا فرقنا بين ان اذا كانت

اداة للدلالة على المتكلم وبين التي تصير الفعل في تأويل الاسم ففتحت النون من اداة المتكلم .

ومنها قال ابن عصفور في (شرح الجمل) وابن النحاس في (التعليقة) اصل لام الجر أن تكون مفتوحة لكونها مبنية على حرف واحد فتحرك بانفتاح طلبا للتخفيف وانما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء في نحو قولك لموسى غلام وموسى غلام ولذا بقيت مع الضمر على فتحها لانه لا يلبس معه لكون الضمير مع لام الابتداء من ضمائر الرفع والضمير مع لام الجر من ضمائر الجر وانظ ضمائر الجر وضمائر الرفع مختلف فلا يلبس حيثئذ ، وكان ينبغي على هذا ان تكسر لام المستغاث في نحو يا يزيد لدخولها على النظم الا انهم فتحوها تفرقة بينها وبين لام المستغاث من اجله ، وكانت احق بالفتح من لام المستغاث من اجله لان المستغاث به منادى والمنادى واقع موقع الضمر ولام الجر تفتح مع الضمر ففتحت مع ما وقع موقعه .

وقال ابن فلاح في (مغنيه) افعل فعلى كالا فضل والفضلى يجمع هو ومؤنثه جمع التصحيح فرقا بينه وبين افعل فعلاء .
وقال الاندلسي انما تبدل التاء في قائمة في الوقف هاء فرقا بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل .

خاتمة

قال ابن السراج في (الاصول) التنوين نون صحيحة ساكنة وانما خصها النحويون بهذا اللقب وسموها تنويها ليقروا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع .

الفعل لا يثنى

قال ابو جعفر بن الزبير في (تعليقه على كتاب سيبويه) وسبب ذلك ان الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير الا ترى انك تقول ضرب زيد عمرا ويمكن ان يكون ضرب مرة واحدة ويمكن ان يكون ضرب

مرات، فهو اذن دليل على القليل والكثير، والثنى انما يكون مداولة مفردا نحو رجل ألا ترى ان لفظ رجل لا يدل الاعلى واحد واذا قلت رجلا ن دلت هذه الصيغة على اثنين فقط، فلما كان الفعل لا يدل على شيء واحد بعينه لم يكن لتثنيته فائدة، وايضا فان العرب لم تثنه .

فان قيل ان الفعل مثنى في قولك يفعلان .

فالجواب ان ذلك باطل لانه لو كان مثنى لجاز أن تقول زيد قما اذا وقع منه القيام مرتين والعرب لم تقل ذلك فبطل ان يكون مثنى في ذلك الفعل .

الفعل اثقل من الاسم

وعله صاحب (البسيط) بوجهين .

احدهما انه الكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب والاسم بمنزلة المفرد .
والثاني ان الاسم اكثر من الفعل بدليل ان تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير فعل والكثرة مظنة الحفة كما في المعرفة والنكرة .
قال واذا تقرر ثقله فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين .
احدهما ان الفعل مشتق من المصدر على مذهب اهل البصرة والمشتق فرع على المشتق منه لانه يقف وجود الفرع على وجود الاصل .
والثاني ان الفعل يفتقر الى الاسم في افادة التركيب والاسم يستقل بالتركيب من غير توقف .

وقال ابن يعيش الافعال اثقل من الاسماء لوجهين .

احدهما ان الاسم اكثر من الفعل من حيث ان كل فعل لا بد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغنى الاسم عن الفعل، واذا ثبت انه اكثر في الكلام كان اكثر استعمالا واذا كثر استعماله خف على اللسان لكثرة تداوله ألا ترى ان العجمي اذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلته استعماله وكذلك العربي اذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلا عليه لقلته استعماله له .

والثاني ان الفعل يقتضى فاعلا ومفعولا فصار كالركب منهما اذا

لا يستغنى عنهما والاسم لا يقتضى شيئاً من ذلك فهو مفرد والمفرد اخف من المركب .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) الاسم اخف من الفعل لوجوه .
منها ان الاسماء اكثر استعمالاً من الافعال والشيء اذا اكثر استعماله
على السنتهم خف وانما قلنا انه اكثر استعمالاً لأمور .

منها الاوزان وعدد الحروف أما في الاصول فلان اصول الاسماء
ثلاثية ورباعية وخماسية، وليس في الافعال خماسية، واما بالزيادة فالاسم يبلغ
بالزيادة سبعة واكثر من ذلك على ما ذكر والفعل لايزاد على الستة، فقد زاد
عليه في الاصول والزيادة، واما الابنية فابنية الاصول في الاسماء المجمع عليها
تسعة عشر واصول الافعال اربعة، واما الابنية بالزيادة فالاسماء تزيد على ثلثمائة
والفعل لا يبلغ الثلاثين .

ومنها ان الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد الا بانضمام الاسم .
ومنها ان الفعل يفتقر الى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم .
فان قلت فان المبتدأ يحتاج الى خبر فليكن كاحتياج الفعل الى فاعله .
قلنا تعلق الفعل بفاعله اشد من تعلق المبتدأ بخبره لان الفاعل يتنزل
منزلة الجزء من الفعل ولا كذلك الخبر من المبتدأ .

ومنها ان الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعة وتاء التأنيث
ونون التوكيد والضائر فتقل بذلك .

ومنها ان الافعال مشتقة من المصادر والمشتق فرع على المشتق منه
فهى اذن فرع على الاسماء والفرع اثقل من الاصل . انتهى .

فائدة (١)

قال ابن هشام انهم يعبرون بالفعل عن امور .

احدها وتوعه وهو الاصل .

الثاني مشارفته نحو (واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن) اى

فشارفن اتقضاء العدة (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم) اي لو شارفوا ان
يتركوا .

الثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو (فاذا قرأت
القرآن فاستعد) (اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا) (اذا قضى امرانا بما يقول
له كن فيكون) .

الرابع مقاربتة كقوله .

الى ملك كاد الجبال لفقده تزول وزال الراسيات من الصخر
اي تزول الراسيات .

(الخامس) القدرة عليه نحو (وعدا علينا انا كنا فاعلين) اي قادرين
على الاعادة ، واصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون
السبب مقام المسبب وبالعكس .

حرف القاف

القلب

قال ابن هشام في (الغنى) القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب
واكثر وقوعه في الشعر كقول حسان رضي الله عنه .

كان سبيثة من بيت رأس يكون مزاجها غسل وماء

نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر والاصل رفته ونصب الغسل على
ان المعرفة الاسم والنكرة الخبر ، وقول روية .

ومهمه مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه

اي كان لون سمانه لغمرته لون ارضه فعكس التشبيه مبالغة وحذف
المضاف ، وقول عمرو بن الورد (فديت بنفسه نفسي ومالي) ، وقول القطامي
(كما طمنت بالقدن السباعا) القدن القصر والسياع الطين ، ومنه في الكلام
ادخلت القلنسوة في رأسي ، وعرضت الناقة على الحوض وعلى الماء ، قاله
الجوهري وجماعة منهم الكسائي والزنجشري وجعل منه (ويوم يعرض الذين

وفي (كتاب التوسعة) لابن السكيت ان عرضت الحوض على الناقة
مقلوب ، ويقال اذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء اي انتصب
الحرباء في العود .

وقال ثعلب في قواه تعالى (ثم في سلسلة ذرعا سبعون ذراعا فاسلكوه)
ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة ، وقيل ان منه (وكم من قرية اهلكناها فجاءنا
بأسنا) (ثم دنى فتدلى) (اذهب بكتابي هذا فاقه المهم ثم تول عنهم فانظر ماذا
يرجعون) .

وقال الجوهري في (فكان قاب قوسين) ان اصله قابي قوس فقلب
التثنية والافراد ، وهو حسن لان القاب ما بين مقبض القوس وسيته اي طرفه
وله طرفان فله قابان ، ونظيره قوله .

اذا احسن ابن العم بعد اساءة فلست لشري فعله بحمول
اي لشرفه و قيل في (فعميت عليكم) ان المعنى فعميتم عنها ، وفي
(حقيق على ان لا اقول) ان المعنى حقيق على بياء المتكلم كما قرأ نافع ، وفي (لتنوء
بالعصبة) ان المعنى لتنوء العصبة بها .

قد يزاد على الكلام التام فيعود ناقصا

قال ابن جنى وذلك قولك قام زيد كلام تام فان زدت عليه فقلت
ان قام زيد صار شرطا واحتاج الى جواب ، وكذلك قولك زيد اخوك ان
زدت عليه أعلمت لم تكلف بالاسمين تقول أعلمت زيدا بكرا اخاك ، وتقول
زيد منطلق فاذا زدت عليه ان المفتوحة احتاج الى عامل يهمل في ان وصلتها
فتقول بلغني ان زيدا منطلق ، قال وجماع هذا ان كل كلام مستقل زدت عليه
شيئا غير معقود بغيره ولا مقتضى لسواه فالكلام باق بحاله نحو زيد قائم وما
زيد قائما ، وان زدت شيئا مقتضيا لغيره معقودا به عاد الكلام ناقصا .

وقال الاندلسي في (شرح المفصل) الجملة قد تكون ناقصة بزيادة كما

تكون بنقصان فان اذا دخلت على الجملة صيرتها جزء جملة اخرى وجعلتها في حكم المفرد فتحجاج في تمامها الى امر آخر كما ان ان الصدرية اذا دخلت على جملة صيرتها في حكم المفرد وانخرجتها عن كونها كلاما .

قد يكون للشيء اعراب اذا كان وحده

فاذا اتصل به شيء آخر تغير اعرابه

من ذلك ما انت وما شأنك فانهما مبتدأ وخبر اذا لم تأت بعدهما بنحو قولك وزيدا فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع او ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفاعة بالفاعلية او على انه اسم لكان، وشأنك بتقدير ما يكون وما فيهما في موضع نصب خبر لكان او مفعولا لتصنع، ومثل ذلك كيف انت وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا اذا لا يقع مفعولا به .

قرآن الاحوال قد تغني عن اللفظ

قال ابن يعيش وذلك ان المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا ظهر المعنى بقرينة حالية او غيرها لم يحتج الى اللفظ المطابق فان اتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد وان لم يؤت به فللاستغناء عنه، وفروع القاعدة كثيرة منها حذف المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول وكل عامل جاز حذفه وكل اداة جاز حذفها.

حرف الكاف

كثرة الاستعمال اعتمدت

في كثير من ابواب العربية

منها حذف الخبر بعد لولا قال ابن يعيش في (شرح المفصل) حذف خبر المبتدأ من قولك لولا زيد نرج عمر و لكثرة الاستعمال حتى رفض

ظهوره ولم يجز استعماله .

وقال صاحب (البسيط) انما اختصت غدوة بالنصب بعد الدن دون بكرة وغيرها لكثرة استعمال غدوة معها وكثرة الاستعمال يجوز معه ما يجوز مع غيره .

قال ابن جنى اصل هـم عند الخليل ها للتنبيه ولم اى لم بنا ثم كثر استعمالها لحذف الالف تخفيفا .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) قد توسعوا في الظروف بالتقديم والفضل وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال ، ومما حذف لكثرة الاستعمال ياء المتكلم عند الاضافة ، والتنوين من هذا زيد بن عمرو ، وقولهم ايش ولم ابل ولا ادرو لم يك وحذف الاسم (١) في لاعليك اى لا بأس عليك ، والتخفيف في قد وقط اذاصلها للتثقل لاشتقاقها من قددت الشيء وقططته ، وقولهم الله لأفعلن باضمار حرف الجر قال سيبويه جاز حيث كثر في كلامهم لحذفه تخفيفا كما حذفوا رب قال وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاه ابوك حذفوا اللام الاضافة واللام الاخرى ليخففوا الحرف على اللسان .

وقال بعضهم لهى ابوك فقلبت العين وجعل اللام ساكنة اذ صارت مكان العين كما كانت الين ساكنة وتركوا آخر الاسم مفتوحا كما تركوا آخر ابن مفتوحا وانما فعلوا ذلك به لكثرة في كلامهم فغيروا اعرا به كما غيره . ذكر ذلك ابن السراج في (الاصول - ٢) .

قال ابن يعيش الكلمة اذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها .

وفي (تذكرة الفارسي) حكى ابو الحسن والقراء انهم يقولون ايش لك قال واقول فيه عندنا انه اى ايش فخفض الهمزة واتى الحركة على الياء فتحركت الياء بالكسرة فكبرت الكسرة فيها فاسكنت فلهذا التنوين لحذفت لانتقاء الساكنين كما انه لما خفض هو يرم اخوانه لحذفت الهمزة وطرح

حركتها على الياء كره تحريكها بالكسرة فأسكنها وحذفها لا لتقامها مع الخاء من الاخوان فالتنوين في ايش مثل الخاء في اخوانه، قال فان قات الاسم يبقى على حرف واحد قيل اذا كان كذلك شيء في ايش (١) وحسن ذلك ان الاضافة لازمة فصار لزوم الاضافة مشبهاله بما في نفس الكلمة حتى حذف منها فقالوا فيم وبم ولم فكذلك ايش .

وقال الزمخشري في (المفصل) في الذي ولا استطاتهم اياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا اللذ بحذف الياء ثم اللذ بحذف الحركة ثم حذفوه رأسا واجتزوا بالام التعريف الذي في اوله وكذا فعلوا في التي .
وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) انما بنيت اين على الفتح اكثره الاستعمال اذا حركت بالكسر على اصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر الى ثقل الياء التي قبل الآخر وهي مما يكثر استعماله فكان يؤدي ذلك الى كثرة استعمال التثقيب .

قال ومما بين لك ان كثرة الاستعمال اوجب فتح اين انهم قالوا جبر فخر كوا بالكسر على اصل التقاء الساكنين واحتملوا ثقل الكسرة والياء لما كانت قليلة الاستعمال لانها لا تستعمل الا في القسم وهي مع ذلك من نادر القسم .
قال وكذلك ثم بنيت على الفتح اذا حركوها بالكسر على اصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر الى ثقل التضعيف مع انها كثيرة الاستعمال فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال التثقيب .

قال وكذلك ان واخواتها بنيت على الفتح ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين استئقلا للكسرة مع التضعيف والياء في ليت مع ان هذه الحروف كثيرة الاستعمال فلو كسرت لأدى ذلك الى كثرة استعمال التثقيب .

وقال ابن النحاس في (التعلية) انما لزم اضمار الفعل في باب التحذير لكثرة في كلامهم كما ذكر سيوييه .

وقال الرهاني لان التحذير مما يخاف منه وقوع الخوف فهو موضع ابحال لا يهتمل تطويل الكلام لتلايقع الخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام .

وقال ابن يعيش في (شرح الفصل) اعلم ان اللفظ اذا كثرت في السنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف، ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة فمن ذلك حذف فعل القسم نحو بالله لأتو من اى احلف، وربما حذفوا المقسم به واجتزوا بدلالة الفعل عليه نحو اقسم لأفعلن والمعنى اقسم بالله، ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائية نحو لعمر ك وايمان الله وامانة الله فهذه كلها مبتدآت محذوفة الاخبار، ومن ذلك ابدال التاء من الواو نحو (تالله تفتؤ)، ومن ذلك قولهم لعمر الله فالعمر البقاء والحياة وفيه لغات عمر بفتح العين وسكون الميم وبضم العين وسكون الميم وبضمهما فاذا جمعت الى القسم لم تستعمل منه الا المفتوح العين لانها اخف اللغات الثلاث واقسم كثير فاخترت والله الاخف .

وقال ابو البقاء في (التبيين) لاسم الله تعالى خصائص منها دخول ياعليه مع وجود اللام فيه، ومنها زيادة الميم في آخره نحو اللهم ولا يجوز في غيره، ومنها دخول تاء القسم عليه نحو تالله، ومنها التفخيم، ومنها الابدال كقوله ها الله والله وذلك لكثرة الاستعمال .

وقال ايضا يجوز حذف حرف القسم في اسم الله من غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره ووجهه ان الشيء اذا اكثر كان حذفه كذا كره لان كثرته تجر به مجرى المذكور ولذلك جاز التغيير والحكاية في الاعلام دون غيرها وانما سوغ ذلك لكثرة الاستعمال .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) اذا التقى ساكنان والثاني لام التعريف اختير فتح الاول نحو من الناس طلبا للخفة فيما يكثر استعماله، ويقل الكسر لثقل توالي الكسرتين فيما يكثر استعماله .

وقال ابن فلاح في (المنه) شرط الترخيم ان يكون المرخم منادى وذلك لانه حذف وانداء يكثر استعماله ولذلك وقعوه على الحى والميت والجماد فناسب كثرة استعماله تخفيف لفظه بالحذف كما حذفوا منه التنوين وياء المتكلم

المضاف اليها ، قال وشرطه ان يكون علما وانما رنحوها صاحبها فقالوا يا صاحب لانه لما كثر استعماله من غير ذكره ووصوف صار بمنزلة العلم ، قال واختص يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء لكثرة الاستعمال حتى ان العرب تلقى الغريب فتقول له يا ابن ام ويا ابن عم استعظا فا وتقربا اليه وان لم يكن بينهما نسب .

قال وانما وجب اضممار الفعل العامل في المنادى وفي التحذير لان الواضع تصور في الذهن انه او نطق به لكثرة استعماله فآزده الاضممار طلبا للخفة لان كثرة الاستعمال مظنة التخفيف وانما دقاه في النداء حرفا يبدل عليه في محله .

وقال المصدر الذي يجب اضممار فعله انما وجب اضمماره لكثرة الاستعمال ومعنى كثرة الاستعمال انه تقرر في اذهانهم انهم لو استعمالوها لكثير استعمالها فحذفوها بالحذف وجعلوا المصدر عوضا منها .

وقال ابن الدهان في (الغرة) ذهب الاخفش الى ان ما غير لكثرة استعماله انما تصوره العرب قبل وضعه وعلمت انه لا بد من استعماله فابتدأوا بتغييره علما بان لا بد من كثرة استعماله الداعية الى تغييره كما قال .

رأى الامر يفضى الى آخر فصير آخره اولا

وقال السخاوى في (شرح المفصل) هم يغيرون الاكثر ويحذفون منه كما فعلوا في لم ابل وربما الحقوا فيه كقولهم امهات و كقولهم اللهم ويا ابت ويا امت .

حرف اللام

اللبس محذور

ومن ثم وضع له ما يزيله اذا خيف واستغنى عن لحاق نحوه اذا امن فمن الاول الاعراب انما وضع في الاسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعنى المختلفة عليها ولذلك استغنى عنه الافعال والحروف والمضمرات والاشارات والموصولات لانها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم تحتج اليه ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معان مختلفة كالاسم دخل فيه الاعراب ليزيل

اللبس عند اعتوارها، ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فان ذلك نحو ف اللبس منها لو استويا في الرفع او في النصب .

ومن ذلك قال في (البسيط) يضاف اسم الفاعل المتعدى الى المفعول دون الفاعل لان اضافته الى الفاعل والمفعول تفضي الى اللبس لعدم تعيين المضاف اليه فالتزم اضافته الى المفعول ليحصل بذلك تعيين المضاف اليه ، بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فانه لا لبس في اضافته الى فاعله لتعيينه فجازت اضافته لذلك .

ومن ذلك قال في (البسيط) كان قياس اسم المفعول من الثلاثي نحو ضرب وقتل على مفعل بان يقال مضرب ومقتل ليكون جاريا على ضرب ويقتل الا انه عدل عنه الى مفعول لثلاثي لاتبس باسم المفعول من افعال نحو مكرم ومضرب من اكرم واضرب وخص الثلاثي بالزيادة لقلة حروفه .

ومن ذلك قال في (البسيط) قياس التفضيل في افعال ان يكون على الفاعل نحو زيد فاضل وعمر و افضل منه لاعلى المفعول نحو خالد مفضول وبكر افضل منه لانهم او فضلوا على الفاعل والمفعول لا يتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول فلما كان يفضي الى اللبس كان التفضيل على الفاعل اولى لانه كالجاء من الفعل والمفعول فضلة فكان التفضيل على ما هو كالجاء اولى من التفضيل على الفضلة .

ومن ذلك قال في (البسيط) الجمهور على ان الصرف عبارة عن التنوين وحده وعلته منع الصرف انما ازال التنوين خاصة وليس الجر من الصرف وانما حذف مع التنوين كراهة ان يلتبس بالاضافة الى ياء المتكلم لانه حكى حذف ياء المتكلم وبقاء الكسرة في غير النداء قال (شرقت دموع بهن فهى سجوم) وكراهة ان يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو حذام .

ومن ذلك قال في (البسيط) فائدة العدل في الاعلام خفة اللفظ ورفع لبس الصفة لان فاعلا اصل وضعه الصفة فاذا عدل الى فعل زال ذلك اللبس .

وقال تكسير الصفة ضعيف لأنها اذا كسرت التيس فيها صفة المذكر بصفة المؤنث في بعض الصور عند حذف الموصوف نحو قامت الصعاب تحتل الرجال والنساء واذ اجتمعت باواو والنون او الالف والتاء انتفى التيس .
ومن ذلك يجوز أن يقال في النداء يا ابت ويا امت بحذف ياء الاضافة وتعويض التاء عنها، قال ابن يعيش ولا تدخل هذه التاء عوضا فيما له مؤنث من لفظه لو قلت في يا خالي ويا عمي يا خالة ويا عمه لم يجز لأنه كان يلتبس بالمؤنث فاما دخول التاء على الام فلا اشكال لانها مؤنثة واما دخولها على الاب فلمعنى المبالغة من محور اوية وعلامة .

ومن ذلك قولهم لله دره من فارس وحسبك به من ناصر، قال ابن يعيش فان قيل كيف جاز دخول من هنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على افرادها ولا يقال هو افرس (١) منك من عبد ولا عندى عشرون من درهم بل يرد الى الجمع عند ظهور من نحو من العبيد وبن الدراهم ، فالجواب ان هذا الموضع ربما التيس فيه التمييز بالحال فاتوا بمن لتخلصه للتمييز .

ومن ذلك قال ابن يعيش انما اتى بالمضمرات كلها لضرب من الابدحاز واحتراسا من الالباس اما الابدحاز فظاهر لانك تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم بكامله فيكون ذلك الحرف بجزء من الاسم، واما الالباس فلان الاسماء الظاهرة كثيرة الاشراك فاذا قلت زيد فعل زيد جاز ان يتوهم في زيد الثاني انه غير الاول وايس الاسماء الظاهرة احوال تفترق بها اذا التبست وانما يزيل الالتباس منها في كثير من احوالها الصفات، والمضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات لان الاحوال المقترنة بها وهى حضور المتكلم والمخاطب وتقدم ذكر الغائب تغنى عن الصفات .

ومن ذلك قال ابن فلاح في (المغنى) انما ضم حرف المضارعة في الرباعي دون غيره خيفة التباس الرباعي بزيادة الهزمة بالثلاثي نحو ضرب يضرب واكرم يكرم لان الهزمة في الرباعي تزول مع حرف المضارعة

فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم أمضارع الثلاثي هو أم مضارع الرباعي ثم حمل بقية ابنية الرباعي على ما فيه الهمزة ، وانما خص الضم بالرباعي لان الثلاثي اصل والرباعي بزيادة الهمزة فرع فيجعل الاصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة وما زاد على الثلاثي محمول على الثلاثي .

ونخرج عن هذا الاصل اهراق بهريق واسطاع يستطيع فانه ضم حرف المضارعة منهما مع انها اكثر من اربعة وفي ذلك وجهان .
احدهما ان الهاء والسين زيدا على غير قياس والمعنى على الفعل الرباعي فهما في حكم العدم .

والثاني انها جعلتا عوضا عن حركة عين الكلمة فانها نقلت الى فائها واذا كانتا عوضا عنها لم يعتد بهما حر فان مستقلان فلذلك لم يتغير حكم الرباعي ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا الى الخفاسي وتغيرت صيغة الرباعي من الضم وقطع الهمزة ، وانما حكمنا بكونهما بدلا عن نقل حركة العين الى الفاء وان كان نقل حركة العين الى الفاء لا يقتضى عوضا لكون الرباعي لم يتغير صيغته بهما فصارا بمنزلة الحركتين لكونهما عوضا عن نقل الحركتين لانهن الحركتين لان الحركتين موجودتان فكيف بعوض عنهما مع وجودهما . انتهى .

ومن ذلك قال الخفاف في (شرح الايضاح) تقول في التعجب ما احسننا وفي النفي ما احسننا وفي الاستفهام ما احسننا لا تدغم في التعجب ولا في الاستفهام لئلا يلتبس احدهما بالآخر والنفي بهما .

ومن ذلك قال ابن النحاس في (التعليقة) لا يجوز ان يأتي المنصوب على الاختصاص من الاسماء المهمة نحو اني هذا افعل كذا لان المنصوب انما يذكر لبيان الضمير فاذا ابهمت فقد جئت بما هو اشكل من الضمير ولذلك لا يجوز ان يؤتى به نكرة فلا يقال انا قوما نفعل كذا لان النكرة لا تزيل لبسا .

ومن ذلك قال ابن فلاح في (المغني) انما امتنع حذف حرف النداء من اسم الاشارة عند البصريين لئلا تلتبس الاشارة المقترنة بقصد النداء بالاشارة

العارية عن قصد النداء ، لا يقال ينتقض هذا بالعلم لانه تلبس العلمية المقترنة بقصد النداء بالعلمية العارية عن قصد النداء ، لانا نقول بناؤه على الضم في اعم الصور قرينة تدل على النداء وهذه القرينة منتفية في اسم الاشارة .

قال وانما امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به لئلا يلبس لانه بلام الابتداء فانها مفتوحة مثلها ولا يكفى الاعراب فارقا لوجود اللبس في المقصور والمبنى في حالة الوقف .

ومن ذلك لم يجمعوا حية على حى لئلا يلبس بالحى الذى هو ضد الميت بخلاف سائر ما كان من هذا النوع كبقرة ونعامة وحمامة وجرادة فانهم اسقطوا في جمعه الهاء وكذا في مذكره قال الكسائي سمعت كل هذا النوع يطرح من ذكره الهاء الا في حية فانهم يقولون حية للمذكر والمؤنث فيقولون رأيت حية على حية فلا يطرحون الهاء من ذكره .

ومن ذلك اذا التقى ، ساكتان وخيف من تحرك احدهما بالكسر الالباس حرك بالفتح نحو انت في خطاب المذكر واضربن ولا تضربن في خطابه لانه لو حرك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنث .

ومن ذلك اذا خيف من النسب الى صدر المضاف لبس حذف الصدر ونسب الى العجز فيقال في النسب الى عبد مناف وعبد اشهل منافى واشهل لانهم لو قالوا عبدى لالتبس بالنسبة الى عبد الفيس فانهم قالوا في النسبة اليه عبدى فرقوا بين ما يكون الا اول مضافا الى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف الاول به وهو مع ذلك اسم غالب او طرأت عليه العلمية - وبين ما ليس كذلك فان القيس ليس بشيء معروف معين يضاف اليه عبد .

وقال الأخفش في (الاوسط) في النسب الى المركب المزجى وان

خفت الالباس قلت رامى هر مزى .

ومن الثانى عدم لحاق التاء في صفات المؤنث الخاصة بالاناث كخائض وطالق ومرضع وكاعب وناهد وهى كثيرة جدا لانها لاختصاصها بالمؤنث

امن اللبس فيها بالمد كرفلم محتج الى فارق .

ومن ذلك قال ابن النحاس في (التعليقة) انما لم يجز حكاية المضمهر
والمشاربه وان كانا من جملة المعارف لان كلامها لا يدخا له ايس .

حرف الميم

ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به

ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في (شرح المفصل) ومن فروعها انهم
قالوا لذلك وجندل فاجتمع في الكلمة اربع متحركات متواليات لان المراد
ذلاذل وجنادل لكنهم حذفوا الالف منها تخفيفا وما حذف للتخفيف كان في
حكم المنطوق به .

ومن فروعها قال ابن فلاح في (المعنى) افصح اللغتين للعرب في حذف
الترخيم ان يكون المحذوف مرادا في حكم المنطوق به .

وقال ابن جنى في (الخصائص) باب في ان المحذوف اذا دلت الدلالة
عليه كان في حكم المفوظ به الا ان يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه
ومن ذلك ان ترى رجلا قد سد سها نحو الغرض ثم ارسله فتسمع صوتا
فتقول القرطاس والله اى اصاب القرطاس ، فاصاب الآن في حكم المفوظ به
البتة وان لم يوجد في اللفظ غير أن دلالة الحال عليه ثابت مما باللفظ به ،
وكذلك قولهم لرجل مهول بسيف في يده - زيد اى اضرب زيدا فصارت
شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به ، وكذلك قولهم للقادم من سفر خير
مقدم اى قدمت خير مقدم ، وقولك قد مررت برجل ان زيدا وان عمرا اى
ان كان زيد او ان كان عمرا ، وقولك للقادم من حجة مبرور ما جور اى
انت مبرور ما جور ، ومبرور ما جور اى قدمت مبرورا ما جورا .

وكذلك قولهم (رسم دار وفتت في طلاه) اى رب رسم دار ، وكان
روبة اذا قيل له كيف اصبحت؟ يقول خير عا فاك الله اى بخير ويحذف الباء

لدلالة الحال عليها جرى العادة والعرف بها .

وكذلك قولهم الذى ضربت زيد تريد الهاء وتحذفها لان فى الموضوع دليلا عليها ، وعلى نحو من هذا يتوجه عندنا قراءة حمزة (واتقوا الله الذى تساء لون به والارحام)

ليست هذه القراءة عندنا من الابعاد والضعف على ما راهاه فيها ابو العباس بل الامر فيها اقرب واخف والطف وذلك ان لحمزة ان يقول لابي العباس لم احمل الارحام على العطف على المجرور المضمربل اعتقدت ان يكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت وبالارحام ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها كما حذفت لتقدم ذكرها ايضا فى نحو قولك بمن تمرر امرر، وعلى من تنزل انزل واذا جاز للفرزدق ان يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه مع مخالفته فى الحكم له فى قوله .

وانى من قوم بهم يتقى العدا ورأب الثأى والجانب المتخوف اى وبهم رأب الثأى فحذف الباء فى هذا الموضوع لتقدمها فى قوله بهم يتقى العدا وان كانت حالهما مختلفين ألا ترى ان الباء فى قوله بهم يتقى العدا منصوبة الموضوع لتعلقها بالفعل الظاهر الذى هو يتقى كقولك بالسيف يضرب زيد ، والباء فى قوله وبهم رأب الثأى مرفوعة الموضوع عند قوم وعلى كل حال فهى متعلقة بمحذوف ورافعة للرأب ونظائر هذا كثيرة ، كان حذف الباء من قوله (والارحام) لمشا بهتها الباء فى (به) موضعا وحكما اجدر . وقد اجازوا تباله وويل على تقدير وويل له فيحذفوها وان كانت اللام فى تباله لا ضمير فيها وهى متعلقة بنفس تبا مثلها فى هلم لك وكانت اللام فى وويل خبر او متعلقة بمحذوف فيها ضمير .

فان قلت فاذا كان المحذوف ادلالة (١) عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيز توکید الهاء المحذوفة فى نحو قولك الذى ضربت زيد فتقول الذى ضربت نفسه زيد كما تقول الذى ضربته نفسه زيد ؟ قيل هذا عندنا غير جائز وليس

ذلك لان المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت بل لامر آخر وهو أن الحذف هنا انما الغرض فيه التخفيف لطول الاسم فلو ذهبت تؤكده لتقضت الغرض وذلك ان التوكيد والاسهاب ضد التخفيف والايجاز فلما كان الامر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز أن يجتمعا كما لا يجوز ادغام الملحق نحو اقعنسس لما يلحق فيه من نقض الغرض .

ومن هذا الباب قولهم راكب الناقة طليحان اي راكب الناقة والناقة فحذف المعطوف لتقدم ذكر الناقة الدال عليه ولما كان المحذوف للدليل بمنزلة الملفوظ به جاء الخبر مشئى .

وقال ابن هشام فى (المعنى) اول من شرط للحذف ان لا يكون مؤكدا الا خفش فانه منع فى نحو الذى رأيت زيد أن يؤكده العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكده مرید للطول والحذف مرید للاختصار ، وتبعه الفارسى فردى كتاب (الاغفال) قول الزجاج فى (ان هذان لسا حران) ان التقدير ان هذان لها ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متناهين (١) وتبع ابا على ابو الفتح فقال فى (الحصانص) لا يجوز الذى ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام نحو اقعنسس لما فيها جميعا من نقض الغرض ، وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكده كضربت ضربا لان المقصود تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك -

وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه فان سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد واتانى اخوه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد فاجابه بانه يرفع بتقدير هما صاحبى انفسهما وينصب بتقدير أعنيهما انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب (ان محلاوان مرتحلا) وان مالاوان ولدا فخذوا الخبر مع انه مؤكده بان ، وفيه نظر فان المؤكده نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر .

وقال الصفار انما فر الا خفش من حذف العائد فى نحو الذى رأيت

نفسه زيد لان المقتضى لحذفه الطول ولهذا لا يحذف في نحو الذي هو قائم زيد فاذا فر و ا من الطول فكيف يؤكدون؟ واما حذف الشيء الدليل وتوكيده فلا تنا في بينهما لان المحذوف للدليل كالثابت ، ولبدر الدين بن مالك مع والده في المسئلة بحث اجاد فيه . انتهى ما اورده ابن هشام في (المغنى) .

والبحت الذي اشار اليه هو ما قال ابن المصنف في (شرح الالفية) وقال ابن النحاس في (التعليقة) اذا كان للفعل مفعولات اقيم مقام الفاعل المفعول المصرح لفظا و تقدير ادون المصرح لفظا فقط . وكذلك عمل الفرزدق في قوله (من الذي اختير الرجال سماحة) فاقام المصرح وهو الضمير المستتر في اختيار ونصب غير المصرح وهو الرجال ، ولا تحفل بقول من قال يجوز اقامة ايها شئت وذلك ان القاعدة ان المحذوف المنوي كالمفوض به وههنا حرف الجر المحذوف مراد فلوظهر لم يجوز الا اقامة المصرح فكذلك اذا كان مرادا . انتهى .

وقال ابن فلاح في (المغنى) اهل الحجاز يحذون خبرا كثيرا وانما يحذف للعلم به وهو مراد فهو في حكم المنطوق .

ما كان كالجاء من متعلق لا يجوز تقدمه عليه

كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها

وفيه فروع الاول الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شيء منها لانها بمنزلة الجزء من الموصول ، اثنى الفاعل لا يتقدم على فعله لانه كالجاء منه ، الثالث الصفة لا تتقدم على الموصوف لانها من حيث انها مكاملة له و تتممة له اشبهت الجزء منه ، الرابع المضاف اليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه ، الخامس حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور .

وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) خمسة اشياء هي بمنزلة شيء واحد (١) الجار والمجرور كالشيء الواحد ، والمضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ، والفعل والفاعل كالشيء الواحد ، والصفة والموصوف

كالشيء الواحد، والصلة والموصول كالشيء الواحد.

ما يجوز تعدده وما لا يجوز

فيه فروع الاول خبر المبتدأ وفيه خلاف منهم من اجازه مطلقا وبه جزم ابن مالك، ومنهم من منعه و اوجب العطف نحو زيد قائم ومنطلق الا ان يريد اتصافه بذلك في حين واحد فيجوز نحو هذا حلوا حامض اي مز، وهذا اعسر يسر اي اضبط قال ابو حيان وهذا اختيار من عاصرناه من الشيوخ.

الثاني الحال وفيه خلاف قال في (الارتشاف) ذهب الفارسي وجماعة الى انه لا يجوز تعدده ويجعلون نحو قولك جاء زيد مسرعا ضاحكا الحال الاول فقط وضاحكا صفة مسرعا او حالا من الضمير المستكن وذهب ابن جنى الى جواز ذلك.

وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) الحال شبيه بالخبر وشبيه بالنعمة فكما جاز أن يكون للبتدأ الواحد والمنعوت الواحد خبر ان فصاعدا او نعتان فصاعدا فكذلك يجوز أن يكون الاسم الواحد حالا ان فصاعدا، وزعم ابن عصفور ان فعلا واحدا لا ينصب اكثر من حال قياسا على الظرف وقال كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة كذلك لا يقال جاء زيد ضاحكا مسرعا واستثنى الحال المنصوب بالفعل التفضيل نحو زيد راكبا احسن منه ماشيا قال فجاء هذا كالظرف نحو زيد اليوم افضل منه غدا وزيد خلفك اسرع منه امامك قال وصح هذا في افعال التفضيل لانه قام مقام نعتين ألا ترى ان معنى قولك زيد اليوم افضل منه غدا زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا.

الثالث المستثنى والجمهور على انه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئا و اجازة قوم نحو ما اخذ احد الا زيدا درهما وما ضرب انقوم الا بعضهم بعضا.

الرابع الظرف وتعدده ممتنع بلا خلاف فقد اتفقوا على ان الفعل لا يعمل في ظرفين لا يقال مثلاً قمت يوم الجمعة يوم السبت لان وقوع قيام واحد في

يوم الجمعة ويوم السبت محال، وكذا جلست امامك خلفك لان وقوع جلوس واحد في مكانين محال ولهذا قالوا في قوله تعالى (وان ينفعكم اليوم اذ ظلمتم) لا يصح ان يكون اذ ظر فـا لينفع لانه لا يعمل في طرفين .
الخامس النعت ويجوز تعدده بلا خلاف .

السادس عطف البيان ذكره الزمخشري في قوله تعالى (ملك الناس اله الناس) انهما عطفان بيان لرب الناس، وقال ابو حيان لا نقل عن النجاة شيئا في عطف البيان هل يجوز ان يكرر المعطوف في علم (١) واحد أم لا يجوز ذلك .
السابع البدل قال ابو حيان في البحر اما بدل البداء عند من اثبتته فيكرر فيه الابدال واما بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال فلانص عن احد من النحويين اعرفه في جواز التكرار فيها او منعه الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على ان البدل لا يتكرر .

مر اجعت الاصول

فيها مباحث (الاول) فيما يراجع من الاصول مما لا يراجع قال ابن جنى اعلم ان الاصول المنصرف عنها الى الفروع على ضربين احدهما اذا احتيج اليه جاز أن يراجع والآخر مما لا يمكن مراجعته لان العرب انصرفت عنه فلم تستعمله فالاول منه كالصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين فتمى احتجت الى صرفه جاز أن تراجع فتصرفه ، ومنه اجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قوله .

لا بارك الله في الغواني هل يصبحن الالهن مطلب

وبقية الباب، ومنه اظهار التضعيف كحجحت عينه وضرب البلد والى السقاء وقوله (الحمد لله العلى الاجلل) وبقية الباب، ومنه قوله (سماء الآله فوق سبع سمائيا) ومنه قوله (اهبي التراب فوقه اهبا يا) وهو كثير .

والثاني وهو مما لا يراجع من الاصول عند الضرورة وذلك كالثلاثي المعتل العين نحو قام وباع وخاف وهاب وطال فهذا لا يراجع اصله ابدأ الا ترى (١) كذا .

انه لم يأت عنهم في ثرو ولا نظم شيء منه مصححا نحو قوم ولا بيع ولا خوف وكذلك مضارعه نحو يقوم ويبيع فاما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم هيؤ الرجل من الهيئة فوجهه انه خرج مخرج المبالغة فلحق بباب قولهم قضاو الرجل اذا جاد قضاؤه ورمو اذا جاد رمية فكما بنى فعل مما لاه ياء كذلك خرج هذا على اصله في فعل مما عينه ياء وعلتها جميعا ان هذا بناء لا يتصرف لمضارعه لما فيه من المبالغة لباب التعجب ونعم وبئس فلما لم يتصرف احتملوا فيه خروج في هذا الموضع مخالفا للباب ألا تراهم انما تحاموا ان يبنوا فعل مما عينه ياء مخافة انتقالهم من الاثقل الى ما هو اثقل منه لانه كان يلزمهم ان يقولوا بعث ابوع ويوع وبوعا وبوعوا وبوعى ونحو ذلك من تصاريفه، وكذلك لو جاء فعل مما لاه ياء متصرفا للزم ان يقولوا رموت ارمو ورمو ان وهن يرمون ونحو ذلك فيكثر قلب الياء واوا وهي اثقل من الياء، فاما قولهم رمو الرجل فانه لا يتصرف فلا يفارق موضعه هذا كما لا يتصرف نعم وبئس فاحتمل ذلك فيه لجوده عليه وامنهم تعديده الى غيره، كذلك احتمل هيؤ الرجل ولم يعمل لانه لا يتصرف لمضارعه بالمبالغة فيه باب التعجب ونعم وبئس ولو صرف للزم اعلاله وان يقال هاه يهوه فلما لم يتصرف لحق بصحة الاسماء فكما صح نحو القود والحوكة والصيد والغيب كذلك صح هيؤ الرجل فاعرفه كما صح ما اطوله وايبعه ونحو ذلك .

ومما لا يراجع باب افتعل اذا كانت فاؤه صاد او ضادا او طاء او ظاء فان تاءه تقلب طاء نحو اضطرب واضطرب واطرد واطلم وكذلك اذا كانت دالا او ذالا او زاي فان تاءه تبدل دال انحاء ليج وادكر وازدان ولا يجوز خروج هذه التاء على اصلها ولم يأت ذلك في نظم ولا نثر، فاما ما حكاه خلف من قول بعضهم التقطت النوى واستقطته واضتقطته فقد يجوز ان تكون الضاد بدلا من اللام في التقطته فيترك ابدال التاء طاء مع الضاد ليكون ايذا بانها بدل من اللام او السين فتصح التاء مع الضاد كما صححت مع ما الضاد بدل منه،

ونظير ذلك قول الشاعر .

يارب اباز من العفر صدع تقبض الذئب اليه واجتمع

لمارأى ان لادعه ولا شبع مال الى ارطاة حقف فالطجع

فابدل لام الطجع من الضاد وأقر الطاء بحالها مع اللام ليكون
ذلك دليلا على انها بدل من الضاد. وهذا كصحة عور لانه في معنى ما يجب

صحته وهو عور .

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة، ومن
تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة، فاما قراءة ابي عمر وفي ترك الهمزة (ياصالح
ايتنا) بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء فلا يلزمه عليه ان يقول ياغلام او جل والفرق
بينهما ان صحة الياء في صالح ايتنا بعد الضمة له نظير وهو قولهم قيل وبيع فحمل
المنفصل على المتصل وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة فيجوز
قياسا عليها ياغلام او جل .

فان قلت فان الضمة في نحو قيل وبيع لم تصح لانها اشياء ضم للكسرة
والكسرة في ياغلام او جل كسرة صحيحة (١) فهذا افرق .

قيل الضمة في حاء ياصالح ضمة بناء فاشبهت ضمة قيل من حيث كانت
بناء وليس لقولك ياغلام او جل شبيهه فيحمل عليه لا كسرة صريحة ولا كسرة
مشوبة فاما تفاوت ما بين الحركتين في كون احدهما ضمة صريحة والاخرى
ضمة غير صريحة فامر تغتفر العرب ما هو اعلى واظهر منه وذلك انهم قد
اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم في القافية بين
سالم وعالم مع قادم وظالم فاذا تسامحا بخلاف الحرفين مع الحركتين كان
تسامحهم بخلاف الحركتين وهدهما في ياصالح ايتنا وقيل وبيع اجدر بالجواز .
فان قلت فقد صحت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو اجلواذ وانرواط
قيل الساكنة هنا لما ادغمت في المتحركة فنبأ اللسان عنها جميعا نبوة
واحدة جرتا لذلك مجرى الواو المتحركة بعد الكسرة نحو طول وحول وعلى

ان بعضهم قد قال اجليو اذا فاعل مراعاة لأصل ما كان عليه الحرف ولم يبدل الواو بعدها لما كان الياء اذ كانت هذه الياء غير لازمة فيجرب ذلك في الصحة مجرى ديوان فيها، ومن قال نيرة وطيبال فقياس قوله هنا ان يقول اجليا اذا فيقلبها جميعا اذ كانا قد جريا مجرى الواو الواحدة المتحركة .

فان قيل فالحركات قبل الالفين في سالم وقادم كلتا هما فتحة وانما شبيبت احدهما بشيء من الكسرة وليست كذلك الحركتان في حاء يا صالح وقاف قيل من حيث كانت الحركة في حاء يا صالح ضمة البتة وحركة قاف قيل كسرة مشوبة بالضم فقد ترى الاصلين هنا مختلفين وهما هناك اعنى في سالم وقادم متفقان .

قيل كيف تصرفت الحال فالضمة في قيل مشوبة غير مخلصه كما ان الفتحة في سالم مشوبة غير مخلصه ، نعم واو تطعمت الحركة في قاف قيل لو جدت حصه الضم فيها اكثر من حصه الكسر ، وادون احوالها ان تكون في الذوق مثلها ثم من بعد ذلك ما قد مناه من اختلاف الالفين في سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلها الناشئة هما عنهما وليست الياء في قيل كذلك بل هي ياء مخلصه وان كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلصه ، وسبب ذلك ان الياء الساكنة سا ئع غير مستحيل فيها ان تصح بعد الضمة المخلصه فضلا عن الكسرة المشوبة بالضم ألا تراك لا يتعذر عليك صحة الياء وان اخلصت قبلها الضمة في نحو ميسر في اسم الفاعل من اليسر او تجشمت اخرجه على الصحة وكذلك لو تجشمت تصحيح واودوز ان قبل القلب وانما في ذلك تجشم الكلفة في اخراج الحرفين مصححين غير معين فاما الالف فحديث غير هذا ألا ترى انه ليس في الطوق ولا من تحت القدرة صحة الالف بعد الضمة ولا الكسرة بل انما هي تابعة للفتحة قبلها فان صحت الفتحة قبلها صحت بعدها وان شبيبت الفتحة بالكسرة نحى بالالف نحو الياء نحو سالم وعالم وان شبيبت بالضمه نحى بالالف نحو الواو في الصلوة والزكوة وهي الف التفضيم فقد بان لك بذلك فرق بين الالف وبين الياء والواو

فهذا طرف من القول على ما يراجع من الاصول للضرورة مما يرفض فلا يراجع
فاعرفه وتنبه لامثاله فانها كثيرة . انتهى .

المبحث الثاني

في مراعاتهم الاصول تارة واهلهم اياها اخرى

عقد له ابن جنى بابا بعد الباب الذى تقدم قال فمن الاول قولهم صنعت
الخاتم وحكت اثوب ونحو ذلك وذلك ان فعلت ههنا عدت فلولا ان اصل
هذا فعلت بفتح العين لما جاز ان تعمل فعلت ومن ذلك قوله .

ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوامح

ألا ترى ان اول البيت مبنى على اطراح ذكر الفاعل وان آخره قد
عوود فيه الحديث عن الفاعل فان تقديره فيما بعد ايبكه مختبط فدل قوله ليبك
على ما اراده من قوله ايبكه . ونحوه قوله تعالى (ان الانسان خلق هلوعا) (وخلق
الانسان ضعيفا) مع قوله تعالى (اقرأ باسم ربك الذى خلق خلق الانسان من
علق) وقوله (خلق الانسان علمه البيان) وامثاله كثيرة ، ونحو من البيت قوله
تعالى (فى بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والاصال
رجال) اى ليسبح له فيها رجال .

ومن الاصول المراعاة قولهم مررت برجل ضارب زيد وعمرا ،
وليس زيد بقائم ولا قاعداو (انا منجوك وأهلك) واذا جاز ان تراعى
الفروع نحو قوله .

بدالى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

وقوله

مشائيم ليسوا مصالحين عشيرة ولا ناعب الابين غرابها

كانت مراجعة الاصول اولى واجدر .

ومن ضد ذلك هذان ضاربك ألا ترى انك لو اعتدلت بالنون المحذوفة
لكنت كما نك قد جمعت بين الزيادتين المتعقبتين فى آخر الاسم وعلى هذا القبيل

أكثر الكلام ان يعامل الحاضر فيغلب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه وهو شاهد لقوة اعمال الثانى من الفعلين لقربه وغلبته على اعمال الاول لبعده .

ومن ذلك قوله (وما كل من وافى منى انا عارف) فى من نون او اطلق مع رفع كل، ووجه ذلك انه اذا رفع كلا فلا بد من تقديره الهاء ليعود على المبتدأ من خبره ضمير وكل واحد من التنوين فى عارف ومدة الاطلاق فى عارفونا فى اجتماعه مع الهاء المرادة المقدرة ألا ترى انك لو جمعت بينهما فقلت عارفنه او عارفوه لم يجز شىء من ذينك وانما هذا المعاملة الحاضر واطراح حكم الغائب فاعرفه وقسه فانه باب واسع .

المبحث الثالث فى مراجعة الاصل

الاقرب دون الابد

قال ابن جنى هذا موضع بحث قلها وقع تفصيله وهو معنى يجب ان ينبه عليه ويحرر القول فيه . من ذلك قولهم فى ضمة الذال من قولك ما رأيت منذ اليوم انهم يقولون فى ذلك انهم لما حركوها لا لتقاء الساكنين لم يكسروها لساكنهم ضمورها لان اصلها الضم فى منذ ، كذا العمري لساكنه الاصل الاقرب ألا ترى ان اول حال هذه الذال ان تكون ساكنة وانها انما ضمت لا لتقاء الساكنين اتباعا لضمة الميم فهذا على الحقيقة هو الاصل الاول فاما ضم ذال منذ فانما هو بعد سكونها الاول المقدر، ويدل على ان حركتها انما هى لا لتقاء الساكنين انه لما زال التقاء وهما ساكنت الذال فى مذ وهذا واضح فضمة الذال اذن من قولهم منذ اليوم انما هو رد الى الاصل الاقرب الذى هو منذ دون الابد المقدر الذى هو سكون الذال فى منذ قبل ان تحرك ، ولا يستنكر الا اعتداد بما لم يخرج الى اللفظ لان الدليل اذا قام على شىء كان فى حكم الملفوظ به وان لم يجر على السنتهم استعماله ألا ترى الى قول سيبويه فى سررد انه انما ظهر تضعيفه لانه ملحق بالميجى وقد علمنا ان اللاحق انما هو صناعة لفظية

ومع هذا فلم يظهر ذاك الذى قدره ملحقا هذا به فلولا ان ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر الى النطق بمنزلة المفوظ به لما الحقوا سردا وسوددا بما لم يفودوا به .
ومن ذلك قولهم بعثت وقلت فهذه معاملة على الاصل الاقرب دون
الابعد لان اصلها فعل بفتح الين بيع وقول ثم نقلا من فعل الى فعل وفعل ثم
تليت الواو والياء فى فعلت الفا فالتقى ساكنا العين المعتلة المقلوبة الفا والام
الفعل فحذفت العين لالتقاءهما فصار التقدير قلت وبعث فهذه مراجعة اصل الا
انه ذلك الاصل الاقرب لا الابدع الا ترى ان اول احوال هذه العين فى صيغة
المثال انما هو فتحة العين التى ابدلت منها الضمة والكسرة وهذا واضح .

ومن ذلك قولهم فى مطايا وعطايا انهما لما اصارتها الصنعة الى مطاء
وعطاء ابدوا الهمزة على اصل ما فى الواحد وهو الياء فى مطية وعطية ،
ولعمري ان لا ميمها ياء ان الا انك تعلم ان اصل هاتين اليائين واو ان لانها
فى الاصل مطيوة وعطيوة لانها من مطوت وعطوت فأصل الياء فيها الواو
ولو حظ ما فيها من الياء دون الاصل الذى هو الواو ارجوعا الى اظاهر الاقرب
اليك دون الاول الابدع عنك ، ففى هذا تقوية لاعمال الثانى من الفعلين لانه
الاقرب وليس كذلك صرف ما لا ينصرف ولا اظهار التضعيف لان هذا
هو الاصل الاول على الحقيقة وليس وراءه اصل هذا ادنى اليك منه كما كان
فيما تقدم فاعرف الفرق بين ما هو مردود الى اول دون ما هو اسبق رتبة منه
وبين ما يرد الى اول ليست وراءه رتبة متقدمة له .

المبحث الرابع فى مراجعت

اصل واستئناف فرع

قال ابن جنى اعلم ان كل حرف غير منقلب احتجت الى قلبه فانك حينئذ

ترتجل له فرعا ولست تراجع به اصلا .

ومن ذلك الالفات غير المنقلبة الواقعة اطرافا للحاق اولتا نيث

اولغيرها من الصيغة لاغير فالتى اللاحق كالف ارطى فيمن قال ماروط وحنطى
ودلنطى والتى للتأنيث كالف سكرى وغضبي وجمادى والتى للصيغة لاغير كالف
ضبغطرى وقبعثرى وزبعرى فتى احتجت الى تحريك واحدة من هذه الالفات
للتثنية او الجمع قلبتها ياء فقلت ارطيان وحنطيان وكذا الباقى فهذه الياء فرع
مرتجل وليست مراجعا بها اصل لانه ليس واحدة منها منقلبة اصلا لاعتناء ياء
ولاغيرها بخلاف الالف المنقلبة كالف مغزى ومدعى لان هذه منقلبة عن ياء
منقلبة عن واو فى غزوت ودعوت واصلها مغزو ومدعو فلما وقعت الواو
رابعة هكذا قلبت ياء فصارت مغزى ومدعى ثم قلبت الياء الفاصلة مغزى
ومدعى فلما احتجت الى تحريك هذه الالف راجعت بها الاصل الاقرب وهو
الياء فصارتا ياء فى مغزيان ومدعيان .

وقد يكون الحرف منقلبا فتضطر الى قلبه فلا ترده الى اصله الذى
كان منقلبا عنه وذلك كقولك فى حمراء حمراوى وحمراوات فتقلب الهمزة
واوا وان كانت منقلبة عن الف ، وكذلك اذا نسبت الى شقاوة فقلت شقاوى
فهذه الواو فى شقاوى بدل من همزة مقدرة كأنك لما حذفته الياء فصارت
الواو طرفا ابدتها همزة فصارت فى التقدير الى شقاء فابدلت الهمزة واوا
فصارت شقاوى فالواو اذن فى شقاوى غير الواو فى شقاوة ، ولهذا نظائر فى
العربية كثيرة .

ومنها قولهم فى الاضافة الى عدوة عدوى وذلك انك لما حذفته الياء
حذفت لها واو فعولة كما حذفت لحذف تاء حنيفة ياءها فصارت فى التقدير الى
عدو فابدلت من الضمة كسرة ومن الواو ياء فصارت الى عدفجرت فى ذلك
مجرى عم فابدلت من الكسرة فتحة ومن الياء انما فصارت الى عدى كهدى
فابدلت من الالف واو لوقوع يائى الاضافة بعدها فصارت عدوى كهدى
فالواو فى عدوى ليست بالواو فى الكسرة انما هى بدل من الف بدل من ياء بدل
من الواو الثانية فى عدوة فاعرفه .

وفي (البسيط) قيل ان تعريف الفاظ التأكيد اجمع واجمعون
وجمعاء وجمع بالاضافة المقدره كسائر اخواتها والدليل على ذلك مراجعة الشاعر
للاصل قال (ان الخليلط باك اجمعه) فاجمعه تأكيد للضمير في باك .

مرآة الصور

قال ابن هشام في (تذكرة) هذا باب ما فعلوه مراعاة للصورة .
من ذلك الذين خصوه بالعاقل لانه على صورة ما يختص بالعاقل
وهو الزيدون والعمر ون والاففرده الذي وهو غير مختص بالعاقل قاله
ابن عصفور في (شرح المقرب) .
ومن ذلك ذوالوصوله اعربها بعضهم تشبيها بذى التي بمعنى صاحب
لتعاقبها في اللفظ وان كانت الموصولة فيها مقتضيا للبناء وهو الافتقار
للتأصل . (١)

معنى النفي مبنى على معنى الايجاب ما لم يحدث امر من خارج

ذكر هذه القاعدة ابن النحاس في (التعليقة) وبني عليها ان لما لنفى الماضى
القريب من الحال لانها لنفى قد فعل ، وقد فعل انما هو للماضى المقرب من الحال
وانه يجوز حذف الفعل مع لم نادون لم وذلك لان لما نفي قد فعل وقد يجوز
حذف الفعل معها كقولاه (وكان قد) وتقديره وكأنه قد زالت فجاز ايضا حذف
الفعل مع لاحتمال للنفي على الاثبات ، واما لم فانما هي نفي فعل وفعل لا يجوز حذفها
لانه حيثئذ يكون سسكوتا وعدم كلام لا حذف فلها لم يحذف الفعل في ايجابه
لم يحذف في نفيه .

حرف النون

النادر لا حكم له

قال الاندلسى في (شرح المفصل) يعنون انه لا يفرد بحكم يصير به

اصلا بل ينبغي ان يرد الى احد الاصول المعلومة محافظة على تقريرها واحتراسا من نقضها، قال وما من علم الا وقد شدت منه جزئيات مشككة فترد الى القواعد الكلية والضوابط الجمالية .

نقض الغرض

قال ابن جنى (١) حذف خبر كان ضعيف في القياس وقلما يوجد في الاستعمال .

فان قلت خبر كان يتجاز به شيئان (٢) احدهما خبر المبتدأ لانه اصله والثاني المنفعل به لانه منصوب بعد مرفوع وكل واحد من خبر المبتدأ والمنفعل به يجوز حذفه .

قيل الا انه قد وجد فيه منع من ذلك وهو كونه عوضا من المصدر فلو حذفته لنقضت الغرض الذي جئت به من اجله وكان نحو من ادغام المالحق وحذف المؤكد .

قال ابن جنى لا يجوز حذف المقسم عليه وتبقي القسم لان الغرض انما هو توكيد المقسم عليه بانقسم فيحال ان يؤتى بالمؤكد ويحذف المؤكد لانه نقض الغرض كما لا يجوز ان يؤتى باجمعين من غير تقدم المؤكد .

قال ابن يعيش حذف المضاف اليه اقل من حذف المضاف وابعده قياسا لان الغرض من المضاف اليه التعريف او التخصيص واذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض وتراجعا عن المقصود .

قال وكذلك الموصوف والصفة القياس ان لا يحذف واحد منهما لان حذف احدهما نقض للغرض وتراجع عما التزموه (٣) لأنها كالشيء الواحد من حيث كان البيان والايضاح انما يحصل من مجموعها .

وقال الاندلسي في (شرح المفصل) الاصل في هاء السكت ان تكون ساكنة لأنها انما زيدت لاجل الوقف والوقف لا يكون الاعلى ساكن

(١) « ابن اياز » (٢) « شيهان » (٣) « اعترضوه » .

ومنه سمي وقفا لانه وقوف عن الحركة فتحريكه يناقض الغرض الذي جيء بها لأجله .

النهى والنفي من واو واحد

ذكره الشيخ تقي الدين السبكي في (كتاب كل) قال فاذا قلت لا تضرب كل رجل او كل الرجال فالنهى عن المجموع لاعن كل واحد الا ان تكون قرينة تقتضى النهى عن كل فرد .

النون تشابه حروف المد واللين

من ستة عشر وجها

الاول ان تكون علامة للرفع في الافعال الخمسة كما تكون الالف والواو علامة للرفع في الاسماء المثناة والمجموعة .

الثاني انها تكون ضميرا للجمع المؤنث كما تكون الواو ضميرا للجمع

المذكور .

الثالث ان الجازم قد يحذفها في لم يك كما يحذف الواو والياء

والالف .

الرابع ان الاسمين اذا ركبا وهى في آخر الاسم الاول فانها قد تسكن

نحو ستنبويه وبانجانه كما تسكن الياء في معدى كرب .

الخامس انها قد تحذف لالتقاء الساكنين في قوله (ولاك اسقني ان

كان مأوك ذا فضل) كما تحذف الواو والياء والالف لالتقاء الساكنين .

السادس ان النون قد تحذف اعتباطا عينا ولا ما في منذ ولدن في

قوله (من لدشولا) كما تحذف الواو عينا ولا ما في ثبة في احد القولين وفي اخ .

السابع انها تحذف للطول في قوله (ابني كليب ان عمي اللذا) كما تحذف

الياء للطول في قولهم اشهباب يريدون اشهبابا .

الثامن ان الالف تبدل منها في الوقف نحو رأيت زيدا واضربا .

التاسع ان فيها غنة كما ان في الالف واختيها مدا
 العاشر انها تكون علامة للجمع لاضمير كما تكون الالف والنون
 علامة في قوله (يعصرن السليط اقاربه) وقوله (يلو موني في اشتراء النخيل
 قومي) وقوله (التقتا حلقتا البطان) .

(الحادي عشر) انها من حروف الزيادة كما ان حروف المدوالين
 من حروف الزيادة .

(الثاني عشر) انها تدغم في الواو والياء في قولك زيد وعمر و، وزيد
 يضرب .

(الثالث عشر) مصاحبها حروف المدوالين وحركات الاعراب
 في قولك زيد ان وزيدون وزيدين وزيد وحذفها بحذف حركات الاعراب
 في الوقف في قولك زيد .

(الرابع عشر) تعاقبها في المحل الواحد نحو جرفش وجرافش .
 (الخامس عشر) حذفها في المحل الواحد الذي تحذف فيه الالف
 فيجتمع بحذفها اربعة احرف متحركات نحو عرتن وعلابط وعابط .
 (السادس عشر) حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف الياء كذلك
 وذلك نحو بلعبر وبلحرت كما قالوا الا ادر ، ذكر ذلك ابن الدهان في (الغرة)
 قال فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة زيدت في المضارع .

حرف الواو

الواسطة

قيل بها في ابواب ، الاول باب المعرب والمبني فقيل ان بينهما
 واسطة لا توصف بالاعراب ولا بالبناء وذلك في اشياء .

(احدها) الاسماء قبل التركيب ذهب قوم الى انها واسطة لامعربة
 لعدم موجب الاعراب ولا مبنية لعدم مناسبة مبني الاصل واختاره ابن عصفور
 وابوحيان ، واختار ابن مالك انها مبنية ، واختار الزمخشري انها معربة .

(اثنا عشر) المندى المفرد نحو يا زيد، ذهب قوم الى انه واسطة بين
 العرب والمبني حكاه ابن يعيش في (شرح المفصل) والصحيح انه مبني .
 (اثنا عشر) المضاف الى ياء المتكلم قال ابن يعيش اختلفوا في كسرتة
 فذهب قوم الى انها حركة بناء وليست اعرابا لانها لم تحدث بعامل ولذلك
 لا تختلف باختلاف العوامل الا انها وان كانت بناء فهي عارضة في الاسم
 لوقوع الياء بعدها واذا كانت عارضة لم تصر الكلمة بها مبنية ونظير ذلك
 حركة انتقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل فهذه الكسرة ليست اعرابا لان لم
 لا تعمل الكسرة ومع ذلك فالكلمة باقية على اعرابها لكونها عارضة تزول عند
 زوال الساكن فهي كالضمة في نحو لم يضربوا وكالفتحة في نحو لم يضربا في كونها
 عارضة للواو والالف .

وقد ذهب قوم الى ان هذه الحركة لها حكم بين الحكيم وليست
 اعرابا ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا او منصوبا وهي
 فيه واما كونها غير بناء فلان الكلمة لم يوجد فيها شيء من اسباب البناء .

وقال ابن جنى في (الخصائص) باب في الحكم يقف بين الحكيم، هذا
 فصل موجود في العربية لفظا وقد اعطته مقادا عليه وقياسا وذلك نحو كسرة
 ما قبل ياء المتكلم في نحو صاحبي وغلامي فهذه الحركة لا اعراب ولا بناء اما
 كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا او منصوبا وهي فيه وليس
 بين الكسرة وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقارنة، واما كونها
 غير بناء فلان الكلمة معربة متممكة فليست الحركة في آخره ببناء الا ترى ان
 غلامى في التمكن واستحقاق الاعراب كغلامك وغلالمهم وغلالمنا .

فان قلت فما هذه الكسرة في نحو غلامى؟ قلت هي من جنس الكسرة في
 الرفع والنصب اكره الحرف عليها فلزم في الحالات وليست اعرابا الا ان
 لفظها كلفظ حركة الاعراب كما ان كسرة الصاد من صنوغير كسرة الصاد
 في صنوان حكما وان كانت اياها لفظا .

وقال ابو البقاء في (الباب) ليس في الكلام كلمة لامعربة ولا مبنية عند المحققين لان حد المعرب ضد حد المبنى وليس بين الضدين هنا واسطة ، وذهب قوم الى ان المضاف الى ياء المتكلم غير مبنى اذ لا علة فيه توجب البناء ، وغير معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة حرف اعرابه وسموه خصيا ، والذي ذهبوا اليه فاسد لانه معرب عند قوم ومبنى عند آخرين على ان تسميتهم اياه خصيا خطأ لان الخصي ذكر حقيقة واحكام الذكور ثابتة له وكان الاشبه بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا .

وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في (التعليقة) اختلف في المضاف الى ياء المتكلم فقيل مبنى وكسرتة كسرة بناء لانه لا يحدثها عامل الجر وعلته بنائه شبهه بالحروف لخروجه عن كل مضاف (لان كل مضاف - ١) لا يتغير آخره لاجل المضاف اليه ونروج الشيء عن نظائره بلحقه بالحروف اذ لا نظير لها من الاسماء ، وقيل معرب لعدم علة البناء ولان الاضافة الى المبنى لا توجب بناء المضاف ولا تجوزة الا في الظروف وفيما جرى مجراه كمثل وغيره فوجب ان يكون معربا ، وقيل لامعرب ولا مبنى لان الاعراب غير موجود والبناء لاعلة له فوجب ان يحكم بعد مهما او يكون الاسم منزلة بين منزلتين ونحو ذلك الرجل ونحوه مما فيه الف ولا م فإنه لا منصرف لان الصر التنوين ولا تنوين ، ولا غير منصرف لانه لا يشبه الفعل والجواب ان هذا لا نظيره وما ذكره في المنصرف وغيره فصحيح لان الصر التنوين وغير المنصرف اشبه الفعل فليسا متقابلين بخلاف الاعراب والبناء لان الاسم اما معرب وهو المتمكن واما غير متمكن وهو المبنى فهما قسما الاثبات والنفي ولا واسطة بينهما . انتهى .

(الرابع) قال ابن الدهان في (الغرة) الكلام على ضربين معرب ومبنى وعند الرماني وغيره قسم ثالث لا معرب ولا مبنى وهو سحر المعدول لانه لا يزول عن هذه الحال وما فيه شيء يوجب البناء وادعى قوم ذلك في غلامى وهذا خطأ عند الاكثرين لانه يؤدى هذا القول الى ان عصا كذ لك .

(الخامس) قال ابو حيان في (الارتشاف) زعم قوم منهم الكسائي ان امس ليس مبنيا ولا معر بابل هو محكي من فعل الامر من الامساء فاذا قلت جئت امس فعناه اليوم الذي كنت تقول فيه امس .

الباب الثاني

باب المنصرف وغير المنصرف

قيل ان بينهما واسطة لا توصف بالمنصرف ولا بعده قال ابن جنى في الباب المشار اليه ومن ذلك ما كانت فيه اللام او الاضافة نحو الرجل وغلارك وصاحب الرجل فهذه الاسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة وذلك انها ليست بمنونة فتكون منصرفة ولا مما يجوز للتنوين حاله للصرف فاذا لم يوجد فيه كان عدمه منه امارة لكونه غير منصرف كاحمد وعمر .

وكذلك التثنية والجمع على حدها ليس شيء من ذلك منصرفا ولا غير منصرف معرفة كان او نكرة من حيث كانت هذه الاسماء ليس مما ينون مثلها فاذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها امارة لترك صرفها .

وقال (صاحب البسيط) من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتأثيرها منع الجر والتنوين لفظا او تقديرا فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ودخل في القيد التثنية والجمع والاسماء الستة وما فيه اللام والمضاف في غير ما لا ينصرف فيكون على هذا رجلا ن اسم امرأة غير منصرف لوجود العلتين وتثنية رجل منصرف لعدم العلتين ، واما من قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع والمعرف باللام والاضافة تخرج عن الحصر فلذلك ذكرها صاحب (الخصائص) مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة ، وقال ابو علي ما دخله اللام او الاضافة من باب ما لا ينصرف لا اقول فيه بصرف ولا بعده ولا اقول انه منصرف لان المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل وليس اللام او الاضافة بسالبة اياه شبه الفعل ولا

الاشباه - ج - ١ ٣٠٢ حرف الواو
اقول انه غير منصرف لان امتناع التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف وانما
هو لدخول الالف واللام عليه فانها مانع من التنوين .
وقال الكزولي واما اقسام الاسماء من جهة العموم فعلى ثلاثة
اخر ب منصرف وغير منصرف وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف
وهو اربعة المضاف وما عرف باللام والثنية والجمع ، لا يقال منصرفه اذ ليس
فيها تنوين ولا يقال فيها غير منصرف اذ ليس فيها علامة تمنع من الصرف .
وقال ابن الحاجب ظاهر كلام النحويين ان القسمة الى المنصرف
وغيره حاصرة وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفي الحصر .

الباب الثالث

باب العلم

منه منقول ومنه مرتجل ومنه قسم ثالث لا منقول ولا مرتجل وهو
الذي علميته بالغلبة ذكره ابو حيان .
وقال في (البسيط) العلم المعدول كعمر وزفر فيه ثلاثة اقوال .
احدها انه مشتق من المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولا .
والثاني انه مرتجل غير مشتق لان لفظ المعدول لم يستعمل في مسمى
ثم نقل منه وليس وزن المعدول موافقا لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولا
والثالث انه ليس منقولا على الاطلاق ولا مرتجلا على الاطلاق بل
هو مشابه للمنقول لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه ومشابه للمرتجل لا اختصاصه
بوزن لا يوافق المعدول عنه فيه .

الباب الرابع

باب الظاهر والمضمر

قال الاذلمسى في (شرح المفصل) قال ابن درستويه ايا متوسط
بين الظاهر والمضمر كاسم الاشارة ولذلك ابس امره لكونه اخذ شيئا من هذا
وشيئا من هذا .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) قال ابن درستويه ايا اسم لظاهر ولا مضمربل هو مبهم كنى به عن المنصوب وجعلت الكاف والهاء والياء بيانا عن المقصود وليعلم المخاطب من الغائب ولا موضع لها من الاعراب ويعزى هذا القول الى ابي الحسن الا خفش الا انه اشكل عليه امر ايا فقال هي مبهمة بين الظاهر والمضممر، والجمهور على انها اسم مضممر، وذهب الزجاج الى انها اسم ظاهر يضاف الى المضممرات .

وقال ابن يعيش ايضا قد جعل بعضهم اسم الاشارة من الاسماء الظاهرة وهو القياس اذ لا تفتقر الى تقدم ظاهر فتكون كناية عنه ولانه غلب عليه احكام الاسماء الظاهرة نحو وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره وقد اشكل امره على قوم فجعلوه قسما ثالثين الاسماء الظاهرة والمضمرة لانه شها بالظاهرة وشها بالمضمرة فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقها تعريف الاشارة كانت كالمضمرة ومن حيث صغرت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهرة .

وقال الاندلسى بعض النحاة يقول انواع المعارف ثلاثة ظاهر ومضممر وبينهما وهو المبهم .

الباب الخامس

باب الوقف والوصل قال ابن جنى ومن ذلك قوله (له زجل كأنه صوت حاد) فحذف الواو من كأنه لاعلى حد الوقف ولاعلى حد الوصل اما الوقف فيقضى بالسكون كأنه واما الوصل فيقضى بالمطل وتمكن الواو كأنه فقولاه كأنه منزلة بين الوصل والوقف، وكذلك قوله .

يا مرحبا ببحارنا جيهه اذا اتى قرينه للسانية

فثبات الهاء في مرحبا ليس على حد الوقف ولاعلى حد الوصل اما

الوقف فيؤذن بأنها ساكنة يا مرحبا واما الوصل فيؤذن بحذفها اصلا يا مرحبا ببحار ناجية فثباتها في الوصل متحركة منزلة بين المنزتين. وكذلك قوله (ببازل وجناء او عيهل) فاثبات الياء مع التضعيف طريف وذلك ان التثقيب من اماراة

الوقف والياء من امارة الاطلاق فهو منزلة بين المنزلتين .

الباب السادس

باب حروف الجر قال ابن هشام في (المعنى) التحقيق في اللام المقوية نحو (مصدقا لما معهم) (فعال لما يريد) (ان كنتم للرؤى تعبرون) انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لا طراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين .

فصل

قال ابن اياز جعل ابن معط للننادى مرتبتين البعد والقرب فياوأ ياوهيا للاول وأى والهمزة للتانى ، وابن برهان جعل له ثلاث مراتب بعدى وقربى ووسطى بينهما فللاولى ايا وهيا وللثانية الهمزة وللثالثة اى وجعل يا مستعملة فى الجميع . انتهى .

ونظير ذلك الاشارة جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب دنيا ووسطى وقصوى فللاولى ذاوتى وللثانية ذاك وتيك بالكاف دون اللام وللثالثة ذلك وتلك بالكاف واللام وجعل له مرتبتين فقط .

ورود الشىء مع نظيره موردة مع نقيضته

قال ابن جنى وذلك اضرب منها اجتماع المذكر والمؤنث فى الصفة المؤنثة نحو رجل علامة وامرأة علامة ورجل نسابة وامرأة نسابة ورجل همزة لمزة وامرأة همزة لمزة ورجل ضرورة وفروقة وامرأة ضرورة وفروقة ورجل هلباجة فقاقة وامرأة كذلك وهو كثير وذلك ان الهاء فى نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بماهى فيه وانما لحقت لاعلام السامع ان هذا الموصوف بماهى فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تأنيث الصفة امارة لما يريد من تأنيث الغاية والمباينة ، وسواء كان الموصوف بتلك الصفة مذكرا ام مؤنثا ، يدل على ذلك ان الهاء لو كانت فى نحو امرأة فروقة انما لحقت لان المرأة مؤنثة لوجب ان

تحذف في المذكر فيقال رجل فروق كما ان التاء في قائمة وظيفية لما لحقت لتأنيث
الموصوف حذفت مع تكبيره في نحو رجل ظريف وقائم وكريم وهذا واضح
ونحو من تأنيث هذه الصفة ليعلم انها بلغت المعنى الذي هو مؤنث
ايضا تصحيحهم العين في نحو حول وصيد واعتونوا واجتوروا ايذا بان ذلك
في معنى ما لا بد من تصحيحه وهو احوال واصيد وتعانوا وتجاوزوا، وكما
كررت الالفاظ لتكرير المعاني نحو الزلزلة والصلصلة والصر صرة وهو باب
واسع

ومنها اجتماع المؤنث والمذكر في الصفة المذكورة وذلك نحو رجل
خصم وامرأة خصم ورجل عدل وامرأة عدل ورجل ضيف وامرأة ضيف
ورجل رضا وامرأة رضا وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلان رضا وعدل
وقوم رضا وعدل قال زهير .

متى يشتجر قوم يقل سر واتهم هم بيننا فهم رضا وهم عدل
وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة ان التكبير انما اتاها من قبل
المصدرية فاذا قيل رجل عدل فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول
استولى على الفضل وحاز جميع الرياسة والنبيل ولم يترك لأحد نصيبا في الكرم
والجود ونحو ذلك فوصف بالجنس اجمع تمكيننا لهذا الموضع وتوكيد او قد
ظهر عنهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به وذلك نحو قوله .

الا أصبحت اسماء جاذمة الحبل وضنت علينا والضحين من البخل

فهذا كقولك هو مجبول من الكرم ومطين من الخير وهي مخلوقة
من البخل وهذا اوفق بمعنى من ان تحمله على القلب وانه يريد به والبخل من
الضحين لان فيه من الاعظام والمبالغة ما ليس في القلب ، ومنه قوله (وهن من
الاخلاف قبلك والمطل) وقوله (وهن من الاخلاف والوالعان) واقوى التأويلين
في قولها (فانما هي اقبال وادبار) ان تكون من هذا اي كما انها خلقت من
الاقبال والادبار لاعلى ان يكون من باب حذف المضاف اي ذات اقبال وذات

ادبار ويكفيك من هذا كله قول الله تعالى (خلق الانسان من عجل) وذلك لكثرة فعله اياه واعتياده له وهذا اقوى معنى من ان يكون اراد خلق العجل من الانسان لأنه امر قد اطرده واتسع فحمله على القلب يبعد في الصنعة ويصغر في المعنى، وكان هذا الموضوع لما خفي على بعضهم قال في تأويله ان العجل هنا الطين، ولعمري انه في اللغة كما ذكر غير أنه في هذا الموضوع لا يراد به الانفس العجالة والسرعة ولهذا قال عقبه (سأريكم آياتي فلا تستعجلون) ونظيره قوله تعالى (وخلق الانسان عجولا) (وخلق الانسان ضعيفا) لان العجلة ضرب من الضعف لما تؤذن به من الضرورة والحاجة فلما كان الغرض من قولهم رجل عدل وامرأة عدل انما هو ارادة المصدر والجنس جعل الافراد والتذكير اشارة للمصدر المذكور () .

فان قلت فان نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنثا نحو الزيارة والعيادة والضيؤولة والجهومة والمحمية والموجدة والطلاقة والبساطة وهو كثير جدا فاذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثا فما هو في معناه ومجول بالتأويل عليه احجى بتأنيثه .

قيل الاصل لقوته احمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه وذلك ان الزيارة والعيادة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها فلحاق التاء لها لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها وليس كذلك الصفة لانها ليست في الحقيقة مصدرا وانما هي تتأولة عليه ومردودة بالصنعة اليه فلو قيل رجل عدل وامرأة عدلة وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن ان يظن بها انها صفة حقيقة كصعبة من صعب وندبة من ندب وفخمة من فخيم ورطبة من رطب فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر نحو الجهومة والشهومة والطلاقة والخلافة فالاصول لقوتها يتصرف فيها والفروع لضعفها يتوقف بها ويقتصر على بعض ما تسوغه القوة لاصولها .

فان قلت فقد قالوا رجل عدل وامرأة عدلة وفرس طوعة القياد

وقال امية

والحمة الختفة الرقشاء اخرجها . من بيتها آمنت الله والكلم
 قيل هذا انما اخرج على صورة الصفة لانهم لم يؤثروا ان يبعدوا كل
 البعد عن اصل الوصف الذي بابه ان يقع الفرق فيه بين مذكرة ومؤنثة بحرفي
 هذا في حفظ الاصول والتلفت اليها للباقة لها والتنبيه عليها مجرى اخراج بعض
 المعتل على اصله نحو استحوذ ومجرى اعمال صفتة (١) وعدته وان كان قد نقل الى
 فعلت ما كان اصله فعلمت وعلى ذلك انث بعضهم فقال خصمة وضيقة وجمع فقال .
 يا عين هلا بكيت اربد اذ قمنا وقام الخصوم في كبد
 وعليه قول الآخر .

اذا نزل الاضياف كان عزورا (٢) على الحى حتى تستقل مراجله
 الاضياف هنا بلفظ القلة ومعناها ايضا وليس كقوله (واسيا فنا
 يقطرن من نجدة دما) في ان المراد بها معنى الكثرة وذلك امدح لانه
 اذا قرى الاضياف وهم قليل بمراجل الحى اجمع فما ظنك لو نزل به الضيفان
 الكثيرون .

فان قيل فلم انث المصدر اصلا وما الذى سوغ التانيث فيه مع معنى
 العموم والجنس وكلاهما الى التذكير حتى احتجت الى الاعتذار له بقولك انه
 اصل وان الاصول تحتل ما لا تحتمله الفروع ؟

قيل علة جواز تانيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره ان
 المصادر اجناس للمعاني كما ان غيرها اجناس للاعيان نحو رجل وفرس ودار
 وبستان فكما ان اسماها الاجناس الاعيان قد تأتي مؤنثة الالفاظ والاحقيقة
 تانيث في معناها نحو غرفة ومشرقة وعلية ومروحة ومقرنة كذلك جاءت
 ايضا اجناس المعاني مؤنثة بعضها لفظا لا معنى وذلك نحو المحمودة والموجدة
 والرشاقة ونحوها، نعم واذا جاز تانيث المصدر وهو على مصدرية غير موصوف

(١) لعله « صنته » - ح (٢) فى اللسان وغيره « عذورا » وهما بمعنى - ح .

به لم يكن تأنيته وجمعه وتد جرى وصفا وحل المحل الذي من عادته ان يفرق فيه بين مذكرة ومؤنثة وواحدة وجماعته قبيحا ولا مستكرها اعنى ضيفة وخصمة واضيا فواو خصوصا وان كان التذكير والافراد اقوى فى اللغة واعلى فى الصنعة قال تعالى (وهل اتاك نبالخصم اذ تسوروا المحراب) وانما كان التذكير والافراد اقوى من قبل انك لما وصفت بالمصدر اردت المبالغة بذلك وكان من تمام المعنى وكما له ان تؤكد ذلك بترك التانيث والجمع كما يجب للمصدر فى اول احواله ألا ترى انك اذا اثبت وجمعت سلكت به مسلك الصفة الحقيقية التى لا معنى لمبالغة فيها نحو قائمة ومنطلقة وضاربات ومكرمات فكان ذلك يكون نقضا للغرض او كالتعويض اه فلذلك قل حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثا او مجموعا .

ومما جاء من المصادر مجموعا ومعملا ايضا قولهم (مواعيد عمر قوب اخاه بيثرب) ومنه عندي قولهم - تركته بملاحس البقر اولادها - فالملاحس جمع ملاحس ولا يخلو أن يكون مكانا او مصدرا فلا يجوز أن يكون هنا مكانا لانه قد عمل فى الاولاد فنصبها والمكان لا يعمل فى المفعول به كما ان الزمان لا يعمل فيه، واذا كان الامر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفاه قدرا وكأنه قال تركته بمكان ملاحس البقر اولادها كما ان قوله .

وماهى الانى ازار وعاقبة مغارا بن همام على حى خثعما

محذوف المضاف اى وقت اغارة ابن همام على حى خثعم الا تراه قد عداه الى قوله على حى خثعما فلا حس البقر اذن مصدر مجموع يعمل فى المفعول به كما ان مواعيد عمر قوب اخاه بيثرب كذلك وهو غريب، وكان ابو على يورد مواعيد عمر قوب اخاه يورد الطريق المتعجب منه، فاما قوله

كم جربوه فما زادت تجار بهم ابا قدامة الا المجد والمنعما

فقد يجوز أن يكون من هذا وقد يجوز أن يكون ابا قدامة منصوبا بزادت اى فزادت ابا قدامة تجار بهم اياه الا المجد، والوجه ان تنصبه بتجار بهم

لأنها العامل الأقرب ولأنه لو أراد أعمال الأول لكان حري أن يعمل الثاني أيضا فيقول فما زادت تجاربهم إياه أبا قدامة إلا كذا كما تقول ضربت فأوجعته زيدا ويضعف ضربت فأوجعت زيدا على أعمال الأول وذلك أنك إذا كنت تعمل الأول على بعده وجب أعمال الثاني أيضا لقربه لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالا من الأقرب، فإن قلت أكتفى بمفعول العامل الأول من مفعول العامل الثاني، قيل لك وإذا كنت مكنتها مختصرا فاكتملها باعمال الثاني الأقرب أولى من اكتملها بأعمال الأول الأبعد وليس لك في هذا مالك في الفاعل لأنك تقول لا أضمر على غير تقدم ذكر الاستكرها فتعمل الأول فتقول قام وقعدا أخواك فاما المفعول فمنه بد فلا ينبغي أن يتباعد بالعمل إليه ويترك ما هو أقرب إلى المعمول فيه منه .

ومن ذلك فرس وساع، الذكر والانشى فيه سواء وفرس جواد وناقة ضامر وجمل ضامر وناقة بازل وجمل بازل وهو لباب قومه وهى لباب قومها وهم لباب قومهم قال جرير .

تدرى فوق متنيها قر ونا على بشر وآنسة لباب

وقال ذوالرمة

سبحلا أبا شرخين أحيأ بنا ته مقاليتها فهى اللباب الحبا ئس

فاما ناقة هجان ونوقى هجان ودرع دلاص وادرع دلاص فليس من هذا الباب بل فعال منه في الجمع تكسير فعال في الواحد وهو من باب ما اتفق لفظه واختلف تقديره . انتهى .

قلت قد اشتمل هذا الاصل على ثلاثة ابواب باب ما دخلت فيه التاء في صفة المذكر، وباب ما دخلت فيه التاء في صفة المؤنث، وباب ما استوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع وها انا اسوق جملا من نظائرها، ذكر نظائر الباب الأول (١)

(١) في الاصلين « وبيض له » اى ان المؤلف ترك هنا بيضا .

ورود الوفاق مع وجوب الخلاف

قال ابن جنى هذا الباب ينفصل من الذى قبله بان ذاك تبع فيه اللفظ ايس وبقوله نحو رجل نسابه وامرأة عدل وهذا الباب ليس بلفظ تبع لفظا بل هو قائم برأسه وذلك قولهم غاض الماء وغضته سووا فيه بين المتعدى وغير المتعدى ، ومثله جبرت يده وجبرتها ، وعمر المنزل وعمرته ، وسار الدابة وسرته ، ودان الرجل ودنته من الدين فى معنى ادنته وعليه جاء مديون فى لغة بنى تميم ، وهلك الشيء وهلكته قال العجاج (ومهمه هالك من تعرجا) فيه قولان احدهما ان هالك بمعنى مهلك اى مهلك من تعرج فيه ، والآخر ومهمه هالك المتعرجين فيه كقوله هذا رجل حسن الوجه فوضع من موضع الالف واللام ، ومثله هبط الشيء وهبطته قال .

ما راعى الاجتراح هابطا على البيوت قوطه العلابطا

اى مهبطا قوطه ويجوز أن يكون اراد هابطا بقوطه فلما حذف حرف الجر نصب الفعل ضرورة والاول اقوى ، فاما قواه تعالى (وان منها لما يهبط من خشية الله) فاجود القولين فيه ان يكون معناه وان منها لما يهبط من نظريه لخشية الله وذلك ان الانسان اذا فكر فى عظم هذه المخلوقات تضاءل وخشع وهبطت نفسه لعظم ما شاهد فنسب الفعل الى تلك الحجره لما كان الخشوع والسقوط مسببا عنها وحادثا لاجل النظر اليها كقوله تعالى (وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى) وانشد وا قول الآخر .

فاذ كرى موقفى اذا التقت الخيل وسارت الى الرجال الرجالا

اى سارت الخيل الرجال الى الرجال وقد يجوز أن يكون اراد وسارت الى الرجال بالرجال فحذف حرف الجر فنصب والاول اقوى وقال زهير (١) .

فلا تغضبا من سيرة انت سرتها فاول راض سنة من يسيرها

(١) البيت مشهور لخالد بن زهير الهذلى انظر اللسان (س ي ر) .

ورجنت الدابة بالمكان اذا اقامت فيه ورجنتها، وعاب الشيء وعبته، وهجمت على القوم وهجمت غيرى عليهم ايضا، وعفا الشيء كثر وعفوته كثرته، وفغرفاه وفغرفوه، وشحافاه وشحافوه، وعثمت يده وعثمتها اى جبرتها على غير استواء، ومد النهر ومددته قال تعالى (والبحريمده من بعده سبعة ابحر) قال الشاعر (ماء خليج مده خليجان) وسرحت الماشية وسرحتها، وزاد الشيء وزدته، وذرا الشيء وذروته اطرته، وخسف المكان وخسفه الله، ودلع لساني وداعته، وهاج القوم وهجتهم، وطاخ الرجل وطاخته اى الطيخته بالقبيح فى معنى اطخته، ووفر الشيء يفر ووفرته، وقال الاصمعي رفع البعير ورفعته فى السير المرفوع، وقالوا نفى الشيء ونفيته اى ابعده قال القطامي (فاصبح جارا كم قتيلا ونافيا) ونحوه نكرت البئر ونكرتها اى اقلت ماءها، ونزفت ونزفتها، فهذا كله شاذ عن القياس وان كان مطردا فى الاستعمال الا ان له عندى وجها لأجله جاز وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه فانما الفعل فيه شيء اعيره واعطيه واقدر عليه فهو وان كان فاعلا فانه لما كان معانا مقدر ا صار كأن فعله لغيره ألا ترى الى قوله تعالى (وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى) وقد قال قوم - يعنى اهل السنة فان ابن جنى كان معتزليا كشيخه الفارسي - ان الفعل لله وان العبد مكتسب فلما كان قولهم غاض الماء وغضته ان غيره اغاضه وان جرى لفظ الفعل له تجاوزت العرب ذلك الى ان اظهرت هناك فعل بلفظ الاول متعديا لانه قد كان فاعله فى وقت فعله اياه انما هو معان عليه فخرج اللفظان لما ذكرناه نروجا واحدا فاعرفه انتهى .

ورود الشيء على خلاف العادة

قال ابن جنى المعتاد المألوف فى اللغة انه اذا كان فعل غير متعد كان افعال متعديا لان هذه الهمزة اكثر ما تجيء للتعدية وذلك نحو قام زيد واقمت زيدا وقعد بكر واقعدت بكرا فان كان فعل متعديا الى مفعول واحد فنقلته بالهمزة صار متعديا الى اثنين نحو طعم زيد خبزا واطعمته خبزا وعطا بكر درهما واعطيته درهما .

فأما كسى زيد ثوبا وكسوته ثوبا فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نقل بالمثل
 الأتراه نقل من فعل إلى فعل وإنما جاز نقله بفعل لما كان فعل وافعل كثيرا
 ما يعتقبان على المعنى الواحد نحو جد في الأمر وأجد وصددته عن كذا واصدده
 وقصر عن الشيء واقصر، وسحته الله واسحته ونحو ذلك فلما كانت فعل وافعل
 على ما ذكرنا من الاعتقاب والتعاض ونقل بفعل نقل أيضا فعل بفعل نحو
 كسى زيد وكسوته وشترت عينه وشترتها وغارت عينه وغرتها ونحو ذلك هذا
 هو الحديث إن تنقل بالهمزة فيحدث النقل تعديا لم يكن قبله غير أن ضربا من
 اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة فتجد فعل فيها متعد يا وافعل غير
 متعد وذلك قولهم أجفل الظليم وجفلته، وأشفق البعير وشفقته، وأنزفت البئر إذا
 ذهب ماؤها ونزفتها، وأقشع النجم وقشعته الريح، وأنسل ريش الطائر ونسلته،
 وأمرت الناقة إذا دلبنها ومريتها، ونحو من ذلك الأوت الناقة بذنبها ولوت ذنبها،
 وصر القرس أذنه واصر بأذنه، وكبه الله على وجهه واكب هو، وعلوت
 الوسادة وعليت عليها، فهذا انقضى عادة الاستعمال لأن فعلت فيه متعد وافعلت
 غير متعد.

وعلة ذلك عندي أنه جعل تعدى فعلت وجمود افعلت كما عوض لفعلت
 من غلبة افعلت لها على التعدى نحو جلس واجلسته ونهض وأنهضته كما جعل
 قلب الياء واوا في التقوى والرعوى والثنوى والفتوى عوضا للواو من كثرة
 دخول الياء عليها وكما جعل لزوم الضرب الأول من المنسرح لمفتعلن وحظر
 مجيئه تاما أو مخبونا بل توبعت فيه الحركات الثلاث البتة تعويضا للضرب من
 كثرة السواكن فيه نحو مفعولان ومفعولات ومستفعلات ونحو ذلك مما التقى
 في آخره من الضروب ساكنان، ونحو من ذلك ما جاء عنهم من افعلته فهو مفعول
 وذلك نحو احببته فهو محبوب، واجننه الله فهو مجنون، وازكاه الله فهو مزكوم،
 واكزه الله فهو مسكروز، واقره الله فهو مقرور، وآرضه الله فهو مأروض،
 واملاه الله فهو مملوء، واضأده فهو مضؤود، واحمه من الحمى فهو محوم، واهمه من

الهم فهو مهموم ، وازعقه فهو مزعوق اى مذعور ، ومثله قوله .

اذا ما استحمت ارضه من سيائه جرى وهو مودوع وواعد مصدق وهو من اودعته وينبغى ان يكون جاء على ودع واما احزنه الله فهو محزون فقد حمل على هذا غير أنه قد قال ابو زيد يقولون الامر يحزنى ولا يقولون حزنى الا ان مجيء المضارع يشهد للاضى فهذا امثل مما مضى وقد قالوا ايضا فيه محزن على القياس ، ومثله قولهم محب قال عنتره .

ولقد نرات فلا تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم

وقال الآخر

ومن يناد آل يربوع يجب يا تل منهم خير فتیان العرب
المنكب الايمن والرذف المحب

وقال

لأ نكحن بيه جارية خد به
مكرمة محبه

قالوا وعلة ما جاء من افعلته فهو مفعول نحو اجنه الله فهو مجنون (١) واسله فهو مسلول وبابه انهم جاؤا به على فعل نحو جن فهو مجنون وزكم فهو مزكوم وسل فهو مسلول وكذلك بقيته .

فان قيل وما بال هذا خالف فيه الفعل مسندا الى الفاعل صورته مسندا الى المفعول وعادة الاستعمال خلاف هذا وهو ان يجيء الضربان معاني عدة واحدة نحو ضربته وضربوا كرمته واكرم وكذلك معاذ هذا الباب .

قيل ان العرب لما قوى في انفسها امر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل وحتى قال سيبويه فيهما وان كانا جميعا بهما نهم ويعنيا نهم خصوصا المفعول اذا اسند الفعل اليه بضربين من الصنعة احدهما تغيير صيغة المثال مسندا الى المفعول عن صورته مسندا الى الفاعل والعدة واحدة وذلك نحو ضرب زيد وضرب وقتلوا واكرموا واكرم ودحرج ودحرج ، وقتل والآخر انهم لم يرضوا

ولم يقنعوا بهذا القدر من التعبير حتى تجاوزوه الى ان غير واحدة الحروف
مع ضم اوله كما غير وافي الاول الصورة والصيغة وحدها وذلك قولهم
واحبيته احب وازكه الله وزكم واؤاده وضئد واملاه وملى .

قال ابو علي فهذا يدل على تمكن المفعول عندهم وتقدم حاله في
انفسهم اذ افردوه بان صاغوا الفعل له صيغته مخالفة لصيغته وهو للفاعل وهذا
ضرب من تدريج اللغة الاترى انهم لما غيروا الصيغة والعدة واحدة في نحو ضرب
وضرب وشرب وشرب تدرجوا من ذلك الى ان غيروا الصيغة مع نقصان
العدة نحو ازكه الله وزكم وارضه الله وارض فهذا كقولهم في حنيفة حنفي
لما حذفوا هاء حنيفة حذفوا ايضا ياءها ولما لم يكن في حنيف تاء تحذف فتحذف
لها الياء صحت الياء فقالوا فيه حنفي ، وهذا الموضع هو الذي دعا ثعلبا في كتاب
(فصيحه) ان افرد له بابا فقال هذا باب فعل بضم الفاء نحو قولك عنيت
بماجتك وبقية الباب انما غرضه فيه ايراد الافعال المسندة الى المفعول ولا تسند
الى الفاعل في اللغة الفصيحة الاترى انهم يقولون نحى زيد من النخوة ولا يقال
نخاه كذا ويقولون امتنع لونه ولا امتنعه كذا ويقولون انقطع بالرجل
ولا يقولون انقطع به كذا فلهذا جاء بهذا الباب اى ليريك افعالا خصت بالاسناد
الى المفعول دون الفاعل كما خصت افعال بالاسناد الى الفاعل دون المفعول
نحو قام زيد وقعد جعفر وذهب وانطلق ولو كان غرضه ان يريك صور ما لم
يسم فاعله بجمل غير مفصل على ما ذكرنا لأورد فيه نحو ضرب وركب واكرم
واستقصى وهذا يكاد يكون الى ما لا نهاية له فاعرف هذا الغرض فانه اشرف
من حفظ مائة ورقة لغة .

ونظير محي اسم المفعول هنا على حذف الزيادة نحو احبيته فهو محبوب
محي اسم الفاعل على حذفها ايضا وذلك نحو قولهم اورس الرمث
فهو وارس وايض الغلام فهو يافع وابقل المكان فهو باقل .

قال تعالى (وارسلنا الرياح لواقح) وقياسه ملائح لان الريح تلقح

السحاب فتستدره وقد يجوز أن يكون على لقتت هي فاذا لقتت فزكت
القتت السحاب فيكون هذا مما اكتفى فيه بالسبب من السبب وقد جاء عنهم
مبقل حكاها ابوزيد وقال دؤاد بن ابى دؤاد

اعاشنى بعدك واد مبقل

آكل من حوذانه وانسل

وقد جاء ايضا حبيته قال .

و والله لولا تمرة ما حبيته

ولا كان ادنى من عبيدومشرق

ونظير محبىء اسم الفاعل والمفعول جميعا على حذف الزيادة محبىء

المصدر ايضا على حذفها نحو قولهم جاء زيد وحده، فأصل هذا اوحدته بمرورى

ايحادا ثم حذف زياتاه بفاء على الفعل ومثله قولهم عمر ك الله لا فعلت اى

عمرتك الله تعميرا، وقوله (قيد الا وايد هيكل) اى تقييد الا وايد ثم حذف

زائد تيه وان شئت قلت وصف بالجوهر لما فيه من معنى الفعل نحو قوله .

فلولا الله والمهر المغدى

لرحت وانت غربال الالهاب

فوضع الغربال موضع المحرق وقوله (مبيرة العرقوب اشفى المرفق)

اى حادة المرفق وهو كثير فاما قوله (وبعد عطاءك المائة الرتاعا) فليس على

حذف الزيادة ألا ترى ان فى عطاء الف فعال الزائدة ولو كان على حذف الزيادة

لقال وبعد عطوك ليكون كوحده .

ولما كان الجمع مضارعا للفعل بالفرعية فيما جاءت فيه ايضا الفاظ على حذف

الزيادة التى كانت فى الواحد وذلك نحو قولهم كروان وكروان وورشان

وورشان فجاء هذا على حذف زائد تيه حى كأنه صار الى فعل فيجرى مجرى

نخرب ونخربان وبرق وبرقان قال ذوالرمة .

من آل ابى موسى ترى الناس حوله كأنهم الكروان ابصرن بازيا

ومنه تكسيرهم فعلا على افعال حتى كأنه صار الى فعل نحو جواد

واجواد وعياء واعياء وحياء وحياء (ومن ذلك) قولهم نعمة وانهم وشدة

واشد فى قول سيبويه جاء ذلك على حذف التاء كقولهم ذئب واذؤب وقطع

واقطع وضرس واضرس وذلك كثير جدا وما يجيء مخالفاً ومنتقضاً او سغ من ذلك الا ان لكل شيء منه عذرا وطريقا .

وفصل للعرب ظريف وهو اجماعهم على عين مضارع فعلته اذا كان من فاعلى مضمومة البتة وذلك نحو قولهم ضار بنى فضر بته اضربه وعالمى فعلته اعلمه وعاقلى من العقل فعقلته اعقله وكارمنى فكر منه اكرمه وفاخرنى ففخرته افخره وشاعرنى فشعرته اشعره وحكى الكسأى فاخرنى ففخرته افخره بفتح الخاء وحكاها ابو زيد افخره بالضم على الباب كل هذا اذا كنت اقوم بذلك الامر منه .

ووجه استغرابنا له ان خص مضارعه بالضم وذلك انا قدد لنا على ان قياس باب مضارع فعل ان يأتى بالكسر نحو ضرب يضرب وبابه واريناً وجه دخول يفعل على يفعل فيه فكان الاحجى به هنا اذا اريد الاقتصار به على احد وجهيه ان يكون ذلك الوجه هو الذى كان القياس مقتضيا له فى مضارع فعل وهو يفعل بكسر العين وذلك ان العرف والعادة اذا اريد الاقتصار على احد الجائزين ان يكون ذلك المقتصر عليه هو اقيسها فيه ألا تراك تقول فى تحقير اسود وجدول اسيد وجديل بالقلب وتجزى من بعد الاظهار ان تقول اسود وجدول فاذا صرت الى باب مقام وعجوز اقتصرت على الاعلال البتة فقلت مقيم وعجزى فاوجبى اقوى القياسين لا اضعفها وكذلك نظائره .

فان قلت فقد تقول فيها رجل قائم وتجزى فيه النصب فتقول فيها رجل قائما فاذا قدمت اوجبى اضعف الجائزين فكذلك ايضا يقتصر فى هذه الافعال نحو اكرمه واشعره على اضعف الجائزين وهو الضم .

قيل هذا ابعاد فى التشبيه وذلك انك لم توجب النصب فى قائم من قولك فيها رجل قائما وقائما هذا متاخر عن رجل فى مكانه فى حال الرفع وانما اقتصرت على النصب فيه لما لم يجز فيه الرفع او لم يقو فجعلت اضعف الجائزين واجبا ضرورة لا اختيارا وليس كذلك اكرمه لانه لم ينقص شيء عن

موضعه ولم يقدم ولم يؤخر فلو قيل كرمته اكرمه لكان كسثتمته اشتمه
وهزمته اهزمه .

وكذلك القول في نحو قولنا ما جاء في الازيدا احد في ايجاب نصبه
وقد كان النصب لو تأخر اضعف الجائز في فيه اذا قلت ما جاء في احد الازيدا
الحال فيهما واحدة وذلك انك لما لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبده منه عدلت
به للضرورة الى النصب الذي كان جائزا فيه متأخرا هذا كمنصب فيها قائما
رجل البتة والجواب عنهما واحد .

وإذا كان الامر كذلك فقد وجب البحث عن علة مجيء هذا الباب
في الصحيح كله بالضم وعلته عندي ان هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة فدخله
لذلك معنى الطبيعة التي تغلب ولا تغلب وتلازم ولا تفارق وتلك الافعال بابها فعل
يفعل كفقفه يفقه اذا اجاد الفقه وعلم يعلم اذا اجاد العلم ، وروينا عن احمد بن يحيى
عن الكوفيين ضربت اليد يده على وجه المبالغة وكذلك نعتقد نحن ايضا في الفعل
اللبني منه فعل التعجب انه قد نقل عن فعل وفعل الى فعل حتى صارت له صفة
التمسكن والتقدم ثم بنى منه الفعل فليل ما افعله نحو ما اشعره انما هو من شعر
وقد حكاها ايضا ابو زيد وكذلك ما اقتله واكفره هو عندنا من قتل وكفر
تقدير او ان لم يظهر الى اللفظ استعمالا فلها كان قولهم كار منى فكرمته اكرمه
وبابه صائر الى معنى فعلت افعل اتاه الضم من هناك فاعرفه .

فان قلت فهلا لما دخله هذا المعنى تمموا فيه الشبه فقالوا كرمته اكرمه
وفخرته افخره .

قيل منع من ذلك ان فعلت لا يتعدى الى المفعول به ابدا ويفعل
قد يكون في المتعدى كما يكون في غيره كسلبه يسلبه وجلبه يجلبه فلم يمنع من المضارع
ما منع من الماضي فأخذ وامنها ما ساغ واجتنبوا ما لم يسغ .

فان قلت فقد قالوا قاضا في فقضيته اقضيه وساعا في فسعيته اسعيه .

قيل لم يكن من يفعله هنا بد مخافة ان يأتي على يفعل فتقلب الياء

واوا وهذا مر فوض في هذا النحو من الكلام وكما لم يكن من هذا بد هنا لم يجي ايضا مضارع فعل منه مما فآؤه واو بالضم بل جاء بالكسر على الرسم وعادة العرب فقالوا واعدنى فوعدته اعدده وواجلنى فوجلته اجله وواضأنى فوضأته اضؤه فهذا كوضعتة في هذا الباب اضعه .

ويدلك على ان لهذا الباب اثر في تغيير باب فعل في مضارعه قولهم ساعانى فسعيته اسعيه ولم يقولوا اسعاه على قولهم سعى يسعى لما كان مكانا قدر تب وقرر وزوى عن نظيره في غير هذا الموضع .

فان قلت فهلا غير واما فآؤه واوكما غير واما لامه ياء فيما ذكرت فقالوا واعدنى فوعدته اوعدده لما دخله من المعنى المتجدد .

قيل فعل مما فآؤه واولا يأتى مضارعه ابدا بالضم انما هو بالكسر نحو وجد يجد ووزن يزن وبابه وما لامه ياء فقد يكون على يفعل كيرمى ويقضى وعلى يفعل كيرمى ويسعى فامر الفاء اذا كانت واوا فى فعل اغلظ حكما من امر اللام اذا كانت ياء فاعرف ذلك فرقا .

الوصلت

من ذلك ذو دخلت وصلته الى وصف الاسماء بالاجناس ، ونظيرها الذى واخواته دخلت وصلته الى وصف المعارف بالجمال ، واى وصلته الى نداء ما فيه الالف واللام ، واسم الاشارة وصلته الى نقل الاسم من تعريف العهد الى تعريف الحضور والاشارة .

مثال ذلك ان يكون بحضرتك شخصان فتريد الاخبار عن احدهما ولا بد من تعريفه وايس بينك وبين المخاطب فيه عهد فتدخل فيه الالف واللام فأتى باسم الاشارة وصلته الى تعريفه ونقله من تعريف العهد الى تعريف الحضور فتقول هذا الرجل فعل اويفعل ، ذكر ذلك كياه ابن يعيش فى (شرح الفصل) قال ويجوز أن يتوصل بهذا الى نداء ما فيه الالف واللام فتقول يا هذا الرجل كما تقول يا ايها الرجل وقد يجوز أن لا تجعله وصلته فتقول يا هذا فاذا جعلته

وصلة لزمته الصفة واذا لم يجعله وصلة لم تلزمه الصفة .

ومن ذلك قول بعضهم ان ايا وصلة الى اللفظ بالمضمر الذي هو الياء والكاف والهاء لما اريد فصلها عن العامل إما بالتقديم او بالتأخير ولم تكن مما تقوم بانفسها لضعفها وقلما ادعمت بايا وجعلت وصلة الى اللفظ بها فإيا عندهم اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر كما ان كلا اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر في قولك كلاهما قال ابن يعيش وهذا القول واه لان كلا تضاف الى الظاهر كما تضاف الى المضمر ولو كانت كلا وصلة الى المضمر لم تضاف الى غيره .

وفي (اما الى ابن الحاجب) اى جىء بها متوصلا بها الى نداء ما فيه الالف واللام لانها مبهمه يصح تفسيرها بكل ما فيه الالف واللام والغرض هنا ان يأتى ما فيه الالف واللام تفسيرها فلما كانت كذلك صلحت لهذا المعنى والذي يدل على ذلك ان اسماء الاشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع فقول يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال .

وفي (شرح الفصل) للاندلسى اعلم ان ذواتنا استعمل في الكلام وصلة الى الوصف باسماء الاجناس كما وضع الذى وصلة الى وصف المعارف بالجمل فارادوا ان يقولوا زيد المال فوجدوا هذا يقبح في اللفظ والمعنى اما اللفظ فلانهم جعلوا ما ليس مشتق مشتقا لان الصفة حقها ان تكون مشتقة واما قبحه من حيث المعنى فلانهم جعلوا ما كان قويا ضعيفا لان الاجناس هى القوية فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة لانها مقدمة فى الرتبة لجنسيتها فجعلوها متأخرة تابعة بعد أن كانت متبوعة فلما اجتمع فيها هذا القبح اللفظى والمعنوى جاؤا باسم يكون معناه فيما بعده فجعلوه صفة فى اللفظ وهم يريدون الصفة باسم الجنس الذى بعده لانه قد زال القبح اللفظى وبقي الآخر لم يمكنهم ازالته فلماذا لم يضاف الى مضمر لان المضمر لا يوصف به البتة .

الوصل

بما تجرى فيه الاشياء على اصولها والوقف مما تغير فيه الاشياء عن

اصولها .

ذكر هذه القاعدة ابن جنى في (سر الصناعة) قال ألا ترى ان من قال من العرب في الوقف هذا بكر ومررت بيكر فنقل الضمة والكسرة الى الكاف في الوقف فانه اذا وصل اجرى الامر على حقيقته فقال هذا بكر ومررت بيكر وكذلك من قال في الوقف هذا خالد فانه اذا وصل خفف اللام قال وبذلك استدل على ان اتاء في نحو قائمة هي الاصل والهاء في الوقف بدل منها .

وقال ابن القيم في (البدائع) الوصلات في كلامهم التي وضعوها للتوصل بها الى غيرها خمسة اقسام .

احدها ، حروف الجر وضعوها ليتوصلوا بالافعال الى المجرور بها ولولاها لما نفذ الفعل اليها ولا باشرها .

الثاني حرفها التي للتنبيه وضعت ليتوصل بها الى نداء ما فيه ال .

الثالث ذو وضعوه وصلة الى وصف النكرات باسماء الاجناس غير

المشتقة .

الرابع ، الذي وضعوه وصلة الى وصف المعارف بالجمل ولولاها لما جرت صفات عليها .

الخامس الضمير الذي يربط الجمل الجارية على المفردات احوالا

واخبارا وصفات وصلات فان الضمير هو الوصلة الى ذلك .

وضع الشيء موضع الشيء او اقامته مقامه

لا يؤخذ بقياس

ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في (شرح الجمل) وبني عليها ان الصحيح

ان الاغراء وهو وضع الظرف او المجرور موضع فعل الامر لا يجوز الا فيما سمع

عن العرب نحو عليك وعندك ودونك ومكانك ووراءك واما مك واليك

ولذلك ورد قول من اجاز الاغراء لسائر الظروف والمجرورات ، وبني عليها

ايضا ان المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل او اسم المفعول لا يطرده بل يقتصر

على ما سمع منه

وضع الحروف غالباً لتغيير المعنى لا اللفظ

ذكر هذه القاعدة ابن عمرو بن وبنى عليها ترجيح قول من قال ان لم دخلت على المضارع فقلبت معناه الى الماضى وتركت لفظه على ما كان عليه وضعف قول من قال انها دخلت على الماضى فقلبت لفظه الى المضارع وتركت المعنى على ما كان عليه .

حرف لا

لا يجتمعان اذ اتان لمعنى

ومن ثم لا يجتمع (١) بين ال والاضافة لانهما ادا تاتتا تعريف، ولا بين ال وحروف النداء لذلك ايضا، ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف تنفيس لان الجميع ادوات استقبال، ولا بين كي اذا كانت جارة واللام بخلاف ما اذا كانت ناصبة، ولا بين كي اذا كانت ناصبة وان فلا يقال جئت كي ان ازورك خلافا للكوفيين، ولا بين اداتى استثناء لا يقال قام القوم الاجلا زيد اولا الاحاشا زيدا قاله ابن السراج (فى الاصول) قال الا ان يكون الثانى اسما نحو الا ما خلا زيدا والا ما عدا فانه يجوز .

وفى بعض حواشى (الكشاف) لا يجمع بين اداتى تعدية فلا يقال اذ هبت بز يدبل إما الهمزة او الباء، ومن ثم يضار دقول الاخفش فى نحو حواء ان الالف والهمزة معا للتأنيث لانه لا يوجد فى كلامهم ما انت بحرفين، واذا دخلت الواو على اكن انتقل العطف اليها وتجردت لكن للاستدراك كما ان حرف الاستفهام اذا دخل على ما يدل على الاستفهام خلع دلالة الاستفهام كما فى قوله (أهل رأونا بسفح القاع ذى الاكم) فان هل بمعنى قد وكما فى قوله (ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به) فان ام خلعت من دلالة الاستفهام وتجردت للعطف بمعنى بل ولا يجوز تجريد كيف دون ام لان تجريدها عن

الاستفهام يزيل عنها علة البناء فيجب اعرابها - ذكره في (البيسط).

وقال ابن يعيش الدليل على ان الف ارطى للحاق لا للتأنيث انه سمع عنهم ارطاة بالحاق تاء التأنيث ولو كانت للتأنيث لم يدخلها تأنيث آخر لانه لا يجمع بين علامتي تأنيث .

وقال (يونس و- ١) ابن كيسان والزجاج والفارسي إما ليست عاطفة لأنها تقترن باواو وهي حرف عطف ولا يجتمع حرفا عطف واختاره ابو البقاء وابن مالك والشلوبين وابن عصفور والانداسي والسيخاوي والرضي وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) لم يعد الفارسي إما من حروف العطف لدخول العاطف عليها وقد ثبت انهم لا يجمعون بين حرفي عطف .

وقال ابن السراج ليس إما بحرف عطف لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض فان وجدت شيئاً من ذلك في كلامهم فقد خرج احدهما عن ان يكون حرف عطف نحو قولك ما زيد ولا عمر وفلا في هذه المسئلة ليست عاطفة انما هي نافية .

وقال الشلوبين انما حذف تاء التأنيث من نحو مسلمة في الجمع بالالف والتاء نحو مسلمات لانها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم علامتا تأنيث وهم يكرهون ذلك .

وقال ابن هشام في (تذكرته) لا يجوز كسرت (٢) لزيدر باعيتين عليتين وسفلاتين لان فيها الجمع بين الالف والتاء واجتماع علامتي تأنيث لا يجوز . انتهى .

وقد استشكل جمع علامتي تأنيث في احدى عشرة وثنى عشرة قال في (البيسط) وجواب الاشكال من ثلاثة اوجه ، احدها انها اسمان في الاصل فانقر دكل واحد منهما بما يستحقه في الاصل وانما الممتنع اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة ، الثاني ان الف احدى للحاق كالف معزى الا ان التركيب منع من تنوينها والتاء في ثنتين للحاق بمخنديع (٣) وحمل اثنتان

(١) من ي (٢) في الاضلين « كسرت » كذا - ح . (٣) كذا

عليها لكونها بمعنى واحد (الثالث) ان علامتي التأنيث في احدى عشرة مختلفة لفظا وانما الممتنع اتفاق لفظها واناء في اثنتين بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتأنيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتي تأنيث .

ومن فروع القواعد ايضا تأخيرهم لام الابتداء الى خبر ان وكان حقها ان تكون في اول الجملة وصدرها لكنهم كرهوا تو الى حرفين لمعنى واحد وهو التأكيد كره ابن جنى، وقال في موضع آخر ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد لان في ذلك نقضا لما اعترم عليه من الاختصار في استعمال الحروف الا في التأكيد كقوله (وما ان لا تحاك لهم ثياب) فان ما وحدها للنفي وان ولا معا للتوكيد، قال ولا ينكر اجتماع حرفين للتأكيد لجملة الكلام لانهم اكدوا باكثر من الحرف الواحد في قولهم لتقو من فاللام والنون جميعا للتأكيد وقوله تعالى (فاما ترين من البشر احدا) فما والنون جميعا للتأكيد .

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) قول القراء في ان الواقعة بعد ما النافية انها حرفا نفى ترادفا كترادف حرفي التوكيد في قولك ان زيدا قائم ليس بالجدد لانه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد ومثل ان زيدا قائم قد فصل بينهما لذلك .

وقال ابن القواس في (شرح الكافية) لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد من غير فاصل ولذلك جاز ان زيدا قائم وامتنع ان لزيدا قائم .
وقال ابن اياز انما لم تعدل لافي المعرف بلام الجنس وان كان في المعنى نكرة لان لام الجنس تقبل الاستغراق وكذلك لافوا عملوها في المعرف بها لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى وذلك ممنوع عندهم .

وقال الشلوين النحويون يقولون ان حروف المعاني انما هي مختصر الافعال فهي نائبة مناب الافعال تعطى من المعنى ما تعطيه الافعال الا ان الافعال اختصرت بالحروف فان الافعال تقتضي ازمنة وامكنة واحداثا ودفعا واولين وفاعلين ومحالا لافعالهم وغير ذلك من معمولات الافعال فاختصر ذلك كله بان

جعل في مواضعها ما لا (١) يقتضى شيئاً من ذلك ولذلك كرهوا ان يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يكرهوا ذلك في الاسماء والافعال لان ذلك تقيض ما وضعت عليه من الاختصار، قال وبهذا يبطل قول من قال ان الاسماء الستة وامراً وابناً معربة بشيئين من مكانين لان العرب اذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد لكونه تقيض موضوعها من الاختصار فلأن لا تفعل ذلك في الحركة احق واولى لان الحركة اخصر من الحرف .

وقال ابن الدهان في (انغرة) فان قيل فهلا جاز ان يزيدا قائم بالجمع بينهما لانها للتأكيد كما جمع بين تأكيدين في اجمع واكتع ؟ فالجواب ان الغرض في هذه الحروف الدوال على المعاني انما هو التخفيف والاختصار فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى اذ فيه نقض الغرض واذا تباعد عنه استجيز الجمع بينهما كما جمع بين حرف النداء والاضافة ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف .

لا يجتمع الفان

قال ابن الحجاز اذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالالف التي هي بدل من التنوين فتقول رأيت عصا فهذه الالف كالالف في رأيت زيدا وكان معك في التقدير الفان بدل من واو وبدل من التنوين فحذفت احدها لئلا يجتمع الفان، قال وجاء رجل الى ابي اسحاق الزجاج فقال له زعمتم انه لا يمكن الجمع بين الفين فقال نعم ، فقال انا اجمع فقال له اجمع فقال ما ومد صوته فقال له الزجاج حسبك ولو مددت صوتك من غدوة الى العصر لم تكن الا الفا واحدة . قال وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطارئ يزيل حكم الثابت .

ومن فروع هذه القاعدة اذا جمع المقصور بالالف والتاء قلبت الفه ياء كقولك في حبل حبلات لانه لا يجتمع الفان وحذفها هنا غير ممكن .

لا يجتمع خطابان في كلام واحد

قال ابو علي في (التذكرة) الدليل على هذا الاصل قولهم أرايتك زيدا

ما فعل الأتري ان كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التاء والدليل على خلع الخطاب من التاء لدخول الكاف وما يتعلق بها من تثنية وجمع وتأنيث وتذكير أن التاء في جميع الاحوال على صورة واحدة فلا يجوز على هذا يا غلامك لان الغلام مخاطب والكاف خطاب آخر وهي غير الغلام فقد حصل في الكلام خطابان فامتنع لذلك ولو قال يا ذاك كان ذا قد وقع موقع الخطاب فاذا وصل بالكاف لم يكن حسنا وهو اشبه من الاول لان ذا هو الكاف وليس الغلام الكاف قال وقد عمل ابو الحسن في (المسائل الكبير) ابو ابا ومسائل وهذا اصل تلك المسائل عندي هذا كله كلام ابي على .

وفي (اللع الكاملية) لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي فان قيل قولهم ارأيتك كيف جمعوا بين التاء والكاف وهما جميعا للخطاب وهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد قيل ان التاء ضمير مجرد عن الخطاب والكاف خطاب مجرد عن الضمير فكل منهما خلع منه معنى وبقي عليه معنى .
وقال الابدي في (شرح الجزولية) لم يجمع بين حرف النداء وضمير الخطاب لان احدهما يعنى عن الآخر .

لا تنقض مرتبة الا لامر حادث

قاله ابن جنى في (الخصائص) وجعل منه امتناع تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا، والمبتدأ في نحو عندك رجل، ووجوب تقديم المفعول اذا كان اسم استفهام او شرط لما طرأ فيها .

لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع

ذكر هذه القاعدة ابو البقاء في (التبيين) وبني عليها جواز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريين نتقدم معمول الخبر في قوله تعالى (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه لان معمول تابع للعامل ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع .

حرف الياء

يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الاوائل

ومثله قولهم يحتمل في التابع مالا يحتمل في المتبوع . من فروع ذلك ظهور أن مع المعطوف على منصوب حتى كقوله .

حتى يكون عزيزا في نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار وان كان لا يجوز ظهورها بعد حتى لأن الثواني تحتمل مالا تحتمل الاوائل .

وقال في (البسيط) جوز الفراء اضافة اسم الفاعل المعرف بأل اذا كان للحال او الاستقبال نحو الضارب زيد الآن او غدا (واحتج - ١) بالقياس على قول الشاعر (الواهب المائة الهجان وعبدها) .

والجواب انه يحتمل في التابع مالا يحتمل في المتبوع بدليل قولهم رب شاة وسخاتها ورب لا تدخل على معرفة واذا عطف غير العلم على العلم نحو مردت يزيد واخيك فنقل ابن بابشاذ جواز حكايته لان المتبوع تجوز حكايته فحكي التابع تبعاله .

ونقل ابن الدهان منعها لان التابع لا تجوز حكايته ولا يمكن حكاية احدهما بدون الآخر فغلب جانب المنع اما عكس ذلك نحو مردت باخيك وزيد فلا تجوز فيه الحكاية اتفاقال يجب الرفع فيقال من اخوك وزيد لان المتبوع لا تجوز حكايته فكذا التابع ذكره في (البسيط) .

وقال ايضا قد اجاز النحاة كم رجلا ونساؤهم جاؤك عطفا على معنى كم و اجازوا النصب عطفا على التمييز وان كان ذكرا لانه يجوز في الثواني مالا يجوز في الاوائل للبعد من كم ، ومثله كم شاة وسخاتها وكم ناقة وفصيلها .

وقال ابن هشام في (المغنى) القاعدة الثامنة كثير اما يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الاوائل فمن ذلك كل شاة وسخاتها بدرهم (و اى قتي هي جاء

انت و جارها) ورب رجل واخيه (وان نشأ تنزل عليهم من السماء آية فظلت)
ولا يجوز كل سخلتها ولا رب اخيه ولا اى جارها ولا ان يقيم زيد قام عمرو
الافى الشعر، ويقولون مررت برجل قائم ابواه لا قاعد ين ويمتنع قائمين لا قاعد
ابواه على اعمال الثانى وربط المعنى بالاول (١) .

وقال ابن القواس فى (شرح الدرّة) بعد أن حكى قولهم فى (انا ابن
التارك البكرى بشر) ان بشر اعطف بيان للبكرى ولا يجوز جعله بدلا لان
البدل فى حكم تكرير العامل ولا يجوز انا ابن التارك بشر وفى امتناع البدل
نظر لانه يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع بدليل كل شاة وسخلتها . وتبعه ابن
هشام فى (حواشى التسهيل) .

وقال فى (تذكرة) ان قيل لأى شى فتحت لام المستغاث ؟ فالجواب
فرقابينها وبين لام المستغاث له .

فان قيل لأى شىء كان المفتوح لام المستغاث وكان حقه التغير فى الثانية
لان عندها تتحقق الحاجة فهو اجرى على قياسهم كما انهم لا يحدفون فى نحو سفر رجل
الا ما اردوا عنده ، فالجواب ان الاول حال محل المضمرة واللام تفتح
اذا دخلت عليه .

فان قيل فلأى شىء كررت فى المعطوف عليه ؟ فالجواب انه بعطفه
على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك وساعد عليه ان المعطوف يجوز فيه ما لا
يجوز فى المعطوف عليه تقول يا زيد والرجل وان لم يجزى الرجل . فان قيل
فلأى شىء يفتح فى يا زيد ويا العمر ومع انه معطوف ؟ فالجواب انه نداء ثان
مستقل والمعطوف الجملة . قال فهذا تحرير لا تجد لأحد مثله ان شاء الله تعالى .

وقال الابنذى فى (شرح الجز واية) اذا عطفت على المستغاث به
كسرت اللام لان الثوانى يجوز فيها ما لا يجوز فى الاوائل .

وقال ابن هشام فى (تذكرة) سئلت عن لولاى اذا عطفت عليها اسم
ظاهر فقلت يجب الرفع نحو لولاى وزيد لكان كذا وكذا كما تقول ما فى الدار

من رجل ولا امرأة وذلك لان الاسم المضممر بعد لولا وان كان في موضع الحذف بها الا انه ايضا في موضع رفع بالابتداء، ونظيره في ذلك الاسم المجرور بلعل على لغة عقيل اذا قيل لعل زيد قائم ألا ترى ان قائم خبر مرفوع وليس معمولا للعل لانها هنا حرف جر كإباء واللام فلا تعمل غير الجر وان عطف على محله من الحذف فان التزمتم إعادة الحذف لم يتأت هنا لانا اذا قلنا لولاك ولولا زيد لزم جر لولا للظاهر وهو ممتنع باجماع وان لم تلتزمه فقد يمتنع العطف بما ذكرنا لان العامل حينئذ هو لولا الثانية وقد يصحح بان يدعى أنهم اغتفروا كثيرا في الثواني ما لم يغتفروا في الاوائل .

وقال ابن اياز في (شرح الفصول) فان قيل هلا ضيف الفعل لفظا والتقدير اضافة مصدره؟ فالجواب ان ذلك اتساع وتجاوز وهو تبيح في الاوائل والمبادئ دون الأواخر والثواني .

وقال البيضاوي في تفسيره في قوله تعالى (انك انت العليم الحكيم) قيل انت تأكيد للكاف كما في قواك مررت بك انت وان لم يجز مررت بآنت اذا التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع ولذلك جازيا هذا الرجل وان لم يجز يا الرجل .

وقال ابن الصائغ في (تذكرته) ابو عمر ويختار ان نصب في الغلام من نحو يازيد والغلام وان كان عطف المنسق يقدر معه العامل وحرف النداء لا يباشر اللام لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) انما جاز في الثواني ما لم يجز في الاوائل من قبل انه اذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفي الموضوع ما يقتضيه فجاز التوسع في ثاني الامر بخلاف ما لو اتينا بالتوسع من اول الامر فانا حينئذ لا نعطي الموضوع شيئا مما يستحقه . انتهى .

وإذا عطف على غداة المنصوب ما بعدها فقيل ان غداة وعشيمة جاز عند الاخفش في المعطوف الجر على الموضوع والنصب على اللفظ .

وضعف ابن مالك في (شرح الكافية) النصب واوجه ابوحيان
ومنع الجر لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع حرف ليس من باب العطف
على الموضع .

قل ولا يلزم من ذلك ان يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوة
وهو غير محفوظ الا فيها لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل ، انتهى .
تم القسم الاول من الاشباه والنظائر النحوية والحمد لله اولا وآخرا
ويليه التدريب وهو القسم الثاني ان شاء الله تعالى .

خاتمة الطبع

الحمد لله كما يجب ان يحمد، والصلاة والسلام على خاتم انبيائه سيدنا محمد،
وعلى آله وصحبه اولى الشرف المؤبد .

وبعد فقد تم بحمد الله طبع الجزء الاول من كتاب الاشباه والنظائر
النحوية للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى اعيد طبعه
في هذه المطبعة مع المقابلة على نسخة قلمية ومراجعة المظان من الكتب ومزيد
الاعتناء بالتصحيح والتنقيح .

وكان تمامه يوم الاحد عاشر صفر سنة ١٣٦٠ وآنرد عوانا ان الحمد لله رب
العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد نبيه الامين وعلى آله وصحبه
الطيبين الطاهرين الى يوم الدين .



فهرس الجزء الاول من كتاب الاشياء والنظائر النحوية

	صفحة
الخطبه	٢
ما روى في وضع امير المؤمنين على رضى الله عنه للنحو	٧
فن القواعد والاصول العامة	٨
حرف الهمزة الاتباع	»
تنبيه	١١
فائدة	١٢
فائدة	»
الاتساع	١٣
اجتماع الامثال مكروه	١٨
اجراء اللازم مجرى غير اللازم واجراء غير اللازم مجرى اللازم	٢٢
اجراء المتصل مجرى المنفصل واجراء المنفصل مجرى المتصل	٢٥
اجراء الاصلى مجرى الزائد واجراء الزائد مجرى الاصلى	٢٧
الاختصار	٢٨
اختصار المختصر لا يجوز	٣٢
فصل من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة	٤٣
تنبيه	٤٦
فصل هل الاصل في حرف التانيث الهاء ام التاء	»
اسبق الافعال	٥٠
الاستغناء	»
الاسم اصل للفعل والحرف	٥٣
باب القول في الاسم والحرف ايها اسبق في المرتبة والتقديم	»

	صفحة
الاسم اخف من الصفة	٥٤
الاشتقاق	٥٥
الاصل مطابقة المعنى للفظ	٦٣
الاصل ان يكون الامر كله باللام من حيث كان معنى من المعاني	٦٤
الاصل في الافعال التصرف	»
اصلاح اللفظ	»
الاصول المرفوضة	٧٠
الاضافة ترد الاشياء الى اصولها	٧١
الاضمار اسهل من التضمين	٧٢
الاضمار احسن من الاشتراك	»
الاضمار خلاف الاصل	»
الاعراب - المبحث الاول في حقيقته	»
المبحث الثاني في وجه نقله من اللغة الى اصلاح النحويين	٧٦
المبحث الثالث في الاعراب والكلام ايها اسبق	»
المبحث الرابع في ان الاعراب لم دخل في الكلام	٧٨
المبحث الخامس في ان الاعراب أحركة ام حرف	٨٠
المبحث السادس في الاعراب لم وقع آخر الاسم دون اوله واوسطه	٨٣
اعطاء الاعيان حكم المصادر وعكسه	٨٤
الافعال نكرات	٨٥
الافعال كلها مذكرة	٨٦
اقتضاء الموضع لفظا وهو معك الا انه ليس بصاحبك	»
الالغاء	٨٨
الامثال لا تغير	٨٩

الايجاب	٩٠
حرف الباء - باب الشرط مبناه على الابهام وباب الاضافة مبناه على التوضيح	»
البدال	٩١
حرف التاء - التأليف	٩٢
التابع لا يتقدم على المتبوع	٩٣
الثنية ترد الاشياء الى اصولها	»
التحريف	»
التركيب	٩٤
التصغير يرد الاشياء الى اصولها	١٠١
التضمين	»
قاعدة الفرق بين التضمن والتقدير	١٠٤
قاعدة كل ما تضمن ما ليس له منع شيئاً مماه	١٠٥
قاعدة المتضمن معنى شيء لا يازم ان يجرى مجراه في كل شيء	»
قاعدة الفرق بين المدور والمتضمن	»
التعادل	١٠٦
تعارض الاصل والغالب	١٠٧
التعويض	١٠٨
قاعدة قد يكون التعويض مكان المعوض	١٢١
قاعدة المعوض والمعوض منه لا يجتمعان	١٢٥
تنبيه	١٣٣
تنبيه	»
تنبيه	١٣٤

	صفحة
» قاعدة ما كان عوضا لا يحذف	
التغليب	١٣٥
التغيير يأنس بالتغيير	١٣٦
التقاص	١٣٨
» تقارض اللفظين	
فائدة	١٤٠
التقدير	١٤١
التقديم والتأخير	١٤٣
تقوية الاضعف و اضعاف الاقوى	١٤٤
» تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى	
تنبيه	١٤٦
» تلاقى اللغة	
التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد	١٤٧
حرف الثاء الثقيل والخفة	١٤٨
» ثبوت الحدث	
» حرف الجيم الجملة تكررات	
الحوار	١٤٩
حرف الحاء - الحركة فيها فوائده - الاولى	١٥٢
الفائدة الثانية	١٥٧
الفائدة الثالثة	١٦٠
الفائدة الرابعة	١٦١
» الفائدة الخامسة	
الفائدة السادسة	١٦٢

	صفحة
الفائدة السابعة	١٦٣
الفائدة الثامنة	١٦٥
الفائدة التاسعة	١٧٠
الفائدة العاشرة	١٧١
الحادية عشرة	١٧٥
الثانية عشرة	١٧٦
الثالثة عشرة الى السابعة عشرة	١٧٧
فائدة	»
حكاية الحال من القواعد الشهيرة	١٧٨
الحمل على ماله نظير اولى من الحمل على ما ليس له نظير	١٧٩
قاعدة -	١٨٢
حمل الشيء على نظيره	١٨٣
الحمل على أحسن القبيحين	»
حمل الشيء على الشيء من غير الوجد اعطى الاور ذلك الحكم	١٨٤
الحمل على الاكثر اولى من الحمل على الاقل	١٨٦
الحمل على المعنى	١٨٩
اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به لانه في معنى فعل يتعدى به	١٩١
قاعدة	١٩٤
حمل الشيء على تقيضه	١٩٥
حمل الاصول على الفروع	١٩٨
حرف الخاء - خلع الادلة	٢٠٢
حرف الراء - الرابط	٢٠٥
فائدة	٢٠٦

»	قاعدة	
»	الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال عنه	
٢٠٧	رب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة	
»	رب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلا لا	
٢٠٨	حرف الزاي - الزيادة	
٢١٣	فائدة	
»	حرف السين - سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه	
٣١٤	سبك الاسم من الفعل بغير حرف سابق فيه نظائر	
»	حرف الشين - الشذوذ	
٢١٧	(فائدة)	
»	الشيء اذا شبه الشيء اعطى حكما من احكامه على حسب قوة الشبه	
٢٢١	الشيئان اذا تضاد اتضاد الحكم الصادر عنهما	
٢٢٢	الشروط المتضادة في الابواب المختلفة	
٢٢٣	حرف الصاد - صدر الكلام	
»	ضابط	
٢٢٤	مسئلة	
»	حرف الضاد - الضروة	
٢٢٥	فائدة	
»	فائدة	
»	قاعدة	
٢٢٦	قاعدة	
»	الضائر ترد الاشياء الى اصولها	
٢٢٨	تنبيه	

الاشباه - ج ١

صفحة

تنبيه	٢٢٨
تنبيه	٢٢٩
تنبيه	»
مسئلة	»
الضمير اطلب بالاضافة من الظاهر	٢٣٠
حرف الطاء الطارى يُزيل حكم الثابت	»
طرد الباب	٢٣٢
حرف الظاء - الظرف والمجرور	٢٣٥
تنبيه	٢٣٩
فائدة	٢٤٠
حرف العين - العامل فيه مباحث الاول العمل اصل في الافعال	٢٤١
الثاني عوامل الاسماء لاتعمل في الافعال	٢٤٢
الثالث العامل المعنوى	»
فائدة	٢٤٥
المبحث الرابع كل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه	»
فانه يعمل	
ضابط - ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب	٢٤٨
الخامس اصل الحروف ان تكون عاملة	»
السادس الفعل لا يعمل الا فيما يدل عليه لفظه	٢٥١
السابع اذا امسكن نسبة العمل الى الموجود لم يصر الى الحذف	»
فائدة	٢٥٢
الثامن اذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها	»
تخطاها العامل	

التاسع لا يمتنع ان يكون الشيء عاملا في شيء والآخر عاملا فيه	٢٥٢
العاشر فرق بين العامل والمقتضى	٢٥٣
الحادى عشر الاسم العامل ومعموله يتنزل منزلة المضاف والمضاف اليه	»
الثانى عشر قد يكون للحرف عمل في حال لا يكون في حال اخرى	٢٥٤
الثالث عشر لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد	»
الرابع عشر مرتبة العامل ان يكون مقدما على المعمول	٢٥٥
الخامس عشر العامل اللفظى اولى من العامل المعنوى	»
السادس عشر العوامل لا يابها الا الجوامد	»
السابع عشر العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله	٢٥٦
الثامن عشر العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع العلول	»
التاسع عشر الحروف لم يأت فيها تعاقب	»
العشرون العامل الضعيف لا يحذف	»
الحادى والعشرون ضعف عوامل الافعال عن الاسماء	»
العارض لا يعتد به	»
حرف الفين - الغالب واللازم يجريان في العربية مجرى واحدا	٢٦٠
حرف الفاء - الفرع احط رتبة من الاصل	»
تنبيهه	٢٦٤
الفروع هى المحتاجة الى العلامات والاصول لا تحتاج الى علامة	»
الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالاصول وتشبه الاصول بها	٢٦٥
الفرق	»
خاتمة	٢٦٨
الفعل لا يثنى	»
الفعل اثقل من الاسم	٢٦٩
فائدة	٢٧٠

٢٧١	حرف القاف - القلب
٢٧٢	قد يزداد على الكلام التام فيعود ناقصا
٢٩٣	قد يكون للشئ اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شئ آخر - تغير اعرابه
»	قرائن الاحوال قد تغنى عن اللفظ
»	حرف الكاف - كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من ابواب العربية
٢٧٧	حرف اللام - اللبس محذور
٢٨٢	حرف الميم - ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به .
٢٨٥	ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه
٢٨٦	ما يجوز تعدده وما لا يجوز
٢٨٧	مراجعة الاصول - المبحث الاول فيما يراجع وما لا يراجع
٢٩١	المبحث الثانى فى مراعاة تهم الاصول تارة واهما لهم اياها اخرى
٢٩٢	المبحث الثالث فى مراجعة الاصل الاقرب دون الابدع
٢٩٣	المبحث الرابع فى مراجعة اصل واستثناى فرع
٢٩٥	مراعاة الصورة
»	معنى النفي مبنى على معنى الايجاب مالم يحدث امر من خارج
»	حرف النون - النادر لاحكامه
٢٩٦	نقض الغرض
٢٩٧	النهى والنفى من وادواحد
»	النون تشابه حروف المدواللين من ستة عشر وجها
٢٩٨	حرف الواو - الواسطة الباب الاول بين المعرب والمبنى
٣٠١	الباب الثانى بين المنصرف وغيره
٣٠٢	الباب الثالث بين العلم المنقول والمرتبجل

»	الباب الرابع بين الظاهر والمضمّر
٣٠٣	الباب الخامس بين الوقف والوصل
٣٠٤	الباب السادس بين حرف الجر الاصلى والزائد
»	فصل
»	ورود الشيء مع نظيره مورده مع نقيضة
٣١٠	ورود الوفاق مع وجوب الخلاف
٣١١	ورود الشيء على خلاف العادة
٣١٨	الوصلة
٣١٩	الوصل
٣٢٠	وضع الشيء موضع الشيء او اقامته مقامه
	لا يؤخذ بقياس
٣٢١	وضع الحروف غالبا لتغيير المعنى لا اللفظ
»	حرف لا - لا يجتمع اذ اتان لمعنى
٣٢٤	لا يجتمع القان
»	لا يجتمع خطابان فى كلام واحد
٣٢٥	لا تنقض مرتبة الا امر حادث
»	لا يقع التابع فى موضع لا يقع فيه المتبوع
٣٢٦	حرف الياء - يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل